

بتقريب

سنن النسائي أبي عبد الرحمن

تأليف

أبي إسحق الحويني الأثري

الناشر

مكتبة التربية الإسلامية

لإحياء التراث الإسلامي

ت : ٨٦٨٦٠٥

الطبعة الأولى
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

الناشر
مكتبة التربية الإسلامية
لإحياء التراث الإسلامي
١٤ ش سويلم من ش الهرم
خلف مسجد الأنصار - الطالبية
ت : ٨٦٨٦٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتد ، ومن يضلل فما له من هاد .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم .

وبعد : فهذا كتاب « **بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن** » نقدمه للقراء الكرام ، بعد ما تفضل الأخ الشيخ « أبو إسحاق الحويني » علينا بأن ننشره — جزاه الله خيراً .

نقدمه في وقت تنمر فيه بعض المستغربين للحط على السنة وأهلها ، وأطلّت على الأمة نابتة سوء وُجهت للغوص في بطون الكتب ، لا هَمَّ لها سوىٰ إخراج الأقوال الباطلة ، والأصول المتهاوية والحيل الكاذبة ، والزلات الغائرة . لصد المسلمين عن طريق السنة وما فيه صلاح الأمة .

فإذا سئلوا عن شيء من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعبادته وأحكامه وفتاويه ، أجابوا والشيطان ممليهم إما بحديث مكذوب ، أو حيلة متهالك متعالم ، أو زلة فقيه عالم ، أو غير ذلك من الشرور والمخازى ، فأضاعوا السنة ، وخرقوا البنية ، وساء ما يفعلون ، و ﴿ **كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا** ﴾ فانتبه يا هذا فإنك على خطر شديد ، واستحضر عند كتابتك ما يبقى بعدك ﴿ **إنَّا نحن نُحيي الموتىٰ ونكتبُ ما قدّموا ، وآثارهُمْ** ﴾ واتق الله في الغلط علىٰ الأئمة إذا نقلت مذاهبهم ، فلا تنسب إليهم ما لم يقولوه ، واحذر أن تجتمع فيك الشرور بتتبع رخصهم وزلاتهم .

وبعد : فكتابنا الذي نقدمه اليوم — قارئي الكريم — هو تقريب وتهذيب وتحقيق وخدمة لكتاب من كتب السنة ، والتي هي علم الصدر الأول والتي وصفها الصادق الأمين بمماثلة القرآن المبين فقال : « ... **ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه** » وفي رواية أخرىٰ : « ... **ألا إن ما حرَّم رسول الله مثل ما حرَّم الله** » .

قال الحافظ « الخطيب البغدادي » : (... ولما كان أكثر الأحكام لا سبيل إلى معرفته إلا من جهة النقل لزم النظر في حال الناقلين ، والبحث عن عدالة الراوين ، فمن

ثبتت عدالته جازت روايته ، وإلا عدل عنه ، والتمس معرفة الحكم من جهة غيره لأن الأخبار حكمها حكم الشهادة في أنها لا تقبل إلا عن الثقات) . وكما توجهت عناية علماء الحديث إلى دراسة الحديث من جهة السند ، اهتموا أيضا بدراسة متنه والنظر فيه ، ولأنهم جهابذة صدقت نيتهم ، وقوت عزيمتهم فقد ألهمهم الله الرشد ، فقعدوا القواعد وشيدوا البنيان لمن بعدهم لمعرفة الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غيره فهذا الحافظ « ابن الصلاح » رحمه الله تعالى يقول : « وإنما يعرف كون الحديث موضوعا بإقرار واضعه أو ما يتنزل منزلة إقراره ، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي ، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها » .

وهذا شيخ الإسلام ابن قيم الجوزية - رحمه الله تعالى - يضع قواعد كلية يميز بها بين موضوع الحديث وصحيحه دون النظر في إسناده ، وكذلك نقل السيوطي - رحمه الله تعالى - في تدريب الراوي عن كثير من الأئمة قرائن وعلامات لمعرفة الحديث الموضوع الذي يناقض الأصول ويباين المعقول ، ويخالف المنقول ، وغني عن البيان أنه لا يقوى على ذلك - كما يقول ابن قيم الجوزية - (سوى من تضلع في معرفة السنن الصحيحة ، واختلطت بلحمه ودمه ، وصار له فيها مَلَكة ، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنة والآثار أو معرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ، ويخبر به ويدعو إليه ، ويحبه ويكرهه ، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وآله وسلم كواحد من أصحابه ، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهديه وكلامه ، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ، ما لا يعرفه غيره ، وقد ذكر هؤلاء الأئمة وغيرهم أحاديث كثيرة بينوا كذبها ووضعها وكأن هؤلاء الجهابذة قد علموا أنه سيأتي زمان كزماننا تتسرب فيه إلى بعض المستغربين من أبناء المسلمين فرية متهالكة وهي قولهم وبئس ما يقولون - إن اهتمام المحدثين كان لدراسة الأسانيد منصرف دون النظر في المتن ، وردوا بتلك الفرية أحاديث كثيرة قصرت أفهامهم عن استيعابها ، وخالفت أهواءهم وعقولهم ، والله حسيبهم هذا وقد أطلت في مقدمتي هذه لعلل يعرفها النابه ، وخشية صرفه عن درر هذا الكتاب أتركه معه يخبر عن نفسه ، وينبئ مؤلفه - حفظه الله - عن مكنونه وهو به خبير آملين ألا نعدم فائدة يزفها إلينا فاضل ، أو فائتة يذكرنا بها نابه ، أو نصيحة ينصحنا بها ناصح ، ونحن له من الشاكرين ، وسنواصل نشره تباعاً .

كلما أُنجز جزءٌ نشرناه ، والله نسأله القبول .

الناشر

عماد صابر المرسي

رجب ١٤١٠هـ فبراير ١٩٩٠م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الحَمْدَ للهِ تَعَالَى نَحْمَدُهُ ، وَنَسْتَعِيْنُ بِهِ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوْذُ بِاللهِ تَعَالَى مِنْ شُرُوْرِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئاتِ أَعْمَالِنَا . مَنْ يَهْدِ اللهُ تَعَالَى فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ . وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيْكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُوْلُهُ ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ** ﴾ [٣/١٠٢]

﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِّنْ نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيْراً وَنِسَاءً ، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُوْنَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْباً** ﴾[٤/١]

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُوْلُوْا قَوْلاً سَدِيْداً . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوْبَكُمْ . وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُوْلَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيْماً** ﴾ [٣٣/٧٠-٧١]

أَمَّـا بَعْـدُ

فَإِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيْثِ كِتَابُ اللهِ تَعَالَى ، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، وَشَرَّ الأمورِ مُحْدَثَاتُهَا ، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ .

فإنى أحمدُ الله تبارك وتعالى أَنْ يسر لى خروج الجزء الأول من هذا الكتاب المبارك – إنْ شاء الله تعالى – . وكنتُ قد بدأتُ العمل فيه فى أواخر سنة (١٣٩٩) هـ . والفضلُ فى ذلك يرجع إلى أُستاذنا الشيخ حامد بن إبراهيم حفظه اللّه تعالى صاحب مكتبة المصطفى

صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقد كنت أتردد على مكتبته العامرة ، فرآنى أعملُ فى « سنن ابن ماجة » فقال لى : لم لا تعمل فى « سنن النسائى » ؟ فإن أحداً من أهل العلم لم يوجه عنايته إليها .

فلمَّا اعتذرتُ عنها ، قال لى : اخدمها ، ولو بتخريج أحاديثها فقط ، حتى تكون عوناً للمترددين على المكتبة من أهل العلم وطلبته .

وقد حدث بالفعل ما أراده .

فكتبت الجزء الأول بخط يدى ، وصورتُه ، ثمَّ أودعتُه المكتبة أما باقى النُسخ - وقد كانت قليلة - فكنت أعطيها لمن أرى أنه من طلبة العلم رجاء أن يصحح لى ما أخطأتُ فيه . وقد وقع فى هذه النسخة أوهامٌ ، سواءٌ فى الحكم على الحديث أو فى تخريجه ، والسببُ فى ذلك شرحه يطولُ ، وسأذكُرُهُ - إنْ شاء الله - فى « الإمعان مقدمةُ بذل الإحسان » .

وعلى كل حال ، فقد بات هذا الشرح أمنيةً عندى ، وددتُ لو يسر الله لى فعله ، حتى أكشف مزية هذه السنن ، التى على أهميتها ما التفت إليها أهل العلم مثلما فعلوا فى « الصحيحين » وبقية السنن .

وقد بادر بعضُ أهل الخير والفضل من إخواننا ، فأرسلوا نسخاً من هذا الكتاب إلى شيخنا الشيخ الإمام ، حسنة الأيام ، ناصر الدين الألبانى - حفظهُ الله تعالى وأمتع المسلمين بطول حياته - فأثنى عليه خيراً والحمدُ لله .

* فأخبرنى الأخ مازن بن نهاد كمال - وهو من نابلس - أنه أعطى الكتاب للشيخ وجاءه بعد فترة ، ثمَّ سأله عنه ، فقال له :

« لقد أعجبتُ به ، ورجوتُ له مستقبلاً زاهراً بشرط أن يستمر على هذا المنوال أو النهج - الشك من الأخ مازن » .

وقد شافهنى بذلك فى لقائى به فى معرض الكتاب الدولى بالقاهرة ، يوم الخميس ١٩ / جمادى الأولى / ١٤٠٦ هـ الموافق ٣٠ / ١ / ١٩٨٦ عقب صلاة العصر .

* وجاءنى بعض الإخوة - واسمه كمال - بشريط تسجيل سجله مع الشيخ الألبانى وسأله فيه عن أفضل الشروح على السنن الأربعة وموطأ مالك .. فلما جاء ذكر « سنن النسائى» قال الشيخ :

« أنا لا أعلمُ - أو لم أطلع - على كتابٍ يفيد فى هذه الناحية من كتب القدامى ، لكن وصلنى أخيراً جزء لأحد المشتغلين بالحديث من الشباب فى مصر - ولعل اسمه حجازى -

فقال له الأخ : هناك فى مصر كتاب اسمه « بذل الإحسان »

قال الشيخ : هو هذا ، فهو يتوسع فى هذا الكتاب ، فى التخريج مع بيان صحة الأحاديث من ضعفها ، وهو فى الواقع من الكتب المفيدة بالنسبة لما يؤلَّفُ فى هذا العصر » .

* ولما قابلتُ الشيخ فى « عمَّان » سنة (١٤٠٧ هـ) سألته عن الكتاب ، فقال لى بالحرف الواحد : قويٌّ ، قويٌّ ، ماشاء الله » . فالحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أنْ هدانا الله .

* * *

أمَّا خدمتى لهذا الكتاب فهى كالآتى :

١ - أحكمُ على سند الحديث بما يستحقه من صحة أو حسنٍ أو ضعفٍ ، حسب القواعد العلمية الدقيقة التى وضعها أهل الحديث ، رضى الله عنهم ثمَّ أترجمُ لرجال الإسناد ترجمة خفيفة رجاء التعريف بهم ، ذاكراً اسمه واسم أبيه وجدِّه ، ثمَّ كنيتهُ ، ولا أطيلُ فى الترجمة ، إلَّا إن كان لابد من الإطالة لدحض شبهة مفترٍ ، أو بيان تساهل بعض الناس فى مسائل الجرح والتعديل ونحو ذلك . وإنْ خالفتُ أحداً فيما ذهب إليه ، أظهرتُ حجتى فى مخالفته ليكون أرجى لقبول العذر .

٢ - أخرجُ الأحاديث من كتب السنة التى بين يدىَّ سواء المطبوعة منها أو المخطوطة ، ولا أكتفى بذلك ، بل أذكر درجة كل حديثٍ أوردهُ فى هذا الشرح ، وكثيراً ما أبسط الكلام عليه إنْ كان هناك ما يدعو إلى ذلك .

٣ - ألتزمُ ببيان قول الترمذىّ : « وفى الباب عن فلان وفلان » فأُخرجُ هذه الأحاديث ، وأتتبعُ طرقها وعللها مع الترجيح فى كل ذلك ، لأنَّ هذه الأحاديث تُعدُّ كالشواهد لحديث الباب ، فتقويه إنْ كان ضعيفاً - على الشرائط المعتبرة - ، أو تزيدُهُ قوة إنْ كان صحيحاً . وأمرٌ آخرُ : وهو أننى تمنيتُ لو صار شرحى هذا مفتاحاً لكتب السنة الأخرى غير النسائى ، ولا شك أن هذا يحتاج منى وقتاً مديداً ، وجهداً جهيداً ، وعزماً حديداً كما يعرف ذلك المشتغلون بهذا العلم الشريف .

ثمَّ ليكن معلوماً أن ما أُخرِّجُهُ من قول الترمذى : « وفى الباب » هو ما يتعلق بالحديث الذى رواه النسائى ، ويكون الترمذىُّ قد رواه أيضاً ، أما الأحاديث التى لم يروها النسائىُّ وهى فى الترمذىّ فقد أفردت لها كتاباً مستقلاً سميتهُ « العُباب بتخريج قول الترمذىّ وفى الباب » وقد تمَّ منه جزءان . يسر الله إتمامه بخيرٍ .

٤ – وضعتُ مقدمة لهذا الشرح سميتُها « الإمعان مقدمةُ بذل الإحسان » وهي في ثلاثة أجزاء :

* أما الجزءُ الأول : فذكرتُ فيه ترجمة النسائّى وتكلمتُ على سننه تفصيلاً بما لعله يُعجب الناظرين إن شاء الله ، وقد انفصلتُ في بعض أبحاثه إلى تقديم سنن النسائى على سنن أبى داود ، وقد برهنتُ على ذلك برهاناً علمياً ، لا تعصُّب فيه والحمد لله .

وقد حققتُ فى هذا الجزء أيضاً شرط النسائى ، وذكرت رتبة سننه ومميزاتها ، ورواة السنن عنه . وهل « السنن الصغرى » من اختيار ابن السنى ، أم من تصنيف النسائّى ، وهل فى « السنن » حديثٌ موضوعٌ ثمَّ لماذا لم يخرج النسائى لابن لهيعة ، وهل خرّج لمن هو أضعفُ منه ؟ ثمَّ هل روى النسائُّى عن البخارى أو أبى داود فى السنن ؟ .

ثمَّ ذكرتُ شيوخ النسائى وعدة ما لكل شيخٍ من الأحاديث ، مع ذكر الشيوخ الذين تفرد النسائُّى بالرواية عنهم من دون الجماعة ، ثمَّ ذكرتُ عدة ما لكل صحابىٍّ من الأحاديث .

ثمَّ ذكرتُ منصب النسائى فى الجرح والتعديل ، ومؤاخذات الناس عليه مع الجواب عنها . ثمَّ ذكرتُ بعض آرائه كرأيه فى اللحن فى الحديث ، وأخذ الأجرة على التحديث ونحو ذلك . وفصولٌ أخرى .

* الجزء الثانى : ذكرتُ فيه كتاباً اعتنى فيه صاحبهُ بسنن النسائى خاصة ، وهو كتاب : « بُغية الراغب المتمنى فى ختم النسائى

برواية ابن السنى » للحافظ شمس الدين السخاوى رحمه الله ، وهذا الكتاب لا يزال مخطوطاً .

* الجزء الثالث : ذكرتُ فيه قوانين الجرح والتعديل ، وجعلته كالأصل يرجع إليه ، وهو كتاب كنتُ صنفتهُ قديماً وسميتُه : « قصد السبيل فى الجرح والتعديل » فبدا لى أن أُلحقه بمقدمة هذا الشرح لتعلقه الشديد به . والله أسأل أن يتقبله منى بقبول حسنٍ ، وأن يغفر لى ما زلّ به يراعى .

٥ – لقد هممت – بناءً على نصيحة شيخنا الألبانى – أن أتكلم على فقه الحديث حتى تتم الفائدة ، إذ الغايةُ من الحديث هى العمل به كما قال لى شيخنا ، ولكنى رأيتُ الكتاب يعظُم جدّاً ، ويتأخر إنجازه ، فرأيتُ فصل الفقه عن الحديث وجعله فى كتاب مستقلٍّ ، وجعلتُ طريقتى فيه ذكر مناسبة ما ترجم به النسائىُّ لحديث الباب ، على غرار ما صنع ابنُ المنيِّر فى كتابه « المتوارى على تراجم أبواب البخارى » وكذا ما صنعه بدر الدين ابن جماعة فى كتابه « مناسبات تراجم البخارى » ، وهذا يُظهر لنا منزلة الإمام النسائىّ فى الفقه ، وقد قال الحاكمُ :

« فأمّا كلام أبى عبد الرحمٰن النسائىِّ على فقه الحديث ، فأكثر من أن يُذكر فى هذا الموضع ، ومن نظر فى كتابه « السنن » له ، تحيَّر من حُسْنِ كلامه » اهـ .

وسميتُ هذا الكتاب : « تقريبُ النائى لتراجم أبواب النسائى » وقد نجز منه حتى الآن « كتاب الطهارة » إلا قليلاً منه .

٦ - لقد نصحنى بعضُ أهلِ العلم والفضل أن أجعل عملى على « سنن النسائى الكبرى » ، لا سيما وعندى منها نسخة مخطوطة جيدة جداً لكنها ناقصة ، فعسُر علىَّ ذلك لأننى قطعتُ فى « السنن الصغرى » شوطاً كبيراً ، فتمَّ منها عندى - اثنا عشر جزءً - وصلتُ فيه إلى « كتاب الجنائز » ، وقد توقفت عنها منذ أكثر من خمس سنين لأشياء عرضت لى ، ثمَّ بدا لى أن أحصل مقصود هؤلاء الأفاضل ، فرأيتُ أن أحقق الأحاديث التى لم تُذكر فى « المجتبى » وهى فى « السنن الكبرى » ، وأُلحقها بآخر كل كتابٍ . فمثلاً بعد الانتهاء من طبع « كتاب الطهارة » ، أُذيِّلُ عليه بالأحاديث المذكورة فى « السنن الكبرى » وهى غير موجودة فى « الصغرى » وبهذا يتمُّ تحقيق الكتابين جميعاً . والله الموفق .

٧ - صنعت كتاباً مستقلاً فيه زوائد النسائى على « الصحيحين » ، ثمَّ كتاباً آخر فى زوائده على الكتب الخمسة ، ومنه علمتُ منزلة هذه السنن ، وأنها أقلها حديثاً ضعيفاً ، ورجلاً مجروحاً .

وهذا آخر ما قصدتُ ذكره لبيان منهجى فى تقريب هذه السنن ، ولا يفوتنى أن أذكر أن ما سطرتُه فى كتابى هذا ، إنما هو بحسب ما بلغه اجتهادى بعد إعمال القاعدة العلمية ، مع الاستفادة من استقراء الأئمة المحسنين لهذا الشأن . ولا شك أنه قد وقع خللٌ فى بعض ما ذهبتُ إليه ، فأنا لا أؤكدُ الثقة به ، وكلُّ من عثر على حرفٍ فيه ، أو معنًى يجبُ تغييرُهُ ، فإنى أُناشدُهُ الله فى إصلاحه ، وأداء حق النصيحة فيه ، وما أبرأ من العثرة والزلة ، وما أستنكف أنْ

أراجع الصواب إنْ بان لى مأخذُهُ ، فإن هذا الفن لطيفٌ ، وابنُ آدم إلى العجز ، والضعف ، والعجلة أقرب . فرحم الله أخاً نظر فيه نظرة تجرُّدٍ وإنصافٍ ، ودعا لى بظهر الغيب على صوابٍ وفقنى الله إليه ، واستغفر لى زلاتى الكثيرة فيه . والله أسألُ أن يجعله زاداً لحُسْنِ المصير إليه ، وعتاداً ليُمْنِ القدوم عليه ، إنه بكل جميلٍ كفيل ، وهو حسبى ونعم الوكيل .

والحمد لله أولاً وآخراً ، ظاهراً وباطناً .

وكتبه

راجى عفو ربه الغفور

أبو إسحق الحوينى الأثرى

عفا الله عنه بمنه وكرمه

غرة ذى القعدة / ١٤٠٩ هـ

كِتَابُ الطَّهَارَةِ



تَأْوِيْلُ
قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ
﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوْهَكمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ ﴾

١ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيْدٍ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِى سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِىَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آله وَسَلَّمَ قَاْلَ :

« إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَّوْمِهِ ، فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِى وَضُوْئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثاً ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِى أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » .

---

١ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* قتيبة بنُ سعيد :

هو ابنُ جميل بن طريف ، أبو رجاء البغلانى .

روى عنه الجماعة ، إلا ابن ماجة ، فإنه روى عنه نازلاً بواسطة الذهلىِّ عنه . وكذا روى المصنف عن زكريا السجزىّ ، عنه ، نازلاً .

وهو ثقةٌ جليلُ القدر . وقد أكثر المصنفُ عنه ، بحيث لا أعلمُهُ روى عن شيخٍ أكثر منه . فروى عنه فى « سننه » (٦٨٧) حديثاً فقد رحل إليه المصنفُ سنة (٢٣٠) ، فأقام عنده سنةً كاملةً ، على ما ذكره الذهبىُّ فى « السير » (١١/٢٠) .

وكان قتيبةُ من المكثرين ، بحيث روى نحواً من مائة ألف حديث ، ومع سعة ما روى ، ما أعلمُ أنه روى حديثاً أنكروه عليه ، سوى حديث معاذ بن جبل - رضى الله عنه - فى جمع التقديم . =

....

= قال الحاكم فى « علوم الحديث » (ص - ١٢٠) :

« ... وقد قرأ علينا أبو علىٍّ الحافظُ هذا الباب ، وحدثنا به عن أبى عبد الرَّحْمَـٰن النسائى ، عن قتيبة بن سعيد . ولم يذكر أبو عبد الرحمٰن ، ولا أبو علىٍّ للحديث علَّةً ، فنظرنا فإذا الحديثُ موضوعٌ ، وقتيبةُ ثقةٌ مأمونٌ » اهـ .

* قُلْتُ : كذا قال الحاكم رحمه الله تعالى ! ، وحكمه على الحديث بالوضع لم يوافق عليه ، بل الحديث صحيحٌ ، وما أُعلَّ به ، فليس بعلةٍ ، كما يأتى شرحه فى هذا الكتاب - إن شاء الله - .

* سفيان ، هو ابنُ عيينة .

وهو ثقةٌ نبيلٌ ، جليلٌ .

كان يدلسُ عن الثقات فقط ، فهو المدلسُ الوحيدُ الذى تستوى عنعنته وتصريحه بالتحديث .

قال ابنُ حبان فى « مقدمة صحيحه » (١/٩٠) :

« وأما المدلسون الذين هم ثقاتٌ وعدولٌ ، فإنا لا نحتجُّ بأخبارهم إلا ما بينوا السماع فيما رووا ... اللَّهم إلا أن يكون المدلسُ يُعلم أنه ما دلَّس قطُّ إلا عن ثقةٍ ، فإن كان كذلك قُبلت روايتهُ وإن لم يُبين السماع ، وهذا ليس فى الدُّنيا إلا لِسفيان بن عيينة وحده ، فإنه كان يُدلسُ ، ولا يدلسُ إلا عن ثقةٍ متقنٍ ، ولا يكادُ يوجد لسفيان بن عيينة خبرٌ دلَّس فيه إلا وُجد ذلك الخبر بعينه قد بين سماعُه عن ثقةٍ مثل نفسه ، والحكمُ فى قبول روايته لهذه العلة - وإن لم يُبين السماع فيها - كالحكم فى رواية ابن عباسٍ إذا روى عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما لم يسمع منه » اهـ . =

= * والزهريُّ :

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهابٍ .

وهو ثقةٌ ، جبلٌ ، حافظٌ ، ربما دلَّس .

وأنكر بعضُ أصحابنا أن يكون ابن شهاب مدلساً ، واستعظم ذلك جدّاً ، وبالغ حتى زعم أن مخالفهُ : « تردى في وهدةٍ سحيقةٍ » ! وأنه : « ادعى باطلاً ليس له فيه سلفٌ » !

كذا قال ! !

وإنكار المشار إليه ، هو الذى ينبغى أن يُستعظم ، فقد وصفه بالتدليس الشافعيُّ ، والدَّارقطنيُّ ، وغيرهما ، على ما ذكره الحافظ فى « طبقات المدلسين » .

وذكره الذهبيُّ فى أول « منظومته » فى المدلسين ، فقال :

خُذِ المُدَلِّسِيْنِ يَاذَا الفِكْرِ جَابِرٌ الجُعْفِىُّ ثُمَّ الزُّهْرِىّ

بل قال البرهانُ الحلبى فى « التبيين » :

« مشهور به » ! كذا قال ! وليس بصوابٍ عندى .

فقد قال الحافظ فى « الفتح » (٥/٢) :

« ... وابنُ شهابٍ جُرب عليه التدليس » .

وقال فى « موضع آخر » منه (٤٢٧/١٠) :

« ... وإدخالُ الزهرىّ بينه وبين عروة رجلاً ، مما يؤذن بأنه قليل التدليس » .

وصرّح بذلك الذهبيُّ تصريحاً ، فقال فى « الميزان » :

« كان يُدلِّسُ فى النادر » .

نعم ، ينكر على بعض المشتغلين بالعلم أن يُعلُّوا الحديث بعنعنة =

= الزهرىّ ، فإن التدليس لم يكن من عادته ، بل كان يفعله أحياناً كما تقدم ، فالصوابُ عدم الإعلال بعنعنة الزهرىّ ، إلا إذا كان المتنُ منكراً ، ورجال الإسناد ثقات ، ولا مدخل للإعلال إلا بعنعنة الزهرىّ . والله أعلمُ .

* أبو سلمة :

هو ابن عبد الرحمٰن بن عوف .

ثقةٌ جليلٌ حافظٌ ، مشهورٌ بكنيته ، وقد اختُلف فى اسمه على أقوال .

وقال مالكُ بنُ أنس :

« اسمُه كنيتُهُ » .

* * *

وللحديث طرقٌ كثيرةٌ عن أبى هريرة ، وهى :

١ - أبو سلمة ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (٨٧/٢٧٨) ، وأبو عوانة فى « صحيحه » (٢٦٣/١) ، وأحمدُ (٢٤١/٢ ، ٢٥٩ ، ٣٨٢) ، والشافعىُّ فى « مسنده » (٢٧/١) ، والحميديُّ (٩٥١) ، والدارمىُّ (١٦١/١) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٩) ، وكذا ابنُ خزيمة (٩٩/٥٢/١) ، وابنُ حبان (ج٢/رقم ١٠٥٩) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج١٠/ رقم ٥٩٦١) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (١٩٧/١) ، والدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٣/ ق٢١/ ١) ، والبيهقىُّ (٤٥/١) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٤٠٧/١) من طريق الزهرىّ ، عن أبى سلمة .

وتابعه محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة . =

= أخرجه أحمد (٣٨٢،٣٤٨/٢) وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١/١٢) ، وابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (٩٨/١) ، وأبو يعلى (ج١٠/ رقم ٥٩٧٣) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٢٢/١) وسنده حسنٌ .

وأخرجه الترمذيُّ (٢٤) ، وابنُ ماجة (٣٩٣) ، والطحاويُّ (٢٢/١) ، والدارقطنيُّ فى « العلل » (ج٣/ ق٢٠/ ٢) ، والبيهقيُّ (٢٤٤/١) ، والخطيبُ فى « التاريخ » (٣٠٠/١١) ، وابنُ جُميع فى « معجمه » (٣٤١ - ٣٤٢) من طريق أبى سلمة وسعيد بن المسيب جميعاً ، عن أبى هريرة مرفوعاً به .

قال الترمذيُّ :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

٢ - الأعرج ، عنه .

أخرجه البخاريُّ (٢٦٣/١ - فتح) ، بزيادةٍ فى أوَّله ، ومسلمٌ (٨٨/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٣/١) ، ومالك (٩/٢١/١) ، والشافعيُّ (ج١/ رقم ٦٨ ، ٦٩) ، وأحمد (٤٦٥/٢) ، والحميديُّ (٩٥٢) وابنُ المنذر فى « الأوسط » (٣٧٢،١٤٣/١) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٠٦٠) ، والبيهقيُّ (٤٥/١) ، وابنُ النجار فى « ذيل تاريخ بغداد » (١٨٤/٢) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (٤٠٦/١) ، من طريق أبى الزناد ، عن الأعرج .

وقد رواه عن أبى الزناد : « مالك ، وابنُ عيينة » .

وتابعهما هشام بنُ عروة ، عن أبى الزناد به ، مع زيادة :

« ويُسمى قبل أن يدخلها » . يعنى يده . =

= أخرجه ابنُ عدىّ فى « الكامل » (٤/١٥٠١) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٢/٣٠٠) ، من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة ، عن هشام به .

* **قُلْتُ** : وهذه الزيادةُ منكرةٌ ، والحديثُ غيرُ محفوظٍ عن هشام بن عروة .

قال ابنُ عدىٍّ :

« وهذا غريبُ الإسناد والمتن . فمن قِبلِ الإسناد : من حديث هشام ابن عروة ، عن أبى الزناد . لا أعلم يرويه عن هشام غير عبد الله بن محمد بن يحيى . وغرابة المتن : « ويسمى قبل أن يدخلها » وهذه اللَّفظةُ (غريبةٌ)[1] فى هذا الحديث » اهـ .

* **قُلْتُ** : يعنى منكرة ، فلم يذكرها أحدٌ ممن روى الحديث .

وآفة هذا الإسناد : عبد الله بن محمد بن يحيى هذا .

فقد تركه أبو حاتم ، وقال :

« ضعيفُ الحديث جدًّا » .

وقال العقيلىُّ :

« لا يتابعُ على كثيرٍ من حديثه » .

وقال ابنُ حبان :

« يروى الموضوعات عن الثقات » .

فالسندُ تالفٌ . =

(١) هذه اللَّفظةُ سقطت من « مطبوعة الكامل » ، واستدركتها من « لسان الميزان » (٣/٣٣٢) . ونسخة « الكامل » كثيرة السقط والتحريف .

= ٣ - سعيد بن المسيب ، عنه .
أخرجه مسلمٌ (٨٧/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، والمصنفُ فى « كتاب الغسل » - ويأتى - ، وأحمد (٢٦٥/٢ ، ٢٨٤) ، وابنُ عدى (١٩٧/١) ، والطحاويُّ (٢٢/١) ، والدارقطنيُّ فى « العلل » (ج٣/ ق ٢/٢٠) .
وأخرجه الترمذيُّ ، وابنُ ماجة ، وغيرُهُما عنه ، وعن أبى سلمة معاً عن أبى هريرة . وقد مرّ تخريجه قريباً .
٤ - أبو صالح ، عنه .
أخرجه أبو داود (١٠٤) ، وأحمد (٢٥٣/٢) ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، والطيالسيُّ (٢٤١٨) ، وابنُ عدىّ (٧٠٨/٢) ، والسهميُّ فى « تاريخ جرجان » (١٣٨) ، والطحاويُّ (٢٢/١) ، وأبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (٢٣٢/٢ - ٢٣٣) ، والبيهقىُّ (٤٧/١) ، من طُرقٍ عن الأعمش ، عن أبى صالحٍ به .
وتابعه سهيلُ بنُ أبى صالحٍ ، عن أبيه .
أخرجه ابنُ المقرى فى « معجمه » (ق ٢/٦٥) ، وأبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » (١٤٧/١) من طريق إبراهيم بن طهمان ، عن هشام ، عن سهيل به .
وسندهُ صحيحٌ .
٥ - أبو رزين ، عنه .
أخرجه مسلمٌ (٨٧/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، ووكيع فى « نسخته عن الأعمش » (١٨) ، وأحمد (٤٧١/٢) ، والطحاوىّ (٢٢/١) ، والبيهقىُّ (٤٥/١) من طريق الأعمش ، عن أبى صالح ،=

= وأبى رزين معاً ، عن أبى هريرة .
وأخرجه ابنُ أبى شيبة (١/٩٨) من طريق الأعمش ، عن أبى رزين وحده .
٦ – عبد الله بن شقيق ، عنه .
أخرجه مسلمٌ ، وأبو عوانة (١/٢٦٣) ، وابنُ خزيمة (١٠٠) ، وكذا ابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٠٦١ ، ١٠٦٢) ، والدَّارقطنُّى (١/٤٩) ، والبيهقىُّ (١/٤٦) .
قال ابنُ خزيمة :
« خبرٌ غريبٌ » ! !
* **قُلْتُ** : وهذه الغرابة التى عناها ابنُ خزيمة ، هى من قبل شيخه محمد بن الوليد .
قال ابنُ خزيمة :
« نا محمد بن الوليد بخبرٍ غريبٍ ، نا محمد بن جعفر ، نا شعبة ، عن خالدٍ الحذاء ، عن عبد الله بن شقيق ، عن أبى هريرة مرفوعاً ، وفيه : « فإنه لا يدرى أين باتت يدُهُ منه » .
فزاد محمد بن الوليد لفظة :
« منه » .
وهذه اللَّفظةُ هى التى استغربها ابنُ خزيمة ، كما يُفهم من كلام البيهقىّ ، ونبه على ذلك الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٣/ق ٢/٥٧) .
ولم يتفرد محمد بن الوليد بذكر هذه اللَّفظةُ فقد تابعه اثنان عليها :
أ – الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله .
قال فى « مسنده » (٢/٤٥٥) :

= حدثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة بسنده سواء . وفيه اللَّفظةُ الزائدةُ.

ب - محمد بن يحيى الذهلىّ .

أخرجه ابن المقرى فى « معجمه » (ق ٢/١١٨) ، وابنُ عساكر (٣٣٤/٢/١٢) من طريق أبى الحسن عمران بن موسى بن المهرجان النيسابورى[١] ، ثنا محمد بن يحيى الذهلىُّ ، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوراث ، ثنا شعبة به .

٧ - الحسن البصرىُّ ، عنه .

أخرجه الدارقطنىُّ فى « حديث أبى الطاهر الذهلىّ »[٢](رقم ٩٩) ، من طريق خالد ، عن يونس ، عن الحسن ، عن أبى هريرة مرفوعاً به ، ولم يذكر الجملة الأخيرة منه .

وأخرجه ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٢٣٧١/٦ - ٢٣٧٢) من طريق معلى بن الفضل ، ثنا الربيع بن صبيح ، عن الحسن ، عن أبى هريرة مرفوعاً به ، وزاد :

« فإن غمس يده فى الإناء من قبل أن يغسلها ، فليرق ذلك الماء »

قال ابنُ عدىّ :

« وقولُهُ فى هذا المتن : « فليرق ذلك الماء » ، منكرٌ لا يُحفظُ » .

وقال الحافظ فى « الفتح » (٢٦٣/١) :

« حديثٌ ضعيفٌ » .

* **قُلْتُ** : ومعلى بن الفضل فى حديثه نكارة .

والربيع بن صبيح فى حديثه ضعفٌ . =

(١) من شيوخ ابن حبان .

(٢) فى الجزء الثالث والعشرين منه .

= والحسن البصريّ لم يسمع من أبى هريرة على رأى الأكثرين . نعم ، سمع بعض أحاديث منه ، ولكنه مدلسٌ وقد عنعنهُ .
ثم قوله فى هذا الحديث :
« فليرق ذلك الماء » منكرٌ كما قال ابنُ عدىّ ، والذهبىُّ فى « الميزان » (٤/١٥٠) لأمرين :

* الأوَّلُ : أن هذه الزيادة لم تقع فى أىِّ طريق من طرق الحديث على كثرتها ، فدلَّ ذلك على أنها غير محفوظة ، لا سيما وفى السند ما قد رأيت من العلل .

* الثانى : أن الأكثرين من العلماء حملوا الحديث فى غسل اليدين على الاحتياط ، لأن النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « فإنه لا يدرى أين باتت يدُهُ » فعلقه بأمرٍ موهومٍ ، وما عُلِّق بالموهوم لا يكون واجباً ، وأصلُ الماء والبدن الطهارةُ ، وهذا يقينٌ لا يزولُ بمجرد الوهم .

ويرى أحمد ، وإسحٰق ، وجوب غسل اليدين بعد النوم قبل وضعهما فى الإناء . ويُفرق أحمد بين نوم الليل ونوم النهار .

وقال بوجوب غسل اليدين داود الظاهرى ، وابن جرير ، قالوا : إذا أدخل يده فى الإناء قبل الغسل ، ينجُس الماء .

وفى هذا القول نظرٌ .

لأن الحكمة فى غسل اليد عقب القيام من النوم ، قد تكون لخوف نجاسةٍ تكونُ على اليد ، مثل مرور يده على موضع الاستجمار مع العرق ، كما قال الشافعىُّ ، وأحمدُ ، وغيرُهما . فلن يكون هذا أعظم من البول فى الماء الدائم ، وقد دلَّ الدليلُ على أن الماء لا ينجُس .

ولذلك حكى شيخُ الإسلام ابن تيمية فى « الفتاوى » (٢١/٤٥)=

= الاتفاق على أن غمس القائم من النوم يده فى الإناء ، لا يقتضى تنجيس الماء . وفى دعوى الاتفاق نظرٌ ، لما تقدم . والله أعلم .

٨ – همام بن مُنبه ، عنه .

أخرجه مسلم (٢٧٨/٨٨) ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، وأحمد (٣١٦/٢) .

٩ – جابر بن عبد الله ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (٢٧٨/٨٨) ، وأبو عوانة (٢٦٣/١) ، وأحمد (٤٠٣/٢) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج ١٠/ رقم ٥٨٦٣) من طريق أبى الزبير ، عن جابر وقد رواه عن أبى الزبير اثنان :

أ – معقل بن عبيد الله . عند مسلمٍ ، وأبى عوانة .

ب – ابن لهيعة . عند أحمد ، وأبى يعلى .

وقد صرَّح أبو الزبير بالتحديث فى طريق ابن لهيعة ، لكنه سيىء الحفظ ، والراوى عنه ليس من القدماء . ثم هو مدلسٌ أيضاً وقد عنعن .

وخالفهما عبدُ الملك بن أبى سليمان ، فرواه عن أبى الزبير ، عن جابر مرفوعاً وزاد فيه :

« ولا على ما وضعها »[1] .

فجعله من « مسند جابر » لا من « مسند أبى هريرة » .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٩٥) ، والدارقطنىُّ (٤٩/١) ، وحسَّنهُ ، والخطيبُ (٤٥٠/١٠) من طريق زياد بن عبد الله البكائى ، عن عبد الملك .

وقد رواه عن زياد البكائىّ ثلاثةٌ : =

(١) في قلبى شىءٌ من هذه الزيادة . والله أعلمُ .

= « إسماعيلُ بن توبة ، ومحمد بنُ نوح ، وموسىٰ بن بحر » .

* **قُلْتُ** : ورواية معقل وابن لهيعة أرجحُ عندى من رواية عبد الملك ابن أبى سليمان ، فإن هذا ، وإنْ كان من رجال مسلمٍ إلَّا أنه ربما أخطأ ، وفى الطريق إليه زيادُ البكائىُّ ، وكان كثير الخطأ ، وبعضُهُمْ يُضعِّفُهُ مطلقاً .

والصّوابُ كما قال أبو حاتم :

« يكتبُ حديثُهُ ، ولا يُحتجُّ به » .

وهو يعنى بهذه العبارة :

« يكتبُ حديثه فى المتابعات والشواهد ، ولا يُحتجُّ به إذا انفرد »

وقد رأيتُ فى كلام أبى حاتم ما يُصوِّبُ هذا الفهم .

ففى ترجمة إبراهيم بن المهاجر البجَلّى ، من « الجرح والتعديل » (١٣٣/١/١) ، قال أبو حاتم :

« إبراهيم بن مهاجر ليس بالقوىّ ، هو وحصين بن عبد الرحمٰن ، وعطاءُ بنُ السائب . قريبٌ بعضُهُمْ من بعضٍ . محلُّهم عندنا محلُّ الصدق . يُكتبُ حديثُهُمْ ، ولا يُحتجُّ بحديثهم . قلتُ لأبى – القائلُ هو ابنُ أبى حاتم – : ما معنى : لا يُحتجُّ بحديثهم ؟ ! قال : كانوا قوماً لا يحفظون ، فيُحدثون بما لا يحفظون ، فيغلطون ، ترى فى أحاديثهم اضطراباً ما شئت » اهـ .

وكذلكَ فى ترجمة : « فُضيل بن مرزوق » من « الجرح » (٧٥/٢/٣) قال ابنُ أبى حاتم :

« وسألتُ أبى عنه ... فقال : هو صدوقٌ ، صالح الحديث ، يهمُ كثيراً ، يُكتبُ حديثه . قلتُ : يُحتجُّ به ؟ ! قال : لا ! » . =

= ١٠ - عبدُ الرَّحْمـٰن بنُ يعقوب المدنيُّ ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (٨٨/٢٧٨) ، وأبو عوانة (٢٦٥/١) ، من طريق ابنه ، العلاء بن عبد الرحمـٰن ، عنه .

١١ - ثابتٌ مولى عبد الرحمـٰن بْنِ زيد ، عنه .

أخرجه مسلمٌ ، وأبو عوانة (٢٦٤/١) ، وأحمد (٢٧١/٢) .

١٢ - مُحمَّدُ بْنُ سيرين ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (٨٨/٢٧٨) ، وأحمد (٥٠٧/٢) ، وابنُ أبى شيبة (٩٨/١) ، والبزَّارُ - كما فى « نصب الراية » (٣/١) وابنُ قتيبة فى « الغريب » (١٠/١) - من طريق هشام بن حسَّان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبى هريرة مرفوعاً .

ويرويه عن هشام بن حسَّان :

« عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، عند مسلمٍ . ويزيد بن هارون عند أحمد ، وأبو خالد الأحمر ، عند ابن أبى شيبة »[١] .

وتابعهم إبراهيمُ بْنُ طهمان ، عن هشام به ، وزاد :

« ثم ليغترف بيمينه من إنائه ، ثمَّ ليصب على شماله ، فليغسل مقعدته » .

ذكره ابنُ أبى حاتم فى « العلل » (١٧٠/٦٥/١) ونقل عن أبيه : « ينبغى أن يكون : « ثم ليغترف بيمينه ... » إلى آخر الحديث من كلام إبراهيم بن طهمان ، فإنه قد كان يصلُ كلامه بالحديث ، فلا يميزه المستمعُ » اهـ . =

---

(١) ووقع عند ابن قتيبة : « .. حتى يفرغ عليها ثلاثاً » فذكر العدد فى رواية ابن سيرين غير محفوظٍ كما يأتى تحقيقه فلا أدرى أهو خطأ ناسخ أو طابع . أم هو وهم من ابن قتيبة أو شيخه ؟!

* **قُلْتُ** : وله طريقان آخران عن ابن سيرين :

أ - عوف بن أبى جميلة ، عنه .

أخرجه أحمد (٣٩٥/٢) ، وابنُ النَّجَّار فى « ذيل التاريخ » (١٣٢/٢) من طريق هوذة بن خليفة ، عن عوف .

وسندهُ قويٌّ . وفى هوذة كلامٌ لا يضرُّ .

ب - سالمُ الخياط ، عنه .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٩٤٩) قال : حدثنا أحمدُ ، قال : حدثنا عمرو ، قال : حدثنا زهيرُ بْنُ محمدٍ ، عن سالمٍ الخياط ، قال : سمعتُ محمد بن سيرين به . وذكر فيه :

« ... حتى يُفرغ على يديه ثلاث مرات ... » .

* **قُلْتُ** : أحمدُ ، شيخ الطبرانّى ، هو ابنُ يحيى الحُلْوانيُّ ، ثقةٌ ، وَثقهُ غيرُ واحدٍ - كما فى « تاريخ بغداد » (٢١٢/٥ - ٢١٣) - .

وعمرو ، هو ابْنُ أبى سلمة التنيسى . وهو صدوقٌ ، ولكن وقعت منه أوهامٌ فى حديثه ، لا سيما فى حديثه عن زهير بن محمد ، حتى قال أحمدُ بن حنبل :

« روى عن زهير أحاديث بواطيل ، كأنه سمعها من صدقة ، فغلط ، فقلبها عن زهيرٍ » اهـ .

فكأن هذا آتٍ من قبل أن عمرو بن أبى سلمة شاميٌّ .

وقد قال أحمدُ ، والبخاريُّ ، وغيرُهُما :

« ما روى أهلُ الشام عن زهيرٍ ، فإنه مناكيرُ » وهذا منها .

وسالمُ ، هو ابْنُ عبد الله الخياط . مختلفٌ فيه . وحديثُهُ جيد فى المتابعات . =

= ثم اعلم أنه مما يستنكر فى هذا الحديث ، قولُهُ :
« يفرغ على يديه ثلاث مراتٍ » .
فذكرُ العدد غيرُ محفوظٍ من حديث ابن سيرين ، كما يُرشدُ إليه كلام مسلمٍ فى « صحيحه » .
فقد قال ما مُلخصُهُ :
« قولُهُ صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « يغسلها ثلاثاً » . رواه عن أبى هريرة : « الأعرجُ ، ومحمدُ بْنُ سيرين ، وعبدُ الرحمٰن بنُ يعقوب ، وهمامُ بْنُ مُنبِّه ، وثابتٌ مولى عبد الرحمٰن بن زيد ، جميعهم لا يذكرُ العدد فى غسل اليدين . ووقعت رواية « الثلاث » فى حديث جابر بن عبد الله ، وابن المسيب ، وأبى سلمة ، وعبد الله بن شقيق ، وأبى صالحٍ ، وأبى رزين » اهـ .
فهذا يُبيّن أن ذكر العدد فى رواية ابن سيرين منكرٌ . والله أعلمُ .
١٣ – موسىٰ بن يسار ، عنه .
أخرجه أحمد (٢/٥٠٠) ، حدثنا يزيد ، ثنا محمد – يعنى ابن إسحق – ، عن موسىٰ بن يسار ، عن أبى هريرة . وعن الزهرىّ وغيره ، قالوا : قال رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ... فذكره .
* **قُلْتُ** : وسنده حسنٌ لولا تدليس ابن إسحٰق .
ثم قوله : « وعن الزهرىّ وغيره » فلم يظهر لى وجهُهُ .
لأن موسىٰ بن يسار هو المطلبى عمُّ محمد بن إسحٰق ، ولم يرو الزهرىّ عنه شيئاً بعد البحث والتتبُع . إلا أن يكون المقصود أن محمد ابن إسحٰق يرويه عن الزهرىّ ، وعن موسىٰ بن يسار معاً . فيكون طريق الزهرىّ منقطعاً ، لأنه لم يسمع من أبى هريره . ويبعُدُ جدّاً – =

= عندى - أن يكون موسى بن يسار هو الأُرْدُنِّى ، والذى يقال فيه : « موسى بن سيار » . فالله أعلم بحقيقة الحال .

ثم ظهر لى وجهٌ آخر . فلعلَّ ابن إسحٰق يرويه عن الزهرىّ مرسلاً أو معضلاً . والله أعلمُ .

١٤ - أبو مريم ، عنه .

أخرجه أبو داود (١٠٥) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٠٥٨) ، والدارقطنىُّ (١/ ٥٠) ، والبيهقىُّ (١/ ٤٦) من طريق معاوية بن صالحٍ ، عنه وسندهُ حسنٌ - كما قال الدارقطنىُّ - رحمه الله .

١٥ - نُعيم بن عبد الله ، عنه .

أخرجه ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٣/ ٩١١) من طريق أبى الجنيد الضرير ، عن عثمان بن مقسم ، عن نُعيم به .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ جدّاً .

وأبو الجنيد هذا ، هو خالد بن الحسين .

قال ابْنُ معين :

« ليس بثقةٍ » .

وضعَّفهُ ابنُ عدىٍّ .

وعثمان بن مقسم ، تركه يحيى القطَّان ، والنسائىُّ ، والدَّارقطنىُّ .

وغلا فيه الجوزجانى ، فكذَّبه .

* * *

قال الترمذىُّ :

« وفى الباب عن ابن عمر ، وجابر ، وعائشة » .

* **قُلْتُ** : =

= أمَّا حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما .

فأخرجه ابنُ ماجة (٣٩٤) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٢٢/١) ، والدارقطنىُّ (٤٩/١-٥٠) ، وعنه البيهقىُّ (٤٦/١) ، وكذا ابنُ خزيمة فى « صحيحه » (١٤٦/٧٥/١) من طريق ابن وهبٍ ، أخبرنى ابنُ لهيعة ، وجابر بن إسماعيل ، عن عقيل ، عن ابن شهابٍ ، عن سالم ، عن أبيه ، مرفوعاً :

« إذا استيقظ أحدكم من نومه ، فلا يدخل يده فى الإناء ، حتى يغسلها [ثلاثاً] » .

وقد رواه عن ابن وهبٍ جماعةٌ ، منهم :

« حرملةُ بن يحيى ، وأصبغُ بنُ الفرج ، وأحمدُ بْنُ عبد الرحمٰن بن وهب » وخالفهم سفيانُ بنُ وكيعٍ ، فرواه عن ابن وهبٍ ، عن يونس ، عن الزهرىّ ، عن سالم ، عن أبيه مرفوعاً به .

أخرجه ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (١٢٥٤/٣) ، وقال :

« وهذا ، قد زلَّ فيه سفيانُ بْنُ وكيعٍ ، أو لُقِّن ، أو تَعمَّدَ ، حيث قال : ثنا ابنُ وهبٍ ، عن يونس ، عن الزهرى ... وكأن هذا الطريق أسهلُ عليه[1] . وإنما يرويه ابنُ وهبٍ عن ابن لهيعة ، وجابر بن إسماعيل ، عن عقيل ، عن الزهرىِّ » اهـ .

فالمحفوظ هو طريق ابن وهبٍ ، عن ابن لهيعة وجابر بن إسماعيل .

قال ابنُ خزيمة عقب الحديث :

« وابنُ لهيعة ليس ممن أخرجُ حديثه في هذا الكتاب إذا تفرَّد بروايةٍ ، وإنما أخرجتُ هذا الخبر ، لأن جابر بن إسماعيل معه فى الإسناد » اهـ .=

(١) كذا ! ولعله : « أشكل عليه » مع أن السياق له وجهٌ أيضاً . والله أعلمُ .

= وقال الدارقطنىُّ :
« إسنادُهُ حسنٌ » .
وقال البوصيرىُّ فى « الزوائد » .
« إسنادُهُ صحيحٌ على شرط مسلمٍ » .
فقال السندىُّ :
« قلتُ : كأنه لانضمام جابر بن إسماعيل إلى ابن لهيعة ، وإلا فابن لهيعة مشهور بالضعف » اهـ .
* **قُلْتُ** : نعم ، الحديث على شرط مسلمٍ لأجل جابر بن إسماعيل ولكن ابن لهيعة ، وإن كان سيىء الحفظ ، غير أن رواية القدماء عنه صحيحة ، ويُحسنها الذهبىُّ وغيرُهُ . والحديث هنا من رواية ابن وهبٍ عنه ، وقد سمع منه قديماً .
وقد غلا بعضُ الناس ، فأسقط حديث ابن لهيعة كلَّهُ ، سواءٌ كان من رواية القدماء أو المتأخرين . وفرَّط بعضُهُمْ ، فصحَّح حديثه كلَّهُ ، حتى من رواية المتأخرين عنه . ! !
وهكذا يضيعُ الحقُّ بين الإفراط والتفريط !
والحقُّ ، أن حديث ابن لهيعة من رواية القدماء عنه قوىٌّ مقبولٌ ، ولم يكن دلَّس فيه . أما بعد احتراق كتبه ، فقد وقعت منه مناكيرُ كثيرةٌ فى حديثه . وقد أنكر بعضُ الناس أن تكون كتبه احترقت كما حكاه يزيد بن الهيثم عن ابن معين . وهو قولٌ يحتاجُ إلى تحريرٍ ، لعلى أذكره فى « كشف الوجيعة ، ببيان حال ابن لهيعة » يسر الله إتمامه بخيرٍ .
وقد وقع لى أسماءُ جماعةٍ من الذين سمعوا من ابن لهيعة قبل احتراق كتبه ، منهم : =

= ١ - عبد الله بن المبارك .
٢ - عبد الله بن وهبٍ .
٣ - عبد الله بن يزيد المقرىء .
٤ - عبد الله بن مسلمة القعنبيُّ .
٥ - يحيى بن إسحٰق .
٦ - الوليدُ بنُ مزيد .
٧ - عبد الرحمٰن بنُ مهديٍّ .
٨ - إسحٰقُ بْنُ عيسى .
٩ - اللَّيْثُ بنُ سعدٍ .
١٠ - بشرُ بنُ بكرٍ .

* **قُلْتُ** : نصَّ على الثلاثة الأُول : الساجيُّ ، وعبدُ الغنى بْنُ سعيد ، وغيرُهُما .

قال الذهبيُّ فى « تذكرة الحفاظ » (١/٢٣٨) :

« حدَّث عنه ابنُ المبارك ، وابنُ وهبٍ ، وأبو عبد الرحمٰن المقرىء ، وطائفةٌ قبل أن يكثر الوهمُ فى حديثه ، وقبل احتراق كتبه ، فحديثُ هؤلاء عنه أقوى ، وبعضُهُمْ يصححه ، ولا يرتقى إلى هذا » اهـ .

وقال ابنُ مهديٍّ :

« لا أعتدُّ بشيءٍ سمعتُه من حديث ابن لهيعة ، إلا سماعُ ابن المبارك ونحوه » وكذا قال ابنُ حبان فى « المجروحين » (٢/١١) .

ونصَّ ابنُ حبان على القعنبيِّ .

ذكره عنه الذهبيُّ فى « الميزان » (٢/٤٨٢) ، وفى « السير » (٨/٢٣) . =

= ونصَّ على : « يحيى بن إسحق » ، الحافظُ فى « التهذيب » (٤٢٠/٢) فى ترجمة حفص بن هاشم بن عتبة بن أبى وقاص .

ونصَّ على الوليد بن مزيد : الطبرانىُّ فى « المعجم الصغير » (٢٣١/١) .

ونصَّ على عبد الرحمٰن بن مهدىّ : الحافظُ فى « مقدمة اللسان » (١٠/١ - ١١) .

ولى بعضُ النظر حول سماع ابن مهدى من ابن لهيعة .

ونصَّ على إسحق بن عيسى : أحمدُ بْنُ حنبلٍ .

ففى « الميزان » (٤٧٧/٢) للذهبىّ :

« قال أحمدُ : حدثنى إسحٰق بْنُ عيسى أنه لقى ابن لهيعة سنة أربعٍ وستين ومائة ، وأن كُتبه احترقت سنة تسع وستين » .

ونصَّ على اللَّيث بن سعدٍ : الحافظُ ابنُ حجر .

فقال فى « الفتح » (٣٤٥/٤) :

« ... وفيه ابنُ لهيعة ، ولكنه من قديم حديثه ، لأن ابن عبد الحكم أورده فى « فتوح مصر » من طريق اللَّيث عنه » اهـ .

ونصَّ على بشر بن بكر : العقيلىُّ بسنده .

فقال فى « الضعفاء » (٢٩٤/٢) :

« حدثنا حجاج بن عمران ، قال : حدثنا أحمد بن يحيى بن الوزير ، قال : حدثنا بشر بن بكر ، قال : لم أسمع من ابن لهيعة شيئاً بعد سنة ثلاث وخمسين ومائة » .

ورجاله ثقات ، غير شيخ العقيلىّ ، فلم أقف له على ترجمة .

وحاصلُ البحث ، أن حال ابن لهيعة يجبُ فيه التفصيلُ ، لا أنْ تردَّ =

= مروياته ، كما يفعل البوصيريُّ - رحمه الله - فى « الزوائد » - ، فإنه رغم تسامحه فى النقد ، متشددٌ فى حقِّ ابن لهيعة . والله تعالى الموفق .

وحديث ابن عمر ، هذا :

أخرجه أيضاً ابنُ عديٍّ (٧٤٤/٢) من طريق الحسن بن أبى الحسن ، البغدادىّ ، ثنا سفيان بن عُيينة ، عن الزهرىّ ، عن سالم ، عن أبيه مرفوعاً به .

قال ابنُ عديٍّ :

« وهذا الحديث عن ابن عُيينة ، عن الزهرىِّ ، بهذا الإسناد ، غيرُ محفوظٍ ، وإنما يروى هذا الحديث ابنُ وهبٍ ، عن ابن لهيعة ، وجابر ابن إسماعيل الحضرمىّ ، عن عقيل ، عن الزهرىِّ » اهـ .

* **قُلْتُ** : وآفة الإسناد هو الحسن هذا .

قال ابنُ عديٍّ :

« منكرُ الحديث عن الثقات ، ويقلبُ الأسانيد ... ولم أر له كثير حديثٍ ، ومقدار ما رأيتُهُ ، لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق » اهـ .

وهذا القولُ من ابن عدىّ - رحمه الله - يُعدُّ شديداً ، لأنه من المتوسطين ، ويظهرُ فى نقده أثرُ التسامح . والله أعلمُ .

حديث جابر بن عبد الله ، رضي الله عنهما .

فمرَّ الكلامُ عليه قريباً .

* * *

حديث عائشة ، رضى الله عنها .

ذكره ابنُ أبى حاتم فى « العلل » (٦٢/١) قال :

« سُئل أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ أبى ذئبٍ ، عمن سمع أبا سلمة =

= ابن عبد الرحمـٰن ، يُحدث عن عائشة ، عن النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم : « إذا استيقظ أحدكم من النوم ... الحديث » . وروى الزهريُّ ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة ، عن النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم هذا الحديث . فقال أبو زرعة : هذا عندى وهمٌ ، يعنى حديث ابن أبى ذئبٍ » اهـ .

(تنبيه)

قال الشوكانى فى « نيل الأوطار » (١٦٣/١) : « وأما حديث عائشة فأخرجه ابن أبى حاتم فى « العلل » وحكى عن أبيه أنه وهمٌ » كذا ! ، ولعله سبق قلم أو نظر ، فالذى فى « العلل » : « عن أبى زرعة » وليس « عن أبى حاتم » . وتبعه على هذا ، المباركفوريُّ فى « تحفة الأحوذىّ » (١١١/١) .

* * *

وفى الباب أيضاً :

حديث على بن أبى طالب .

وهذا لم يذكره الترمذيُّ .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٩٦) قال : حدثنا أبو بكر بنُ أبى شيبة ، وهذا فى « مصنفه » (١٠٠/١) حدثنا أبو بكر بنُ عياش ، قال : حدثنا أبو إسحٰق ، عن الحارث ، قال : دعا علىٌّ بماءٍ ، فغسل يديه قبل أن يدخلهما الإناء ، ثم قال : هكذا رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم صنع .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ واهٍ .

وأبو بكر بن عياش ، وإن كان عدلاً ، فحفظُه ساء لما كبر وأبو إسحٰق =

=السبيعى مدلسٌ . والحارث الأعور واهٍ على التحقيق . والله أعلمُ .

بَابُ
السِّوَاكِ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ

٢ – أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيْدٍ ، عَنْ جَرِيْرٍ ، عَنْ مَنْصُوْرٍ ، عَنْ أَبِى وَائِلٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، قَالَ : « كَانَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوْصُ فَاهُ بِالسِّواكِ » .

---

٢ – إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* أما إسحقُ بن إبراهيم ، فهو ابنُ راهويه .

أخرج له الجماعة سوى ابن ماجة . وقد روى عنه المصنفُ (٣٤٨) حديثاً ، وقال عنه :

« إسحقُ أحدُ الأئمة ، وهو ثقةٌ مأمونٌ » .

وقال أبو حاتم الرازيُّ :

« والعجبُ من إتقانه وسلامته من الغلط ، مع ما رزق من الحفظ » ومناقبُهُ جمَّةٌ ، والثناءُ عليه كثيرٌ وعاطرٌ . رحمه الله تعالى .

* جرير ، هو ابنُ عبد الحميد الضبيُّ ، أبو عبد الله الرازيُّ .

ترجمه البخاريُّ فى « الكبير » (٢١٤/٢/١) ، وابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٥٠٥/١/١ – ٥٠٧) وقال :

« قلتُ لأبى : جريرٌ يُحتجُّ به ؟ قال : نعم ، جريرٌ ثقةٌ » .

قال : « وسمعتُ أبا زرعة يقولُ : جريرٌ صدوقٌ من أهل العلم » ووثقه النسائىُّ ، والعجلىُّ ، وغيرُهُما .

حتى قال أبو القاسم اللالكائى :

« مجمعٌ على ثقته » .

* **قُلْتُ** : والأمر على ما قال ، وحسبك بكلام أبى حاتمٍ فيه ، وهو متعنتٌ جدّاً . وإذا وثق رجلاً ، فهنيئاً له ! ! وقد قال الذهبىُّ فى « سير النبلاء » (١٣/٢٦٠) :

« إذا وثق أبو حاتم رجلاً ، فتمسك بقوله ، فإنه لا يوثق إلَّا رجلاً صحيح الحديث ، وإذا ليَّن رجلاً ، أو قال فيه : « لا يحتجُّ به » ، فتوقف حتَّى ترى ما قال غيرُهُ فيه ، فإن وثقه ، فلا تَبْنِ على تجريح أبى حاتمٍ ، فإنه متعنتٌ فى الرجال ، قد قال فى طائفةٍ من رجال « الصحاح » : « ليس بحُجةٍ » أو « ليس بالقوىّ » ، أو نحو ذلك » اهـ .

وفى ترجمة « بهز بن أسد » من « التهذيب » :

« قال جرير بنُ عبد الحميد : اختلط علىَّ حديث عاصم الأحول ، وأحاديث أشعث بن سوَّار ، حتى قدم علينا بهزٌ فخلَّصها » فعلق الإمام أحمد على ذلك بقوله :

« لم يكن بالذكىِّ ! ، - يعنى جريراً - اختلط عليه حديث أشعث ، وعاصم الأحول ، حتى قدم عليه بهزٌ ، فعرَّفَهُ » .

* **قُلْتُ** : وهذا لا يضرُّ جريراً كما يأتى . ولكن هناك من يتلمسُ العثرات ، ولا يراعى لأحدٍ حرمةً ، كصاحب « تأنيب الخطيب » الشيخ محمد زاهد الكوثرى - المتعصب المعروف - ، فإنه اتخذ مقالة أحمد سُلَّماً يطعن بها على جريرٍ ، فقال :

« مضطربُ الحديث ، وكان سيىء الحفظ ، انفرد برواية حديث الأخرس الموضوع . والكلام فيه طويلُ الذيل ، وليس هو ممن يُساق خبرُهُ فى صدد سرد المحفوظ عند النقلة ، إلا على مذهب الخطيب ! ! » اهـ. =

= وقد ردَّ عليه الشيخُ العلامة ، ذهبيُّ العصر ، المحققُ البارعُ ، عبد الرحمـٰن بن يحيى المعلميُّ اليمانيُّ - رضى الله عنه - فى كتابه الفذ : « التنكيل بما فى تأنيب الكوثرىّ من الأباطيل » ردّاً قوياً ، فلخصتُه هنا لطرافته ، وقد زدتُ عليه شيئاً يسيراً .

أما قولُ الطاعن : « مضطربُ الحديث » ، فكلمةٌ لم يقلها أحدٌ قطُّ من السالفين . فأىُّ قيمةٍ لجرح هذا المتأخر المجروح ؟ ! !

وأما قصه الأخرس ، فالجوابُ عنها من وجهين :

* الأول : أن القصة تفرد بها سليمان بن داود الشاذكونى ، وكان غير ثقةٍ كما قال النسائىُّ . وتركه أبو حاتمٍ ، بل كذَّبه صالح بن محمد .

وقال البخارىُّ فيه :

« منكرُ الحديث » .

وقد نقل الذهبىُّ فى « الميزان » (١/٦ ، ٢٠٢) عن البخارىِّ قوله : « كل من قلتُ فيه : « منكر الحديث » فلا تحلُّ الروايةُ عنه » . فهذا عنده جرحٌ شديدٌ بلا ريْبٍ .

وإذ الأمر كذلك ، فالحملُ على الشاذكونى أولى ، وأليقُ بالصنعة ، من الحملِ على جريرٍ . هذا إنْ كان لجريرٍ فيه ذنبٌ ! !

* الثانى : أن القصة تفيد تدليساً ، ولا تفيد اضطراباً ، هذا إن صحَّتْ ، فكيف وقد تقدَّم ذكرُ العلة ؟ !

فقد زعم الشاذكونىُّ أن جريراً ذكر أولاً عن مغيرة ، عن إبراهيم ، فى طلاق الأخرس . ثم ذكر ثانياً : عن سفيان ، عن مغيرة . ثم ذكر ثالثاً عن ابن المبارك ، عن سفيان . ثم قال : « حدثنيه رجلٌ خراسانىٌّ عن ابن المبارك». فلو صحَّت القصةُ لما كان فيها إلا التدليس،بإسقاط =

= ثلاثةٍ ، ثم اثنين ، ثم واحد .

قال الحافظُ :

« إن صحَّتْ حكاية الشاذكونيّ ، فجريرٌ كان يُدلِّسُ » .

* قُلْتُ : وقد عرَّفْناك أنها لم تصح ، وصنيع الحافظ يدلُّ على ذلك .

فإنه لم يذكر شيئاً من ذلك فى « التقريب » ، ولا فى « طبقات المدلسين » ، فهو لم يورده فيها أصلاً .

بل قال أبو خيثمة :

« لم يكن جريرٌ يدلسُ » .

أما قولُ الطاعن : « سيىء الحفظ » ! !

فهذا تخديشٌ فى الرُّخام ! ! ، بل هذا القولُ - من هذا المتأخر المجروح - يذهب أمام الحقيقة العلمية : « كضرطة عيرٍ فى فلاةٍ » ! ! فإن جريراً - كما هو معلومٌ - كان لا يحدثُ من حفظه إلَّا نادراً ، وإنما كان يعتمدُ على كتابه ، ولم ينكروا عليه شيئاً حدَّث به من حفظه ، وأثنوا على كُتُبه بالصحة .

قال ابْنُ عمار الموصليُّ :

« حُجَّةٌ ، كانت كُتُبه صحاحاً » .

فأما ما حكاه العقيليُّ (ق ١/٣٨) عن أحمد :

« لم يكن بالذكيِّ ! اختلط عليه حديث أشعث ، وعاصم الأحول ، حتى قدم عليه بهزٌ فعرَّفه » فهذا لا يعطى ما زعمه الطاعنُ من سوء حفظ جرير .

بل إنى أنظرُ إلى قولة أحمد ، فأجدها ترفع جريراً ولا تضعه ! ! .

ذلك أنه من تمام التقوى ، وكمال الصدق أن يُبين ما اختلط عليه ولا =

= يُخفيه ، فإنه لا يُطلب من المحدث أن لا يشُكَّ فى شيءٍ ، وإنما المطلوبُ منه أن لا يحدث إلَّا بما يتقنه ، فإن حدث بما لا يتقنه ، بيَّن الحال ، فإذا فعل ذلك ، فقد أمِنَّا من غلطه ، وحصل بذلك المقصود من الضبط .

فمعنى هذا : أن جريراً بيّن لمن يروى له ، أن حديث أشعث وعاصم اختلط عليه ، حتى ميَّز له بَهْزٌ ، ويُفهم من هذا أنه لم يُحدث بها حال اختلاطها عليه ، حتى قدم بَهْزٌ ، فكان إذا حدَّث بيَّن الحال أفيُلام جريرٌ على مثل هذا الصنيع المشكور ؟ !

إذا محاسنى اللاتى أدل بها عدت عيوباً ، فقل لى كيف أعتذرُ ؟!

وقد ذُكرتْ كلمة أحمد لابن معين ، فقال :

« ألا تراه قد بيَّنها » .

يعنى أن جريراً يُشكر على فعله ، ولا يجوز أن يُقدح فيه بحالٍ .

فإن قيل : فإنه يؤخذ مما مضى ، أنه لم يكن يحفظ ، وإنما كان اعتمادُهُ على كُتُبه ؟ !

فالجواب : أن هذا لا يعطى ما زعمه الطاعن أنه كان سيىء الحفظ ، فإن هذه الكلمة إنما تُطْلَق فى صدد القدح فيمن لا يكونُ جيد الحفظ ، ومع ذلك يُحدث من حفظه ، فيُخْطىء . فأما من كان لا يُحدث من حفظه إلا بما أجاد كجريرٍ ، فلا معنى للقدح فيه بأنه لم يكن جيد الحفظ . والله الموفقُ .

* منصور ، هو ابن المعتمر .

ترجمه البخاريُّ فى « الكبير » (٣٤٦/١/٤) ونقل عن يحيى بن سعيد أنه قال : « كان من أثبت الناس » . =

= وقال أبو حاتم – وسُئل عن الأعمش ومنصور – :
« الأعمش حافظٌ ، يخلطُ ويُدَلِّسُ ، ومنصور أتقن ، لا يخلطُ ، ولا يدلِّسُ » .
نقله عنه ولدُهُ فى « الجرح والتعديل » (١٧٧/١/٤) .
* وأبو وائل ، هو شقيقُ بْنُ سلمة ، ثقةٌ ، فحلٌ ، مخضرمٌ .

* * *

والحديث أخرجه البخارىُّ (٣٥٦/١ و ٣٧٥/٢ و ١٩/٣ – فتح) ، ومسلمٌ (٤٦/٢٥٥ – ٤٧) ، وأبو عوانة (١٩٢/١) ، وأبو داود (٥٥) ، وابْنُ ماجة (٢٨٦) ، والدارمىُّ (١٤٠/١) ، وأحمدُ (٣٨٢/٥ ، ٣٩٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧) ، وابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (١٦٨/١) ، والطيالسىُّ (٤٠٩) ، والحميدىُّ (٤٤١) وابن الجعد فى « مسنده » (رقم ٢٦٩١) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ١٣٦) ، وابنُ حبان فى « صحيحه » (ج٢/ رقم ١٠٦٩) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٣/ رقم ٢٩٤٨) ، وفى « الصغير » (٩٧/٢ – ٩٨) ، وابنُ الأعرابى فى « معجمه » (ق ٧٤/٢) ، وابنُ نصر فى « قيام الليل » (٤٧) ، والبيهقىُّ (٣٨/١) ، وأبو نُعيم فى « الحلية » (١٨٠/٧ – ١٨١) ، والخطيبُ فى « التاريخ » (١٤٧/٣ و ٩٨/١١) والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٣٩٥/١) من طرقٍ ، عن أبى وائلٍ ، عن حذيفة بن اليمان ، رضى الله عنه ، فذكره .
وقد رواه عن أبى وائل غيرُ واحدٍ ، منهم :
« منصور بن المعتمر ، وحصين ، والأعمش ، وسعيد بن مسروق »
ووقع فى رواية حصين : =

= « كأن إذا قام للتهجُّد » .

واختُلف عن حصينٍ فيه .

فرواه عنه يحيى بن سلمة بن كُهيلٍ ، عن أبى وائلٍ ، عن عبد الله ابن مسعود فذكره .

فجعل الحديث من « مسند ابن مسعود » .

أخرجه ابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٢٦٥٤/٧) من طريق جبارة ، ثنا يحيى به .

* **قُلْتُ** : وهذا منكرٌ ، لأن عامة أصحاب حصين ، يجعلونه من « مسند حذيفة » .

وجبارة بن المغلس ، ويحيى بن سلمة ضعيفان ، ويحيى أضعفُ الرجُلين .

وقد اختُلف على يحيى بن سلمة فيه .

فرواه محمد بن كثير ، عنه ، عن أبيه ، عن أبى وائل ، عن حذيفة مثل رواية الجماعة .

أخرجه ابْنُ عديٍّ أيضاً (٢٢٥٨/٦) . وسندُهُ واهٍ .

ومحمد بن كثير ، قال ابنُ عديٍّ :

« الضعف على حديثه ورواياته بَيِّنٌ » .

بل تركه الساجى وغيرُهُ . وكان ابن معين حسن الرأى فيه .

ويحيى بن سلمة تقدم القولُ فيه .

* * *

وهناك وجوهٌ أخرى من الاختلاف فى هذا الحديث ، سأذكرها - إن شاء الله تعالى - فى كتاب « قيام الليل » (١٦٢٣) . والله أسألُ أن يوفقنا لإتمامه بخير ، وأن يتقبله منا بقبول حسنٍ ، إنه ولىُّ ذلك والقادرُ عليه .

كَيْفَ يَسْتَاكُ

٣ – أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، قَاْلَ : أَخْبَرَنَا غَيْلَانُ بْنُ جَرِيْرٍ ، عَنْ أَبِى بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِى مُوْسَىٰ ، قَاْلَ : « دَخَلْتُ عَلَى رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ يَسْتَنُّ ، وَطَرَفُ السِّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ ، وَهُوَ يَقُوْلُ : عَأْ عَأْ » .

---

٣ – إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* أحمدُ بنُ عَبْدَة ، هو ابنُ موسى الضبىُّ ، أبو عبد الله البصرىُّ . وثقه أبو حاتم ، والنسائىُّ ، وابنُ حِبَّان .

روى عنه الجماعةُ ، حاشا البخارىّ ، ففى غير « الصحيح » . أمَّا ابنُ خراشٍ – رحمه الله تعالى – فتكلم فيه ، فما أصاب . قال الذَّهبىُّ :

« قال ابنُ خراشٍ : تكلَّم الناسُ فيه ، فلم يُصدق ابنُ خراشٍ فى قوله هذا ، فالرَّجُل حُجَّةٌ » اهـ .

وقد روى عنه المصنف تسعة أحاديث فى كتابه .

* حمادُ بْنُ زيد ، هو ابنُ درهمٍ الأزدىُّ ، أبو إسماعيل البصرىُّ . أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ ، ثبتٌ ، حُجَّةٌ ، كثيرُ الحديث .

قال أحمدُ :

« حمَّادٌ ، من أئمة المسلمين ، من أهل الدِّيْن والإسلام » .

* غَيْلان بْنُ جرير ، هو المعولىُّ ، البصرىُّ .

أخرج له الجماعةُ ، ووثقه ابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، والمصنفُ ، وابنُ سعدٍ ، والعجلىُّ ، وابْنُ حِبَّان . =

= * أبو بردة ، هو ابنُ أبى موسى الأشعرىّ .
قيل اسمه : « الحارث » ، وقيل : « عامر » والذى يترجحُ هو الأخيرُ .
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ ، صدوقٌ .

* * *

والحديثُ أخرجه البخاريُّ (١/٣٥٥ - فتح) ، ومسلمٌ (٤٥/٢٥٤) ، وأبو عوانة (١/١٩٢) ، وأبو داود (٤٩) ، وأحمدُ (٤/٤١٧) ، وابْنُ خزيمة (١/٧٣) ، وابنُ حِبَّان (ج٢/ رقم ١٠٧٠) وابنُ المنذر فى « الأوسط »(ج١/ رقم ٣٣٦ ، ٣٣٧) ، والبيهقىُّ (١/٣٥) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١/٣٩٦) من طرقٍ عن حماد بن زيد ، عن غيلان بن جرير ، عن أبى بردة ، عن أبى موسى به .. وقد رواه عن حماد بن زيد جماعةٌ ، منهم :
« مُسدَّدُ بنُ مسرهد ، وسليمان بنُ داود العتكىُّ ، وأبو النعمان عارمُ ، وأحمدُ بنُ عَبْدَةَ ، والهيثمُ بنُ جميلٍ ، ويحيى بنُ حبيب الحارثىُّ ، ومحمد بن عيسى الطبَّاعُ » .
ووقع عند البخارىِّ :
« وهو يقولُ : أع ، أع ، والسواكُ على فيه ، كأنَّه يتهوعُ » وليس فى رواية مسلم وأحمد ذكرُ الصوت .
وعند أبى داود ، وأبى عوانة ، وابن المنذر :
« وهو يقولُ : إه ، إه » .
وعند أبى عوانة أيضاً :
« وهو يقول : عق ، عق » . =

= وروايةُ ابنِ خزيمة ، وابن حبان ، كرواية المصنف هنا .
وأفاد الحافظُ فى « الفتح » أن عند الجوزقى :
« وهو يقول : إخ ، إخ » .
قال الحافظُ :
« وإنما اختلفت الرواةُ لتقارب مخارج هذه الأحرف » .
قال البغوىُّ – رحمه الله – فى « شرح السُّنة » :
« يستنُّ : أى يستاك ، ويتهوعُ : أى يتقيأُ . والسواكُ مستحبٌّ فى عموم الأحوال . وهو فى حالتين أشدُّ استحباباً : عند القيام إلى الصلاة ، وعند تغيُّر الفم بنومٍ ، أو كل شىءٍ يُغيِّر الفم . ولا بأس أن يستاك بسواك الغيْر » اهـ .

* **قُلْتُ** : يشيرُ البغوىُّ بآخر كلامه إلى ما رواه البخارىُّ (١٣٨/٨ – فتح) والبيهقىُّ (٣٩/١) وابن بشكوال فى « الغوامض » (٤٥٩/١) عن القاسم ، عن عائشة ، قالت : « دخل عبد الرحمٰن ابنُ أبى بكرٍ ومعه سواكٌ يستنُّ به ، فنظر إليه رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقلتُ له : أعطنى هذا السواك يا عبد الرحمٰن ، فأعطانيه ، فقصمتُهُ ، ثم مضغتُهُ ، فأعطيتُه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فاستنَّ به وهو مستندٌ على صدرى » .
بوَّب عليه البخارىُّ بقوله : « بابُ من تسوك بسواك غيره » وأخرجه البخارىُّ أيضاً (٣٧٧/١) وأحمد (٢٠٠/٦ ، ٢٧٤) وابنُ بشكوال فى « الغوامض » (٤٥٨/١) من طريق عروة ، عن عائشة ، والسياق السابق لروايته عنها . ورواه ابن أبى مليكة عنها أيضاً . أخرجه أحمد (٤٨/٦) . =

....

= وفى الباب أيضاً عن ابن عمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه البخارىُّ (١/٣٥٦ - فتح ، ومسلمٌ (١٩/٢٢٧١ و ٧٠/٣٠٠٣) ، والبيهقىُّ (١/٣٩ - ٤٠) من طريق نافع ، عنه ، مرفوعاً : « أرانى أتسوَّكُ بسواكٍ ، فجاءنى رجلانِ أحدُهما أكبرُ من الآخر ، فناولتُ السواكَ الأصغر منهما ، فقيل لى : كبِّر ، فدفعته إلى الأكبر منهما » .

قال الحافظُ فى « الفتح » (١/٣٥٧) :

« وفيه أن استعمال سواك الغير ليس بمكروهٍ ، إلَّا أن المستحَبَّ أن يغسله ، ثم يستعمله » اهـ .

وفى الباب عن عائشة رضى الله عنها .

أخرجه أبو داود (٥٢) ، ومن طريقه البغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١/٣٩٧) من طريق عنبسة بن سعيد الكوفىّ الحاسبُ ، حدثنى كثيرٌ ، عن عائشة ، قالت : « كان نبىُّ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يستاكُ ، فيعطينى السواك لأغسله ، فأبدأ به وأستاكُ ، ثمَّ أغسلُهُ ، وأدفعه إليه » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ حسن فى الشواهد .

وكثير بن عبيد ، هو رضيعُ عائشة . لم يوثقه إلا ابنُ حِبَّان وروى عنه جماعةٌ . وقال النووى فى « المجموع » (١/٢٨٣) : « حديثٌ حسنٌ ، رواه أبو داود بإسنادٍ جيدٍ » قال الحافظُ فى « الفتح » (١/٣٥٧) :

« وهذا دالٌّ على عظم أدبها ، وكبير فطنتها ، لأنها لم تغسله ابتداءً حتى لا يفوتها الاستشفاء بريقه ، ثم غسلته تأدباً وامتثالاً . =

= ويُحتمل أن يكون المرادُ بأمرها بغسله ، تطييبُه ، وتليينُه بالماء قبل أن يستعمله . والله أعلمُ » اهـ .

هَلْ يَسْتَاكُ الإِمَامُ بِحَضْرَةِ رَعِيَّتِهِ

٤ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ - وَهُوَ ابْنُ سَعِيْدٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَىٰ ، قَالَ : أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَعِي رَجُلَانِ مِنَ الأَشْعَرِيِّيْنَ ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِيْنِي ، وَ الآخَرُ عَنْ يَسَارِي ، وَرَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَسْتَاكُ ، فَكِلَاهُمَا سَأَلَ العَمَلَ ! . قُلْتُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ نَبِيّاً ، مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا ، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ العَمَلَ ! . فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِهِ تَحْتَ شَفَتَيْهِ قَلَصَتْ ، فَقَالَ : « إِنَّا لَا - أَوْ لَنْ - نَسْتَعِيْنَ عَلَى العَمَلِ مَنْ أَرَادَهُ ، وَلَكِنِ اذْهَبْ أَنْتَ » . فَبَعَثَهُ عَلَى اليَمَنِ ، ثُمَّ أَرْدَفَهُ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا .

---

٤ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* عمرو بن عليٍّ ، هو ابنُ بحرٍ بن كُنيز ، أبو حفصٍ البصريُّ . وهو ثقةٌ جليلٌ ، من رجال الجماعة .

تكلم ابنُ المدينى فى روايته عن يزيد بن زريعٍ .

قال الحافظ :

« لأنه استصغره فيه » .

قال الحاكمُ :

« وكان عمرو يقولُ أيضاً فى عليِّ بن المدينى ، وقد أجلَّ اللهُ تعالى محلهما جميعاً عن ذلك » اهـ . =

= يعنى أن كلام الأقران غيرُ معتبرٍ فى حقِّ بعضهم بعضاً ، إذا كان غير مفسرٍ لا يقدحُ . هذا كلامُ الحافظ - رحمه الله - .

روى عنه المصنف (٢٩٧) حديثاً .

* يحيى بن سعيد القطان . أخرج له الجماعةُ .

ثقةٌ ، ثبتٌ ، جبلٌ . إليه المنتهى فى التثبُّت بالبصرة .

* قرة بنُ خالد السدوسىُّ .

وثقهُ أحمدُ ، وابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، والمصنفُ ، وغيرُهُمْ .

* حميدُ بْنُ هلال هو ابنُ هبيرة .

وثقهُ ابنُ معين ، وأبو حاتم ، والمصنفُ ، والعجلىُّ .

أمَّا ابنُ سيرين ، فكان لا يرضاهُ .

* **قُلْتُ** : إنَّما كان لا يرضاه لتدخله فى عمل السلطان كما قال أبو حاتمٍ .

وهذا ليس بجرحٍ قادحٍ ، يُطرح حديثُ الراوى من أجله .

ففى ترجمة أحمد بن عبد الملك بن واقد .

قال الميمونى :

« قُلْت لأحمد : إنَّ أهْلَ حرَّان يُسيئون الثناء على أحمد بن عبد الملك ؟ ! فقال : أهلُ حرَّان قل أن يرضوا عن إنسانٍ هو يغشى السلطان » . قال الحافظُ فى « هدى السارى » (ص - ٣٨٧) :

« فأفصح أحمدُ عن السبب الذى طعن فيه أهلُ حرّان من أجله ، وهو غيرُ قادحٍ » اهـ .

وكذا ترك زائدةُ بنُ قدامة حديث حميد الطويل .

وقال مكىُّ بنُ إبراهيم : =

....

= « أأسمع من الشرطيِّ ؟ ! » يعنى حميداً .

فكلام مكّى بن إبراهيم يومىء إلى دخول حميد الطويل فى شيءٍ من عمل السلطان . وقد احتجَّ الناس بحديث حميد الطويل .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (١٢/٢٦٨ - فتح) ، ومسلمٌ (٣/٢٠٧ - ٢٠٨ نووى) ، وأبو عوانة (١/١٩٣) ، وأبو داود (٤٣٥٤) ، والمصنفُ فى « القضاء - من الكبرى » - كما فى « أطراف المزىّ » (٦/٤٤٩) - ، وأحمدُ (٤/٤٠٩) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٠٦٨) ، وبحشل فى « تاريخ واسط » (٢٣٨) ، والبيهقىُّ (٨/١٩٥) من طرقٍ عن يحيى بن سعيد القطان بإسناده سواء . وزادوا :

« .... ثم أتبعه معاذ بن جبل ، فلمَّا قدم عليه قال : انزل . وألقى إليه وسادة ، وعنده رجلٌ موثقٌ . قال : ما هذا ؟ ! . قال : هذا كان يهودياً ، فأسلم ، ثم راجع دينه ، دين السوء ، فتهوَّد ! ! قال : لا أجلس حتى يُقتل ، قضاءُ الله ورسوله ، ثلاث مراتٍ فأمر به فقُتل . ثم تذاكرا قيام الليل . فقال أحدهما - يعنى معاذ - : أمَّا أنا فأنام وأقومُ ، وأرجو فى نومتى ما أرجو فى قومتى » .

وقد أخرجه البخاريُّ (٤/٤٣٩ و ١٣/١٢٥) ، وأبو داود (٣٥٧٩) وأحمد (٤/٤١١ ، ٤١٧) مختصراً .

ويأتى ذكر طرقه ، والاختلاف فى بعضها عند الحديث (٥٣٨٢) من كتاب « آداب القضاة » باب : « ترك استعمال من يحرص على القضاء » .

يسر الله ذلك بمنِّه وكرمه .

بَابُ
التَّرْغِيْبِ فِى السِّوَاكِ

٥ - أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ عَنْ يَزِيْدَ - وَهُوَ ابْنُ زُرَيْعٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنِى عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ أَبِى عَتِيْقٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِى أَبِى ، قَالَ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِىِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ » .

---

٥ - إِسْنَادُهُ حَسَنٌ ، وَهُوَ حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ .

* حميدُ بنُ مسعدة ، هو ابنُ المبارك الباهليُّ .

أخرج له الجماعة ، حاشا البخاريّ .

وثقه المصنف ، وروى عنه (٥٥) حديثاً ، وابنُ حِبَّان .

قال أبو حاتم :

« كان صدوقاً » .

* محمد بْنُ عبد الأعلى ، هو الصنعانيُّ البصريُّ .

روى عنه المصنفُ (١٦٠) حديثاً .

ووثقه الرازيان ، وابنُ حِبَّان .

روى عنه الجماعة إلا البخاريَّ ، وأبا داود ، وروى له الأخير فى « كتاب القدر » ..

قال المصنفُ فى « أسماء شيوخه » :

« كتبنا عنه » ، وأثنى عليه خيراً .

* يزيد بنُ زريعٍ ، هو العيشىّ ، أبو معاوية البصريُّ .

أخرج له الجماعةُ . =

= أطنب أحمدُ فى الثناء عليه .

ووثقه ابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، وغيرُهُما .

* عبد الرحمٰن بن عبد الله بن أبى عتيق .

لم يخرج له من الجماعة سوى المصنف ، والبخارىّ ، فى « الأدب المفرد » .

أما المصنفُ - رحمه الله - فلم يخرج له سوى هذا الحديث الواحد ، وأما البخارىُّ - رحمه الله - فلم يخرج له فى « الأدب » إلَّا حديثاً واحداً برقم (٩٨٤) عن نافع ، عن ابن عمر ، فى فضيلة البدء بالسلام .

وثقه ابنُ حبَّان .

وقال أحمدُ : - كما فى « علل ولده » (٢/٤٤) :

« لا أعلمُ إلَّا خيراً » .

* وأبوه : عبد الله بنُ أبى عتيق ، واسمُ أبى عتيق : محمد بن عبد الرحمٰن بن أبى بكرٍ .

أخرج له الشيخان ، وابنُ ماجة .

ووثقه العجلىُّ ، وابنُ حبان .

وقال مصعبُ الزبيرىُّ :

« كان امرأً صالحاً ، وكانت فيه دعابةٌ » .

* * *

والحديث أخرجه البخارىُّ (٤/١٥٨ - فتح) مُعلَّقاً[1] ، ووصله =

(١) قال المنذرىُّ فى « الترغيب » (١/١٠١) : « رواه البخارى معلقاً مجزوماً . وتعليقاته المجزومة صحيحة » وقال النووى فى « المجموع » (١/٢٦٨) : « وهذا التعليق صحيحٌ لأنه مجزوم به » .

= أحمدُ (١٢٤/٦) ، وأبو يعلى (ج٨/ رقم ٤٩١٦) ، وأبو بكر المروزىّ فى « مسند أبى بكر » (١٠٩) ، وابنُ حِبَّان (١٤٣) ، والمعمرىُّ فى « عمل اليوم والليلة » ، والبيهقىُّ (٣٤/١) ، والمزىُّ فى « تهذيب الكمال » (ج٢/ لوحة ٧٩٩) ، والحافظُ فى « التغليق » (١٦٤/٣) من طريق يزيد بن زريع ، عن عبد الرحمٰن بن أبى عتيق ، عن أبيه ، عن عائشة به . قال البغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٣٩٤/١) : « حديثٌ حسنٌ » وقال النووى فى « المجموع » (٢٦٧/١) : « حديثٌ صحيحٌ » .

وقد توبع عبد الرحمٰن بن أبى عتيق عليه .

تابعه محمد بنُ إسحق ، حدثنى عبدُ الله بنُ محمدٍ ، عن عائشة به .

أخرجه الشافعىُّ فى « المسند » (ج١/ رقم ٧١) ، وفى « الأم » (٢٣/١) ، وأحمدُ (٤٧/٦ ، ٦٢ ، ٢٣٨) ، والحميدىُّ فى « المسند » (١٦٢) ، وأبو يعلى (ج٨/ رقم ٤٥٩٨) وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣٣٨) ، والبيهقىُّ (٣٤/١) ، وأبو نُعيم فى « الحلية » (١٥٩/٧) ، وابنُ الدُّبيثى فى « ذيل تاريخ بغداد » (٢٨٤/١) .

وسندُهُ حسنٌ .

وتصريح ابن إسحق بالتحديث ، وقع فى روايةٍ لأحمد .

وقد اختُلف فيه عن عبد الرحمٰن بن أبى عتيق ، وابن إسحق معاً :

فأما عبد الرحمٰن :

فرواه عنه يزيد بن زريعٍ ، على الوجه السابق .

وخالفه حمادُ بنُ سلمة ، فرواه عن عبد الرحمٰن ، عن أبيه ، عن =

= أبى بكر الصديق مرفوعاً به .

فجعل الحديث من « مسند أبى بكر » .

أخرجه أحمدُ (رقم ٧ ، ٦٢) ، وأبو يعلىٰ (ج١/ رقم ١٠٩ ، ١١٠) ، و (ج٨/ رقم ٤٩١٥) ، وأبو بكر المروزىُّ فى « مسند أبى بكر » (رقم ١٠٨ ، ١١٠) ، وتمام الرازى فى « الفوائد » (ج٢/ق ٢/٢١) ، وأبو العباس السرَّاج فى « المسند » - كما فى « الفتح » (١٥٩/٤) - ، وفى « البيتوتة » (رقم ٥) من طُرُقٍ عن حماد بن سلمة .

قال أبو يعلىٰ :

« سألتُ عبد الأعلى بن حماد عنه ، فقال : هذا خطأ » .

وقال ابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (ج١/ رقم ٦) :

« سألتُ أبى وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حمادُ بنُ سلمة ...

فذكره . قالا : هذا خطأ ، إنما هو : ابنُ أبى عتيق ، عن أبيه ، عن عائشة . قال أبو زرعة : أخطأ فيه حمَّادٌ . وقال أبى : الخطأُ من حماد أو ابن أبى عتيقٍ » اهـ .

وقال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج١/ق ٢/٢٣) :

«يرويه حمادُ بنُ سلمة، عن ابن أبى عتيق، عن أبيه، عن أبى بكرٍ. وخالفه جماعةٌ من أهل الحجاز وغيرُهُمْ ، فرووه عن ابن أبى عتيقٍ، عن أبيه ، عن عائشة، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهو الصوابُ[1]» اهـ.=

(١) وأعلَّهُ الهيثمىُّ فى « المجمع » (٢٢٠/١) بأن عبد الله بن محمد لم يسمع من أبى بكرٍ رضى الله عنه ، ولم يلتفت لعلة الاختلاف فيه . وطريقة الهيثمىِّ أنه يجرى على ظاهر السند ، وغالباً ما يُهمل العلة التى أشار إليها صاحب الكتاب . والله الموفق .

= * **قُلْتُ** : فمقتضى كلام الدَّارقطنّى أن الخطأ من حمَّادٍ ، وليس من ابن أبى عتيق . وهو الأقربُ عندى ، بل هو الصوابُ ، وقد جزم أبو زرعة بذلك . فقد رواه عن ابن أبى عتيق جماعةٌ منهم : « يزيد بن زريعٍ ، والدراوردىّ ، وسليمانُ بنُ بلالٍ ، وغيرُهُمْ » ، وهم أثبتُ من حماد بن سلمة .

وقد قال الحافظُ فى « التغليق » (١٦٦/٣) :

« شذَّ حمادُ بنُ سلمة فرواه .... وهو خطأ » .

قال الدَّارقطنىُّ فى « العلل » :

« وابنُ أبى عتيقٍ هذا ، هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمـٰن بن أبى بكر » .

* **قُلْتُ** : كذا وقع فى « العلل » ، وذلك أن محمد بن عبد الرحمـٰن كان يُكْنى : « أبا عتيقٍ » ، فهو بهذا الاعتبار صحيحٌ لا محيد عنه كما قال الحافظُ فى « التغليق » (١٦٤/٣) ، ولكن ابنُ أبى عتيقٍ ، الواقعُ فى السند ، هو ولدُهُ عبد الرحمـٰن ، لا شك فى ذلك . والله أعلمُ .

وقد أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٧٨) قال : حدثنا أحمد بن رشدين ، قال : حدثنا روح بن صلاح ، قال : حدثنا سعيد بن أبى أيوب ، عن محمد بن عبد الله بن أبى عتيق ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً به .

قال الطبرانىُّ :

« لم يرو هذا الحديث عن سعيد بن أبى أيوب إلا روحُ بْنُ صلاح » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ جدّاً .

وشيخ الطبرانىِّ واهٍ ، بل كذَّبه غير واحدٍ كما وقع فى كلام ابن =

....

= عديٍّ . وروح بنُ صلاح مختلفٌ فيه .

فوثقه ابنُ حبان ، والحاكمُ ، وزاد : « مأمونٌ » وضعّفه ابنُ عدى ، والدارقطنُّى ، وابنُ ماكولا .

وقال ابنُ يونس فى « تاريخ الغرباء » :

«رويت عنه مناكيرُ » .

أمَّا محمدُ بنُ عبد الله بن أبى عتيقٍ ، فلا أدرى هل هو أخٌ لعبد الرحمٰن أم لا ؟ ولم أقف على ما يثبت ذلك أو ينفيه .

وقد ترجمه ابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح والتعديل » (٣/٢/٣٠٢ - ٣٠٣) ، وقال : « روى عن عمر بن عبد العزيز ، روى جعفر بن ربيعة عن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن يوسف عنه » .

ولم يزد فيه على ذلك ، فهو مجهولٌ .

ووجه آخر من الاختلاف على عبد الرحمٰن بن أبى عتيقٍ فيه .

فرواه سليمانُ بنُ بلال ، عنه ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة مرفوعاً به .

فصار شيخُ عبد الرحمٰن هو : القاسمُ بنُ محمد » .

أخرجه البيهقىُّ (١/٣٤) من طريق ابن وهبٍ ، عن سليمان .

وسندُهُ قوىٌّ ، ويشبه أن يكون لعبد الرحمٰن فيه شيخان .

وقد توبع عبد الرحمٰن على هذا الوجه .

تابعه داودُ بنُ الحصين ، عن القاسم به .

أخرجه أحمد (٦/١٤٦) ، والدَّارمىُّ (١/١٤٠) ، ومن طريقه الحافظُ فى « التغليق » (٣/١٦٥) - ، وابنُ أبى شيبة (١/١٦٩) ، وأبو يعلىٰ(ج٨/ رقم ٤٥٦٩) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن =

= أبى حبيبة ، أخبرنى داود بن الحصين به .

* قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ لأجل إبراهيم هذا .

فقد ضعّفه ابنُ معين والمصنفُ ، وغيرُهُما .

وهناك وجوهٌ أخرى من الاختلاف يأتى ذكرُها .

أما الاختلاف على ابن إسحق فيه .

قال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج ٥/ق ١/١٠١ - ٢) :

« يرويه محمدُ بنُ إسحق ، واختُلف عنه . فرواه عبدُ الله بنُ إدريس ، عن محمد بن إسحق ، عن عبد الله بن أبى بكر بن حزم ، عن عمرة ، عن عائشة . ولم يُتابع عليه . ورواه مؤمَّلُ ، عن شعبة والثورىّ ، عن محمد بن إسحق ، عن رجُلٍ ، عن القاسم ، عن عائشة[1] . وكذلك رواه مصعبُ بن ( )[2] عن الثورىّ ، عن ابن إسحق . واختُلف عن ابن عيينة . فرواه علىُّ بْنُ عبد الحميد الغضائرىُّ[3] الحلبىُّ ، عن ابن أبى عمر ، عن ابن عيينة ، عن مسعرٍ ، عن ابن إسحق ، عن عبد الله بن أبى عتيقٍ ، عن عائشة . وخالفه الحميدىُّ وغيرُهُ ، فرووه عن ابن عيينة ، عن ابن إسحق ، ولم يذكروا فيه : « مسعراً » ، وقالوا فيه : « عن ابن أبى عتيق ، عن عائشة » ، وابنُ أبى عتيقٍ هو : عبد الله بن محمد بن أبى بكر الصدِّيق ، وقد سمع هذا الحديث =

---

(١) أخرجه أبو نعيم فى « الحلية » (٧/ ٩٤) ولكن عنده : « عن ابن إسحق عن ابن أبى عتيق عن القاسم » .

(٢) بياضٌ بالمخطوطة ، ولعله مصعب بن ماهان ، أو مصعب بن المقدام ، وكلاهما يروى عن الثورىّ . والله أعلمُ .

(٣) كما فى « تبصير المنتبه » (ص - ١٠١٢) .

....

= من عائشة . وأبو محمد هو : أبو عتيق . وكذلك رواه ابن أبى عدىٍّ ، عن ابن إسحق . ورواه داود بن الزِّبْرِقَان ، عن ابن أبى عتيق ، عن القاسم ، عن عائشة ، وليس هو بمحفوظٍ . ورواه يزيدُ بنُ زريعٍ ، عن عبد الرَّحمـٰن بنْ أبى عتيقٍ ، عن أبيه ، عن عائشة ، فإن كان حفظ اسمه ، فهو عبد الرَّحمـٰن بن عبد الله بن أبى عتيقٍ ، والصوابُ أن ابن أبى عتيقٍ سمعه من عائشة ، وذكرُ القاسم عنه غيرُ محفوظٍ » اهـ .

* **قُلْتُ** : هذا كلُّهُ كلامُ الدَّارقطنىِّ رحمه الله ، نقلتُهُ لنفاسته ، وفيه كثيرٌ من الطرق التى غابت عنا مصادُرها .

وقد ذكر أبو نعيم فى « الحلية » (٩٤/٧) بعض هذه الوجوه ، والصحيحُ من هذه الوجوه هو : « محمد بن إسحق ، عن عبد الله بن محمد ، عن عائشة » والله أعلمُ .

وللحديث طريق آخر عن عائشة مرفوعاً .

يرويه عبيد بن عمير ، عنها .

أخرجه ابنُ خزيمة فى « صحيحه » (٧٠/١) ، والبيهقىُّ (٣٤/١) ، وأبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » (١٠٥/٢) من طريق ابن جريجٍ ، عن عثمان بن أبى سليمان ، عن عبيد بن عمير به .

وسندُهُ صحيحٌ لولا عنعنة ابن جريجٍ .

وحديثُ الباب صححه النووىُّ ، وحسنه البغوىُّ .

وقال ابنُ الصلاح :

« إسنادُهُ صالحٌ » ! ! .

* * *

* **قُلْتُ** : وفى الباب عن أبى هريرة ، وابن عمر ، وابن عباسٍ ، =

= وأبى أمامة ، رضى الله عنهم .

أولاً : حديث أبى هريرة ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ حِبَّان (١٤٤) قال :

حدثنا ابنُ زهير ، بتُستر ، حدثنا عبد القدوس بن محمد بن عبد الكبير ، حدثنا حجاجُ بنُ المنهال ، حدثنا حماد بنُ سلمة ، عن عبيد الله بن عمر ، عن المقبرّى ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « عليكم بالسواك ، فإنه مطهرةٌ للفم ، مرضاة للربِّ » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ظاهرُهُ الصحةُ .

وشيخُ ابن حِبَّان هو : أحمد بن يحيى بن زهير التستريُّ .

لكنى رأيتُ الحافظ أعلَّهُ فى « التلخيص » (١/٦٠) فقال :

« والمحفوظ عن حماد بغير هذا الإسناد من حديث أبى بكرٍ ، كما تقدَّم ، والمحفوظ عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد بلفظ : « لولا أن أشقَّ ... رواه النسائُّى وابنُ حِبَّان » اهـ .

ويأتى الكلام عليه بعد حديثٍ إنْ شاء الله تعالى .

ثانياً : حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه أحمدُ (٢/١٠٨) حدثنا قتيبةُ بنُ سعيد ، ثنا ابنُ لهيعة ، عن عبيد الله بن أبى جعفر ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً : « عليكم بالسواك ، فإنه مطيبةٌ للفم ، ومرضاةٌ للرَّبِّ » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ حسنٌ فى الشواهد[1] ، لأجل ابن لهيعة ، =

---

(١) أما الشيخُ أبو الأشبال أحمد شاكر رحمه الله فقال فى « شرح المسند » (٨/١٣٤) : « إسنادُهُ صحيح » ! ! وهذا جرياً منه على توثيق ابن لهيعة ! ، ولم يفعل الشيخ رحمه الله شيئاً ! !

= وقتيبة بنُ سعيد ليس من قدماء أصحابه .
وزعم بعضُ أصحابنا أن قتيبة بن سعيد يلتحق بقدماء أصحاب ابن لهيعة لجلالته ! !
كذا قال ! ! ، وسقوطُهُ أظهرُ من تكلُّف الردِّ عليه !
وهذا الحديث عزاه الهيثميُّ للطبرانيّ فى « الأوسط » وقال (١/٢٢٠) : « فيه ابنُ لهيعة ، وهو ضعيفٌ » !
والحقُّ ، أن الهيثمى مضطربٌ جدّاً فى شأن ابن لهيعة ، فمرَّةً يوثقُهُ مع غمز خفيفٍ ، ومرةً يُحسِّنُ حديثه ، ومرةً يضعِّفُهُ وقد ذكرتُ نماذج كثيرة تدلُّ على ذلك فى كتابى : « كشف الوجيعة ببيان حال ابن لهيعة » ، فَلِلّه الحمدُ .

ثالثاً : حديث ابن عباسٍ ، رضى الله عنهما .

أخرجه البخاريُّ فى « التاريخ الكبير » (٤/٢/٣٩٦) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١١/ رقم ١٢٢١٥) من طريق خليفة بن خياط ، حدثنا حمرانُ بْنُ عبد الله الدَّارميُّ ، قال : نا يعقوب بن إبراهيم بن حنين ، مولى ابن عباس ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن ابن عباس مرفوعاً :
« السِّواكُ يُطَيِّبُ الفَمَ ، وَيُرْضِى الرَّبَّ » .
* **قُلْتُ** : كذا وقع اسم شيخ خليفة : « حمران بن عبد الله الدارمىّ » ووقع فى « معجم الطبرانى » أنه « حباب » بالمهملة ثم باء . هكذا ، بغير نسبة . وفى « الجرح والتعديل » (١/٢/٣٠٢) : « حباب ابن عبد الله الدارمى » ، وفيه أيضاً (٤/٢/٢٠١) : « حباب بن عبيد الله » . وعلى كل حالٍ فهو مجهولُ الحال ، وكذا يعقوبُ بنُ إبراهيم ، وأبوه ، وجدُّه ، ترجمهم ابنُ أبى حاتم فى « كتابه » ، ولم يذكر فيهم =

= جرحاً ولا تعديلاً . وله طريق آخر عند الطبرانيِّ فى « الأوسط » وفيه زيادة : « ومجلاةٌ للبصر » .

قال الهيثميُّ فى « المجمع » (١/ ٢٢٠) :

« فيه بحر بن كُنيز السقاء ، وقد أجمعوا على ضعفه » .

وله طريق آخر عن ابن عباسٍ مرفوعاً ، بلفظ :

« عليكم بالسواك ، فإنه مطهرةٌ للفم ، ومرضاةٌ للرَّبِّ عزَّ وجلَّ ، مفرحة للملائكة ، يزيد فى الحسنات ، وهو السُّنَّة ، يجلو البصر ، ويشدُّ اللَّثة ، ويُذهب البلغم ، ويُطيب الفم » .

أخرجه ابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٣/ ٩٢٩) . والبيهقىُّ فى « الشُعب » - كما فى « طرح التثريب » (٢/ ٦٣) من طريق بقية ، عن الخليل بن مرة ، عن عطاء بن أبى رباح ، عن ابن عباس به .

* **قُلْتُ** : وهذا حديثٌ منكرٌ .

وبقيَّةُ بنُ الوليد ، مدلسٌ وقد عنعنهُ .

والخليلُ بنُ مرة ، ضعّفه المصنفُ ، والساجى ، والعقيليُّ ، وابنُ الجارود وابنُ السكن ، وأبو الحسن الكوفى وزاد : « متروك » .

وقال البخاريُّ :

« منكرُ الحديث » .

أمَّا أبو زُرعة فقال :

« شيخٌ صالحٌ » .

وقال العراقى فى « طرح التثريب » (٢/ ٦٣) : « والحديثُ لا يصحُّ » .

رابعاً : حديثُ أبى أمامة ، رضى الله عنه . =

= أخرجه ابنُ ماجة (٢٨٩) من طريق عثمان بن أبى العاتكة ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، مرفوعاً :

« تسوَّكوا ، فإن السواك مطهرةٌ للفم ، مرضاةٌ للرَّبِّ . ما جاء جبريلُ إلا أوصانى بالسواك ، حتى لقد خشيت أن يُفرض علىَّ ، وعلى أمتى ، ولولا أنى أخاف أن أشقَّ على أمتى لفرضتُه عليهم ، وإنى لأستاك حتى لقد خشيتُ أن أُحفى مقادم فمى » .

قال البوصيرىُّ فى « الزوائد » (١/١٢٦) :

« هذا إسنادٌ ضعيفٌ » .

وكذا قال الحافظ فى « التلخيص » (٣/١٢٠) . وسبقهما العراقىُّ فى « طرح التثريب » (٢/٧٠) . وقال البدرُ العينى فى « العمدة » (٦/١٨١) : « لم يثبُتْ » .

* **قُلْتُ** : عثمانُ بنُ أبى العاتكة ، ضعيفُ الحفظ .

وروايتُه عن على بن يزيد فيها نكارةٌ .

لكنه لم يتفرد به .

بل تابعه عبيدُ الله بنُ زَحْر ، عن على بن يزيد به ، بلفظ :

« السواكُ مطيبةٌ للفم ، مرضاةٌ للربِّ عزَّ وجلَّ » .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٨/ رقم ٧٨٤٦) من طريق يحيى ابن أيوب ، عن عبيد الله بنُ زحر به .

وسندهُ ضعيفٌ .

يحيى بن أيوب ، وعبيد الله بن زحر فيهما مقالٌ . ويحيى أقوى الرجلين وعلى بنُ يزيد الألهانى ضعيفٌ[1] =

(١) وقال العراق فى « طرح التثريب » (٢/٦٣) : « لا يصحُّ ، وعلى بن يزيد =

= لكنه توبع .

تابعه يحيى بن الحارث ، عن القاسم به .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٨/ رقم ٧٧٤٤) من طريق بقية ، عن إسحق بن مالك الحضرمىّ ، عن يحيى بن الحارث .

* **قُلْتُ** : وِسندهُ ضعيفٌ .

بقيةُ بنُ الوليد مدلسٌ ، وقد عنعنهُ .

وإسحٰق بنُ مالك الحضرمىّ ، ضعَّفه الأزدىّ ، وروى له هذا الحديث ، وقال : « لا يصحُّ هذا » .

وقال ابنُ القطان :

« لا يُعرف » .

والقاسم بنُ عبد الرَّحمٰن صدوق له أوهامٌ ، وكان يُغرب كثيراً .

* * *

(**تنبيه**) هذا الحديث هو أولُ زوائد النسائىّ على أصحاب الكتب الخمسة .

= الأطانى ضعيفٌ جدّاً » اهـ .

الإِكْثَارُ فِى السِّوَاكِ

٦ - أَخْبَرَنَا حُمِيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، وَعِمْرانُ بْنُ مُوْسَىٰ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ الْحَبْحَابِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ :

« قَدْ أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِى السِّوَاكِ » .

---

٦ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ ...

* عمرانُ بنُ موسىٰ ، هو ابنُ حيان ، أبو عمرو البصريُّ .

أخرج له الترمذيُّ ، وابنُ ماجة .

وثقه المصنفُ ، وروى عنه عشرين حديثاً ، والدارقطنىُّ ، وكذا مسلمةُ بنُ قاسمٍ .

وقال أبو حاتمٍ : « صدوقٌ » .

* عبد الوارث ، هو ابنُ سعيد البصريُّ .

أخرج له الجماعة .

وثقه ابنُ معين ، وأحمدُ ، وأبو زُرعة ، والمصنفُ ، وغيرُهُمْ .

* شعيبُ بنُ الحبحاب هو الأزديُّ ، أبو صالحٍ البصريُّ .

أخرج له الجماعة ، حاشا ابن ماجة .

وثقهُ أحمد ، والمصنفُ ، وابنُ سعدٍ ، وابنُ حبان .

ورجالُ السندُ كلُّهم بصريون .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (٢/٣٧٤ - فتح) ، والإسماعيلىُّ فى=

= « المستخرج » - كما فى « الفتح » (٣٧٦/٢) - ، والدارمىُّ (١٣٩/١) ، وأحمدُ (١٤٣/٣ ، ٢٤٩) ، وابنُ أبى شيبة (١٧١/١) ، وأبو يعلى (ج٧/ رقم ٤١٧١) ، وابنُ حِبَّان (ج٢/ رقم ١٠٦٣) ، والبيهقىُّ (٣٥/١) ، وأبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » (١٢٥/١) من طرق عن عبد الوراث بن سعيد ، عن شعيب ، عن أنسٍ به .

وقد رواه عن عبد الوارث جماعةٌ ، منهم :

« حميدُ بن مسعدة ، وعمران بن موسى ، وعمرانُ بن ميسرة المنقرىُّ ، وعفان بنُ مسلمٍ ، وسعيد بن زيد ، ومحمد بن عيسى » .

الرُّخْصَةُ فِى السِّوَاكِ بِالْعَشِىِّ لِلصَّائِمِ

٧ – أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيْدٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِى الزِّنَادِ ، عَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و عَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَاْلَ :

« لَوْلا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِى ، لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » .

---

٧ – إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* مالكٌ ، هو ابنُ أنسٍ ، إمامُ دار الهجرة ، وعالمُ الدُّنيا . ولشهرته ، فهو مستغنٍ عن الترجمة .

ومن غُرر كلامه :

« أَكُلَّما جاءنا رجلٌ أجدلُ من رجلٍ ، تركنا ما نزل به جبريلُ على محمدٍ صلى الله عليه وعلى آله وسلم لجدله ؟ ! ! » .

ذكره أبو نُعيم فى « الحلية » (٦/٣٢٤) .

* أبو الزناد ، هو عبد الله بن ذكوان .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ نبيلٌ .

وثقه أحمدُ ، وابنُ معين ، والمصنفُ ، والعجلىُّ ، فى آخرين .

* الأعرج ، هذا لقبٌ ، واسمه عبد الرحمـٰن بن هُرْمز .

أخرج له الجماعةُ ، وهو من أروى الناس عن أبى هريرة .

وثقهُ ابنُ المدينى ، وأبو زرعة ، وابنُ سعدٍ ، والعجْلىُّ .

* * *

وهذا الحديثُ ، يرويه أبو هريرة ، رضى الله عنه .				=

= ويرويه عنه جماعةٌ ، منهُمْ :

١ - الأعرج ، عنه .

أخرجه مالكٌ في « موطئه » (١/١٦٦/ ١١٤) ، والبخاريُّ (٢/٣٧٤ و ١٣/٢٢٤ - فتح[1]) ، ومسلمٌ (٢٥٢/٤٢) ، وأبو عوانة (١/١٩١) ، والدارميُّ (١/١٣٩ - ١٤٠) ، والشافعيُّ في « مسنده » (ج١/ رقم ٧٢) ، وفي « الأم » (١/٢٣) ، وأحمدُ (٢/٢٤٥ ، ٥٣١) ، والحميديُّ (٩٦٥) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ١٣٩) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج١١/رقم ٦٢٧٠ ، ٦٣٤٣) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٠٦٥) وتمام في « الفوائد » (١٥٢) ، والطحاويُّ في « شرح المعاني » (١/٤٤) ، وابنُ عديٍّ في « الكامل » (٣/٩٢٦) ، والبيهقيُّ (١/٣٥) ، والبغويُّ في « شرح السُّنة » (١/٣٩٢) من طريق أبي الزناد ، عن الأعرج .

وتابعه جعفر بن ربيعة ، عن الأعرج .

أخرجه البخاريُّ .

وكذا سعيد بنُ أبي هلالٍ ، عن الأعرج .

أخرجه أحمدُ في « مسنده » (٢/٤٠٠) .

٢ - أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عنه .

أخرجه الترمذيُّ (٢٢) ، وأحمدُ (٢/٢٥٩ ، ٢٨٧ ، ٣٩٩ ، ٤٢٩) ، والطحاويُّ (١/٤٤) وتمام في « الفوائد » (١٥١) ، وابنُ عديٍّ في « الكامل » (٥/١٧٠٤) ، وأبو نُعيم في « الحلية »

---

(١) وعلَّقه أيضاً (٤/١٥٩ - فتح) بصيغة الجزم .
قال المنذريُّ في « الترغيب » (١/١٠١) : « وتعليقاتُه المجزومةُ صحيحةٌ » .

= (٣٨٦/٨) ، والخطيبُ فى « تاريخه » (٣٤٦/٩) والذهبىُّ فى « السير » (٥٨١/١٥) من طرقٍ عن محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة .

وسندُهُ حَسَنٌ .

٣ - حميدُ بنُ عبد الرحمٰن ، عنه .

أخرجه أحمدُ (٤٦٠/٢ ، ٥١٧) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ١٤٠) ، وابنُ الجارود (٦٣) ، والطحاوىُّ (٤٣/١) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/رقم ٣٣٥) ، والبيهقىُّ فى « السنن » (٣٥/١) ، وكذا فى « خطأ من أخطأ على الشافعىّ » (١٠٧ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٧) جميعاً من طريق مالك ، عن ابن شهابٍ ، عن حميد بن عبد الرحمٰن ، عن أبى هريرة مرفوعاً .

وقد رواه عن مالك هكذا جماعةٌ من أعيان أصحابه ، منهم :

« الشافعىُّ ، وابنُ وهبٍ ، وعبدُ الرحمٰن بن مهدىٍّ ، وروح بنُ عبادة ، وإسماعيلُ بنُ أبى أويس ، وبشرُ بْنُ عمرو » .

وخالفهم يحيى بنُ يحيى ، فرواه عن مالكٍ بسنده سواءً ، ولكنه أوقفه على أبى هريرة ، بلفظ :

« لولا أن يشُقَّ على أمته ، لأمرهم بالسواك مع كل وضوءٍ » .

كذا فى « الموطأ » (١٥/٦٦/١) برواية يحيى بن يحيى اللَّيْثىِّ .

وروايةُ الجماعة أرجح بغير شكٍّ .

ويُمكن الجمع بثبوت المرفوع والموقوف ، والله أعلمُ .

على أن يحيى توبع على وقفه .

تابعه عبد الرزاق فى « مصنفه » (١٩٦٠٥/٤٣١/١٠) فرواه عن معمر ، عن الزهرىّ ، عن رجُلٍ ، عن أبى هريرة ، قولَهُ . =

= فكأن المبهم فى هذا السند ، هو : حميدُ بنُ عبد الرحمن . والله أعلمُ .
٤ – سعيدُ المقبُرىُّ ، عنه .
أخرجه المصنفُ فى « الصوم – من الكبرى » – كما فى « أطراف المزىّ » (٤٧٩/٩) – ، وابنُ ماجة (٢٨٧) ، وأحمدُ (٢٥٠/٢) ، وعبدُ الرزَّاق فى « المصنَّف » (٥٥٥/١ / ٢١٠٦) ، والطحاوىُّ (٤٤/١) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٢٤٦/٢) ، والبيهقىُّ (٣٦/١) ، والسُّلمىُّ فى « طبقات الصوفية » (٥٠٩ – ٥١٠) ، من طريق عبيد الله بن عمر ، عن المقبرىّ . وفى متنه زيادةٌ .
وقد رواه عن عبيد الله جماعةٌ ، منهم :
« يحيى القطانُ ، وعبد الرزَّاق ، وحماد بنُ مسعدة ، وابنُ نمير ، وابن المبارك ، وهشام بن حسَّان ، وأبو أسامة ، وإسحق الأزرق » .
وخالفهم حمادُ بْنُ سلمة فى متنه .
فرواه عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد ، بلفظِ :
« عليكم بالسِّواكِ ، فإنَّهُ مَطْهرةٌ لِلْفَمِ ، مرضاةٌ لِلرَّبِّ » .
قال الحافظُ فى « التلخيص » (٦٠/١) :
« المحفوظ عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد : « لولا أن أشقَّ .. الحديث » اهـ .
فالحافظُ يُعلُّ رواية حماد بن سلمة بقوله هذا .
ولولا ما قيل فى حفظ حمادٍ لما كبر ، لما امتُنِعَ أن يكون الحديث على الوجهين . والله أعلمُ .
وقد توبع عبيدُ الله بن عمر ، على متن حديث الباب .
تابعه أبو معشر ، عن سعيد المقبرىّ به . =

= أخرجه الطيالسىُّ (٢٣٢٨) .
وأبو معشر ، اسمه نجيح ، وهو سيىءالحفظ .
وكذا تابعه عبدُ الرحمٰن السرَّاج ، عن سعيد به .
أخرجه الحاكم (١٤٦/١) ، والبيهقىُّ (٣٦/١) من طريق حماد بن زيدٍ ، عن عبد الرحمٰن السرَّاج ، وفيه :
« ... لفرضتُ عليهم السواك مع الوضوء » .
قال الحاكمُ :
« لم يُخرجا لفظ « الفرض » فيه ، وهو صحيحٌ على شرطهما جميعاً ، وليس له علَّةٌ » . ووافقه الذهبىُّ ! !
* **قُلْتُ** : لا ، وعبدُ الرحمٰن بنُ عبد الله السرَّاجُ من رجال مسلمٍ وحده ، فليس الحديثُ على شرط البخارىّ .
ولفظُ « الفرض[1] » له شاهدٌ .
أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (١٧٠/١) قال :
حدثنا عبيدة بنُ حميد ، قال : حدثنا الأعمش ، عن عبد الله بن يسار ، عن عبد الرحمٰن بن أبى ليلى ، عن بعض أصحاب النبِّى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، رفعه : « لولا أنْ أشُقَّ على أُمَّتى ، لفرضتُ على أمَّتى السِّواكَ ، كما فرضتُ عليهم الطهور » .
وأخرجه الطحاوىُّ (٤٣/١) من طريق أبى عوانة ، عن الأعمش ، ثنا عبد الله بن يسار به . =

(١) وكذا رواه المصنِّف فى « كتاب الصوم – من « الكبرى » بلفظ : « لفرضتُ عليهم » بدل « لأمرتُهُمْ » ذكره المزىُّ فى « الأطراف » (٤٧٩/٩) ، والحافظُ فى « الفتح » (٣٧٥/٣) من رواية المقبرىّ ، عن أبى هريرة ..

= وهذا سندٌ صحيحٌ . وصحَّحه النوويُّ فى « المجموع » (١/٢٧٣) وقد صرَّح الأعمش بالتَّحْديث وسيأتى له شاهدٌ آخر عن العباس ، رضى الله عنهُ .

(تنبيه) وقع فى « مسند أحمد » (٢/٤٣٣) :

حدثنا يحيى ، قال : أخبرنى سعيد ، عن أبى هريرة ... الحديث .

وقد سقط من السند « عبيد الله بن عمر » ، وهو شيخ يحيى القطان فيه ، لأن يحيى لم يدرك المقبرىّ . فليصحح هذا . والله الموفق .

٥ - عطاء مولى أم صُبَيَّة ، عنه .

أخرجه أحمدُ (٢/٥٠٩) ، والطحاويُّ (١/٤٤) ، والبيهقىُّ (١/٣٦ - ٣٧) من طريق محمد بن إسحق ، عن سعيد المقبرىّ ، عن عطاء به ، وصرَّح ابنُ إسحق بالتحديث عند الطحاوىّ .

وهذا سندٌ لا بأس به فى المتابعات ، وعطاء مولى أم صُبَيَّة - بالباء - مجهولٌ ، وإن ذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٥/٢٠٧) .

ولكنى أرى أن هذا أحد الوجوه فى الاختلاف على سعيدٍ المقبرىّ فى إسناده . ورواية يحيى القطان ومن معه أرجح فى نظرى من رواية ابن إسحق . والله أعلمُ .

وقد رواه أحمد (١/١٢٠) من طريق ابن إسحق بسنده المتقدم عن أبى هريرة ، عن علىّ بن أبى طالب . !

وهذا إن لم يكن خطأ ، فهو وجه آخر من الاختلاف فى سند الحديث .

ثم رأيتُ - بَعْدُ - الشيخ أبا الأشبال رحمه الله رجح أن زيادة : « عن علىٍّ » وقعت خطأ . وانظر كلامه فى « شرح المسند » (٢/٢٠٣) .=

= قال الترمذيُّ :

« وفى الباب عن : أبى بكرٍ الصديق ، وعليٍّ ، وعائشة ، وابن عباسٍ ، وحذيفة ، وزيد بن خالدٍ ، وأنسٍ ، وعبد الله بن عمروٍ ، وابن عمر ، وأمِّ حبيبة ، وأبى أمامة ، وأبى أيوب ، وتمَّام بن العباس ، وعبد الله بن حنظلة ، وأمِّ سلمة ، وواثلة بن الأسقع ، وأبى موسى الأشعريِّ » اهـ . رضى الله عنهم جميعاً.

* **قُلْتُ** : وقولُ الترمذىّ : « وفى الباب عن فلانٍ » لا يقتضى حديث الباب بلفظه ، بل يريدُ أحاديث أخرى يصحُّ أن تكتب فى الباب .

قال الحافظُ العراقى - رحمه الله - :

« وهو عملٌ صحيحٌ ، إلّا أنَّ كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمَّى من الصحابة ، يروون ذلك الحديث بعينه ، وليس كذلك ، بل قد يكون ذلك ، وقد يكونُ حديثاً آخر ، يصحُّ إيرادُهُ فى ذلك الباب » اهـ . ذكره صاحب « تحفة الأحوذىّ » (١/٢٥) .

وقال السيوطى فى « تدريب الراوى » (١/٢٣٧) :

« وهكذا يفعلُ الترمذيُّ فى « الجامع » حيثُ يقولُ : وفى الباب عن فلانٍ ، وفلانٍ ، فإنه لا يُريد ذلك الحديث المُعيَّن ، بل يُريد أحاديث أُخَرَ يصحُّ أن تُكتب فى الباب » . ثم نقل قول العراقى المذكور .

وعلى كل حالٍ ، فسأبدأُ بذكر حديث الباب بلفظه ، إن استطعتُ إلى ذلك سبيلاً ، فإن لم أجدْ ، أثبتُّ ما يصلُح أن يُكتب فى الباب ، ويقارب مراد الترمذيِّ - رحمه الله تعالى - .

وليس معنى قولى : « ما يصلُح أنْ يُكتب » أن يكون ما أُوردُهُ=

= صحيحاً يصلُح للاحتجاج به ، بل ما يصلُح أن يكون مراداً للترمذيّ ، وإن كان ضعيفاً ، أو دون ذلك . كل هذا مع التحقيق العلميِّ الدقيق - إن شاء الله تعالى - .

أمَّا الأحاديث التى أشار إليها الترمذيُّ ، فهاك تخريجُها مراعياً فيها الترتيب ، وقد زدتُ عليه أحاديث صحابةٍ آخرين لم يذكرهم ، والحمدُ لله على التوفيق .

١ - حديثُ أبى بكرٍ الصديق ، رضى الله عنه .

* **قُلْتُ** : مرّ تخريجُهُ فى أثناء الحديث (رقم ٥) .

٢ - حديثُ عليِّ بن أبى طالبٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمد فى « زوائد المسند » (٦٠٧) ، والبزَّار (ج١/ رقم ٤٩١) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٢/ رقم ١٢٦٠) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (١/٤٣) ، والخطيبُ فى « تاريخه » (٤/٢٥٥) من طريق محمد بن إسحق ، حدثنى عمِّى عبدُ الرحمٰن بنُ يسار ، عن عبيد الله بن أبى رافعٍ ، عن أبيه ، عن عليٍّ مرفوعاً : « لولا أن أَشُقَّ على أمتى ، لأمرتهم بالسواك مع كل وضوءٍ » .

وللبزَّار فى آخره زيادةٌ .

قال الطبرانىُّ :

« لا يروى هذا الحديث عن عليٍّ إلَّا بهذا الإسناد ، تفرَّد به محمد ابنُ إسحق » .

وقال البزَّارُ :

« لا نعلمه مرفوعاً عن عليٍّ إلَّا بهذا الإسناد ، وقد روى عن غيره من وجوهٍ » . =

= * **قُلْتُ** : وسندُهُ حسنٌ كما قال الهيثميُّ فى « المجمع » (١/٢٢١) ، وسبقه إلى تحسينه المنذريُّ فى « الترغيب » (١/١٠١) .

وقال الهيثميُّ فى موضع آخر من « المجمع » (٢/٩٧) :

« رواه البزار عن ابن إسحق ، حدَّثنى عبدُ الرحمٰن بْنُ يسار ، عن عبيد الله بن أبى رافعٍ ... وعبدُ الرحمٰن وثقه ابنُ معين .. » اهـ .

.... وحديثٌ آخر عن علىٍّ ، رضى الله عنه .

أخرجه البَزَّارُ (ج١/ رقم ٤٩٦) من طريق فُضيل بْن سليمان ، عن الحسن بن عبيد الله ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبى عبد الرحمٰن السُّلمىِّ ، عن علىٍّ ، أنه أمر بالسواك ، وقال : قال النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إنَّ العبدَ إذا تسوَّكَ ثمَّ قام يُصلى ، قام الملكُ خلْفَهُ ، فيسمعُ لقراءته ، فيدنو منه - أو كلمةً نحوها - ، حتَّى يضعُ فاه على فيه ، فما يخرجُ من فيه شيءٌ من القرآن ، إلَّا صار فى جوف الملك ، فطهِّرُوا أفواهكم للقرآن » .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمه عن علىٍّ بأحْسنَ من هذا الإسناد ، وقد رواه بعضُهُمْ عن أبى عبد الرحمٰن السُّلمىِّ ، عن علىٍّ ، موقوفاً »[1] اهـ .

قال الحافظُ العراقى فى « طرح التثريب » (٢/٦٦) : =

(١) وقد رواه الأعمشُ ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبى عبد الرحمٰن السُّلمىِّ ، عن علىٍّ ، قال : « إذا قام أحدكم من الليل فليستك ... » موقوفٌ .

ذكره ابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (١/٢٢ - ٢٣/٣٢) . وقد أخطأ فيه بعضُهُمْ ، فرواه عن الأعمش ، عن أبى سفيان ، عن حذيفة مرفوعاً . ووهَّم أبو حاتم وأبو زرعة من رفعه . وصوَّبا الموقوف ..

= « ورجالُه رجالُ الصحيح ، إلَّا أنَّ فيه فضيل بن سليمان النميرىّ وهو وإن أخرج له البخارىُّ ووثقه ابنُ حبان ، فقد ضعّفه الجمهور » .

* **قُلْتُ** : تابعه شعبة ، عن الحسن بن عبيد الله به . أخرجه أبو القاسم الأصبهانى فى « الترغيب والترهيب » (١٥٣٦ ، ١٥٣٧) .

وقال المنذرىُّ فى « الترغيب » (١/١٠٢) :

« رواه البزَّار بإسنادٍ جيدٍ لا بأس به ، وروى ابنُ ماجة بعضه موقوفاً ، ولعلَّهُ أشبهُ . » اهـ .

وقال الهيثمىُّ (٢/٩٩) :

« رجالُه ثقات » !

وأخرجه البيهقىُّ فى « سُننه » (١/٣٨) من طريق خالدٍ ، عن الحسن بن عبيد الله ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبى عبد الرحمٰن السُّلمى ، عن علىٍّ ، قال : أُمِرْنا بالسِّواكِ . وقال : إن العبد إذا قام يصلى ، أتاهُ الملكُ ، فقام خلْفَهُ ... الحديث » .

فهذا موقوفٌ . وإنْ كان له حكمُ الرفع ، لقوله : « أُمِرْنا » وكذلك باقى المتن ، لا يُعرف بطريق الاجتهاد ، لكونه غيباً ، فله حكمُ الرفع أيضاً .

وخالد ، هو ابنُ عبد الله الواسطىُّ الطحَّانُ ، وهو ثقةٌ ثبتٌ .

وله شاهدٌ مرفوعٌ من حديث جابرٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه البيهقىُّ فى « الشُّعب » ، وتمام الرازى فى « الفوائد » ، وأبو نُعيم فى « السِّواك » ، والضياء فى « المختارة » بسندٍ قال فيه ابنُ دقيق العيد : « رجاله ثقات » .

كذا فى « فيض القدير » (١/٤١٢) لِلْمُناوى . =

= أمَّا ما أشار إليه المنذريُّ ، والهيثميُّ من وقفه على عليٍّ ، فقد أخرجه ابنُ ماجة (٢٩١) قال : حدثنا محمد بن عبد العزيز ، ثنا مسلم بن إبراهيم ، ثنا بحر بن كُنيز ، عن عثمان بن ساج ، عن سعيد بن جبير ، عن عليٍّ بن أبى طالبٍ ، قال : « إنَّ أفواهكم طرقٌ للقرآن ، فطيبوها بالسِّواكِ » .

كذا رواه شيخُ ابْنِ ماجة فيه .

وخالفه محمدُ بْنُ زكريا القرشيُّ ، ومحمدُ بْنُ محمد بن سليمان الباغنديُّ ، فروياه عن مسلم بن إبراهيم بسنده سواء مرفوعاً .

أخرجه أبو نُعيم فى « الحلية » (٤/٢٩٦) ، وأبو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ فى « أَدَبِ الإِمْلَاءِ » (٢٧ - ٢٨) .

قال أبو نُعيم :

« غريبٌ من حديث سعيدٍ ، لم نكتبه إلَّا من حديث بحر » .

* قُلْتُ : وسندُهُ واهٍ .

أمَّا بحرُ بْنُ كنيز ، فضعّفه أبو حاتمٍ .

وقال ابنُ معين :

« لا يُكتب حديثُهُ » .

وتركه المصنِّفُ ، والدارقطنيُّ .

ولذلك قال الحافظ العراقى - كما فى « الطَّرْح » (٢/٦٦) - :

« ضعيفٌ جدّاً » .

وسعيدُ بْنُ جبيرٍ ، لم يسمع من عليِّ بن أبى طالبٍ .

قاله أبو زرعة - كما فى « المراسيل » (ص - ٧٤) لابن أبى حاتمٍ - . =

= وعثمانُ بْنُ ساج ، تكلَّم فيه العقيليُّ .
وقال أبو حاتمٍ :
« يُكتبُ حديثُهُ ، ولا يُحتجُّ به » .

فيظهر من هذا البحث أن الحديث لا يصحُّ موقوفاً ولا مرفوعاً بهذا اللَّفْظ . وإنما التعويل على رواية أبى عبد الرحمٰن السُّلمى ، عن عليٍّ ، وقد تقدمت . والله أعلمُ .

٣ - حديثُ عائشة ، رضى الله عنها .

وله عنها طريقان :

١ - أبو سلمة بن عبد الرحمٰن ، عنها .

أخرجه ابنُ حبان فى « صحيحه » (ج٢/ رقم ١٠٦٦) من طريق إسماعيل بن أبى أويس ، ثنا سليمان بنُ بلالٍ ، عن ابن عَجْلان ، عن سعيد المقبُرىّ ، عن أبى سلمة ، عن عائشة مرفوعاً بنحو حديث الباب .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ظاهرهُ الحُسْنُ ، ولكنى أهابُ أن يكون إسماعيل بن أبى أويس وهم فيه . والله أعلمُ .

٢ - عُرْوَةُ بْنُ الزُّبير ، عنها .

أخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٤٩٣) من طريق معاوية بن يحيى الصدفِّى ، عن الزهرىّ ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً : « لولا أنْ أشُقَّ على أمَّتى لأمرتُهم بالسواك عند كل صلاةٍ » .

قال البزَّارُ :

« رواه الحفاظ عن الزهرىِّ ، بسنده إلى أبى هريرة . ولا نعلمُ أحداً تابع معاوية على هذه الرواية . ومعاويةُ ليِّنُ الحديث » .

* **قُلْتُ** : حاصلُ كلام البزَّار أن معاوية بن يحيى الصدفى وهم فيه =

= على الزهرىّ .

ووهمهُ – عندى – وقع فى السند والمتن كليهما . ! !

أمَّا فى السَّنَدِ :

فقد رواه مالك ، عن الزهرىّ ، عن حميد بن عبد الرحمٰن ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « لولا أن أشُقَّ على أمَّتى ... الحديث » .

وقد مرّ الكلامُ عليه .

وأمَّا فى المَتْنِ :

فإن معاوية بن يحيى الصدفى ، يروى عن الزهرىّ ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً : « ركعتان بسواكٍ ، أفضلُ من سبعين ركعة بغير سواكٍ » .

أخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٥٠٢) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (٢٥٢ – زوائده) ، وابنُ حبان فى « المجروحين » (٣/٥) وتمام فى « الفوائد » (١٥٤) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٦/٢٣٩٥) ، وبحشل فى « تاريخ واسط » (٢٠٠) والبيهقى فى « الشعب » (ج١/ ق ١/٤٥١) ، وابنُ الجوزىّ فى « الواهيات » (١/٣٣٦) .

وهو حديثٌ باطلٌ ، كما حققتُه قديماً فى « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » رقم (١٦٣) وهو مطبوعٌ ، فأغنى عن إعادة الكلام عليه . فالحاصل أنَّ معاوية بن يحيى الصدفى وهم فيه سنداً ومتناً .

وقد قال ابنُ عدىٍّ :

« عامَّةُ رواياته فيها نظرٌ » .

ثمَّ إنَّ معاوية بن يحيى الصدفى هذا غير معاوية الدمشقىّ أبى مطيع ، وقد فرَّق بينهما غيرُ واحدٍ . =

= أمَّا ابنُ حبان ، فقد جعلهما واحداً !
فقال فى « المجروحين » (٣/٣ - ٥) :
« معاوية بنُ يحيى الصدفىّ الأطرابلسى ، كُنْيَتُهُ أبو مُطيعٍ » . ! !
كذا قال ! ، ولم يصنع شيئاً كما قال الذهبىُّ رحمه الله تعالى .
هذا : وقد فرّق بينهما :
البخارىُّ فى « الكبير » (٣٣٦/١/٤) ، وابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح » (٣٨٣/١/٤ ، ٣٨٤) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٣٦٩٥/٦ ، ٣٦٩٧) ، ومن المتأخرين : المزىُّ ، والذهبىُّ ، وابنُ حجرٍ . والله الموفق .
وقد مرّ لعائشة رضى الله عنها حديث آخر فى السواك رقم (٥) ويأتى لها آخر فى الحديث القادم - إنْ شاء الله تعالى - ولها حديثٌ رابعٌ ...
أخرجه أبو يعلى فى « مسنده » (رقم ٣٩٩ - زوائده) من طريق السرىّ بن إسماعيل ، عن الشعبىّ ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت :
« كنا نضعُ سواك رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع طَهُوْره ، قالت : قُلْتُ : يا رسول الله ! ما تدعُ السِّواكَ ؟ ! قال : « أجل ! ، لو أنى أقدرُ على أنْ يكون ذلك منى عند كُلِّ شفعٍ من صلاتى ، لفعلتُ » .
* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ جدّاً .
والسرىُّ بنُ إسماعيل تالفٌ .
فتركه أحمدُ ، والمصنفُ ، وضعّفه الساجى جدّاً .
وكان ابنُ معين شديد الحمل عليه .
بل قال يحيى القطان : =

= « استبان لى كذبُه فى مجلسٍ واحدٍ » . ! !

وقد اختلف فى سياق متنه .

وقد أخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٤٩٩) من طريق يزيد بن هارون ، أنبأ السريُّ بن إسماعيل بسنده سواء ، بلفظ :

« ... قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالسواك ، وقال : نعم الشىء هو » !

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٩٩/٢) :

« فيه السريُّ بنُ إسماعيل ، وهو ضعيفٌ » ! !

كذا قال ! ، ولا يخفى ما فيه من التساهل بعد تقدُّم الكلام فيه .

وقد قال قبل هذا الموضع (٩٨/٢) :

« متروكٌ » . وهو الصوابُ .

... وحديثٌ خامسٌ .

أخرجه البيهقىُّ (٤٩/٧ - ٥٠) من طريق أحمد بن عمرو ، ثنا ابنُ وهبٍ ، ثنا يحيى بن عبد الله بن سالم ، عن عمرو مولى المطلب ، عن المطلب بن عبد الله ، عن عائشة رضى الله عنها مرفوعاً :

« لقد لزمتُ السِّواك ، حتى تخوفتُ أن يدردنى » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ حسنٌ إن ثبت سماع المطلب بن عبد الله من عائشة . فقد قال أبو حاتم :

« روايتُه عن عائشة مرسلةٌ ، ولم يُدْركها » .

وسُئل أبو زرعة عن ذلك ، فقال :

« نرجو أنْ يكون سمع منها » فكأنه يشكُّ فى سماعه منها . والله أعْلَمُ .

وأصحُّ من كل ما تقدَّم حديثها الطويل ، وفيه : =

= « ... كُنَّا نُعِدُّ له سواكه ، وطَهُوْرَهُ ، فيبعثُهُ الله ما شاء أنْ يبعثَهُ من اللَّيْل ، فيتسوَّك ، ويتوضأ ، ويُصلِّى ... الحديث » .

أخرجه مسلمٌ (١٩/٧٤٦) ، وأبو عوانة (٢٣١/٢ ، ٣٢٣) ، وأبو داود (٥٦ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٦) ، والمصنفُ (١٩٩/٣ - ٢٠٠) ، وأحمد (٥٣/٦ - ٥٤ ، ٢٣٦) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٥٠٦) وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣٤٢) وغيرُهُمْ . وفى سنده اختلافٌ ، يأتى شرحه فى « كتاب قيام اللَّيْل » إن شاء الله تعالى .

.... وحديثٌ سادسٌ ..

أخرجه أبو داود (٥٧) ، ومن طريقه البيهقىُّ[(١)] (٣٩/١) حدثنا محمد بْنُ كثيرٍ ، حدثنا همامٌ ، عن على بن زيد ، عن أم محمد ، عن عائشة ، أن النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان لا يرقُدُ من ليلٍ ، ولا نهارٍ ، فيستيقظ ، إلَّا تسوَّك قبل أن يتوضأ .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

وعلىُّ بنُ زيد بن جُدعان كان ضعيف الحفظ .

وأم محمد هى أمينةُ ، امرأةُ زيد بن جدعان ، والدُ علىٍّ ، وهى مجهولةٌ .

٤ - حديثُ ابْنُ عبَّاسٍ ، رضى الله عنهما .

* **قُلْتُ** : مرّ له حديثٌ قريباً ، وانظر شواهد الحديث رقم (٥)=

---

(١) وقع فى السند عند البيهقىّ : « .. أبو بكر بن داسة ، ثنا ابنُ كثير .. » وقد سقط « أبو داود » من الوسط ، لأنه شيخُ ابن داسة ، وروايتُهُ هى التى يعتمدُ عليها البيهقىّ . فليصحح هذا السقط من هنا . والله الموفق .

= .... وحديثٌ آخر عنه ، مرفوعاً :

« أُمِرْتُ بالسِّواكِ حتى ظننتُ - أو حسبتُ - أنْ سينزلُ فيه قُرْآنٌ » .

أخرجه أحمدُ (١/٢٣٧ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣٣٧) ، وأبو يعلىٰ فى « مسنده » (ج٤/ رقم ٢٣٣٠) ، والخطيبُ فى « الجامع » (٨٥٧) من طُرُقٍ عن شريك النخعىّ ، عن أبى إسحق ، عن التميمىّ ، عن ابن عباسٍ مرفوعاً به .

وقد رواه عن شريكٍ جماعةٌ منهم :

« يزيدُ بنُ هارون ، وأسودُ بنُ عامرٍ ، وحجاج ، ويحيى بن آدم ، وبشر بْنُ الوليد » .

* **قُلْتُ** : وقد وهم شريكٌ فى رَفْعِهِ . والصوابُ أنه موقوفٌ .

فقد رواه شعبةُ - وهو من قدماء أصحاب أبى إسحق السبيعىّ - ، قال : سمعتُ أبا إسحق ، يُحدث أنه سمع رجلاً من بنى تميمٍ ، عن ابْنِ عباسٍ ، قال : « لقد أمَرَنَا رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالسِّواك ، حتى ظننَّا أنه سينزلُ عليه فيه » .

أخرجه أحمدُ (١/٣٣٩ - ٣٤٠) ، والطيالسىُّ (٢٧٣٩) .

وتابعه سفيانُ الثورىُّ ، عن أبى إسحق .

أخرجه أحمدُ (١/٢٨٥) .

وشعبةُ ، وسفيانُ من قدماء أصحاب أبى إسحق ، وقد سمعا منه قبل اختلاطه . واستفدنا من رواية شعبة ، تصريحَ أبى إسحق بالسماع ، إذ هو مدلسٌ .

والتميمىُّ الذى رواه عن ابن عباسٍ ، هو إربدة . =

= ترجمه البخاريُّ فى « الكبير » (٦٣/٢/١) ، وابنُ أبى حاتم فى « الجرح » (٣٤٥/١/١) ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ووثقه العجلىُّ فى « ثقاته » (٥٤) ، وابنُ حبان (٥٢/٤) .

وأوردهُ عباسُ الدُّوْرىُّ فى « تاريخه » (٥١٨/٣) ، ولم يذكر لابن معين فيه قولاً ..

وقد روى ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (١٣٣/١) عن عبد الله بن أحمد الدورقىّ قال : « كل من سكت عنه يحيى بن معين ، فهو عنده ثقةٌ » .

فلو سلم كلامُ الدورقى من الخلل لكان تقوية لإربدة . والله أعلمُ .

وعلى كلِّ حالٍ ، فسندُ هذا الحديث حسنٌ .

والغريبُ أنَّ الشيخ أبا الأشبال أحمد شاكر رحمه الله تعالى صحَّح حديث شريك السابق فى « شرح المسند » (٢١٢٥/٣/٤) وعزاه للطيالسىِّ بنحوه عن شعبة ، وذهل أنَّ لفظ الطيالسىِّ موقوفٌ ، وأنَّ حديث شريكٍ معلولٌ . ولنا وقفةٌ مع الشيخ - رحمه الله - فى حال شريكٍ . وانظر الحديث رقم (٢٩) .

.... وحديثٌ ثالثٌ عن ابن عباسٍ مرفوعاً بلفظ :

« أُمِرْتُ بالسِّواك ، حتَّى خِفْتُ على أسنانى » !

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١١/ رقم ١٢٢٨٦) قال : حدثنا محمدُ بْنُ علىٍّ المروزىُّ ، ثنا الحسينُ بْنُ سعد بن علىّ بن الحسين بن واقدٍ ، حدثنى جدى علىُّ بْنُ الحسين ، حدثنى أبى ، ثنا عطاء بْنُ السائب ، عن سعيد بن جبيرٍ ، عن ابن عباسٍ .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ . =

= أمَّا شيخُ الطبرانيّ ، فقد وثقه الخطيبُ فى « تاريخه » (٦٨/٣) .
والحسين بْنُ سعدٍ ، لم أهتد إلى ترجمته .
وعليُّ بنُ الحسين ضعّفه أبو حاتمٍ .
وقال النسائيُّ وغيرُهُ :
« لا بأس به » .
ورجَّح الذهبيُّ أنه صدوقٌ .
وعطاء بْنُ السائب كان قد اختلط ، والحسينُ بْنُ واقدٍ سمع منه فى الاختلاط على ما يظهر من النظر فى ترجمته .
.... وحديث رابعٌ عن ابن عباسٍ ، مرفوعاً بلفظ :
« لولا أنْ تضعفوا ، لأمرتُكم بالسِّواك عند كل صلاةٍ » .
أخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٤٩٤ ، ٤٩٥) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج١١/ رقم ١١١٢٥ ، ١١١٣٣) ، وأبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » (٢٩٥/١) من طرقٍ عن مسلم الملائيِّ ، عن مجاهد ، عن ابْنِ عباسٍ ..
قال الهيثميُّ فى « المجمع » (٩٧/٢) :
« فيه مسلمُ المُلائيُّ ، وهو ضعيفٌ »(١) .
* **قُلْتُ** : وهو الصوابُ ، بل لعلَّهُ واهٍ ، ولم أر أحداً أثنى عليه إلا البزَّارُ . فقد قال عقب تخريج الحديث : « والملائى ليس به بأسٌ » !
والبزَّارُ نَفَسُهُ رخوٌ فى نقد الرواة ، علمتُ ذلك بالتتبُع . والله أعلمُ .
وأخرجه ابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٢٤٢/١) من طريق إبراهيم بن=

---

(١) وقال فى موضع آخر من « المجمع » (٢٩٦/١) :
« مسلم الملائىُّ ، وقد اختلط فى آخر عمره » .

= الحكم بن أبان ، عن أبيه ، عن عكرمة ، عن ابْنِ عباسٍ مرفوعاً :
« لولا أنْ يضعُفُوا ... الحديث » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ واهٍ .

وإبراهيمُ بْنُ الحكم تركه النسائُّي وغيرُهُ .

وقال البخاريُّ :

« سكتوا عنه » .

وهو جرحٌ شديدٌ عنده .

وقال ابْنُ عديٍّ :

« عامَّةُ ما يرويه ، لا يُتابَعُ عليه » .

.... وحديث خامسٌ عن ابن عباسٍ ، قوله :

« فى السِّواك عشرُ خصالٍ : مرضاةٌ للرَّبِّ ، ومسخطةٌ للشيطان ، ومفرحةٌ للملائكة ، جيدٌ لِلَّثةِ ، ويجلو البصر ، ويطيبُ الفم ، ويقلل البلغم ، وهو من السُّنَّة ، ويزيدُ فى الحسنات » .

أخرجه الدَّارقطنُّى (١/٥٨) من طريق معلى بن ميمون ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابْنِ عباسٍ ، وقال :

« مُعلى بن ميمون ضعيفٌ ، متروكٌ » .

.... وحديثٌ سادسٌ عنه ، قال :

« كان رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلى بالليل ، ركعتين ركعتين ، ثم ينصرف ، فيستاك » .

أخرجه المصنِّفُ فى « الكبرى » - كما فى « أطراف المزىّ » (٤/٤٠٦) قال :

أخبرنا قتيبةُ . وأخرجه ابنُ ماجة (٢٨٨) قال : حدثنا سفيانُ بنُ=

= وكيع ، كلاهما عن عَثّام بن علىٍّ ، عن الأعمش ، عن حبيب بن أبى ثابتٍ ، عن سعيد بن جبيرٍ ، عن ابن عباسٍ فذكره .
وهذا سندٌ رجالُهُ ثقات .

* * *

٥ - حديثُ حذيفة بن اليمان ، رضى الله عنه .

مرّ تخريجُهُ برقم (٢) .

* * *

٦ - حديْثُ زيْدِ بْنِ خالدٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه أبو داود (٤٧) ، والمصنِّفُ فى « الصوم - من الكبرى » - كما فى « أطراف المزىّ » (٣/٢٤٣ - ٢٤٤) ، والترمذىُّ (٢٣) ، وأحمدُ (٤/١١٤ ، ١١٦ و ٥/١٩٣) ، وابنُ أبى شيبة (١/١٦٨) ، وكذا الطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (١/٤٣) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٥/ رقم ٥٢٢٣ ، ٥٢٢٤) ، والسهمىُّ فى « تاريخ جرجان » (٤٥٥) ، والبيهقىُّ (١/٣٧) من طرقٍ عن محمد بن إسحٰق ، عن محمد بن إبراهيم التيمىّ ، عن أبى سلمة بن عبد الرحمٰن ، عن زيد بن خالد مرفوعاً : « لو لا أن أشقَّ على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاةٍ ، ولأخَّرْتُ صلاة العشاء إلى ثُلُثِ اللَّيْلِ » .

قال : « فكان زيدُ بنُ خالدٍ يشهد الصلوات فى المسجد ، وسواكُهُ على أُذُنه موضع القلم من أُذُن الكاتب ، لا يقوم إلى الصلاة إلّا استنَّ ، ثمَّ ردَّهُ إلى موضعه » .

قال الترمذىُّ :

« وحديثُ أبى سلمة عن أبى هريرة ، وزيد بن خالدٍ ، عن النبىِّ=

= صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، كلاهما عندى صحيحٌ ، لأنَّهُ قد روى من غير وجهٍ ، عن أبى هريرة ، عن النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم هذا الحديث . وحديثُ أبى هريرة إنَّما صحَّ لأنه روى من غير وجهٍ . وأمَّا محمدُ بْنُ إسماعيل ، فزعم أنَّ حديث أبى سلمة ، عن زيد بن خالدٍ أصحُّ » .

ثمَّ قال عن حديث زيد بن خالدٍ :

« وَهَذَا حَدِيْثٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ » .

قال الحافظ فى « الفتح » :

« رجَّح البخاريُّ طريق محمد بن إبراهيم لأمرين :

الأول : أن فيه قصةً ، وهى قولُ أبى سلمة : فكان زيدُ بْنُ خالدٍ يضع السِّواكَ منه موضع القلم من أُذُن الكاتب ، فكُلَّما قام إلى الصلاة استاكَ .

ثانيهما : أنه تُوْبِعَ .

فأخرج الإمام أحمدُ (٤/١١٦) من طريق يحيى بن أبى كثير ، حدثنا أبو سلمة ، عن زيد بن خالدٍ ، فذكر نحوه » اهـ .

وقد اختلف على ابن إسحٰق فيه .

فأخرجه ابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٧/٢٦٩٢) من طريق يحيى بن يمان ، عن سفيان الثورىّ ، عن محمد بن إسحق ، عن أبى جعفرٍ ، عن جابرٍ ، قال :

« كان السواك من أذن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم موضع القلم من أذن الكاتب » .

* **قُلْتُ** : وهذا منكرٌ ، والمحفوظ ما تقدم من رواية ابن إسحٰق=

= ثمَّ هذا من فعل زيد بن خالد كما قال الحافظ فى « التلخيص » (٧١/١) وفى « علل الحديث » (١٤١/٥٥/١) لابن أبى حاتمٍ :
« قال أبو زرعة : هذا وهمٌ ، وهم فيه يحيى بن يمان » اهـ .
* **قُلْتُ** : وهو سيىء الحفظ .

وانظر كتابنا « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم ٢٧٦) .

٧ - حديث أنسٍ ، رضى الله عنهُ .

قد مرَّ له حديثٌ برقم (٦) ، فانظرهُ .

.... وله حديثٌ آخر .

أخرجه أبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » (١٤٨/٢ ، ٣١٧) من طريق العلاء بن أبى العلاء ، قال : حدثنى جدى مرداس[1] الأصبهانى ، عن أنسٍ مرفوعاً : « ما لكم تدخلون علىّ قُلْحاً ! ، لولا أنْ أَشُقَّ على أمَّتى ، لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة . لابُدَّ لِلْنَّاس من العريف ، والعريفُ فى النار . يؤتى بالجلواز يوم القيامة ، فيقال له : ضع سوطك ، وادْخُلِ النار ! ! » .

واقتصر فى الموضع الثانى ، على محلِّ الشاهد فقط .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

والعلاء بن أبى العلاء وجدُّهُ لم أعرف من حالهما شيئاً ، وقد ذكرهما أبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » ، وساق لهما هذا الحديث الواحد ، فهما مجهولا العين أيضاً . =

---

(١) لا أدرى هل هو مرداس بن أدية أم غيرُهُ ؟ ! فإن يكُنْهُ فهو مجهول العين والصفة . والله أعلمُ .

= وقوله : « لا بُدَّ للناس من العريف ، والعريف فى النار » .

له شاهد من حديث رجُلٍ ، عند أبى داود (٢٩٣٤) وفى سنده مجاهيلُ لا يعرفون . والله أعلمُ ..

.... وحديثٌ ثالثٌ لأنسٍ ، مرفوعاً :

« أمرتُ بالسِّواكِ ، حتى خشيتُ أنْ أدْرَد ، أو : حتى خشيتُ على لثتى وأسنانى » !

أخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٤٩٧) من طريق عمران بن خالد ، عن ثابت ، عن أنسٍ مرفوعاً به .

قال الهيثمىُّ (٩٩/٢) :

« فيه عمرانُ بنُ خالدٍ ، وهو ضعيفٌ » ! !

* **قُلْتُ** : بل تركه أحمدُ .

.... وحديثٌ رابعٌ له مرفوعاً بلفظ :

« عليكم بالسِّواكِ ، فنعم الشىء السِّواكُ ، يذهب بالحفر ، وينزعُ البلغم ، ويجلو البصر ، ويشدُّ اللَّثة ، ويذهبُ بالبخر ، ويُصْلِحُ المعدة ، ويزيد فى درجات الجنة ، وتحمدُهُ الملائكة ، ويرضى الربَّ ، ويُسخط الشيطان » .

أخرجه القاضى عبدُ الجبار الخولانىُّ فى « تاريخ داريا » (ص – ١٠٥) قال : حدثنا جعفرُ بْنُ محمد بن هشام ، حدثنا أحمد بْنُ إبراهيم ابن عبد الله القرشىُّ ، حدثنا سليمانُ بْنُ عبد الرحمن ، حدثنا عبدُ الله ابْنُ عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدىُّ ، حدثنى أبو محمَّدٍ الحكمىُّ ، عن قتادة ، عن أنسٍ به .

* **قُلْتُ** : وهذا حديثٌ غريبٌ جدّاً ! =

= وفى سنده مجاهيلُ . بل القاضى عبد الجبار وشيخُهُ لا نعرف من حالهما ما يوجب قبول خبرهما ، وأبو محمد الحكمىّ ، ذكره المزىُّ فى « تهذيب الكمال » (ج٢/ لوحة ٧٠٤) من شيوخ عبد الله بن عبد الرحمـٰن بن يزيد . ولا أعرف عنه شيئاً . فلا أدرى ممن الآفةُ ؟ !

* * *

٨ - حديثُ عبد الله بْنِ عمرو ، رضى الله عنهما .

أخرجه ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٨٥٦/٢) من طريق الوليد بن مسلم ، ثنا ابنُ لهيعة ، عن حيى بن عبد الله المعافرىّ ، عن أبى عبد الرحمـٰنِ الحُبُلى ، عن عبد الله بن عمرو ، مرفوعاً : « لولا أنْ أَشُقَّ على أمَّتى ، لأمرتهم أن يستاكوا بالأسحار » ! .

وعزاه الحافظُ فى « التلخيص » (٦٢/١ - ٦٣) لأبى نُعيم فى « كتاب السِّواك » .

وقال المباركفورى فى « التحفة » (١٠٦/١) بعد عزوه لأبى نعيم : « وفيه ابنُ لهيعة » .

فلعلَّ السند عند أبى نعيم كالذى عند ابن عدىٍّ هنا .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

الوليدُ بنُ مسلمٍ يُدلِّسُ التسوية ، وقد عنعن .

وابنُ لهيعة ساء حفظهُ بآخرةٍ ، وكان مدلساً .

وحيى بن عبد الله فيه مقالٌ ، وهو صدوقٌ . والله أعلمُ .

* * *

٩ - حديثُ ابْنِ عُمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه الطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٤٣/١) ، والعقيلىُّ فى=

= « الضعفاء » (٢٤٦/٢) من طريق عبد الله بن خلف الطُفاوى ، ثنا هشام بنُ حسَّان ، عن عبيد الله ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر مرفوعاً :

« لولا أنْ أشُقَّ على أُمَّتى ، لأمرتُهم بالسواك عند كل صلاةٍ ، ولأخرتُ العشاء إلى نصف اللَّيْل » .

قال الطحاوىُّ :

« هذا حديثٌ غريبٌ » .

* **قُلْتُ** : ووجهُ الغرابةِ فيه ، أنه لا يُحفظُ من حديث هشام بن حسَّان ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر .

والطفاوىُّ ، قال فيه العقيلىُّ :

« فى حديثه وهمٌ ، ونكارةٌ » .

وقد خالفه عبدُ الأعلى بْنُ عبد الأعلى السامىُّ ، فرواه عن هشام بن حسَّان بهذا الإسناد ، ولكنه جعله من « مسند أبى هريرة » أخرجه العقيلىُّ ، (٢٤٦/٢) : وهو المحفوظُ .

نعم ؛ توبع الطفاوىُّ ، ولكن من وجهٍ ضعيفٍ .

تابعه مُحمَّدُ بنُ صالح بْنِ مهران النطاح ، عن أرطاة بن المنذر ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر مرفوعاً به .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٢/ رقم ١٣٣٨٩) ، وفى « الأوسط » (٦٨ - مجمع البحرين) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٤٢١/١) .

قال ابْنُ عدىٍّ :

« والحديثُ عن عبيد الله ، عن نافعٍ ، عن ابْنِ عُمَرَ ، خطأ . إنَّما يرويه عبيدُ الله ، عن سعيد المقبرىّ ، عن أبى هريرة . على أنَّهُ قد =

= روى هشامُ بْنُ حسَّانٍ ، عن عبيد الله ، عن نافعٍ ، عن ابْنِ عُمر ، وهذا خطأ أيضاً . وهذا الطريق كان أسهل عليه ، إذ قال : عبيد الله ، عن نافعٍ ، عن ابْنِ عُمر ، لأنه طريقٌ واضحٌ - وبهذا الإسناد أحاديثُ كثيرةٌ - من أن يقول : عبيد الله ، عن سعيد المقبريّ ، عن أبى هريرة . ولأرطأة أحاديثُ كثيرةٌ غير ما ذكرتُهُ ، وفى بعضها خطأٌ ، وغلطٌ » اهـ .

* **قُلْتُ** : أمَّا قولُ الهيثميُّ فى « المجمع » (٩٨/٢) :

« وفيه أرطأة بن المنذر ، ولم أجد من ذكرهُ » ! !

فوهمٌ غريبٌ ، فقد ذكره ابنُ عديٍّ كما تقدّم ، وتبعه صاحب « الميزان » و « اللِّسان » .

ثمَّ علمتُ أنه ذهولٌ من الحافظ الهيثميّ - رحمه الله - لأنَّه قال فى موضعٍ آخر - لحديثٍ آخر - من « المجمع » (٤٦/٩) :

« وفيه أرطاةُ بنُ المنذر أبو حاتم ، وهو ضعيفٌ » .

قال الحافظ فى « اللِّسان » (٢٨٢/٣) :

« ورواه أحمدُ من طريق عبد الله بن ربيعة ، عن عبيد الله بن أبى جعفر ، عن نافع ، عن ابْنِ عمر رضى الله عنهما » .

* **قُلْتُ** : ولم أقف عليه فى « المسند » ، ولم أمعن النظر ، فلو صحَّ أنَّ عبيد الله هو ابْنُ أبى جعفر ، وليس : « عبيد الله بن عمر » لكان اختلافاً فى السند . وقد مرَّ فى شواهد الحديث رقم (٥) أن عبيد الله ابن أبى جعفر يروى عن نافعٍ ، عن ابن عمر مرفوعاً : « السِّواكُ مطهرةٌ للفم ، مرضاةٌ للرَّبِّ » .

فالحاصلُ أنَّ الحديث عن ابن عمر غير محفوظٍ ، من الطرق التى=

= ذكرتُها .

ثمَّ وقفتُ على كلامٍ لشيخنا الألبانيّ - حافظ الوقت - حول حديث ابن عمر هذا .

فقال فى « الإرواء » (١١١/١) بعد أنْ ساق طرقه باختصارٍ :

« فهذا يدلُّ على أن للحديث أصلاً عن ابْنِ عُمر » .

والذى يظهر من التحقيق السابق أن حديث ابن عمر غير محفوظٍ كما نصّ على ذلك ابنُ عديٍّ وغيرُهُ . والله أعلمُ .

(**تنبيه**) أنكر النوويُّ - رحمه الله - فى « المجموع » من حديث ابن عمر المتقدم قوله : « نصف اللَّيْلِ » وقال :

« منكرٌ لا يُعْرفُ ، وقولُ إمام الحرمين أنه حديثٌ صحيحٌ ليس بمقبولٍ منه ، فلا يُغترُّ به » .

قال الحافظ فى « التلخيص » (٦٤/١ ، ٦٥) :

« وكأنَّهُ - يعنى النوويَّ - تبع فى ذلك ابنَ الصلاح ، فإنه قال فى كلامه على « الوسيط » : لم أجد من ذكره من قوله : « إلى نصف اللَّيْل » فى كُتُب الحديث ، مع شدَّةِ البحث ! ! . قال الحافظُ : وهذا يُتعجَّبُ فيه من ابن الصلاح أكثر من النوويِّ ! ، فإنهما - وإن اشتركا فى قلَّة النَّقل من مستدرك الحاكم ، فإنَّ ابن الصلاح كثير النَّقْل من « سنن البيهقيِّ » ، والحديث فيه أخرجه عن الحاكم ، وفيه : « إلى نصف اللَّيْل » بالجزم ، ورواه الترمذيُّ بالتردُّد » اهـ .

* **قُلْتُ** : وهو عند الحاكم (١٤٦/١) ، والبيهقيُّ (٣٦/١) .

.... وحديث آخر عن ابن عمر ، بلفظ :

« كان رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم لا ينامُ ، إلَّا والسِّواكُ =

= عندهُ ، إذا استيقظ ، بدأ بالسِّواكِ » .

أخرجه أحمدُ (١١٧/٢) ، والطيالسيُّ فى « مسنده »[(١)] - كما فى « نصب الراية » (٨/١) - ، والبخاريُّ فى « التاريخ » (٢٤/١/١) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (١٢٨ - زوائده) ، وابنُ نصرٍ فى « قيام اللَّيْل » (٤٧) من طريق محمد بن إبراهيم بن مسلمٍ ، سمعتُ جدِّى ، يحدِّثُ عن ابن عمر ... فذكره .

ووقع عند محمد بن نصر : « ... محمد بن مهران القرشىّ ، حدثنى حبِّى أبو المثنى ، عن ابن عمر ... » .

ومحمد بن مهران ، هو محمد بن إبراهيم ، ولكنه نُسب إلى والد جدِّه ، أما قوله : « حدثنى حبى » هكذا بحاءٍ مهملةٍ ، ثم باء ، ثم ياء تحتانية وأظنُّ أنها تصحفت عن « جدِّى » كما فى بقية المصادر ، مع أن لها وجهاً ، وتكونُ مشتقةً من « الحُبِّ » . والله أعلمُ .

وأبو المثنى هى كنية جدِّه ، وانظر « الثقات » (٣٧١/٧) لابن حِبَّان .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ حسنٌ .

قال الدَّارقطنىُّ :

« محمد بن إبراهيم بن مسلمٍ ، بصرىٌّ يحدِّثُ عن جدِّه ، ولا بأس بهما » .

وقال ابنُ معينٍ فى محمدٍ هذا : =

---

(١) لم أجدْهُ فى « المسند » المطبوع ، ويبدو أنه فُقد مع جملة المفقود من المسند . ومما يدُلُّ على أن الطيالسىّ رواه ، أن محمد بن نصرٍ قال : حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقى ، ثنا أبو داود ثنا محمد بن مهران ... إلخ . وأبو داود هو الطيالسىُّ . والله أعلمُ .

= « ليس به بأس » .

أمَّا ابن حبان ، فقال :

« يُخْطىء » .

وقال الحافظُ الهيثميُّ - رحمه الله - (٢٦٣/٢) :

« رواه أحمدُ ، وفيه من لم يُسم » !

ولم أدر ما وجه هذا القول ؟ ! إلَّا أن يعنى الهيثميُّ أن قوله :

« عن جدِّه » يُعدُّ إبهاماً ، وهذا بعيدٌ جدّاً فى نظرى ، فالله أعلمُ ..

ثمَّ رأيتُ البخاريَّ فى « التاريخ الكبير » فى الموضع السابق ، قال :

« حدثنا موسى ، حدثنا محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران ، عن رجُلٍ - يعنى جدَّه - عن ابن عمر مثله » .

* **قُلْتُ** : فلو وقعت روايةٌ فى « مسند أحمد » كهذه ، لسُلِّمَ للهيثمىِّ قولهُ ، وقد كان محمدٌ يُبهم اسم جدِّه .

قال البخاريُّ :

« أكثر عليه أصحابُ الحديث ، فحلف أنْ لا يُسمِّى جدَّهُ » .

... وله طريقٌ آخر عن ابن عمر ، بلفظٍ مقاربٍ ، يرويه عطاء بْنُ أبى رباحٍ ، عنه ، قال :

« كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم لا يتعارَّ ساعةً من اللَّيْل ، إلَّا أجرى السِّواك على فِيْهِ » .

أخرجه أبو يعلى (١٢٧ - زوائده) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج١٢/ رقم ١٣٥٩٨) من طريق حسام بن مصك ، عن عطاء به .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ واهٍ .

وحسام بن مصك شبهُ المتروك ، بل تركه غيرُ واحدٍ ولكنه لم يتفرَّدْ=

= به . فتابعه سعيد بْنُ راشدٍ ، ثنا عطاء ، عن ابن عمر به أخرجه الطرسوسيُّ فى « مسند ابن عمر » (رقم ٢٣) ، قال :

ثنا محمد بن سعيد بن زياد ، ثنا سعيد بن راشد باللَّفظ المتقدم مثل رواية حسام بن مصك .

* قُلْتُ : كذا رواه محمد بن سعيد بن زياد ، عن سعيد بن راشد وخالفهُ عيسى بن إبراهيم ، ثنا سعيد بن راشد بسنده سواء لكن بلفظ : « لولا أنْ أشُقَّ على أمَّتى ... الحديث » .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٢/ رقم ١٣٥٩٢) .

وتابعه طالوت بن عباد ، ثنا سعيد بن راشد بسنده سواء ، ولكنه جمع بين اللَّفظين .

أخرجه ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (١٢١٨/٣) .

وهو على كل حالٍ واهٍ .

لأن سعيد بن راشد تركه النسائىُّ .

وقال البخارىُّ :

« منكرُ الحديث » .

وهذا جرحٌ شديدٌ عنده .

وقال ابنُ معين :

« ليس بشىءٍ » .

وقد صرَّح أحمدُ ، وابنُ المدينى ، أنَّ عطاء بن أبى رباح لم يسمع من ابن عمر ، وإنْ كان رآه . والله أعلمُ . =

* * *

= **١٠ - حديثُ أمِّ حبيبة ، رضى الله عنها .**

أخرجه أحمدُ (٦/٣٢٥) ، والبخاريُّ فى « الكُنى » (ص - ١٩) ، وابْنُ أبى خيثمة فى « تاريخه » - كما فى « التلخيص » (١/٦٤) - ، وأبو يعلى فى « مسنده » (٢٥٣ ، ٢٥٤ - زوائده) من طريق محمد بن إسحق ، حدثنى محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبى الجراح مولى أمِّ حبيبة ، عن أمِّ حبيبة مرفوعاً : « لولا أنْ أشُقَّ على أُمَّتى لأمرتُهُمْ بالسِّواكِ عند كل صلاةٍ ، كما يتوضؤن » .

قال الحافظُ :

« سندُهُ حسنٌ » .

ولعلَّهُ يعنى فى الشواهد ، لأن أبا الجراح لم يوثقه سوى ابن حِبَّان (٥/٥٦١) .

ومنه تعلمُ ما فى قول الهيثميِّ - رحمه الله - من الخلل ، قال :

« رجالهُ ثقات » ! !

وقد رأيتُهُ يعتدُّ بتوثيق ابن حبان كثيراً ، وهذا بخلاف ما عليه أهلُ التحقيق .

وقد اختُلف فى سنده .

فأخرجه أحمدُ (٦/٤٢٩) من الوجه السابق ، فذكر فيه :

« ... عن أم حبيبة ، عن زينب بنت جحشٍ مرفوعاً » .

فصار الحديثُ من « مسند زينب » .

ولعلَّ هذا الاختلاف من أبى الجراح . والله أعلمُ . =

* * *

= ١١ – حديثُ أبى أمامة ، رضى الله عنه .

مرَّ ذكرُهُ فى شواهد الحديث رقم (٥) .

* * *

١٢ – حديثُ أبى أيوب الأنصاريّ ، رضى الله عنه .

أخرجه محمدُ بْنُ نصر فى « قيام اللَّيْل » (٤٧) من طريق عيسى بن يونس ، ثنا واصلُ بنُ السائب ، عن أبى سَوْرة ، عن أبى أيوب رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا قام من اللَّيْل ، يتسوَّكُ مرتين أو ثلاثاً » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ جدّاً .

واصل بن السائب تركه النسائىُّ ، والأزدىُّ .

وقال البخارىُّ ، وأبو حاتمٍ ، ويعقوبُ بْنُ سفيان ، والساجىُّ : « منكرُ الحديث » .

وضعّفه ابنُ معين وأبو زرعة ، والدارقطنىُّ ، وابنُ حبان وغيرُهم

وأبو سورة ، معروف بكنيته . ضعّفه يحيى بن معين جدّاً .

وقال البخارىُّ والساجىُّ :

« منكرُ الحديث » . وجهَّله الدارقطنىُّ ! !

وقال البخارىُّ : « لا يُعرف لأبى سورة سماعٌ من أبى أيوب » .

.... وهناك حديثٌ آخر لأبى أيوب مرفوعاً :

« أربعٌ من سنن المرسلين : التَّعطُّرُ ، والنكاحُ ، والسِّواكُ ، والحِنَّاءُ » .

أخرجه أحمدُ (٥/٤٢١) ، وابنُ أبى شيبة (١/١٧٠) ، وعبدُ بنُ حميدٍ فى « المنتخب » (ج١/ رقم ٢٢٠) قالوا : ثنا يزيدُ بْنُ هارون ،=

....

= ثنا الحجاجُ بْنُ أرطاةٍ ، عن مكحولٍ ، قال : قال أبو أيوب الأنصاريُّ .

فذكره مرفوعاً .

ووقع عند أحمد : « الحياء » - بتحتانيةٍ - بدل « الحناء » بنونٍ .

* **قُلْتُ** : كذا رواه يزيدُ بْنُ هارون[1] ، عن حجاجٍ . وهو منقطعٌ .

وخالفه حفصُ بْنُ غياثٍ ، وعبَّادُ بنُ العوَّام ، فروياه عن حجاجٍ ، عن مكحولٍ ، عن أبى الشمال ، عن أبى أيوب ، مرفوعاً به فجُبر الانقطاع بين مكحولٍ وأبى أيوب بذكر : « أبى الشِّمال » أخرجه الترمذيُّ (١٠٨٠) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٤/ رقم ٤٠٨٥) وفى « مسند الشاميين » (٣٥٨١) .

قال الترمذيُّ :

« هَذَا حَدِيْثٌ حَسَنٌ غَرِيْبٌ[2] » !

* **قُلْتُ** : كذا قال الترمذيُّ - رحمه الله تعالى - ، وفيه نظرٌ لأن أبا الشمال مجهولٌ كما قال الحافظُ .

وقال أبو زرعة :

« أبو الشِّمال ، لا يُعرف إلَّا بهذا الحديث » . =

---

(١) ورواه مع يزيد هكذا جماعةٌ - كما يأتى قريباً إن شاء الله تعالى - . وقد رواه عبد الواحدُ بْنُ زيادٍ ، عن حجاجٍ به . وفيه « الحناء » . ذكره ابن أبى حاتم فى « العلل » (٢/٢٤٧/٢٢٣١) ..

(٢) قال النووى فى « المجموع » (١/٢٧٤) بعد نقل تحسين الترمذى : « هذا كلامه ! ، وفى إسناده الحجاج بن أرطاة وأبو الشمال . والحجاج ضعيفٌ عند الجمهور ! ، وأبو الشمال مجهول ، فلعله اعتضد بطريقٍ آخر فصار حسناً .. » اهـ .

= وقال أبو موسى المدينى فى «الاستغناء فى استعمال الحناء»: «هذا حديثٌ مختلف فى إسناده ومتنه» نقله النووى فى «المجموع» (١/٢٧٥).

وقال المباركفوريُّ فى «تحفة الأحوذىّ» (٤/١٩٨):

«فى تحسين الترمذىّ هذا الحديث نظرٌ، فإنه قد تفرَّد به أبو الشِّمال، وقد عرفت أنه مجهولٌ، إلَّا أن يُقال: إنَّ الترمذىَّ قد عرفه، ولم يكن عنده مجهولاً!، أو يُقال: إنَّهُ حسنٌ لشواهده، فروى نحوه عن غير أبى أيوب» اهـ.

* قُلْتُ: أمَّا الاحتمالُ الأوَّلُ، فبعيدٌ، ولو عرفه الترمذىُّ، لصرَّح بذلك فى موضع الحديث، لا سيَّما أنه لا يُعرف له غيرهُ كما قال أبو زرعة، وتأخير البيان عن وقت الحاجة إليه لا يجوز.

أمَّا الاحتمالُ الثانى - وهو الشواهد المروية - فسننظر فيه قريباً بإذن الله.

ثمَّ قال الترمذىُّ:

«روى هذا الحديث: هُشيمٌ، ومحمدُ بْنُ يزيد الواسطىُّ، وأبو معاوية، وغير واحدٍ، عن الحجاج، عن مكحول، عن أبى أيوب، ولم يذكروا فيه: «عن أبى الشِّمال»، وحديثُ حفص ابن غياث، وعبَّاد بن العوام أصحُّ» اهـ.

* قُلْتُ: ليس معنى قول الترمذىّ هذا أنَّ حديث حفصٍ وعبَّادٍ صحيحٌ، ولكن معنى كلمة «أصحّ» هنا، أى أنَّ الحديث بإدخال: «أبى الشمال» بين مكحولٍ وأبى أيوب، هو الصوابُ الصحيحُ، أما حذفُهُ، فمرجوحٌ. هذا مرادُ الترمذىِّ. والله أعْلَمُ.

وهناك علَّةٌ أخرى للحديث غير ما تقدَّم، وهى: تدليسُ الحجاج بن =

= أرطاة .

ثمَّ وجدتُ شيخنا قال فى « الإرواء » (١١٧/١) :

« إنَّ الحجاج قد صرَّح بالتحديث فى روايته عنه . فقال المحامليُّ[١] فى « الأمالى » (ج٨/ رقم ٢٥) : حدثنا محمودُ بْنُ خداشٍ ، ثنا عبَّادُ ابنُ العوام ، ثنا حجاجٌ ، ثنا مكحولٌ به . وهذا سندٌ رجاله كلُّهُمْ ثقات (!) ، وبذلك زالت شبهةُ التدليس ، وانحصرت العلَّةُ فى جهالة أبى الشِّمال ، ولولاها لكان السَّنَدُ صحيحاً[٢] » اهـ .

أمَّا الشواهدُ التى أشار إليها المباركفوريّ ، فهى عن :

أ - ابن عباسٍ ، مرفوعاً :

« من سنن المرسلين : الحياءُ ، والحلمُ ، والحجامةُ ، والسِّواكُ ، والتَّعطُّر ، وكثرةُ الأزواج » .

أخرجه العقيليُّ فى « الضعفاء » (٨٣/١) والسِّياقُ لهُ ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٢٠٧٤/٦) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج١١/ رقم ١١٤٤٥) ، من طريق قدامة بن محمد الأشجعىِّ ، قال : حدثنا إسماعيلُ ابن شبيب ، عن ابن جريجٍ ، عن عطاء ، عن ابن عباسٍ مرفوعاً به .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ جدّاً .

قال العقيلىُّ فى ترجمة إسماعيل هذا ، بعد أن ساق له أحاديث : « إسماعيلُ بْنُ شبيب ، عن ابن جريجٍ ، أحاديثُهُ مناكير ، ليس منها=

---

(١) المحامليُّ : هو الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الضبىُّ البغداديُّ ، وهو إمامٌ ثقةٌ مترجمٌ فى « تاريخ بغداد » (١٩/٨ - ٢٣) ، و « سير النبلاء » (٢٥٨/١٥ - ٢٦٣) وغيرها من المصادر .

(٢) كذا ! ، وفيه نظرٌ ، لأن الحجاج بن أرطأة كثير الخطأ مع صدقه . فلا يرقى حديثه إلى الصحة . والله أعلمُ .

= شىءٌ محفوظٌ . ثمَّ قال : كلُّ هذه الأحاديث غيرُ محفوظةٍ من حديث ابن جريجٍ ، ولا من حديث غيره ، إلَّا من حديث مَنْ كان مثله فى الضَّعْفِ أو نحوهُ ، أمَّا من حديث ثقةٍ ، فلا » اهـ .

وإسماعيلُ هذا ، واهٍ ، متهافت . تركه النسائىُّ .

وقدامةُ بنُ محمدٍ .

قال ابنُ معين :

« لا أعرفُهُ » !

وضعّفه ابنُ حِبَّان ، وابنُ عدىٍّ .

وقال أبو حاتمٍ ، وأبو زرعة :

« لا بأس به » .

وابنُ جُريْجٍ مدلسٌ ، وقد عنعن الحديث . ولا فرق – عندى – بين عنعنة ابن جريجٍ عن عطاء أو غيره ، خلافاً لشيخنا الألبانىِّ حافظ الوقت ، وقد جلَّيْتُ هذا البحث فى « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم ١٠٨) وهو مطبوعٌ .

ب – حديثُ جدِّ مُليح بن عبد الله مرفوعاً :

« خمسٌ من سُنن المرسلين : الحياءُ ، والحلمُ ، والحجامةُ ، والسِّواكُ ، والتَّعَطُّرُ » .

أخرجه البخارىُّ فى « الكبير » (١٠/٢/٤) ، والبزَّارُ (ج١/ رقم ٥٠٠) والدُّولابىُّ فى « الكُنى » (٤٤/١) والدارقطنىُّ فى « المؤتلف » (٢٠٤٦/٤) ، وابنُ أبى عاصم فى « الآحاد والمثانى » ، والحكيمُ الترمذىُّ فى « نوادر الأصول » – كما فى « تخريج الإحياء » (١٧٧/٣) للعراق – ، والطبرانىُّ فى « الكبير » ، وأبو نُعيم فى « المعرفة » ، =

....

= والبيهقيُّ فى « الشُّعب » ، والبغويُّ فى « المعجم » – كما فى « الإتحاف » للزبيدىِّ – ، والدارقطنيُّ فى « المؤتلف والمختلف » (٢٠٤٦/٤) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبى فديك ، ثنا عمرُ بْنُ محمد الأسلميُّ ، عن مليح بن عبد الله الخطمىِّ ، عن أبيه ، عن جدِّه مرفوعاً به .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمُ روى الخطمىُّ إلَّا هذا ، ولا نعلمُ له إلَّا هذا الإسناد » .

وقال البيهقيُّ :

« عمرُ ينفردُ به » .

وقال الهيثميُّ فى « المجمع » (٩٩/٢) :

« مليحٌ ، وأبوه ، وجدُّه ، لم أجدْ من ترجمهم » !

* **قُلْتُ** : كذا قال !

ومليحُ بنُ عبد الله ، ترجمه البخاريُّ فى « الكبير » (١٠/٢/٤) ، وابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح والتعديل » (٣٦٧/١/٤) ، وابنُ حبان فى « الثقات » (٥٢٦/٧) وما زادوا فى ترجمته على : « روى عن أبيه ، روى عنه عمرُ بنُ محمد الاسلمىُّ » .

فيظهر أنه مجهولُ العين والصفة .

وعمرُ بنُ محمد الاسلمىُّ ، قال الذهبيُّ : « مجهولٌ » .

ولذا قال الحافظُ العراقى :

« سندُهُ ضعيفٌ » .

فهذه الشواهد مع ضعفها لا تحتمل التقوية ، فيصبحُ الاحتمالُ الثانى الذى أبداهُ المباركفورى – رحمه الله – ضعيفاً أيضاً . والله أعلمُ . =

= ١٣ - حَدِيْثُ تَمَّامِ بْنِ العَبَّاسِ ، رَضِىَ اللهُ عَنْهُ .

أخرجه أحمدُ (٢١٤/١) ، ومن طريقه الخطيبُ فى « الموضح » (٢٥٦/٢) حدثنا إسماعيل بن عمر أبو المنذر ، حدثنا سفيانُ ، عن أبى علىٍّ الزرَّاد ، حدثنى جعفر بن تمام بن العباس ، عن أبيه ، قال: أتوا النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، فقال : « مالى أراكم تأتونى قُلْحاً ؟ ! ، لولا أن أشقَّ على أُمَّتى ، لفرضتُ عليهم السِّواكَ كما فرضتُ عليهم الوضوء » .

هكذا رواه إسماعيلُ بنُ عمر عن الثورىّ .

وخالفه معاويةُ بنُ هشامٍ : قال ثنا سفيان ، عن أبى علىٍّ الصيقل ، عن قثم بن تمام - أو تمام بن قثم - ، عن أبيه ، قال : أتينا النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقال : « ما بالُكم تأتونى قُلحاً ... الحديث » .

* أخرجه أحمد (٤٤٢/٣) ، وأبو نُعيم فى « معرفة الصحابة » (ق ٢/١٠٨) .

ورواية إسماعيل بن عمر أرجح ، لأنه أثبت من معاوية بن هشام .

قال الحافظ في « التعجيل » (ص - ٦٠) :

« وروايةُ معاوية بن هشام شاذَّةٌ ، وهو موصوفٌ بسوء الحفظ » .

وقد رواه غير واحدٍ عن سفيان على الوجه الأول الذى رواه إسماعيلُ . هذا ، وقد توبع سفيانُ على الوجهِ الأوَّلُ .

تابعه منصور بن المعتمر ، عن أبى علىٍّ الزراد ، عن جعفر بن تمام ، عن أبيه مرفوعاً ...

أخرجه أبو يعلى (١٢٠ - زوائده) ، وأبو نُعيم فى « المعرفة » (ق١٠٨/٢) .

وتابعه أيضاً قيسُ بن الربيع ، عن أبى علىٍّ به . =

= أخرجه الخطيبُ فى « الموضح » (٢/٢٥٦) من طريق أبى النضر ، ثنا قيس .

وقد اختُلف عن منصور وقيس فى إسناد الحديث كما أشار إليه الخطيبُ . ويأتى . ، وعلى كل حالٍ ، فالوجه الأوَّلُ أرجح . فننظرُ فيه .

* قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ . وله ثلاث عللٍ :

* الأولى : جهالةُ أبى عليٍّ الزراد .

فقد ترجمه البخاريُّ فى « الكُنى » (٥٢) ، والحافظُ فى « التعجيل » (٥٠٧) ، وقال : « قال أبو عليٍّ بْنُ السَّكن : مجهولٌ » .

وأقرَّهُ العراقيُّ فى « طرح التثريب » (٢/٦٤) .

فتعقب هذا الحكم الشيخُ أبو الأشبال رحمه الله تعالى ، فقال فى « شرح المسند » (٣/٢٤٦) :

« ينبغى الحكمُ بتوثيقه ، فقد نقل فى « التهذيب » فى ترجمة منصور ابن المعتمر عن أبى داود : « كان منصور لا يروى إلَّا عن ثقةٍ » ، ورواية منصور عنه ثابتةٌ » اهـ .

* قُلْتُ : كذا قال الشيخُ ! ، وهو تعقُّبٌ ضعيفٌ ، لما تقرر فى « المصطلح » أن رواية العدل عمن سمَّاهُ ، ليست بتعديلٍ له ، وعليه الأكثرون من المحققين . وقد روى منصور بن المعتمر عن أبى صالح باذام وهو ضعيفٌ ، وروى عن عاصم بن بهدلة ، والمنهال بن عمرو ، وقد تكلم فيهما غير واحدٍ ، وروى عن زياد بن عمرو بن هند ، وعبيد الله ابن على بن عرفطة ولا تُعرف لهما رواية إلَّا من جهة منصور فقط .

على أن الشيخ أبا الأشبال رحمه الله قال فى « شرح الترمذىّ » =

....

= (١/٣٥) : « أبو علىّ الصيقل الزراد مجهولٌ » .

فنقض قوله الآخر . ويبدو لى أن كلامه فى « المسند » هو المتأخر ، لأنه شرح الترمذىّ قديماً ، ويُعرف ذلك أيضاً بكثرة إحالته إلى شرحه على الترمذىِّ . والله أعلمُ .

والحقُّ أن قول الحفاظ : « فلانٌ لا يروى إلَّا عن ثقةٍ » قولٌ لا يؤمنُ وقوع الخلل فيه . فكم من إمامٍ قالوا فيه هذه العبارة ، ووجدنا له شيوخاً ضعفاء ، بل وضعفاء جدّاً .

وعندنا مثلاً : شعبةُ بْنُ الحجَّاج ، قالوا : « لا يروى إلَّا عن ثقةٍ » وثبت أنه روى عن جابرٍ الجعفىّ ، وإبراهيم الهجرىّ ، ومحمد بن عبيد الله العرزمىّ ، وعاصم بن عبيد الله ، وغيرهم .

حتى قال الخطيبُ - كما فى « نصب الراية » (٤/١٧٤) - :

« لقد أساء شعبةُ حيثُ حدَّث عن محمد بن عبيد الله العرزمىّ » .

وقال ابنُ عدىٍّ :

« لعلَّ شعبة لم يرو عن أضعف منه » .

ولذلك قال الذهبىُّ فى « الميزان » (٣/٦١٣) :

« شيوخُ شعبة نقاوةٌ ، إلَّا النَّادر منهم » .

فهذا الذى ينبغى أن يُتمسَّك به فى كل من يقولون فيه :

« لا يُحدِّثُ إلَّا عن ثقةٍ » .

وقد فصَّلْتُ هذا البحث فى كتابى : « الرغبة فى تبرأة شُعبة » يسَّرَ الله طبْعَهُ ..

* العلَّةُ الثانيةُ : الإرسال .

قال ابنُ حِبَّان فى « الثقات » (٤/٨٥) : =

= « وممن روى عن الصحابة من التابعين ... تمامُ بْنُ العباس بن عبد المُطَّلب الهاشميُّ ، يروى عن أبيه ، روى عنه ابنهُ جعفر بن تمام » .

* الاختلافُ فى سنده .

وقد اختُلف فيه على منصورٍ اختلافاً عظيماً .

وأخرجه البخاريُّ فى « الكبير » (١/٢/١٥٧) ، والبيهقىُّ (١/٣٦) ، والخطيبُ فى « الموضح » (٢/٢٥٦) من طريق منصور ابن المعتمر ، عن أبى علىٍّ ، عن جعفر بن تمام ، عن أبيه ، عن ابن عباسٍ فذكره .

فصار الحديث من « مسند ابن عباسٍ » .

وقد أخرجه الخطيبُ فى « الموضح » (٢/٢٥٦) ، وفى « الجامع » (٨٥٨) ، من طريق قيس بن الربيع ، عن عيسى الزرَّاد ، عن تمام بن معبد ، عن ابن عباسٍ به .

وعيسى ، هو أبو علىٍّ الزرَّاد .

وقد اختُلف فى تعيين شيخه .

وأخرجه الحاكم (١/١٤٦) من طريق إسحٰق بن إدريس البصرىّ ، ثنا عمر بن عبد الرحمٰن الأبَّار ، حدثنى منصورٌ ، عن جعفر بن تمام ، عن أبيه ، عن العباس بن عبد المُطَّلب مرفوعاً . ولم يذكر الجملة الأولى .

وسكت عنه الحاكم والذهبىُّ ! !

فانتقل الحديث إلى « مسند العباس » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ جدّاً .

وإسحٰق بن إدريس ، تالفٌ . =

= تركه ابنُ المديني ، ووهَّاهُ أبو زُرْعة .
بل قال ابنُ معين :
« كذَّابٌ يضعُ الحديث » .
لكنه لم يتفرَّدْ به .
فتابعه سليمانُ بْنُ كران - بصريٌّ مشهورٌ ليس به بأسٌ - ، ثنا عمرُ ابْنُ عبد الرحمٰن الأبَّارُ ، بسنده سواء .
أخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٤٩٨) وقال :
« لا نعلمه بهذا اللَّفْظِ عن النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، إلَّا عن العبَّاسِ ، بهذا الإسناد » .
وعزاه الهيثميُّ في « المجمع » (٩٧/٢) للطبرانيِّ في « الكبير » ، وأبي يعلى في « مسنده » بنحوه .
وسليمانُ بن كران - ويقال : كراز - ، ولعل الأول أصوب ، قال العقيليُّ (١٣٨/٢) :
« الغالبُ على حديثه الوهمُ » .
وضعّفه ابنُ عديٍّ ، كما يُفْهم من صنيعه في ترجمته .
ولكنه توبع عليه .
قال الذهبيُّ في « الميزان » (٢٢١/٢) :
« وقد رواه فُضيلُ بْنُ عياضٍ ، عن منصور ، فخلُص منه سليمانُ » .
وقال الحافظُ في « اللِّسان » (١٠١/٣) :
« قد رواه البغداديُّ في « معجمه » عن سريج بن يونس ، عن الأبَّار ، فخلُص سليمانُ من عهدته » . =

= * **قُلْتُ** : فحاصلُ الاختلاف أنه مرة يروى عن « تمام بن العباس » مرسلاً ، ومرة عن : « ابن عباسٍ » ، ومرةً عن : « العباس » كلُّهم عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم .

وقد قال الخطيبُ فى « الموضح » (٢٥٧/٢) بعد أن ساق هذا الاختلاف : « وأقربُها إلى الصحة حديثُ - سفيان الثورىّ ، وحديث أبى النضر عن قيس بن الربيع ، فإنه كان للعباس ابنٌ يقال له : « تمام » إلَّا أنهُ لم يسمع من النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم شيئاً ، وكان له يوم قُبض رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ستة أشهر » اهـ .

فانفصل الخطيب على ترجيح أنه من رواية « تمام » مرسلاً ، وهو الصوابُ عندى . بينما رجَّح الشيخُ أبو الأشبال أحمد شاكر أن يكون الحديث من رواية « تمام بن العباس ، عن أبيه » ، ووافقه شيخُنا الألبانى فى « الإرواء » (١١١/١) ! !

وما مضى من التحقيق يؤيدُ ما ذهبتُ إليه . والله أعْلَمُ .

وجملة القول أن الحديث ضعيفٌ لما ذكرتُهُ من عللٍ .

ولذلك قال البدرُ العينى فى « عمدة القارى » (١٨١/٦) : « لا يثبُتُ » .

وقال النووىُّ فى « المجموع » (٢٦٨/١ ، ٢٧٢) : « حديثٌ ضعيفٌ » .

* * *

١٤ - حديثُ عبد الله بن حنظلة ، رضى الله عنه .

قال المباركفورى - رحمه الله - فى « التحفة » (١٠٧/١) : « لم أقف عليه » . =

= * **قُلْتُ** : قد وقفتُ عليه ، والحمد لله .

أخرجه أبو داود (٤٨) ، وأحمدُ (٥/٢٢٥) والفسويُّ فى « تاريخه » (١/٢٦٣ - ٢٦٤) من طريق ابن إسحٰق ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، قال :

قُلْتُ : أرأيت توضؤ ابن عمر لكل صلاة ، طاهراً أو غير طاهر ، عمَّ ذلك ؟ . فقال : حدثتنيه أسماء بنت زيد بن الخطاب أن عبد الله ابن حنظلة بن أبى عامر ، حدثها أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم أمر بالوضوء لكل صلاةٍ ، طاهراً أو غير طاهرٍ ، فلمَّا شقَّ ذلك عليه ، أمر بالسِّواكِ لكُلِّ صلاة .. » فكان ابنُ عمر يرى أن به قوةً ، فكان لا يدعُ الوضوء لكل صلاةٍ .

قال الحافظ العراقى فى « طرح التثريب » (٢/٧٠) :

« فى إسناده محمدُ بْنُ إسحٰق ، وقد رواهُ بالعنعنة ، وهو مدلسٌ » .

* **قُلْتُ** : كذا قال ! وقد صرّح ابنُ إسحٰق بالتحديث عند الإمام أحمد ، فكأنه لم يقف عليه ! ، والحديثُ سندُهُ حسنٌ كما قال الحافظ فى « التلخيص » (٣/١٢٠) ..

ووقع فى رواية أحمد :

« عبيد الله بن عبد الله بن عمر » بدل « عبد الله » . وكلاهما ثقةٌ ..

* * *

١٥ - حديثُ أمِّ سلمة ، رضى الله عنها .

أخرجه البيهقىُّ (٧/٤٩) من طريق خالد بن عبيد ، حدثنى عبد الله ابن بريدة ، عن أبيه ، عن أم سلمة مرفوعاً : « ما زال جبريلُ يوصينى بالسِّواك ، حتى خشيتُ على أضراسى » ! ! =

....

= * **قُلْتُ** : وسندُهُ واهٍ .

وخالدُ بنُ عبيد ، قال البخاريُّ فى « الكبير » (١٦١/١/٢ - ١٦٢) :

« فيه نظرٌ » .

وهذا جرحٌ شديدٌ عنده .

وقال أبو أحمد الحاكم :

« ليس حديثُهُ بالقائم » .

وضعّفه ابنُ عدىٍّ ، والعقيلىُّ .

وقال ابنُ حِبَّان فى « المجروحين » (٢٧٩/١) :

« لا تحلُّ كتابةُ حديثه » .

ولكنه توبع .

تابعه عبد المؤمن بن خالد ، عن ابن بريدة به .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٢٣/ رقم ٥١٠) حدثنا عبدُ الله ابْنُ أحمد بْنِ حنبلٍ ، ثنا محمد بن حميد ، ثنا أبو تميلة ، ثنا عبد المؤمن به .

قال الهيثمىُّ (٩٩/٢) :

« رجالُهُ موثقون ، وفى بعضهم خلافٌ » ! !

وقال المنذرىُّ فى « الترغيب » (١٠٢/١) :

« رواه الطبرانىُّ بإسنادٍ ليّنٍ » ! !

* **قُلْتُ** : كذا قالا ! !

ومحمد بن حميد الرازى واهٍ ، بل كذَّبه أبو زرعة وغيرُهُ .

وعبد المؤمن فيه كلام يسيرٌ .

وقد نقل البيهقىُّ عن البخارىّ أنه قال : =

= « حديثٌ حسنٌ » ! !

* * *

١٦ – حديثُ واثلة بْنِ الأسقع ، رضى الله عنه .

أخرجه أحمدُ (٣/٤٩٠) حدثنا إسماعيلُ ، قال : ثنا ليث ، عن أبى بردة ، عن أبى مليح بن أسامة ، عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً :

« أُمرتُ بالسِّواك حتى خشيتُ أن يُكتب علىَّ » .

وأخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٢٢/ رقم ١٨٩ ، ١٩٠) من طُرُقٍ عن ليثٍ به .

ووقع عند الطبرانىّ فى الموضع الأول :

« ... ليث ، عن أبى المليح » .

فسقط فى ذكر أبى بردة !

فلا أدرى ! أهو من ناسخٍ ، أو طابعٍ ، أم هو اختلافٌ على ليثٍ فى إسناده ؟ ! !

وعلى كُلِّ حالٍ ، فالحديثُ ضعيفٌ لضعف ليث بْنِ أبى سليم .

قال الحافظُ فى « التقريب » :

« صدوق اختلط أخيراً ، ولم يتميز حديثُهُ ، فتُرك » .

أمَّا قول الحافظ العراقى فى « طرح التثريب » (٢/٧٠) :

« إسنادُهُ حسنٌ » !

وقولُ الهيثمىّ (٢/٩٨) :

« فيه ليث بن أبى سُليم ، وهو ثقةٌ مدلسٌ » ! !

ففيه تسامحٌ عن الجرح الذى فيه .

والهيثمىُّ – رحمه الله – يضطربُ كثيراً فى كتابه « مجمع الزوائد »=

= فقد رأيتُهُ ضعّف ليثاً مطلقاً (١٨٠/١٠) .

بل قال فى موضعٍ آخر (٢٥٤/٦) :

« الغالبُ عليه الضعفُ » ! !

وكنتُ قد جمعتُ - منذ سنواتٍ - رجال « مجمع الزوائد » مع نقد الحافظ الهيثمىِّ - رحمه الله تعالى - ، فرأيتُ أوهاماً يكثر التعجُّبُ من وقوعها ، مع الإقرار بالجهد التام المشكور فى جمع الكتاب . فالله تعالى يسامحه ، ويرضى عنه .

وقال المنذرىُّ فى « الترغيب » (١٠٢/١) :

« فيه ليثُ بْنُ أبى سُليم » .

وهو يشير بقوله هذا إلى أنه علَّةُ الحديث . والله أعلمُ .

* * *

١٧ - حديثُ أبى موسى الأشعرى ، رضى الله عنه .

* **قُلْتُ** : مرّ له حديثان برقم (٣ ، ٤) ، فانظرهما غير مأمورٍ وهناك أحاديث أخرى فى الباب لم يذكرها الترمذىُّ - رحمه الله - ، فأنا أشيرُ إليها إشارة خفيفة .

١٨ - حديث جابرِ بن عبد الله ، رضى الله عنهما .

أخرجه ابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (٧٠/٣٥/١) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (١٦١٦/٤ - ١٦١٧) من طريق عبد الرحمٰن بن أبى الموال ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابرٍ مرفوعاً .

« لولا أنْ أشقَّ على أمَّتى ... الحديث » .

قال أبو حاتمٍ :

« ليس بمحفوظٍ . حدثنا به حرملةُ ، عن ابن وهبٍ ، عن ابن =

= أبى الموال ، عن ابن عقيل ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، مرسلٌ . والمرسلُ أشبهُ » اهـ .

وأخرجه ابنُ عدىٍّ (٢/٥٦١) من طريق عبد الوهاب بن الضحَّاك ، ثنا ابنُ عيّاشٍ ، عن جعفر بن الحارث ، عن منصورٍ ، عن أبى عتيقٍ ، عن جابرٍ مرفوعاً : « لولا أنْ أشُقَّ على أمَّتى ، لجعلتُ عليهم السِّواك عزيمة » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ساقطٌ .

وعبد الوهاب بن الضحاك تالفٌ البتة .

كذبه أبو حاتمٍ ، وتركه النسائىُّ وغيرُهُ .

وقال البخارىُّ :

« عنده عجائبٌ » .

وقال أبو داود :

« يضعُ الحديث » .

وجعفر بن الحارث ، ضعّفه ابنُ معين والنسائىُّ .

وقال البخارىُّ :

« منكرُ الحديث » .

* * *

١٩ - حديثُ سهلِ بْنِ سَعْدٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٣/ رقم ٢١٠٨) من طريق عبيد بن واقد القيسى ، قال : سمعتُ شيخاً من غفارٍ ، يُكْنى أبا عبد الله يحدث عن سهل بن سعد مرفوعاً : « أمرنى جبريلُ عليه السلام بالسواك ، حتى ظننتُ أن سأدردُ » . =

= قال الطبرانيُّ :

« لا يروى هذا الحديث عن سعدٍ ، إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبيدُ ابْنُ واقد » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وعبيد بن واقد ضعّفه أبو حاتمٍ ، وابنُ عديٍّ ، وغيرُهُما .

وشيخُهُ مجهولٌ . والله أعلمُ .

* * *

٢٠ - حديثُ عبد الله بن الزبير ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (١٦٩/١) قال : حدثنا معاويةُ بنُ هشام ، قال : حدثنا سليمانُ بْنُ قرمٍ ، عن أبى حبيبٍ ، عن رجُلٍ من أهل الحجاز ، عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً :

« لولا أنْ أشُقَّ على أمَّتى ، لأمرتُهُمْ بالسِّواك عند كل صلاةٍ » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

معاويةُ بن هشام ، وسليمانُ بن قرمٍ متكلمٌ فيهما .

ومعاوية أقوى الرجُلين . لكنهما لم يتفردا بالحديث .

فأخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٤٩٢) قال : حدثنا خالد بنُ يوسف ، ثنا أبو عوانة ، عن سنان أبى حبيبٍ ، عن رجُلٍ ، عن ابن الزبير أنَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم كان يأمر بالسِّواك » .

ولم يذكر اللَّفْظ الأول .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمه يروى عن ابن الزبير ، إلَّا من هذا الوجه » .

وعزاه الهيثميُّ فى « المجمع » (٩٧/٢) للطبرانّى فى « المعجم =

= الكبير » .
وقال : « فيه راوٍ لم يُسمّ » .
* **قُلْتُ** : وشيخُ البزار ضعيفٌ .
ثمَّ جهالةُ الراوى عن عبد الله بن الزبير .
أمَّا سنانُ بن حبيب ، أبو حبيبٍ ، فقال أحمدُ :
« لا بأس به » .
رواه عنه ابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح والتعديل » (٢/١/٢٥٢) .
* **قُلْتُ** : وفى الباب بعضُ أحاديث أُخر ، ومن أراد الزيادة فعليه بـ « مجمع الزوائد » . والله الموفقُ .

* * *

٢١ - حديثُ نافع بن جبير ، مرسلاً .

أخرجه الخطابىُّ فى « الغريب » (١/١٠٣) من طريق سعيد بن منصور ، ثنا سفيان ، عن أبى الحويرث ، سمع نافع بن جبير ، يرفعُهُ :
« لزمتُ السِّواك ، حتى خشيتُ أن يُدْردنى » !
* **قُلْتُ** : وهذا مرسلٌ ضعيفُ الإسناد لأجل أبى الحويرث واسمه عبد الرحمن بنُ معاوية وهو ضعيفٌ . وسفيان الراوى عنه ذكروا أنه الثورىّ ، وهذا مشكل ، فإنهم لم يذكروا لسعيد بن منصور رواية عن الثورى ، إنما عن ابن عيينة ، فالله أعلمُ .

السِّواكُ فِى كُلِّ حِيْنٍ

٨ - أَخْبَرَنَا عَلِىُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عِيْسَى - وَهُوَ ابْنُ يُوْنُسَ - ، عَنْ مِسْعَرٍ ، عَنِ المِقْدَامِ - وَهُوَ ابْنُ شُرَيْحٍ -، عَنْ أَبِيْهِ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : بِأَىِّ شَيْىءٍ كَانَ يَبْدأُ النَّبِىُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ ؟ قَالَتْ : بِالسِّوَاكِ .

---

٨ - إسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* علىُّ بْنُ خشرمٍ ، هو ابن عبد الرحمٰن بن عطاء ، أبو الحسن .
روى عنه المصنِّفُ (١٢) حديثاً .
أخرج له مسلمٌ والترمذىُّ أيضاً .
وقد وثقه المصنِّفُ ، وابنُ حبان ، ومسلمةُ بْنُ قاسمٍ ..
* عيسى بْنُ يونس ، هو ابنُ أبى إسحٰق السبيعىّ .
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ نبيلٌ .
وقال ابنُ المدينى :
« حُجَّةٌ » .
أنكر عليه أحمدُ ، وابنُ معين أنه وصل حديثاً أرسلهُ غيرُهُ .
وهو ما :
أخرجه البخارىُّ (٥/٢١٠ - فتح) ، وأبو داود (٣٥٣٦) ، والترمذىُّ (١٩٥٣) ، وفى « الشمائل » (٣٥٠) ، وأحمدُ (٦/٩٠) ، والبيهقىُّ (٦/١٨٠) ، وأبو الشيخ فى « الأخلاق » (٢٥٢) ، والخطيبُ فى « التاريخ » (٤/٢٢٣) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٦/١٠٥) من طريق عيسى بن يُونس ، عن هشام بن =

= عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : « كان النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم يقبلُ الهدية ، ويُثيبُ عليها » .

قال البخاريُّ عقبه :

« لم يذكر وكيعُ ومحاضر : عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة » . ويقصدُ البخاريُّ أن عيسى بْنَ يونس خولف فى رفعه . وكذلك قال البزَّارُ .

وقال أبو داود :

« تفرَّد بوصله عيسى بنُ يونس ، وهو عند الناس مرسلٌ » .

* **قُلْتُ** : ولم يُجب الحافظ عن هذا الإعلال بشيءٍ فى موضع الحديث ، ويمكن أن يقال : عيسى ثقةٌ حجَّةٌ ، لم يختلف فيه أحدٌ ، فزيادتُهُ مقبولةٌ ، ولعلَّ هذا مستندُ البخاريّ فى تخريج الحديث فى « صحيحه » وقد قال الترمذيُّ :

« حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ ، لا نعرفُهُ إلَّا من حديث عيسى بن يونس ، عن هشام » اهـ .

* مسعر ، هو ابنُ كدام بن ظهير ، أبو سلمة الكوفيُّ .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ ثقةٌ .

قال ابنُ أبى حاتمٍ :

« سألتُ أبى عن مسعر إذا خالفه الثوريُّ ؟ ! قال : الحُكْمُ لمسعرٍ ، إنَّهُ المُصْحَفُ ! ! » .

* المقدامُ بنُ شريحٍ ، هو ابنُ هانىءٍ الكوفيُّ .

أخرج له الجماعة حاشا البخاريَّ ، ففى « الأدب المفرد » .

وثقهُ أحمدُ ، والمصنِّفُ ، وأبو حاتمٍ ، وزاد : =

= « صالحٌ » .
* أبوه : شريحُ بنُ هانئٍ .
أخرج له الجماعةُ حاشا البخاريّ ففى غير « الجامع » .
وثقهُ أحمدُ ، وابنُ معين ، والمصنِّفُ ، وابنُ سعدٍ .
وقال ابنُ خراشٍ :
« صدوقٌ » .

* * *

والحديثُ أخرجه مسلمٌ (١٤٣/٣ - ١٤٤ نووى) ، وأبو عوانة (١٩٢/١) ، وأبو داود (٥١) ، وابنُ خزيمة (٧٠/١) وابن المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣٤١) ، والبيهقىُّ (٣٤/١) من طريق مسعر ، عن المقدام ، عن أبيه ، عن عائشة .
وتابعه سفيانُ الثورىُّ ، عن المقدام به .
أخرجهُ أحمدُ (١٨٨/٦ ، ١٩٢) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٠٧١) .
وتابعه أيضاً شريك النخعىّ ، عن المقدام .
أخرجه ابنُ ماجة (٢٩٠) ، وأحمدُ (١١٠/٦ ، ١٨٢ ، ٢٣٧) ، وسندُهُ حسنٌ فى المتابعات ، لأنَّ شريك النخعىَّ سيْىء الحفظ .

ذِكْرُ الفِطْرَةِ

١ - « الاخْتِتَانُ »

٩ - أَخْبَرَنَا الحَارِثُ بْنُ مِسْكِيْنٍ - قِراءَةً عَلَيْهِ وَ أَنَا أَسْمَعُ - ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ ، عَنْ يُوْنُسَ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ المُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَاْلَ :
« الفِطْرَةُ خَمْسٌ : الاخْتِتَانُ ، وَالاسْتِحْدَادُ ، وَقَصُّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيْمُ الأَظْفَارِ ، وَنَتْفُ الإِبْطِ » .

---

٩ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ ..

* الحارثُ بْنُ مسكين ، هو أبو عمرو المِصرىُّ .

الإمامُ ، الفقيهُ ، الحافظُ . أخرج له أبو داود أيضاً وروى عنه المصنف (١٤٠) حديثاً .

ووثقه هو وأحمدُ ، وابنُ معين ، والحاكمُ ، والخطيبُ وغيرُهُم ثم إنه على مدار « السُنن » يقولُ المصنفُ هذه العبارة فى حقِّ الحارث بن مسكين وحده : « قراءةً عليه وأنا أسمع » .

فقيل : إن خشونة وقعت بينه وبين شيخه الحارث ، فكان النسائىُّ المصنِّفُ يحضُر وهو متخفٌّ فى ناحيةٍ بحيث يسمع الصوت ، ولا يراهُ شيخهُ » . ذكر ذلك ابنُ الأثير فى مقدمة « الجامع » .

* ابنُ وهبٍ ، هو عبدُ الله ، الإمامُ المصرىُّ العلمُ .

أخرج له الجماعة .

أثنى عليه أحمدُ ، ووثقه ابْنُ معينٍ ، والمصنِّفُ ، وابنُ سعدٍ فى آخرين .

=

= قال الخليليُّ :

« ثقةٌ متفقٌ عليه » .

ومن غُرر كلامه - رحمه الله - ما رواه ابنُ أبى حاتمٍ بسنده الصحيح إليه ، قال : « نذرتُ أنى كلَّما اغتبتُ إنساناً ، أنْ أصوم يوماً ، فكنتُ أغتابُ وأصومُ ! ! فأجهدنى ، فنويتُ أنى كُلَّما اغتبتُ إنساناً أن أتصدق بدرهمٍ ، فمن حُبِّ الدراهم ، تركتُ الغيبة » ! !

قال الذهبيُّ فى « السير » (٩/٢٢٨) معلقاً :

« هكذا والله كان العلماءُ ، وهذا هو ثمرة العلم النافع .

وعبدُ الله حُجةٌ مطلقاً ، وحديثهُ كثيرٌ فى الصحاح ، وفى دواوين الإسلام ، وحسبك بالنسائىّ وتعنته فى النقد حيث يقولُ : ابْنُ وهبٍ ثقةٌ ، ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً » اهـ .

* يونس ، هو ابنُ يزيد بن أبى النجاد .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ .

وقد تكلَّم أحمدُ فى بعض حديثه عن الزهرىّ ، من ذلك حديث :

« فيما سقت السماء العُشر » .

وهو حديثٌ صحيحٌ لا شك فيه ، وسيأتى إنْ شاء الله تعالى الكلامُ عليه برقم (٢٤٨٧) .

وقد قال أحمد بن صالح :

« نحنُ لا نقدِّمُ فى الزهرىّ على يونس أحداً » .

وفيه بعضُ النظر ، والمقصود تثبيت رواية يونس عن الزهرىّ .

* سعيد بن المسيب ، هو ابْنُ حزن .

الإمام ، الحُجَّةُ ، النبيل .

=

= أخرج له الجماعةُ .

قال ابْنُ حبان :

« كان من سادات التابعين ، فقهاً ، وديناً ، وورعاً ، وعبادة ، وفضلاً ، وكان أفقه أهل الحجاز ، وأعْبَرَ الناس لرؤيا . ما نودى بالصلاة من أربعين سنة ، إلا وسعيدُ فى المسجد » اهـ . رحمه الله ورضى عنه .

وللحديث طرق عن أبى هريرة ، رضى الله عنه .

١ - سعيد بن المسيب ، عنه .

أخرجه البخاريُّ فى « الصحيح » (١٠/ ٣٤٩ و ٨٨/١١ - فتح) ، وفى « الأدب المفرد » (١٢٩٢) ، ومسلمٌ (١٤٦/٣ - نووى) ، وأبو عوانة (١٩٠/١) ، وأبو داود (٤١٩٨) ، والمصنفُ - ويأتى فى « كتاب الزينة » باب رقم ٥٦ - والترمذىُّ (٢٧٥٦) ، وابْنُ ماجة (٢٩٢) ، وأحمدُ (٢٢٩/٢ ، ٢٣٩ ، ٢٨٣ ، ٤١٠ ، ٤٨٩) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج١٠/ رقم ٥٨٧٢) ، وابنُ حبان (ج٧/ رقم ٥٤٥٥ ، ٥٤٥٦ ، ٥٤٥٧) ، وابْنُ المنذر فى « الأوسط » (٢٣٨/١ - ٢٣٩) ، وتمام الرازى فى « الفوائد » (رقم ١٥٨) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (٢٩٦/١) ، وعبد الرزاق فى « المصنف » (٢٠٢٤٣/١٧٤/١١) ، والحميدىُّ فى « مسنده » (٩٣٦) ، والبيهقىُّ (١٤٩/١) ، وفى « الآداب » (٨٣٢) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١٠٩/١٢) من طرق عن الزهرىّ ، عن سعيد .

وقد رواه عن الزهرىّ جماعةٌ منهم :

« سفيانُ بْنُ عيينة ، ومَعْمَرُ بْنُ راشد ، ويونس بن يزيد ، وإبراهيم=

= ابن سعدٍ فى آخرين » .

٢ - أبو سلمة بْنُ عبد الرحمن ، عنه .

أخرجه البخاريُّ فى « الأدب المفرد » (١٢٥٧) ، وأبو اللَّيث السمرقنديُّ فى « تنبيه الغافلين » (ص - ٢٣٣) من طريق ابن إسحق ، عن محمد بن إبراهيم التيميّ ، عن أبى سلمة به ، إلَّا أنه جعل مكان : « الاختتان » : « السواك » .

وسندُهُ حسنٌ ، لولا عنعنة ابن إسحٰق .

٣ - عروة بن الزبير ، عنه .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣٥٧) حدثنا أحمد ابن رشدين ، قال : حدثنا سعيد بن عفير ، قال : حدثنا ابْنُ لهيعة ، عن أبى الأسود ، عن عروة بن الزبير به ، لكنه جعل « السواك » مكان : « قصِّ الشارب » .

قال الطبرانيُّ :

« لم يرو هذا الحديث عن عروة ، عن أبى هريرة ، إلا أبو الأسود ، تفرّد به ابنُ لهيعة » .

* **قُلْتُ** : وابنُ لهيعة وإن كان سيىء الحفظ بسبب احتراق غالب أصوله ، إلا أن شيخ الطبرانىّ : « أحمد بن رشدين » واهٍ .

قال ابْنُ عديٍّ :

« كذبوه ، وأنكرت عليه أشياء » .

٤ - سعيد المقبريُّ ، عنه ..

أخرجه المصنفُ فى « كتاب الزينة » (١٢٨/٨) ، والبخاريُّ فى « الأدب » (١٢٩٣) من طريق عبد الرحمٰن بن إسحٰق ، عن سعيد=

....

= المقبرىّ ، عن أبى هريرة مرفوعاً به .

* قُلْتُ : كذا رفعه عبدُ الرحمن بنُ إسحٰق .

وخالفه مالكٌ ، فرواه عن سعيد ، عن أبى هريرة موقوفاً أخرجه فى « موطئه » (٣/٩٢١/٢) ، والمصنفُ (١٢٩/٨) ، والبخارىُّ فى « الأدب » (١٢٩٤) .

ورواية مالك أثبت . وعبد الرحمٰن بنُ إسحٰق وإن كان حسن الحديث لكنه لم يكن بالثبتِ فى روايته ، وقد وقعت منه أوهامٌ ومناكيرُ فى بعض ما يرويه . والله أعلمُ .

* * *

* قُلْتُ : وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة ، منهم :

١ – عمَّارُ بْنُ ياسر ، رضى الله عنهُ .

أخرجه أبو داود (٥٤) ، وابْنُ ماجة (٢٩٤) ، وأحمدُ (٢٦٤/٤) ، والطيالسىُّ (٦٤١) ، وأبو عبيد فى « الطهور » (ق ١/١٢) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٢٢٩/٤) ، وفى « المشكل » (٢٩٦/١) ، من طرق عن حماد بن سلمة ، عن علىّ بن زيد ، عن سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر ، عن عمار بن ياسر مرفوعاً : « من الفطرة : المضمضةُ ، والاستنشاقُ ، والسِّواكُ ، وقصُّ الشارب ، وتقليمُ الأظفار ، ونتفُ الإبط ، والاستحدادُ ، وغسلُ البراجم ، والانتضاح ، والاختتانُ » هذا سياقُ ابن ماجة ، وبعضهم يزيد وينقُص .

* قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ ، كما قال النووىُّ فى « المجموع » (٢٨٣/١) .

=

= علىُّ بْنُ زيد بن جدعان ، كان ضعيف الحفظ .
وسلمة بن محمد ، مجهولٌ كما قال الحافظ .
وقال البخاريُّ :
« لا نعرف أنه سمع من عمار أم لا » .
وقال ابنُ معين :
« حديثُهُ عن جدَّه : مرسلٌ » .
ووقع عند أبى داود من رواية موسى بن إسماعيل :
« سلمة بن محمد بن عمار ، عن أبيه ... » .
ويُفهم من هذا أنَّ سلمة يرويه عن أبيه مرسلاً ، ليس فيه ذكر : « عمار » . ولكنَّ الأكثرين يخالفون موسى بن إسماعيل فى ذلك .
فرواه عفانُ بْنُ مسلم ، وداود بن شبيب ، وأبو داود الطيالسىُّ ، وخالدُ بْنُ عبد الرحمن ، جميعهم يقولُ : « ... سلمة بن محمد بن عمار ، عن عمار » . وهذا هو الصحيح . والله أعلمُ .
قال الحافظ فى « التلخيص » (١/٧٧) :
« صححه ابنُ السَّكن ، وهو معلولٌ » .
وقال الحافظ العراقى فى « طرح التثريب » (٢/٧٤) :
« على تقدير صحته ... » .

* * *

٢ - حديث أنس بن مالك ، رضى الله عنه .

أخرجه الخطيبُ فى « الموضح » (٢/١٩٩) من طريق عبد الله بن جعفر ، عن عبد الله بن عبد الله بن أبى طلحة ، عن أنسٍ مرفوعاً :
« خمسٌ من الفطرة : قصُّ الشارب ، ونتفُ الإبط ، وتقليمُ =

= الأظفار ، وحلق العانة ، والختان » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

وعبد الله بن جعفر هو والد علىّ بن المدينى وهو ضعيفٌ . وقد وهاه بعضُهُمْ .

* * *

٣ - حديث عائشة ، رضى الله عنها .

أخرجه مسلمٌ (٥٦/٢٦١) ، وأبو عوانة (١/١٩٠ - ١٩١) ، وأبو داود (٥٣) ، والمصنِّفُ فى « كتاب الزينة » (٨/١٢٦ - ١٢٨) ، والترمذىُّ (٢٧٥٧) ، وابْنُ ماجة (٢٩٣) ، وأحمدُ (٦/١٣٧) ، وابْنُ خزيمة (١/٤٧/٨٨) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج٨/ رقم ٤٥١٧) ، وابنُ أبى شيبة (٨/٣٧٩ - ٣٨٠) مختصراً ، وابْنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣٣٩) ، والطحاوىُّ فى شرح المعانى » (٤/٢٢٩) ، وفى « المشكل » (١/٢٩٧) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (ق ١/٢١١) ، والبيهقىُّ (١/٣٦ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٣٠٠) ، والدَّارقطنىُّ (١/٩٤ - ٩٥) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١/٣٩٧ - ٣٩٨) من طُرُقٍ عن وكيع ، ثنا زكريا بن أبى زائدة ، عن مصعب بن شيبة ، عن طلق بن حبيب ، عن عبد الله بن الزبير ، عن عائشة مرفوعاً : « عشرة من الفطرة : قصُّ الشارب ، وإعفاء اللّحية ، والسواك ، والاستنشاقُ بالماء ، وقصُّ الأظفار ، وغسلُ البراجم ، ونتفُ الإبط ، وحلقُ العانة ، وانتقاصُ الماء » .

قال زكريا : نسيتُ العاشرة ، إلَّا أنْ تكون المضمضة . =

= قال الترمذيُّ :

« حديثٌ حسنٌ » !

وقال الدارقطنيُّ :

« تفرد به مصعبُ بْنُ شيبة ، وخالفه أبو بشر ، وسليمان التيميُّ فروياه عن طلق قولهُ غير مرفوعٍ » .

وسبقه المصنِّفُ - رحمه الله - إلى ذلك ، فروى الحديث (١٢٨/٨) من طريق سليمان التيميّ وجعفر بن إياس أبي بشر ، عن طلق بن حبيب قال : عشرة من الفطرة ... فذكره ، ثم قال :

« وحديث سليمان التيميِّ وجعفر بن إياس أشبهُ بالصواب من حديث مصعب بن شيبة ، ومصعب منكرُ الحديث » اهـ .

قال الزيلعيُّ في « نصب الراية » (٧٦/١) :

« وهذا الحديثُ وإنْ كان مسلمٌ أخرجه في « صحيحه » ففيه علَّتان ، ذكرهما الشيخُ تقيُّ الدين في « الإمام » ، وعزاهما لابن مندة :

إحداهما : الكلام في مصعب بن شيبة . قال النسائيُّ : « منكرُ الحديث » وقال أبو حاتمٍ : « ليس بقويٍّ ، ولا يحمدونه » . الثانية : أنَّ سليمان التيميَّ رواه عن طلق بن حبيب ، عن ابن الزبير مرسلاً . هكذا رواه النسائيُّ في « سننه » ، ورواه أيضاً عن أبي بشر ، عن طلق ابن حبيب ، عن ابن الزبير مرسلاً . قال النسائيُّ : وحديث التيميّ وأبي بشر أولى . ومصعب بن شيبة منكر الحديث . انتهى . قال[1] : ولأجل هاتين العلتين لم يخرجه البخاريّ ، ولم يلتفت مسلمٌ إليهما ، لأن=

(١) القائل هو ابنُ دقيق العيد ، كما جزم بذلك السيوطيّ في « زهر الرُّبى » (١٢٨/٨) . وقوله قبلها : « انتهى » يعني كلام ابن مندة . والله أعلمُ .

= مصعباً عنده ثقةٌ ، والثقةُ إذا وصل حديثاً ، يقدِّمُ وصلَهُ على الإرسال » اهـ .

* **قُلْتُ** : كذا أجاب رحمه الله تعالى ! ، وهوجوابٌ ضعيفٌ .

وقولُ ابن دقيق العيد – رحمه الله – أن مصعب بن شيبة ثقةٌ عند مسلم ، فيه نظر ، لأنه بناه على كون مسلمٍ أخرج له ، ومسلمٌ قد يخرج للراوى المتكلم فيه مالم يُنْكِرْهُ عليه ، فينتقى من حديثه ما وافقه عليه الثقات ، ويكونُ له عذرٌ فى التخريج له ، كالعلوِّ ونحو ذلك .

وقد روى مسلمٌ عن سويد بن سعيد ، نسخة حفص بن ميسرة . مع أن سويد بْنَ سعيد تكلموا فيه ، حتى قال ابْنُ معين :

« لو كان عندى فرسٌ ورُمْحٌ ، كنتُ أغزوهُ » ! !

وكان لمسلم فى التخريج له علّةٌ .

قال إبراهيمُ بن أبى طالبٍ :

« قُلْتُ لمسلمٍ : كيف استجزت الرواية عن سويد فى « الصحيح » ؟ فقال : ومن أين كنتُ آتى بنسخة حفص بن ميسرة ؟ ! » وقال سعيد البرذعىُّ :

شهدتُ أبا زُرْعة ذكر « صحيح مسلمٍ » ، ونظر فيه ، فإذا حديثٌ لأسباط بن نصر ، فقال : ما أبعد هذا عن الصحيح ! ! ثم رأى « قطن ابن نُسير » ، فقال لى : وهذا أطمُّ !! ، ثم نظر ، فقال : ويروى عن أحمد بن عيسى ؟ ! وأشار إلى لسانه ، كأنه يقول : الكذب ! . ثم قال : يحدثُ عن أمثال هؤلاء ، ويتركُ ابن عجلان ونظراءهُ ، ويطرقُ لأهل البدع علينا ، فيقولوا : ليس حديثُهُمْ من الصحيح ؟ ! . فلمَّا ذهبتُ إلى نيسابور ذكرتُ لمسلمٍ إنكار أبى زُرْعة ، فقال : =

= إنما أدخلتُ من حديث أسباط وقطن وأحمد ما رواه ثقات ، ووقع لى بنزولٍ ، ووقع لى عن هؤلاء بارتفاعٍ ، فاقتصرتُ عليهم ، وأصلُ الحديث معروفٌ .... » اهـ .

وانظر « سير النبلاء » (٥٧١/١٢) .

فلا يُتصور أن مسلماً يوثق كل راوٍ أخرج له . فغيرُ سديدٍ إطلاق توثيق مسلمٍ لمصعب بن شيبة لمجرد أنه أخرج له .

هذا مع كون الفحولِ تكلموا فيه .

قال أحمدُ :

« روى أحاديث مناكير » .

وقال أبو حاتمٍ :

« لا يحمدونه ، وليس بقوىٍّ » .

أسنده عنهما ابنُ أبى حاتم فى « الجرح والتعديل » (٣٠٥/١/٤) .

وقال أبو داود :

« ضعيفٌ » .

وقال النسائىُّ :

« منكرُ الحديث » .

وقال مرةً :

« فى حديثه شيىءٌ » .

وقال الدارقطنىُّ :

« ليس بالقوىِّ ، ولا بالحافظ » .

ووثقهُ ابْنُ معين ، والعجلىُّ (١٧٣٢) .

وقد لخصّ الحافظ حاله فى « التقريب » ، فقال : =

= « لَيِّنُ الحديث » .

فلو تأمَّلْنا ، وجدنا أن جانب الجارحين أقوى لإمامتهم ، ثم لكثرتهم . ومع هذا الجرح ، فقد كان مصعب بن شيبة قليل الحديث كما قال ابْنُ سعدٍ . بل هذا مما يُثبت الجرح ، لأن الأوهام قد تغتفر مع سعة الرواية .

فإذا قلنا : إنَّ مصعب بن شيبة حسن الحديث فى المتابعات والشواهد ، فمثله لا يقوى على مخالفة سليمان التيمىّ ، وجعفر بن إياس ، وهذا القدر قوىٌّ جدّاً .

وقد وقع فى كلام ابن دقيق العيد أن النسائىَّ رواه عن طلق بن حبيب ، عن ابن الزبير ، مرسلاً .

والذى فى « سنن النسائى » : « .... عن طلق بن حبيب قال : فذكره » ولم يذكر : « ابن الزبير » فالرواية مقطوعةٌ ، وليست مرسلة . والله أعلمُ[1] .

ثمَّ وجدتُ جواباً آخر عن هذا الحديث للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى . فقال فى « الفتح » (١٠/٣٣٧) :

« ورجَّح النسائىُّ الرواية المقطوعة على الموصولة المرفوعة ، والذى يظهرُ لى أنها ليست بعلةٍ قادحةٍ ، فإن راويها مصعب بن شيبة وثقهُ ابن معين والعجلىُّ وغيرُهُما ، وليَّنه أحمد وأبو حاتم وغيرُهُما ، فحديثُهُ حسنٌ . وله شواهدُ فى حديث أبى هريرة وغيره . فالحكم بصحته من هذه الحيثية سائغٌ ! ! ، وقول سليمان التيمىّ :

« سمعتُ طلق بن حبيب يذكر عشراً من الفطرة » يُحتمل أنه يريدُ أنه سمعه يذكرها من قبل نفسه على ظاهر ما فهمه النسائىُّ ، ويُحتمل=

(١) وكذا وقع فى « علل الدارقطنى » (ج٥/ق ١/٢٠) .

= أن يريد أنه سمعه يذكرها وسندها ، فحذف سليمانُ السند » اهـ .

* قُلْتُ : كذا أجاب الحافظُ رحمه الله تعالى ، وهو جوابٌ ضعيفٌ عندى أيضاً ، وضعفُهُ من وجهين :

* **الأول** : قولُهُ : « مصعب بن شيبة .. فحديثُهُ حسنٌ » .

فنقول : متى يُحسن حديثُهُ ؟ !

الذى لا يشك فيه ناقد أن ذلك يكون فى حالة وجود المتابعة ، مع عدم وجود المخالف ، لا سيّما إنْ كان المخالف أثبت وأحفظ وكلاهما مفقودٌ هنا . لأن المخالف موجودٌ ، وهو أثبتُ وأحفظُ .

فقد خالفه سليمان التيميُّ ، وأبو بشر جعفر بن إياسٍ

أمَّا سليمانُ التيميُّ ، فهو ابْنُ طرخان .

وكان ثقةً ، ثبتاً ، متقناً ، من أثبت أهل البصرة .

وجعفر بن إياسٍ ، كان ثقةً كما قال الأكثرون ، وإنَّما ضعَّفهُ شعبةُ فى حبيب بن سالم ومُجاهدٍ .

فهذان خالفا مصعب بن شيبة فى إسناده ، فلا يشكُّ أحدٌ فى تقديم روايتهما .

ثمَّ رأيتُ الدَّارقطنيَّ - رحمه الله - سُئل فى « العلل » (ج٥/ق ١/٢٠) عن هذا الحديث ، فقال :

« يرويه طلقُ بنُ حبيب ، واختُلف عنه . فرواه مصعبُ بْنُ شيبة عن طلق بن حبيب ، عن عبد الله بن الزبير ، عن عائشة ، عن النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم . وخالفه سليمانُ التيميُّ وأبو بشرٍ جعفر بن إياس فرواه عن طلق بن حبيب قال : كان يقال : عشرٌ من الفطرة . وهما أثبتُ من مصعب بن شيبة ، وأصحّ حديثاً » اهـ . =

= وهو نصٌّ قولنا والحمد لله على التوفيق .

* **الثانى** : ما ذكره الحافظُ - رحمه الله - من وجود شواهد عن أبى هريرة ، وغيره . فلا يخفى ما فيه من الخلل !

لأن حديث أبى هريرة ، وحديث ابن عمر رضى الله عنهم شاهدان قاصران لحديث عائشة ، ليس فيهما غير خمس خصالٍ فقط ، وحديث عائشة هنا فيه عشرُ خصالٍ ، فنحتاجُ إلى شواهد للخمس خصالٍ الأخرى . وقد وقع ذلك فى حديث عمار بن ياسر ، ولكنه ضعيفٌ كما تقدم تحقيقُهُ .

وقد سلك الحافظ هذا المسلك وهو يردُّ على الحافظ شرف الدين الدمياطى لأنه صحَّح حديث : « ماءُ زمزم لما شُرب له »[1] من طريق سويد بن سعيد ، عن ابن أبى الموال ، عن ابن المنكدر ، عن جابر .

قال الحافظ فى « التلخيص » (٢/٢٦٨) :

« واغتر الحافظُ شرفُ الدين الدمياطى بظاهر هذا الإسناد ، فحكم بأنه على رسم الصحيح ، لأنَّ ابن أبى الموال ، انفرد به البخاريُّ ، وسويد انفرد به مسلم ، وغفل عن أن مسلماً أخرج له ما توبع عليه ، لا ما انفرد به ، فضلاً عمَّا خولف فيه ... » اهـ .

أمَّا الاحتمالُ الذى أبداهُ الحافظُ - رحمه الله - فى آخر بحثه ، فلا يخفى ضعفُهُ وتكلُّفُه . وما فهمه النَّسائيُّ هو المتبادر عند أهل الفن ، وإلَّا فيمكننا فى كُلِّ إرسالٍ ، أو إعضالٍ أن نقول : لعلَّ الراوى سمع السند موصولاً ، فحذفه اختصاراً ! ولا يخفى فسادُهُ .

هذا ، وقد استنكر العقيليُّ أيضاً العدد فى حديث عائشة والله تعالى أعلمُ . وقد ذكر الحافظ ابنُ عبد الهادى حديث عائشة هذا فى « المحرر » (رقم ٣٢) وقال : « له علَّةٌ مؤثرةٌ » . =

---

(١) وهو حديثٌ صحيحٌ ، سبق لى تصحيحُهُ فى « فصل الخطاب بنقد المغنى عن الحفظ والكتاب » (ص ١٢٠ - ١٢٣) وأصله « جنة المرتاب » (٢/٤٤١ - ٤٤٥) .

= ٤ - حديث ابن عباسٍ - رضى الله عنهما - موقوفٌ .

أخرجه ابْنُ عديٍّ فى « الكامل » (٣/٨٨٥) من طريق خالد بن يزيد بن أبى مالكٍ ، ثنا أبو رَوْقٍ ، عن الضحَّاك ، عن ابْنِ عباسٍ ، قال : « عشر من السُّنة ، خمسٌ فى الرأس ، وخمسٌ فى البدن . فأمَّا التى فى الرأس ، فالسِّواك ، والفرق ، والاستنشاق ، والمضمضة ، والأخذُ من الشارب ، ولم يذكر التى فى الجسد » .

* قُلْتُ : وسندُهُ واهٍ .

وخالد بن يزيد ضعيفٌ ، بل اتهمه يحيى بْنُ معينٍ. والضحَّاكُ هو ابْنُ مزاحمٍ ، لم يسمع من ابن عباسٍ .

ولكن له سندٌ آخرُ ، بسياقٍ فيه اختلافٌ يسيرٌ .

أخرجه عبدُ الرزاق فى « تفسيره » ، ومن طريقه ابنُ جرير الطبرىُّ فى « تفسيره » (١٩١٠) ، وفى « التاريخ » (١/١٤٤) ، والحاكم[1] (٢/٢٦٦) ، والبيهقىُّ (١/١٤٩) من طريق معمر بن راشد ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، عن ابن عباسٍ ، فى قوله تعالى :

﴿ وَإِذ ابْتَلَى إِبْرَاهِيْمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ - (٢/١٢٤) .

قال : ابتلاهُ الله بالطهارة ، خمسٌ فى الرأس ، وخمسٌ فى الجسد . فى الرأس : قصُّ الشارب ، والمضمضة ، والاستنشاق ، والسواك ، وفرقُ الرأس ، وفى الجسد : تقليمُ الأظفار وحلقُ العانة ، والختانُ ، ونتف الإبط ، وغسلُ أثر الغائط والبول بالماء » .

قال الحاكم : =

(١) سقط سند الحاكم من « المستدرك » وقد رواه البيهقىُّ من طريق شيخه الحاكم موصولاً .

= « صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبيُّ .

وهو كما قالا ، وقد اختلف عن عبد الرزاق فى سنده فرواه عنه الحسن ابْنُ يحيى ، بالوجه السابق .

وخالفه إسحُق ، فرواه عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الحكم بن أبان ، عن القاسم بن أبى بزَّة ، عن ابن عباسٍ مثله ، ولم يذكر « أثر البول » .

أخرجه ابنُ جرير أيضاً (١٩١١) حدثنى المثنى ، قال : حدثنا إسحٰق به والوجه الأولُ أثبتُ . والحكم بن أبان فى حفظه لينٌ . والقاسم بن أبى بزة يظهر لى أنه لم يسمع من ابن عباسٍ ، فإنه يروى عن مجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، وغيرهم ممن أخذوا عن ابن عباس . والله تعالى أعلمُ ..

* * *

٥ – حديثُ أبى الدرداء ، رضى الله عنه .

أخرجه البزَّارُ (ج٣/ رقم ٢٩٦٧) ، والطبرانيُّ – كما فى « التلخيص » (١/٦٧) – من طريق معاوية بن يحيى الصدفى ، عن يونس بن ميسرة عن أبى إدريسَ ، عن أبى الدرداء مرفوعاً :

« الطهاراتُ أربعٌ : قصُّ الشارب ، وحلقُ العانة ، وتقليمُ الأظفار ، والسِّواك » .

قال الهيثميُّ فى « المجمع » (٥/١٦٨) :

« فيه معاوية بنُ يحيى الصدفى ، وهو ضعيفٌ » .

* **قُلْتُ** : والراوى عن معاوية بن يحيى عند البزار هو « إسحٰق بن سليمان » وقد قال أبو حاتمٍ : « روى عنه إسحٰق بن سليمان أحاديث=

= مناكير ، كأنها من حفظه » .

وقال ابنُ خراش :

« رواية إسحٰق الراوى عنه مقلوبةٌ » .

وقال الدَّارقطنُّى :

« يُكتب ما روى الهقل عنه ، ويُجتنب ما سواه ، خاصة رواية إسحٰق ابن سليمان » اهـ .

ولا أدرى هل رواية الطبرانّى عن إسحٰق بن سليمان أيضاً أم عن غيره ؟ !

ب : « تَقْلِيْمُ الأَظْفَارِ »

١٠ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ ، قَاْلَ : سَمِعْتُ مَعْمَرَاً ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ ، قَاْلَ :

قَاْلَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ :

« خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ : قَصُّ الشَّارِبِ ، وَنَتْفُ الإِبِطِ ، وَتَقْلِيْمُ الأَظْفَارِ ، وَالاسْتَحْدَادُ ، وَالخِتَانُ » .

---

١٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* المعتمر ، هو ابْنُ سليمان التيمّى .

أخرج له الجماعةُ ..

وثقهُ ابْنُ معين ، وأبو حاتمٍ وزاد : « صدوقٌ » ، وابنُ سعد وغيرُهُمْ .

قال أحمدُ :

« ما كان أحفظ معتمر بن سليمان ! ، قلَّ ما كُنَّا نسألُهُ عن شيءٍ إلَّا عنده فيه شيءٌ » .

وجرحُ يحيى القطان ، وابن خراشٍ له بأنه « سيىء الحفظ » غُلوٌّ ، وقد ردَّهُ الذهبيُّ بقوله :

« هو ثقةٌ مطلقاً » ، وهو كما قال :

* معمر بن راشد هو الحدانى ، أبو عروة البصريُّ ، نزيلُ اليمن أخرج له الجماعة ، وهو إمامٌ ، ثقةٌ ، نبيلٌ ، من أثبت الناس فى حديث =

....

= الزهرىّ ، غير أنه لما دخل البصرة لزيارة أمه ، لم يكن معه كتبه ، فحدث من حفظه ، فوقع للبصريين عنه أغاليط - كما يقولُ الذهبىُّ فى « السير » (٧/١٢) .

وقال يحيى بْنُ معين :

« إذا حدثك معمر عن العراقيين ، فخالفه إلَّا عن الزهرىّ ، وابن طاووس ، فإن حديثه عنهما مستقيمٌ » .

وقد نسبه بعضُهم إلى الغفلة استناداً إلى حكاية لا تصحُّ ، ذكرتها مع تفنيدها فى كتابى « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم ٢٣١) .

* * *

وقد تقدّم تخريجُ الحديث . وأزيد هنا أن المصنف أخرجه فى « كتاب الزينة » (٨/١٨١) بذات السند هنا . والحمدُ لله .

« نَتْفُ الإِبطِ »

١١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيْدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ المُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ : الخِتَانُ ، وَحَلْقُ العَانَةِ ، وَنَتْفُ الإِبطِ ، وَتَقْلِيْمُ الأَظْفَارِ ، وَأَخْذُ الشَّارِبِ » .

---

١١ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* محمد بن عبد الله بن يزيد ، أبو يحيى بن أبى عبد الرحمٰن المكىُّ .
أخرج له ابْنُ ماجة أيضاً .

روى عنه المصنفُ (٥٤) حديثاً ، ووثقه هو وأبُو حاتمٍ ، ومسلمة ابن قاسم . وقال الخليلىُّ :

« ثقةٌ ، متفقٌ عليه » .

« حَلْقُ العَانَةِ »

١٢ – أَخْبَرَنَا الحَارِثُ بْنُ مِسْكِيْنٍ – قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَ أَنَا أَسْمَعُ – ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبى سُفْيَانَ ، عَنْ نَّافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُوْلَ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَاْلَ :

« الفِطْرَةُ : قَصُّ الأَظْفَارِ ، وَأَخْذُ الشَّارِبِ ، وَحَلْقُ العَانَةِ » .

---

١٢ – إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* حنظلة بنُ أبى سفيان ، هو ابنُ عبد الرحمٰن بن صفوان الجُمحى المكِّى .

أخرج لهُ الجماعةُ .

وثقهُ المصنفُ ، وأبو زرعة ، وأبو داود وغيرُهُم .

قال أحمد :

« ثقةٌ ثقةٌ » .

وقال ابنُ معين :

« ثقةٌ حجةٌ » .

وناهيك بذلك منهما .

* نافع ، مولى ابن عمر .

أخرج له الجماعةُ .

وهو ثقةٌ نبيل ، كما قال ابنُ خراش .

ووثقه المصنفُ ، وأحمد ، وابنُ معين ، فى آخرين .

قال الخليلىُ :

=

= « لا يُعرف له خطأ فى جميع ما رواه » .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (١٠/٣٤٩ - فتح) ، وأحمدُ (٢/١١٨) ، وابنُ حبان فى « صحيحه » (ج٧/ رقم ٥٤٥٤) ، والطحاوىُّ فى « المشكل » (١/٢٩٦) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (١/٢٣٩) ، وأبو أمية الطرسوسىُّ فى « مسند ابن عمر » (رقم - ٨٠) ، والبيهقىُّ (١/١٤٩) (٣/٢٤٤) من طرق عن حنظلة بن أبى سفيان ، عن نافع ، عن ابن عمر .

وقد رواه عن حنظلة جماعةٌ منهم :

« ابنُ وهبٍ ، والوليدُ بْنُ مسلمٍ ، ومكّىُّ بن إبراهيم ، وإسحٰق بن سليمان » .

(**تنبيه**) هذا الحديث عزاه شيخُنا الألبانىُّ فى « الإرواء » (١/١١٢) للنسائى وابن حبان ، وفاته العزو للبخارىّ وهو أولٰى ، كما لا يخفى . والله أعلمُ .

« قَصُّ الشَّارِبِ »

١٣ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا عَبِيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ يُوْسُفَ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ حَبِيْبِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ، قَالَ : قَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ :

« مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِه ، فَلَيْسَ مِنَّا » .

---

١٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ .

* عليُّ بْنُ حُجْرٍ ، هو ابنُ إياس السَّعْديُّ .

أخرج له الشيخان ، وأبو داود .

قال المصنِّفُ :

« ثقةٌ ، مأمونٌ ، حافظٌ » .

وقال الحاكمُ :

« كان شيخاً فاضلاً ثقةً » .

روى عنه المصنفُ (١٣٧) حديثاً .

* عبيدة بنُ حميد ، هو ابن صهيب التيميُّ ، أبو عبد الرحمٰن الكوفيُّ ، المعروف بـ « الحذَّاء » أخرج له الجماعة إلَّا مُسلماً .

وثقهُ أحمدُ ، وابنُ معينٍ ، وابنُ سعدٍ ، وعثمانُ بن أبي شيبة ، والدَّارقطنيُّ ، في آخرين .

* يوسفُ بْنُ صهيب ، هو الكنديُّ ، الكوفيُّ .

أخرج له أيضاً أبو داود ، والترمذيُّ .

قال أبو حاتمٍ ، والنسائيُّ :

=

= « لا بأس به » .

ووثقهُ ابنُ معينٍ ، وأبو داود ، وعثمانُ بنُ أبى شيبة ، والفسويُّ ، فى آخرين .

* حبيب بن يسار ، هو الكنديُّ ، الكوفىُّ :

أخرج له الترمذيُّ .

وثقهُ ابنُ معين ، وأبو زُرْعة ، وأبو داود .

* * *

أخرجه المُصنِّفُ فى « السنن الكبرى » (ج١/ق٣/١)[1] ، وفى « كتاب الزينة » (١٢٩/٨ - ١٣٠) ، ويأتى إن شاء الله برقم (٥٠٤٧) ، والترمذيُّ (٢٧٦١) ، وأحمدُ (٣٦٦/٤ ؛ ٣٦٨) ، وعبدُ بنُ حميدٍ فى « المنتخب » (٢٦٤) ، وابنُ أبى شيبة (٣٧٦/٨ - ٣٧٧) ، ويعقوبُ بن سفيان فى « المعرفة » (٢٣٣/٣) ، وابنُ حبان (ج٧/ رقم ٥٤٥٣) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٥/ رقم ٥٠٣٣ ، ٥٠٣٤ ، ٥٠٣٦) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٢٣٦١/٦) ، والبيهقىُّ فى « الآداب » (٨٣١) ، والخطيب فى « التاريخ » (٣٢٤/١١) ، وفى « الجامع » (٨٦٤) ، وأبو سعد السمعانى فى « أدب الإملاء » (٢٨) ، والقضاعىُّ فى « مسند الشهاب » (٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨) ، والمزىُّ فى « التهذيب » (٤٠٦/٥) من طُرُقٍ عن يوسف بن صهيب ، عن حبيب بن يسار ، عن زيد بن أرقم به، قال الترمذيُّ : =

---

(١) قال فيها : أخبرنا عبد الله بن محمد بن إسحٰق ، قال : نا يحيى بن سعيد ، عن يوسف ابن صهيبٍ ، بسنده سواء .

= « حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقال الحافظ فى « الفتح » (١٠/٣٣٧) :

« سندُهُ قويٌّ » .

وقد رواه هكذا جمعٌ من الثقات ، منهم :

« عبيدة بن حميد ، ويحيى القطان ، وجرير ، وأبو نُعيم ، وأبو أسامة ، ومعتمر بن سليمان ، ومحمد بن يوسف الفريابى ، ويعلى ابن عبيدة ، وأخوه محمد بن عبيدة ، وحمزة الزيات ، وشعبة بن الحجاج ، ومندل بن علىّ ، وعبدة بن سليمان » .

وخالفهم الربيعُ بنُ زيادٍ الهمدانىُّ الضبىُّ ، فرواه عن يوسف بن صهيبٍ ، عن زيد العمى ، عن ابن عمر .

* **قُلْتُ** : فخالفهم فى موضعين :

الأوَّلُ : أنه جعل شيخ يوسف بن صهيبٍ ، هو زيد العمى ، بدلاً من « حبيب بن يسار » .

الثانى : أنه جعل الحديث من « مسند ابن عمر » .

ذكره الدَّارقطنىُّ فى « العلل » (ج٢/ ق٥٠/١) وقال :

« ورواه يحيى القطان ، ومعتمر بن سليمان ، وقيل : عن شعبة ، وغيرهم ، عن يوسف بن صهيبٍ ، عن حبيب بن يسار ، عن زيد بن أرقم ، وهو الصوابُ »[1] اهـ . =

(١) قولُهُ : « وقيل : عن شعبة » يشير بهذا إلى ما رواه الخطيب فى « تاريخه » (١١/٣٢٤) من طريق محمد بن معاذ بن المستهل دران ، حدثنا مسدد بن مسرهد ، حدثنا يحيى ، حدثنا شعبة ، حدثنا يوسف بن صهيب به . قال الخطيب : تفرد برواية هذا الحديث « دران » عن مسدد هكذا ، ورواه غيرُهُ عن مسدد ، عن يحيى ، عن يوسف بن صهيب من غير ذكرٍ لشعبة ، وقيل هو الصوابُ » اهـ .

= * **قُلْتُ** : والربيع بْنُ زياد الهمدانيُّ ، قال فيه الذَّهبيُّ :
« ما رأيتُ لأحدٍ فيه تضعيفاً ، وهو جائزُ الحديث . وقال ابنُ عديٍّ : له عن يحيى بن سعيد والمدنيين أحاديث لا يتابع عليها » اهـ .
فمثله لا يقوى على مخالفة أحدٍ من المتقدمين ، فضلاً عن جميعهم .
وقد قال صالحُ بنُ محمدٍ فى « طبقات همدان » :
« لم يكن مشهوراً بالتحديث » .
ذكره فى « لسان الميزان » (٢/٤٤٤) .
وخالف الجماعة فى إسناده أيضاً ، خلَّادُ بْنُ يحيى الكوفيُّ ، فرواه عن يوسف بن صهيبٍ ، عن حبيب بن يسار ، عن أبى رملة ، عن زيد ابن أرقم مرفوعاً . فزاد فيه : « أبا رملة » .
أخرجه الطحاويُّ فى « المشكل » (٢/١٣٨) .
ورواية الجماعة أرجح ، وخلاد بنُ يحيى وإن كان ثقةً ، فقد كان يغلطُ قليلاً كما قال ابن نُمير .
وأبو رملة ، هو عبد الله بن أبى أمامة ، وهو صدوقٌ .
هذا :
وقد توبع يوسف بن صهيبٍ .
تابعه أثنان :
١ - الزبرقان السرَّاج ، عن حبيب بن يسار به .
أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٥/ رقم ٥٠٣٥) ، وفى « الصغير » (١/١٠٠) ، وابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٦/٢٣٦٠) من طريق مصعب بن سلّام ، عن الزِّبْرِقان السرَّاج ، عن حبيب بن =

= يسار[1] به .

قال الطبرانيُّ :

« لم يروه عن الزبرقان أبى بكر السرَّاج ، إلا مصعب بن سلّام » .

* **قُلْتُ** : وهذه الروايةُ خطأ .

فإن مصعب بن سلام أراد أن يقول : « يوسف بن صهيبٍ » ، فقال : « الزِّبْرِقان السرَّاج » ، انقلب عليه السندُ كما قال ابنُ عديٍّ .

ومصعب بن سلّام ، ضعّفه ابنُ معينٍ فى رواية ، ووهَّاهُ أبو داود وتكلَّم غيرُ واحدٍ فى حفظه .

والزبرقان بن عبد الله السرَّاج فى حديثه وهمٌ كما قال البخاريُّ .

٢ – زكريا بن يحيى البَدْيُّ ، عن حبيب بن يسار به .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٥٢٦) من طريق جرير ابن عبد الحميد ، عن زكريا به .

وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن زكريا بن يحيى ، إلا جرير » .

* **قُلْتُ** : وزكريا هذا ، قال فيه ابنُ معينٍ :

« ليس بثقةٍ » .

* * *

قال الترمذيُّ :

« وفى الباب : عن المغيرة بن شعبة » . =

---

(١) وقع عند ابن عديٍّ : « .. الزبرقان السراج عن أبى رزين » .
قال ابنُ عديٍّ :
« وأظنُّ أنَّ أبا رزينٍ هذا ، هو حبيب بن يسار » .

= * **قُلْتُ** : أما حديث المغيرة بن شعبة فقد :

أخرجه أبو داود (١٨٨) ، والنسائُّى فى « الوليمة » - كما فى « أطراف المزىّ » (٨/٤٩٢) - ، والترمذُّى فى « الشمائل »[(١)] (١٣٦) ، وأحمدُ فى « مسنده » (٤/٢٥٢ - ٢٥٣ ، ٢٥٥) ، والطحاوُّى فى « شرح المعانى » (٤/٢٣٠) من طريق مسعر بن كدامٍ ، عن أبى صخرة جامع بن شداد ، عن المغيرة بن عبد الله ، عن المغيرة بن شعبة ، قال : ضفتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ذات ليلةٍ ، فأمر بجنبٍ فشُوى ، وأخذ الشفرة ، فجعل يحِزُّ لى بها منه ، قال : فجاء بلالٌ فآذنهُ بالصلاة . قال : فألقى الشفرة ، وقال : « ماله ؟ ! تربت يمينُهُ » وقام يُصلى . وكان شاربى وفى ، فقصَّهُ لى على سواكٍ ، أو قال : « أقُصُّهُ لك على سواكٍ » ؟

والسِّياق لأبى داود .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ حسنٌ صحيحٌ .

والمغيرة بن عبد الله اليشكرُّى ، روى له مسلمٌ .

ووثقه العجلُّى (١٧٧٩) ، وابنُ حبان .

وأخرجه الطحاوُّى (٤/٢٢٩) ، والبيهقُّى (١/١٥٠) عن الطيالسِّى ، وهذا فى « مسنده » (٦٩٨) من طريق المسعودِّى ، ثنا أبو عونٍ محمد بن عبيد الله ، عن المغيرة بن شعبة أنَّ رجلاً أتى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلّم طويل الشارب ، فدعا النبُّى صلى الله عليه وآله وسلم بسواكٍ ، ثمَّ دعا بشفرةٍ فقصَّ شارب الرجل على سواكٍ . =

(١) عزاه الخطيبُ التبريزى فى « المشكاة » (٤٢٣٦) للترمذىّ ، وكان ينبغى تقييده بـ « الشمائل » فإن هذا الإطلاق يعنى أنه رواه فى « سننه » ، وليس كذلك .

= * **قُلْتُ** : وظاهر هذه الرواية يخالف الرواية الأولى ، ففى الأولى : أنَّ صاحب الحكاية هو المغيرة نفسُهُ ، وفى الثانية : أنَّ المغيرة يحكيها عن رجلٍ آخر ، واتحادُ المخرج ينفى التعدُّد . ولكن يمكن أن يقال : إن الراوى قد يُبهم نفسه لمصلحةٍ . غير أن سند هذه الرواية ضعيف من وجهين :

الأول : اختلاط المسعوديّ .

الثانى : أنَّ محمد بن عبيد الله لم يدرك المغيرة بن شعبة .

فقد قال أبو زُرْعة :

« محمد بن عبيد الله ، عن سعد : مرسلٌ » .

حكاه عنه ابنُ أبى حاتمٍ فى « المراسيل » (ص - ١٨٤) .

ولئن كان ذلك ، فالمغيرةُ بنُ شعبة توفى قبل سعد بن أبى وقاص فقد قال غيرُ واحدٍ أنَّ المغيرة توفى سنة (٥٠) ، بل نقل الخطيبُ إجماع أهل العلم على ذلك . وأمَّا سعدُ بنُ أبى وقاصٍ - رضى الله عنه - فقيل توفى سنة (٥١) ، ولكن المشهور أنه توفى سنة (٥٥) حكى ذلك إبراهيمُ ابن المنذر ، وأبو بكر بنُ حفصٍ ، وابنُ سعدٍ ، فالتعويلُ على هذه الرواية والله أعلم ، وقد رجَّح الحافظ فى « الإصابة » (٨٣/٣) أنه توفى سنة (٥٥).

* * *

وفى الباب مما لم يذكرْهُ الترمذيُّ .

١ - حديث ابن عباسٍ ، رضى الله عنهما .

أخرجه الترمذيُّ (٢٧٦٠) ، وأحمدُ (٣٠١/١) ، والسِّياق له ، وأبو يعلى (ج٥/ رقم ٢٧١٥) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٢٣٠/٤) ، وأبو الشيخ فى « أخلاق النبىِّ » (٢٧٩ - ٢٨٠) من=

= طريق الحسن بن صالحٍ ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباسٍ ، قال : « كان رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم يقُصُّ شاربه ، وكان أبوكم إبراهيمُ من قبله يقصُّ شاربه » .

وعند الطحاوىِّ وأبى الشيخ :

« يجزُّ شاربه » .

قال الترمذىُّ :

« حديثٌ حسنٌ غريبٌ » .

ووافقه الحافظُ فى « الفتح » (١٠/٣٤٧) .

أمَّا الشيخُ أبو الأشبال - رحمه الله - فقال فى « شرح المسند » (٤/٢٦٠) :

« إسنادُهُ صحيحٌ » .

* قُلْتُ : لا ، والمانعُ من ذلك أن سماك بن حرب كان يُلقَّنُ فيتلقن ، وليس الحسنُ بنُ صالحٍ من قدماء أصحابه كشعبة مثلاً .

ولكن الحديث حسنٌ لشواهده الكثيرة .

ورواه زائدةُ بنُ قدامة عن سماك بسنده ، ولم يذكر شطره الثانى . أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « مصنفه » (٨/٣٧٩) وقد زاد المحقق فى السند : « عن ابن عباسٍ » بناءً على رواية المسند المتقدمة ، وهو تصرفٌ خطأ ، لأنه لا يجوز التصرفُ فى الأسانيد بمجرد المقارنة بالكتب الأخرى . فقد يكون زائدة أرسله مثلاً . والله أعلمُ .

ولابن عباسٍ فيه حديثٌ آخرٌ .

أخرجه أحمدُ (١/٢٤٣) ، وأبو القاسم الأصبهانى فى « الترغيب » (١٤٥٦) ، والخطابى فى « الغريب » (١/٢٢١) ، والطبرانىُّ فى=

= « الكبير » (ج١١/ رقم ١٢٢٢٤) من طريق إسماعيل بن عياشٍ ، أخبرنى ثعلبة بن مسلم ، عن أبى كعبٍ مولى ابن عباسٍ ، عن ابن عباسٍ ، عن النبىِّ صلى الله عليه وآله وسلم أنَّهُ قيل له : يا رسول الله ! لقد أبطأ عنك جبريلُ عليه السلامُ ؟ ! فقال : « و لم لا يبطىء عنى ؟ وأنتم حولى لا تستنُّون ، ولا تقلمون أظفاركم ، ولا تقصون شواربكم ، ولا تُنقون رواجبكم »[1] .

قال العراقىُّ فى « المغنى » (١/١٣٨) :

« فيه إسماعيل بنُ عياشٍ » !

* **قُلْتُ** : كذا قال - يرحمه الله تعالى - . !

فهو يُعلُّ الحديث بإسماعيل ، وهو غيرُ صوابٍ . لأن الآفة فى رواية إسماعيل أن يروى عن غير أهل الشام ، كالحجازيين مثلاً .

وثعلبةُ بنُ مسلم شامىٌّ .

وقد قال البخارىُّ وغيرُهُ :

« ما حدَّث عن أهل بلده ، فصحيحٌ » .

وعلَّةُ الحديث هى جهالةُ أبى كعبٍ ، مولى ابن عباسٍ .

قال أبو زُرْعة :

« لا يُسمى ، ولا يُعرف إلا فى هذا الحديث » .

ونقل الهيثمىُّ فى « المجمع » (٥/١٦٧) هذا القول أيضاً عن أبى حاتمٍ الرازىّ .

وقال فى « التعجيل » (١٣٨٤) : =

---

(١) الرواجب : هى البراجم ، وهى ما بين عقد الأصابع من داخلٍ .

= « فيه جهالةٌ » .

فالسندُ ضعيفٌ .

أمَّا الشيخُ أبو الأشبال ، فقال فى « تخريج المسند » (٣٢/٤) :

« إسنادُهُ حسنٌ ... وأبو كعبٍ لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو تابعىٌّ حاله على الستر حتى يتبين . فلذلك حسَّنَّا حديثه » اهـ .

* **قُلْتُ** : وغالبُ ما يُنتقد فيه الشيخ أبو الأشبال - رحمه الله - هو اعتمادُه على قاعدة ابن حبان فى إثبات العدالة ، وأنَّ الراوى الذى لا يُعرف بجرحٍ فهو على العدالة حتى يتبين فيه ما يخرجه عنها .

وهذا المذهب وصفه الحافظُ فى « مقدمة اللسان » بأنه :

« مذهبٌ عجيبٌ » ! !

ومذهبُ الجمهور يُخالفُهُ .

وإنما جرَّ ابن حبان إلى هذا القول ، أنه لا يعتبر الجهالة جرحاً ، خلافاً للجماهير . فإنه يأتى على الرجل الذى لا يعرفُ عنه شيئاً فيضعه فى « الثقات » ، وهاك أمثلةً على ذلك :

١ - قال فى (٣٧/٤) : « أبان . شيخٌ .. لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » .

٢ - قال فى (٣٩/٤) : « الأزهر بن عبد الله .. إن لم يكن الحرازى ، فلا أدرى من هو » .

٣ - قال فى (١٢٦/٤) : « الحسن الكوفىُّ . شيخٌ .. لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » .

٤ - قال فى (١٤٦/٤) : « الحكم ، يروى عن ابن عباس ... ثم قال : الحكم شيخٌ يروى عن أنس بن مالك ، ... لا أدرى من هما ،=

= ولا من أبوهما » .

٥ - قال فى (٣٨٤/٤) : « صيفى . شيخٌ ... إن لم يكن الأول فلا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » .

٦ - قال فى (١٤٣/٥) : « عباد القرشى ... إنْ لم يكن عباد بن عبد الله بن الزبير ، فلا أدرى من هو » .

٧ - قال فى (٢٠٧/٥) : « عطاء المدنى ... لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » .

٨ - قال فى (٤٩٧/٥) : « وقاص ... شيخٌ . لا أدرى من هو » .

٩ - قال فى (١٤٦/٦) : « جميل ، شيخٌ ... لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » .

١٠ - قال فى (٢٤٩/٦) : « حضرمى ، شيخٌ ... لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » .

١١ - قال فى (٢٢٦/٦) : « حنظلة ، شيخٌ يروى المراسيل ، لا أدرى من هو » .

١٢ - قال فى (٤١٨/٦) : « سهيل بن عمرو ، شيخٌ ... لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » .

١٣ - قال فى (٤١/٨ - ٤٢) : « أحمد بن عبد الله الهمدانى ... إنْ لم يكن ابن أبى السفر ، فلا أدرى ابن من هو » .

١٤ - قال فى (١٨٨/٧) : « عمر الدمشقىُّ ، شيخٌ ... لا أدرى من هو ، ولا ابن من هو » .

١٥ - قال فى (٢٩٤/٧) : « عكرمة ، شيخٌ يروى عن =

= الأعرج ، لستُ أعرفُهُ ولا أدرى من أبوهُ » .

* **قُلْتُ** : فهذا خمسة عشر موضعاً يُبين لك أن ابن حبان لا يعتبر الجهالة جرحاً ، ولعلى لو أنعمتُ النظر فى « الثقات » لوقفتُ على نماذج أخرى . وفيما ذكرتُه كفايةٌ .

وقد بدا لى شيءٌ هامٌ .

وهو أنَّ الجهالة لا تُعد جرحاً عند ابن حبان إذا كان الراوى عن ذلك المجهول ثقة ، فإن كان الراوى عن المجهول ضعيفاً ، فابنُ حبان يعترف بجهالته !

وقد وقعتُ على نصٍّ له فى ذلك .

ففى ترجمة « سعيد بن زياد » من « المجروحين » (٣٢٧/١ - ٣٢٨) قال : « والشيخُ إذا لم يرو عنه ثقة ، فهو مجهولٌ لا يجوز الاحتجاجُ به ، لأنَّ رواية الضعيف لا تُخرج من ليس بعدلٍ عن حدِّ المجهولين إلى جملة أهلِ العدالة ، كأنَّ ما روى الضعيفُ وما لم يرو ، فى الحُكْمِ سيَّان » اهـ .

وقد تبَّين لى بالتتبُّع أنَّ الشيخ أبا الأشبال - رحمه الله - ينحو نحو ابن حبان .

فقال فى موضعٍ آخر من « تخريج المسند » (٢١٦/٣) :

« وأبو ميسرة ... فهذا تابعيٌّ لم يجرحه أحدٌ ، فهو على الستر والثقة » اهـ .

وله غيرُ ذلك كثيرٌ - يرحمه الله - وسأناقشه فى موضعه من كتابنا هذا إنْ شاء الله تعالى . =

= ٢ – **حديثُ عبد الله بْنِ بُسْر ، رضى الله عنه .**

أخرجه ابن عديٍّ فى « الكامل » (٤٧٢/٢) من طريق منصور بن إسماعيل ، عن صفوان بن عمرو ، وأبى بكر بن أبى مريم ، وحريز بن عثمان ، عن عبد الله بن بُسر ، قال : رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطُرُّ شاربه طرّاً » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

ومنصور بن إسماعيل ذكره العقيليُّ فى « الضعفاء » .

وأبو بكر بن أبى مريم ، وإنْ كان واهياً ، لكنه متابع كما هو ظاهر . والله أعلمُ .

* * *

٣ – **حديث عائشة ، رضى الله عنها .**

أخرجه البزَّارُ (جـ٣/ رقم ٢٩٦٩) من طريق عبد الرحمن بن مسهر ، ثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبصر رجلاً ، وشاربُهُ طويلٌ ، فقال : « ائتونى بمقصٍّ وسواكٍ » ، فجعل السِّواك على طرفه ، ثمَّ أخذ ما جاوز ..

قال البزَّارُ :

« لا نعلمُ رواه عن هشام إلَّا ابنُ مسهر ، ولم يتابع عليه ، وليس بالحافظ » .

* **قُلْتُ** : وهذا من الأدلَّة على تساهل البزّار رحمه الله فى النقد ، فإن عبد الرحمن بن مسهر هذا تركه أبو حاتمٍ والنسائُّى وغيرهما .

وقال البخاريُّ : « فيه نظر » .

أمَّا الهيثمى فقال فى « المجمع » (١٦٨/٥) : =

= « كذَّابٌ » .

مع أنَّه قال فى موضعٍ آخر (١٠/١٢٥) :

« ضعيفٌ » ! !

* * *

٤ - حديثُ عبد الله بن عمرو ، رضى الله عنهما .

أخرجه ابنُ أبى شيبة (٨/٣٧٨) حدثنا إسحٰق بنُ منصورٍ ، قال : حدثنا هريمُ ، عن ابن عجلان ، عن مكحول ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : « أُمِرْنا أن نبشر الشوارب بشراً » أى نحفها حتى تبين بشرتُها .

* **قُلْتُ** : ورجاله ثقات ، غير أنَّ مكحولاً لم يسمع من عبد الله ابن عمرو وقد قال أبو مُسْهر : « لم يسمع إلَّا من أنس وحده » !

٥ - حديثُ الحكم بن عمير الثمالى ، رضى الله عنه .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٣/ رقم ٣١٩٥) من طريق بقية ابن الوليد ، ثنا عيسى بن إبراهيم ، عن موسىٰ بن أبى حبيب ، عن الحكم ابن عمير الثمالى مرفوعاً : « قُصُّوا الشارب مع الشفاة » .

وسندُهُ ضعيفٌ جدّاً .

فيه عنعنة بقية ، فقد كان يدلسُ التسوية .

وعيسى بن إبراهيم بن طهمان تركه أبو حاتم والنسائىُّ وغيرُهُما ..

* * *

٦ - حديثُ أبى هريرة ، رضى الله عنه .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » - كما فى « المجمع » (٢/١٧٠) - ، والبزَّارُ (ج١/ رقم ٦٢٣) من طريق إبراهيم بن قدامة الجُمحى ، عن أبى عبد الله الأغر ، عن أبى هريرة ، أنَّ رسول الله =

= صلى الله عليه وآله وسلم كان يُقلِّمُ أظفاره ، ويقصُّ شاربه يوم الجمعة قبل أن يخرج إلى الصلاة .

قال البزَّارُ :

« لا يروى هذا عن أبى هريرة من وجهٍ غير هذا . وإبراهيمُ بنُ قدامة مدنىٌّ ، تفرد بهذا ، ولم يُتابع عليه ، وإذا انفرد بحديثٍ فليس بحُجةٍ ، لأنَّهُ ليس بمشهورٍ » اهـ . وأقرَّهُ الهيثمىُّ فى « المجمع » (٢/١٧٠) .

وقال الذهبىُّ فى « الميزان » (١/٥٣) :

« خبرٌ منكرٌ » .

ولإبراهيم بن قدامة فيه سندٌ آخر .

أخرجه أبو نُعيم فى « معرفة الصحابة » (ق ١/٤٤) من طريق عبد الله بن صالح ، ثنا أبو مصعب ، ثنا إبراهيم بن قدامة ، عن عبد الله ابن محمد بن حاطب ، عن أبيه أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وآله وسلم كان يأخذُ من شاربه وظفره يوم الجمعة .

* **قُلْتُ** : وهذا الاختلاف فى سنده من إبراهيم هذا .

قال الذهبىُّ :

« لا يُعرف » .

وعبد الله بن صالح فيه ضعفٌ من قبل حفظه . وعبد الله بن محمد ابن حاطب لم أهتد إلى ترجمته . والله أعلمُ ..

التَّوْقِيْتُ فِي ذَلِكَ

١٤ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ - هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ - ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الجَوْنِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : « وَقَّتَ لَنَا رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي قَصِّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيْمِ الأَظْفَارِ ، وَحَلْقِ العَانَةِ ، وَنَتْفِ الإِبِطِ ، أَنْ لَا نَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِيْنَ يَوْماً » .

وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَىٰ : « أَرْبَعِيْنَ لَيْلَةً » .

---

١٤ - إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ .

* جعفر بنُ سليمان ، هو الضُبعي ، أبو سليمان البصريُّ .
أخرج له الجماعةُ ، إلَّا البخاريَّ ففي « الأدب المفرد » .
وثقه ابنُ معينٍ ، وابنُ المديني ، وابنُ سعد وقال : « فيه ضعفٌ » ، وابنُ حِبَّان .
وقال أحمدُ : « لا بأس به » .
وتكلَّم فيه البخاريُّ ، والسعديُّ .
وقد اتُّهم بالرفض .
قال ابنُ حبان في « الثقات » (٦/١٤٠) :
« حدثنا الحسن بن سفيان ، ثنا إسحٰق بن أبي كاملٍ ، ثنا جرير بن يزيد بن هارون ، بين يدي أبيه ، قال : بعثني أبي إلى جعفر بن سليمان الضُبعي ، فقلتُ له : بلغنا أنك تسبُّ أبا بكرٍ وعُمر ؟ قال : أمَّا السبُّ فلا ، ولكن البُغض ما شئت ! ! قال : وإذا هو رافضيٌّ كالحمار ! ! » .
* **قُلْتُ** : إسحٰق بن أبي كامل ، لعله المترجم في « الجرح والتعديل » =

= (٢٣٣/١/١) ، وقد قال فيه أبو حاتم : « صدوق » .

أما جرير بن يزيد بن هارون ، فلم أقف له على ترجمة ، ولكنه متابعٌ على هذه الحكاية .

قال ابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٥٦٨/٢) :

« ثنا ابنُ ناجية ، سمعتُ وهب بن بقية يقولُ : قيل لجعفر بن سليمان : زعموا أنك تسُبُّ أبا بكرٍ وعُمر ! ؟ فقال : أمَّا السبُّ فلا ، ولكن بُغضاً يا لك .

ثنا محمد بن نوح الجُنْدَيْسَابُورىُّ ، ثنا أحمد بن محمد القطَّان ، قال : سمعتُ الخضر بن محمد بن شجاع يقول : قيل لجعفر بن سليمان ، بلغنا أنك تشتم أبا بكرٍ وعُمر ؟ ! قال : أما الشَّتْمُ فلا ، ولكن بُغْضاً يالك » !

* **قُلْتُ** : وابنُ ناجية ، هو عبد الله بن محمد بن ناجية .

قال الخطيبُ فى « تاريخه » (١٠٤/١٠) :

« كان ثقةً ثبتاً » .

وقال الذهبىُّ فى « السير » (١٦٤/١٤) :

« الإمامُ ، الحافظ ، الصادق ... كان إماماً حُجَّةً بصيراً بهذا الشأن ، له مسندٌ كبيرٌ » .

ووهب بن بقية ، أبو محمدٍ ثقةٌ حافظ ، يروى عن جعفر بن سليمان فهذا سندٌ صحيحٌ .

وأمَّا محمد بن نوح ، فقد وثقه أبو سعيد بن يونس وزاد : « حافظ » .

وقال الدَّارقطنىُّ :

« ثقةٌ مأمون ، ما رأيتُ كتباً أصحَّ من كتبه ، ولا أحسن » . =

= وانظر « سير النبلاء » (١٥/٣٤ - ٣٥) .
وأحمد بن محمد القطان هو ابن يحيى بن سعيد القطان .
قال ابنُ أبى حاتم :
« كان صدوقاً » .
وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » وقال :
« كان متقناً » .
والخضر بن محمد بن شجاع الجزريُّ وثقه أحمدُ وابنُ حبان .
وقال أبو حاتمٍ : « ليس به بأس ، كان صدوقاً » .
وهذا سندٌ صحيحٌ أيضاً .
وقال العقيليُّ فى « الضعفاء » (١/١٨٩) :
« حدثنا محمد بن مروان ، قال : حدثنا أحمدُ بْنُ سنان ، قال : حدثنى سهل بن أبى حدويْه ، قال : قُلت لجعفر بن سليمان : بلغنى أنك تشتُمُ أبا بكرٍ وعُمر ؟ فقال : أما أشتُمُ فلا ، ولكن البغضُ ما شئت ! ! » .
وهذا سندٌ رجالُهُ ثقات خلا شيخ العقيلىّ محمد بن مروان القرشىّ فلم أقف له على ترجمة . وأحمد بن سنان وثقه النسائىُّ ، وأبو حاتم وزاد « صدوق » والدارقطنىُّ ، والحاكم وزاد « مأمون » وغيرهم .
وسهل بن أبى حدويْه ، كذا وقع « حدويه » بالحاء المهملة ، ووقع فى « الجرح والتعديل » (٢/١/١٩٧) : « سهل بن حسان بن أبى خدويه » بالخاء المعجمة ، وقال : « كان من الحفاظ تقادم موتُهُ » .
* **قُلْتُ** : فيُلاحظُ من هذه الأسانيد أن القصة ثابتةٌ على جعفرٍ والأحاديث المرفوعة تثبتُ بمثل هذه الأسانيد . =

= وقد أجاب عنها العلماء بجوابين :

* **الأول** : قول الذهبيِّ فى « السير » (١٩٨/٨) :

« هذا غيرُ صحيحٍ عنه » !

فهذا من الذهبىّ فيه نظر ، ولعله اتكأ على سند ابن حبان المتقدم فقط ! وقد ذكرتُ أسانيد أخرى صحيحة !

* **الثانى** : قال ابنُ عديٍّ :

« سمعتُ السَّاجى يقولُ : وأما الحكاية التى رويت عنه ، إنما عنى به جارين كانا له ، وقد تأذَّى بهما ، يُسمى أحدهما أبا بكرٍ والآخر عُمر ، فسئل عنهما ، فقال : السبُّ لا ، ولكن بُغْضَاً يالك ! ، ولم يَعْنِ به الشيخين ، أو كما قال » اهـ .

* **قُلْتُ** : لم تطمئن نفسى لمثل هذا التأويل ، والحكاية لطرافتها تبدو غريبة ، لأن جعفراً كان معروفاً بالتشيع ، فإذا سأله سائلٌ عن رأيه فى أبى بكرٍ وعمر ، فلا ينصرف الذِّهنُ إلا إلى الشيخينَ ، وهذا بدهىٌّ لا يحتاج إلى شرح !

وقد علق الذهبىُّ على هذه الحكاية فقال فى « الميزان » :

« قُلْتُ : ما هذا ببعيدٍ ، فإن جعفراً قد روى أحاديث فى مناقب الشيخين رضى الله عنهما ، وهو صدوقٌ فى نفسه ، وينفرد بأحاديث عُدَّتْ مما يُنْكر » اهـ .

ويمكن أن يقال : لعل هذا السبَّ كان فى مبدأ أمره ، ثمَّ أقلع عن ذلك ، وأراد أن يبرهن على صدق إقلاعه هذا فروى أحاديث كانت عنده فى فضائل الشيخين أبى بكرٍ وعمر رضى الله عنهما . أضف إلى ذلك أنه لم يكن داعيةً إلى مذهبه . =

= قال ابن حبان :

« وكان جعفر من الثقات فى الروايات ، غير أنه كان ينتحلُ الميل إلى أهل البيت ، ولم يكن بداعيةٍ إلى مذهبه . وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلافٌ أنَّ الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعةٌ ، ولم يكن يدعو إليها ، الاحتجاجُ بخبره جائزٌ » اهـ .

* أبو عمران الجَوْنىُّ . اسمه عبد الملك بن حبيب ، وهو بصرىٌّ .

أخرج له الجماعةُ .

ووثقه ابن معين ، وابنُ سعدٍ .

وقال أبو حاتمٍ :

« صالحٌ » .

وقال المصنِّفُ :

« لا بأس به » .

* * *

والحديث أخرجه مسلمٌ (٥١/٢٥٨) ، وأبو عوانة (١/١٩٠) ، والترمذىُّ (٢٧٥٩) ، وابنُ ماجة (٢٩٥) وعلىُّ بن الجعد فى « مسنده » (٣٤١٧) ، والبيهقىُّ (١/١٥٠) من طريق جعفر بن سليمان ، عن أبى عمران ، عن أنسٍ .

قال العقيلىُّ :

« فى حديث جعفرٍ هذا نظرٌ » .

وقال ابنُ عبد البر :

« لم يروه إلا جعفر بن سليمان ، وليس بحُجَّةٍ لسوء حفظه ، وكثرة غلطه » !! . =

= * **قُلْتُ** : كذا قال ابنُ عبد البرِّ - يرحمه اللَّهُ تعالى - !

وفى قوله نظرٌ من وجهين :

* **الأول** : أنَّ جعفراً لم يوصف بسوء الحفظ ، ولا بكثرة الغلط .

إنما قال البخاريُّ :

« يخالِفُ فى بعض حديثه » .

وقال السعديُّ :

« روى أحاديث منكرة ، وهو ثقةٌ متماسك »

فهذا لا يعطي سوء الحفظ ولا كثرة الغلط كما ادعى ابن عبد البر والقولُ فيه ما قال البخاريُّ رحمه الله . فإن خالف من هو أوثق منه ترجح عليه المخالف له ، أمَّا إذا انفرد ولم يخالفهُ أحد فهو مقبولٌ ، فإن توبع فذلك أقوى .. وقد توبع كما يأتى .

أمَّا قول الجُوْزجَانى :

« روى أحاديث منكرة »

فأظُنُّه يعنى أحاديث فى فضائل عليٍّ رضى الله عنه ، وكان الجوزجانى يحمل على كل متشيعٍ ، يدلُّ عليه آخر كلامه : « وهو ثقةٌ متماسكٌ » وناهيك بهذا التوثيق من الجوزجانى .

وقد زعم السيد صبحى البدرى السامرائى فى مقدمته على كتاب « أحوال الرجال » (ص ١٦) أن الجوزجانى لم يكن ناصبياً ، واستدلَّ على ذلك بأدلَّةٍ واهية على التحقيق ، سأناقشها - إن شاء الله - فى ترجمة الجوزجانى من هذا الكتاب .

ولو سلَّمنا أن جعفر بن سليمان روى أحاديث مناكير - على الجادَّة من هذه الكلمة - فهذا لا يعطى سوء الحفظ ولا كثرة الغلط . =

= والله الموفق .

* * **الوجه الثانى** : أنَّ جعفراً لم يتفرَّدْ به .

فتابعه صدقةُ بنُ موسى ، صاحبُ الدقيق ، حدثنا أبو عمران الجونى ، عن أنسٍ بنحوه .

أخرجه أبو داود (٤٢٠٠) ، والترمذىُّ (٢٧٥٨) وعلىّ بن الجعد فى « مسنده » (٣٤١٣ - ٣٤١٥) ، وأحمدُ (٣/١٢٢ ، ٢٠٣ ، ٢٥٥) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٤/١٣٩٤) وأبو يعلى (ج٧/رقم ٤١٨٥) ، والبيهقىُّ (١/١٥٠) ، والخطيبُ فى « الجامع » (٨٦٥) .

قال الترمذىُّ :

« هذا - يعنى حديث جعفر - أصحُّ من حديث صدقة ، وصدقةُ بْنُ موسى ليس عندهم بالحافظ » .

* * **قُلْتُ** : يستشهد بحديثه فى المتابعات .

وقد أخرجه الطيالسىُّ فى « مسنده » (٢١٤١) قال : حدثنا جعفر ابن سليمان ، عن صدقة ، عن أبى عمران ، عن أنسٍ ..... فذكره .

كذا وقع السندُ . وظنِّى أنه خطأ ، وصوابُهُ عندى .

« جعفر بن سليمان وصدقة » ، لأنى لم أقف على ما يثبت رواية جعفر عن صدقة . وشىءٌ آخر ، وهو أن صدقة من شيوخ الطيالسىّ وقد قال ابنُ عدىّ :

« ما أعلمُ رواهُ عن أبى عمران غيرهما »

* * *

إحْفَاءُ الشارِبِ ، وَإِعْفَاءُ اللِّحَىٰ

١٥ - أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ سَعِيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ - هُوَ ابْنُ سَعِيْدٍ - ، عَنْ عُبَيْدِ الله ، أَخْبَرَنِى نَافِعٌ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِىِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« أَحْفُوا الشَّوارِبَ ، وَأَعْفُوا اللِّحَىٰ » .

---

١٥ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ ..

* عبيد اللّه بنُ سعيدٍ ، هو ابن يحيى بن برد اليشكرىُّ ، أبو قدامة السَّرْخسِىُّ . أخرج له الشيخان أيضاً .

روى عنه المصنِّفُ (١٠٧) حديثاً ، وقال عنه :

« ثقةٌ ، مأمونٌ ، قلَّ من كتبنا عنه مثله » .

وقال ابنُ عبد البرِّ : « أجمعوا على ثقته » .

* عبيد الله هو ابن عمر بن حفصٍ ، أبو عثمان.أحد الفقهاء السبعة المشهورين .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ ، نبيلٌ ، جليلٌ .

قال أحمدُ بْنُ صالح :

« عبيدُ الله أحبُّ إلَىَّ من مالكٍ فى حديث نافعٍ » !

* * *

وللحديث طرقٌ عن ابن عمر ، رضى اللّهُ عنهما :

١ - نافع ، عن ابن عمر .

وله عن نافعٍ طرقٌ :

=

= أ - عبيد الله بن عمر ، عنه .

أخرجه البخاريُّ (١٠/٣٥١ - فتح) ، ومسلمٌ (٢٥٩/٥٢) ، وكذا أبو عوانة (١/١٨٩) ، والمصنِّفُ فى « كتاب الزينة » (٨/١٨١-١٨٢) ، والترمذيُّ (٢٧٦٣) ، وابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (٨/٣٧٦) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٤/٢٣٠) ، والجوزقانى فى « الأباطيل » (٦٥٤) .

ب - أبو بكر بن نافعٍ ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (٢٥٩/٥٣)، وأبو داود (٤١٩٩)، والترمذيُّ (٢٧٦٤)، وأبو عوانة فى « صحيحه » (١/١٨٩) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (١/٢٣٩) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٤/٢٣٠) ، والخطيبُ فى « التاريخ » (٦/٢٤٧)، وفى « الجامع » (٨٦٣)، والبيهقىُّ فى « السنن » (١/١٥١) ، وفى « الآداب » (٨٣٠) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (١٢/١٠٧) جميعاً من طريق مالكٍ ، وهذا فى « موطئه » (٢/٩٤٧/١) عن أبى بكر بن نافع، عن أبيه نافعٍ، عن ابن عمر ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه أمر بإحفاء الشوارب ، وإعفاء اللِّحى .

وقد رواه عن مالك هكذا جماعةٌ من أعيان أصحابه ، منهم :

« عبدُ الله بنُ مسلمة القعنبىُّ ، وقتيبةُ بنُ سعيد ، ويحيى بنُ يحيى ، وابنُ وهبٍ ، وإسماعيل بن إبراهيم ، وأبو مصعبٍ ، ومُطرِّف ، ومحمدُ بْنُ حرب بن سليمان » .

وخالفهم النعمانُ بنُ عبد السلام ، فرواه عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر . هكذا على الجادَّةِ ، ولم يذكر : « أبا بكر بن نافع ».أخرجه أبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » (٢/٦٧،٢٧٨)، والخطيبُ فى « التلخيص » (١/٥٤٧) من طريق الحجاج بن يوسف ، عن النعمان به . =

= * **قُلْتُ** : والنعمانُ بْنُ عبد السلام وإنْ كان ثقةً ، لكنه لا يقوى على مخالفة عامة أصحاب مالك ، وفيهم من اشتهر بملازمته .

نعم ، لم يتفرد النعمانُ بذلك .

بل تابعه ابنُ وهب ، عن مالك ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر .أخرجه الطحاويُّ (٢٣٠/٤) قال : حدثنا ابنُ أبى عقيل ، قال : ثنا ابنُ وهبٍ به لكن رواه يونُس وغيرُهُ عن ابن وهبٍ مثل رواية الجماعة .
فظاهر الاختلاف أنه ممن روى عن ابن وهبٍ ، ورواية الجماعة أصحُّ .

ثمَّ رأيتُ - بعدُ - الدَّارقطنىَّ جزم بذلك فى «العلل» (جـ٢/ق ٢/٩٠) وساق وجوهاً أخرى من الاختلاف . فللَّه الحمدُ .

جـ - عمرُ بْنُ محمد ، عنه .

أخرجه البخاريُّ (٣٤٩/١٠ - فتح) ، ومسلمٌ (٥٤/٢٥٩) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (١٠٧/١٢) .

زاد البخاريُّ :

« وكان ابنُ عمر إذا حجَّ أو اعتمر ، قبض على لحيته ، فما فضل أخذه » .

د - أبو معشر ، عنه .

أخرجه أبو يعلى (ج ١١/رقم ٦٥٨٨) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٢٥١٧/٧) وسندُهُ ضعيفٌ . وأبو معشر اسمه نجيح ، وهو ضعيفٌ .

٢ - ميمون بن مهران ، عن ابن عُمر

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٢/رقم ١٠٥٥) قال : حدثنا أحمدُ ، قال : حدثنا النفيلىُّ ، قال : قرأتُ على معقل بن عبيد الله ، عن ميمون بن مهران ، عن ابن عمر ؛ قال : ذكر رسولُ الله صلى الله=

= عليه وعلى آله وسلم المجوس ، فقال : إنَّهم يوفرون سبالهم ، ويحلقون لحاهُم ، فخالفوهم » .

* قُلْتُ : أمَّا شيخُ الطبرانىّ أحمد بن صالح ، فلم أقف له على ترجمةٍ. والنفيلىُّ هو أبو جعفر عبد الله بن محمد بن على بن نُفيل ، وهو ثقةٌ مأمونٌ .

ومعقل بن عبيد الله ، صدوقٌ حسنُ الحديث . وميمونُ بْنُ مهران ثقةٌ.فهذا الطريق قوىٌّ فى المتابعات .

٣ - عبدُ الرَّحمٰن بنُ علقمة ، عن ابْنِ عُمر .

أخرجه أحمد (٥٢/٢) ، والبخارىُّ فى « الكبير » (٣٢٣/١/٣) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (ج١٠/رقم ٥٧٣٨) من طريقين عن سفيان ، قال : سمعتُ عبد الرَّحمٰن بن علقمة .

* قُلْتُ : وسندُهُ صحيحٌ .

وسفيانُ ، هو الثورىُّ .

وعبدُ الرَّحمٰن بنُ علقمة وثقهُ المُصنِّف ، وابنُ مهدى وقال : « كان من الأثبات الثقات » ، والعجلىُّ ، وابنُ حبان ، وابنُ شاهين .

* * *

* قُلْتُ : وفى الباب عن جماعةٍ من الصحابة :

١ - حديثُ أبى هريرة ، رضى الله عنه .

وللحديث طرقٌ عنه :

١ - عبدُ الرَّحمٰن مولى الحرقة ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (٥٥/٢٦٠) ، وأبو عوانة (١٨٨/١) ، وأحمدُ (٣٦٥/٢ ، ٣٦٦) ، والطحاوىُّ فى « الشرح » (٢٣٠/٤) ، والبيهقىُّ (١٥٠/١) من طريق العلاء بن عبد الرَّحمٰن ، عن أبيه =

= عبد الرَّحمٰن ، عن أبى هريرة مرفوعاً :

« أحفوا الشوارب ، وأعفوا اللِّحى ، خالفوا المجوس » .

٢ – أبو سلمة بن عبد الرَّحمٰن ، عنه .

أخرجه أحمد (٢/٣٥٦ ، ٣٨٧) ، والبخاريُّ فى « الكبير » (١/١/٤٠) ، والبزَّار (ج٣/ رقم ٢٩٧١) ، والطبرانىُّ فى « الصغير » (٢/١٦ – ١٧) ، والطحاوىُّ (٤/٢٣٠) ، والخطيبُ فى « تاريخه » (٥/٣١٧) من طرق عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة مرفوعاً : « أعفوا اللِّحى ، وخُذوا الشوارب » .

زاد أحمدُ فى روايةٍ :

« وغيروا شيبكم ولا تشبهوا باليهود ولا النصارى » .

وقد رواه عن أبى سلمة :

« ابنُه عمر ، ويحيى بن أبى كثير ، ومحمد بن عبد الله بن أبى مريم » وبعضهم فيه كلام ، ولكن المتابعات تقوى أمرهم .

٣ – سعيدٌ المقبرىُّ ، عنه .

أخرجه أبو يعلى (ج١١/ رقم ٦٥٨٨) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٧/٢٥١٧) من طريق أبى معشر ، عن سعيد المقبرىّ، عن أبى هريرة ، قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم أنْ نأخذ من الشوارب ، ونُعفى اللِّحى .

وسندُهُ ضعيف لأجل أبى معشر السندى . وقد تقدم حاله قريباً .

٤ – الوليدُ بنُ رباحٍ ، عنه .

أخرجه البزَّار (ج٣/رقم ٢٩٧٠) قال : حدثنا زريق بنُ السخت ، ثنا محمد بن عمر بن واقد ، عن كثير بن زيد ، عن الوليد بن رباح ،=

= عن أبى هريرة مرفوعاً : « إنَّ أهل الشرك يعفون شواربهم ، ويُحفون لحاهُمْ ، فخالفوهم ، فأعفوا اللِّحى ، وأحفوا الشوارب » .
* **قُلْتُ** : وهذا الحديث مما فات الهيثميَّ فى « المجمع » (١٦٦/٥) أن ينسبه للبزّار ، ونسبه للطبرانىّ بإسنادين كما للبزار .
أمَّا شيخُ البزَّار ، فقال الهيثميُّ فى موضعٍ آخر (٢٦٣/٦) :
« زُريق بْنُ السخت ، لم أعرفْهُ » .
كذا قال !
وقد ترجمه ابنُ ماكولا فى « الإكمال » (٥٦/٤ - ٥٧) وقال :
« حدَّث عن إسحٰق بن يوسف الأزرق ، وبشير بن زاذان ، وغيرهما روى عنه أحمدُ بْنُ عمرو البزار ، وأبو عمر النيسابوريُّ يوسف بن يعقوب ، والحسين بن محمد بن محمد بن عفير الأنصارىّ ، وغيرُهُم ، وقيل فيه :
بتقديم الراء على الزاى ، والأولُ أصحُّ ، والبزَّارُ أحفظُ » اهـ .
ثمَّ رأيتُهُ فى « الثقات » (٢٥٦/٨) لابن حبان ، قال :
« ثنا عنه شيوخُنا ... مستقيمُ الحديث إذا روى عن الثقات » اهـ .
ومحمد بن عمر بن واقد ، هو الواقديُّ .
وهو واهٍ جدّاً ، متروكٌ وقد كذَّبه كثير من النقاد وسقتُ حاله بتوسُّعٍ فى كتابى « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم) .
وكثير بن زيد مختلفٌ فيه ، ولا بأس به كما قال أحمدُ وغيرهُ.والوليدُ بْنُ رباح حسنُ الحديث كما قال البخاريُّ .
فالسندُ ضعيفٌ جداً لأجل الواقدى . والله الموفق . =

٢ - حديث أنس بن مالكٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه البزَّارُ (ج٣/ رقم ٢٩٧٢) ، والطحاويُّ (٤/٢٣٠) من طريق الحسن بن أبى جعفر ، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبى طلحة ، عن أنسٍ مرفوعاً : « خالفوا على المجوس ، جُزُّوا الشوارب ، وأوفوا اللِّحى » .

زاد الطحاويُّ :

« ولا تشبهوا باليهود » .

قال الهيثمىُّ (٥/١٦٦) :

« فيه الحسن بن أبى جعفر ، وهو ضعيفٌ متروكٌ »

* * *

٣ - حديث أبى أمامة ، رضى اللَّهُ عنه .

أخرجه أحمدُ (٥/٢٦٤ - ٢٦٥) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٨/ رقم ٧٩٢٤) من طريق زيد بن يحيى بن عبيد ، ثنا عبد الله بن العلاء بن زبر ، حدثنى القاسم ، قال : سمعتُ أبا أمامة ... فذكر حديثاً ، وفيه :

« فقُلْنا : يا رسول الله ! إنَّ أهل الكتاب يقصون عثانينهم ، ويوفرون سبالهم . قال : فقال النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم :

« قصوا سبالكم ، ووفروا عثانينكم ، وخالفوا أهل الكتاب »[1] .

قال الهيثمىُّ (٥/١٣١) : =

---

(١) السِّبال : هى الشوارب . والعثانين : هى اللِّحى .

= « رجالُ أحمد رجالُ الصحيح ، خلا القاسم وهو ثقةٌ ، وفيه كلامٌ لا يضرُّ » .

* **قُلْتُ** : وزيد بن يحيى ليس من رجال الصحيح ، كما نبه عليه شيخُنا فى « حجاب المرأة » (ص -٩٤) .

والحديث حسَّنه الحافظُ فى « الفتح » (١٠/٣٤٨) .

* * *

٤ - حديث جابر بن عبد الله ، رضى اللَّهُ عنهما .

أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (٨/٣٧٩) قال : حدثنا عائذُ ابنُ حبيبٍ ، عن أشعث ، عن أبى الزبير ، عن جابرٍ ، قال : « كُنَّا نؤمر أن نوفى السِّبال ، ونأخُذ من الشوارب » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

وأشعث هو ابن سوار ، وهو ليِّنُ الحديث مع صدقه .

وأبو الزبير مدلسٌ ، وقد عنعنه .

وقد رواه عبد الملك بن أبى سليمان ، عن أبى الزبير ، عن جابرٍ ولكن بلفظ : « كُنَّا نُعفى السِّبال ، إلَّا فى حجٍ أو عمرةٍ » .

أخرجه أبو داود (٤٢٠١) حدثنا ابنُ نُفيلٍ ، حدثنا زهيرٌ ، قرأتُ على عبد الملك بن أبى سليمان به .

قال الحافظ فى « الفتح » (١٠/٣٥٠) :

« سندُهُ حسنٌ » !!

كذا قال ! وأبو الزبير مدلسٌ ، وقد عنعنه .

* * *

٥ - حديثٌ يرويه المهدىُّ ، قال : حدثنى أبى ، عن أبيه ، عن=

= جدِّه ، عن آبائه ، قالوا : قدم على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفدٌ من العجم ، قد حلقوا لحاهم ، وحفوا شواربهم ! فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « خالفوا عليهم ، فحفوا الشوارب ، وأعفوا اللحى » قال : والحفُّ أنْ يؤخذ على طُرَّة الشفة .

أخرجه ابنُ النجار فى « ذيل تاريخ بغداد » (٢/٨٩) وسندُهُ ضعيفٌ مجهولٌ . واللَّهُ أعلمُ .

* * *

٦ - ومن مرسل عبيد الله بن عتبة ، قال :

جاء رجلٌ من المجوس إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وحلق لحيته ، وأطال شاربه . فقال النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « ما هذا ؟ » قال : هذا فى ديننا !! قال : « فى ديننا أن نجزَّ الشارب ، وأنْ نُعفى اللِّحية » .

أخرجه ابنُ أبى شيبة (٨/٣٧٩) قال : حدثنا جعفر بن عون ، قال : أخبرنا أبو العميس ، عن عبد الحميد بن سهل ، عن عبيد الله بن عتبة به وهذا مرسلٌ صحيحُ الإسناد إلى عبيد الله . ويقال : « عبد الله » .

* * *

الإِبْعَادُ عِنْدَ إرادَةِ الحَاجَةِ

١٦ - أَخبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الخَطْمِيُّ ، عُمَيْرُ بْنُ يَزِيْدَ ، قالَ : حَدَّثَنِي الحَارِثُ بْنُ فُضَيْلٍ ، وَعُمَارَةُ بْنُ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ أَبِي قُرَادٍ ، قَالَ :

« خَرَجْتُ مَعَ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى الخَلَاءِ ، وَكَانَ إِذَا أَرَادَ الحَاجَةَ أَبْعَدَ » .

---

١٦ - إسْنَادُهُ صَحِيْحٌ ..

* أبو جعفر الخطميُّ ، هو عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب أخرج له أصحابُ السنن ووثقهُ ابنُ معين ، والمصنِّفُ ، وابنُ نميرٍ ، والعجليُّ ، وغيرُهُم .

قال عبد الرَّحمٰن بن مهديّ :

« كان أبو جعفر ، وأبوه ، وجدُّه يتوارثون الصدق ، بعضُهم عن بعضٍ » .

* الحارث بن فضيل ، هو الخطميُّ أبو عبد الله المدنيُّ .

أخرج له مسلمٌ ، وأبو داود ، وابنُ ماجة .

وثقه ابنُ معين ، والمصنفُ ، وابنُ حبان .

وروى مهنأ عن أحمدٍ ، قال :

« ليس بمحفوظ الحديث » .

وقال أبو داود ، عن أحمدٍ :

« ليس بمحمود الحديث » .

=

= * **قُلْتُ** : ولم أر من جرحه ، ولا أدرى : هل تصحَّفت كلمة « محمود » عن « محفوظ » أم لا ؟!

مع أنَّ معناهما قريبٌ .

فلعلّ أحمد قصد بقوله : « ليس بمحفوظ الحديث » أنه لم يكن له كثير حديثٍ . وهذا شبيهٌ بقول ابن معين فى الراوى : « مُظْلمٌ » يعنى ليس مشهوراً فى الحديث كغيره .

ففى ترجمة عبد الله بن همام ، قال ابن معين : « مظلمٌ » .

قال النباتى :

« قولُ ابن معين : مظلمٌ ، يعنى أنه ليس بالمشهور » .

* عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاريُّ ، أبو عبد الله .

أخرج له أصحابُ السنن ووثقهُ المصنفُ ، وابنُ سعدٍ .

أمَّا ابنُ حزمٍ ، فقال :

« مجهولٌ ، لا يُدْرى مَنْ هُوَ !! »

وقد رددتُه عليه فى « الجَزْمُ بشذوذ ابْنِ حزم » .

* عبد الرَّحمٰن بن أبى قراد ، صحابىٌ ليس له عند المصنف سوى هذا الحديث .

قال مسلمٌ ، وأبو الفتح الأزدىُّ :

« تفرّد عمارة بن خزيمة بالرواية عنه » كذا قالا ! وروايةُ المصنف هنا تردُّ عليهما .

* * *

والحديث أخرجه ابنُ ماجة (٣٣٤) ، وأحمدُ (٣/٤٤٣ – ٤/٢٢٤،٢٣٧) ، وابنُ خزيمة فى « صحيحه » (ج١/ رقم ٥١) ،=

= وعبد الله بن أحمد فى « زوائد المسند » (٤/٢٢٤) من طرقٍ عن يحيى بن سعيد القطّان بإسناده سواء .

وفى لفظٍ لأحمد :

« خرجتُ مع النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم حاجّاً ، فرأيتُهُ خرج من الخلاء فاتبعته بالإداوة أو القدح ، فجلستُ له بالطريق ، وكان إذا أتى حاجته أَبْعَدَ » .

وقد رواه عن يحيى القطان جماعة من أصحابه ، منهم :

« أحمدُ بنُ حنبلٍ ، ويحيى بنُ معين ، وعفان بنُ مسلمٍ ، ومحمد بنُ بشَّارٍ ، وعمرو بْنُ عليٍّ ، وابنُ أبى شيبة » .

* * *

١٧ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا ذَهَبَ الْمَذْهَبَ أَبْعَدَ . قَالَ : فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ وَهُوَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ ، فَقَالَ : « ائْتِنِي بِوَضُوْءٍ » ، فَأَتَيْتُه بِوَضُوْءٍ ، فَتَوَضَّأَ ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ .

قَالَ الشَّيْخُ : « إِسْمَاعِيلُ هُوَ ابْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ الْقَارِئُ » .

---

١٧ - إِسْنَادُهُ حَسَنٌ ..

* إسماعيل : هو ابن جعفر بن أبى كثير ، كما قال ابنُ السُّنى فى آخر الحديث، أخرج له الجماعة .

وثقهُ ابنُ معين ، وأحمدُ ، والمصنفُ ، وابن المدينى ، وأبو زُرْعة فى آخرين ..

* محمد بن عمرو ، هو ابن علقمة بن وقاص اللَّيثُّى .

روى له أصحاب السنن ، والبخاريُّ مقروناً بغيره ، ومسلمٌ فى المتابعات .

وقد ذكرتُ شيئاً مفصلاً عنه فى « جنة المرتاب » فليراجع .

وحديثُهُ حسنٌ ، لما عنده من بعض ضعفٍ فى حفظه .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (رقم ١) ، وابنُ ماجة (٣٣١) ، والترمذيُّ (٢٠)، والدَّارميُّ (١/١٦٩)، وابنُ خزيمة (ج١/رقم ٥٠)، وأحمدُ (٢٤٨/٤) وابن المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٥٠) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٢٧) ، والحاكمُ (١/ ١٤٠) ، والبيهقيُّ (٩٣/١) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (١/ ٣٧٣) من طُرُقٍ عن محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة ، عن المغيرة بن شعبة . =

= وقد رواه عن محمد بن عمرو جماعةٌ ، منهم :
« إسماعيل بن جعفر ، ويزيدُ بن هارون ، والدَّراوردىُّ ، وعبد الوهاب الثقفى ، ويعلى بن عبيد ، ومحمد بن عبيد » .
قال الترمذىُّ :
« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .
وقال الحاكمُ :
« صحيحٌ على شرط مسلمٍ » ووافقه الذهبىُّ !!
* **قُلْتُ** : لا ، ومحمد بن عمرو لم يخرج له مسلمٌ احتجاجاً ، إنما فى المتابعات ، كما تقدَّم ذكرُهُ ، فلا يكون على شرطه . والله الموفق .
وله طريق آخر عن المغيرة .
أخرجه الدارمىُّ (١/١٣٤) ، وأحمدُ (٤/٢٤٩-٢٥٠)، مطوّلاً ، وعبدُ بْنُ حميدٍ فى « المنتخب » (٣٩٥) وابن المنذر (ج١/ رقم ٢٥١) من طريقين عن محمد بن سيرين ، عن عمرو بن وهبٍ ، عن المغيرة ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « أنَّه كان إذا تبرز ، تباعد » والسِّياقُ للدارمىّ ، وقال : « هو الأدبُ » .
وسندُهُ صحيحٌ .. وصحَّحه النووىُّ فى « المجموع » (٢/٧٧) .

* * *

قال الترمذىُّ :
« وفى الباب عن عبد الرحمن بن أَبى قراد ، وأبى قتادة ، وجابر ، ويحيى بن عبيد ، عن أبيه ، وأبى موسىٰ ، وابن عباسٍ ، وبلال بن الحارث » . =

= ١ - **حديث عبد الرَّحمٰن بن أبى قراد ، رضى الله عنه .**

* **قُلْتُ** : مرّ تخريجه برقم (١٦) .

* * *

٢ - **حديث أبى قتادة ، رضى الله عنه .**

* **قُلْتُ** : لم أقف عليه .

* * *

٣ - **حديث جابر بن عبد الله الأنصاريُّ ، رضى الله عنهما .**

أخرجه أبو داود (رقم ٢) ، ومن طريقه الخطابى فى « المعالم » (٩/١) والبغوى فى « شرح السنة » (٣٧٤/١) ، وابنُ ماجة (٣٣٥) ، والحاكمُ (١٤٠/١) ، والبيهقيُّ (٩٣/١) من طريق إسماعيل بن عبد الملك ، عن أبى الزبير ، عن جابرٍ ، أنَّ النبيَّ صلى اللَّهُ عليه وعلى آله وسلم « كان إذا أراد البراز ، انطلق حتى لا يراه أحدٌ » .

* قُلْتُ : وسندُهُ ضعيفٌ .

وإسماعيل بن عبد الملك ، ضعّفه الأكثرون .

قال أبو حاتم :

« ليس بقويّ فى الحديث ، وليس حدُّهُ التركُ » وأبو الزبير مدلسٌ ، وقد عنعنهُ . واللَّهُ أعلمُ .

وقال النوويُّ فى « المجموع » (٧٧/٢) : « إسناده فيه ضعفٌ يسيرٌ ، وسكت عليه أبو داود فهو حسنٌ عنده » !!

* * *

٤ - **حديثُ ابْنِ عباس ، رضى اللَّهُ عنهما .**

أخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » عن ابن عباسٍ ، قال : =

= « كان رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم إذا أراد الحاجة أبْعَدَ ، فانطلق ذات يوم لحاجته ، ثمَّ توضأ ولبس أحد خُفَّيْه ، فجاء طائرٌ أخضر ، فأخذ الخُفَّ الآخر ، ثمَّ ارتفع به ، ثمَّ ألقاهُ ، فخرج منه أسودُ سالخٌ ! فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « هذه كرامةٌ أكرمنى اللَّهُ بها » ، ثمَّ قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم : « اللَّهم إنى أعوذُ بك من شرِّ من يمشى على بطنه ومن شرِّ من يمشى على رجلين ، ومن شرِّ من يمشى على أربع » .

قال الهيثميُّ فى « المجمع » (٢٠٣/١) :

« فيه سعد بنُ طريفٍ ، واتُّهم بالوضعِ » .

وعزاه البرهان فورى فى « كنز العمال » (٣٧٩٠/٢٠٨/٢) للطبرانىّ فى « الكبير » عن ابن عباس ! وأظنه خطأ من الطابع أو الناسخ فقد عزاه السيوطى فى « جمع الجوامع » (٣٧١٧/٧) للطبرانى فى « الأوسط » . والله أعلم .

* * *

٥ - حديثُ بلال بن الحارث ، رضى اللَّهُ عنه .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٣٦)، والطبرانيُّ فى «الكبير» (ج١/ رقم ١١٤٢، ١١٤٣) ، وأبو موسى المدينى فى « نزهة الحفاظ » (٨٢/٨١) من طريق عبد الله بن كثير بن جعفر ، ثنا كثير بن عبد الله المزنىُّ ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن بلال بن الحارث ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « كان إذا أراد الحاجة أبعد » .

قال البوصيريُّ فى « الزوائد » (١/١٤٣) :

« هذا إسنادٌ واهٍ . كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، قال=

= فيه الشافعي : « ركنٌ من أركان الكذب » . وقال ابنُ حبان : « روى عن أبيه ، عن جدِّه نسخةً موضوعة ، لا يحلُّ ذكرها فى الكتب ولا الرواية إلا على جهة التعجُّب » ا هـ .

* * *

٦ - حديثُ يحيى بن عبيد ، عن أبيه .

أخرجه ابنُ قانعٍ فى « الصحابة » والطبرانيُّ فى « الأوسط » - كما فى « المجمع » (١/٢٠٤) - ، والحارث بنُ أبى أسامة فى « مسنده » -، كما فى « المطالب » (٣٦) - ، وإبراهيمُ الحربىُّ ، وابن مندة فى « المعرفة » ، وأبو نُعيم فى « الصحابة » من طريق واصل مولى أبى عيينة ، عن يحيى بن عبيد بن رُحى ، عن أبيه ، قال : « كان النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يتبوأ لبوله كما يتبوأُ لمنزله » .

قال أبو زرعة :

« ليس لوالد يحيى بن عبيد صحبةٌ » .

وقد اختُلف فى إسناد هذا الحديث اختلافاً يترشح منه ضعف الحديث بكل حالٍ . وانظر « الإصابة » (٤/٤١١) للحافظ .

* * *

٧ - حديثُ أبى موسىٰ الأشعرىّ ، رضى اللَّهُ عنه .

* **قُلْتُ** : لم أقف على حديثٍ له فى معنى حديث الباب . والله أعلمُ .

وممَّا لم يذكره الترمذيُّ - رحمه اللَّهُ - أحاديثُ جماعةٍ من الصحابة ، منهم :

٨ - حديثُ عبد الله بن مسعودٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه العقيليُّ فى « الضعفاء » (١/٤٤) من طريق إبراهيم بن=

....

= إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كُهيل ، قال : حدثنى أبى ، عن أبيه ، عن سلمة بن كهيلٍ ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ، قال : كُنَّا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فى غزوة خيبر ، فأردنا أن نتبرز ، وكان إذا أراد ذلك تباعد ، حتى لا يراهُ أحدٌ ..... ثم ساق حديثاً .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ جدّاً .

إبراهيم بن إسماعيل .

قال ابنُ نُميرٍ : « روى مناكير » .

وقال ابنُ حبان :

« روى عن أبيه بعض المناكير » .

وقال العقيليُّ :

« لم يكن إبراهيمُ يقيمُ الحديث » .

وإسماعيل بن يحيى وأبوه متروكان . والله الموفق .

* * *

٩ - حديث أنسٍ ، رضى اللَّهُ عنه .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٣٢) من طريق عمر بن عبيد(١) ، عن عمر بن المثنى(١) ، عن عطاء الخراسانى ، عن أنسٍ ؛ قال : كنتُ مع النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم فى سفرٍ ، فتنحى لحاجته ، ثمَّ جاء فدعا بوضوءٍ ، فتوضأ .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ضعيفٌ . =

(١) وقع فى « المطبوعة » : « ..... عمرو بن عبيد ، عن محمد بن المثنى ! » وكلاهما خطأٌ فاحشٌ ، والصواب ما أثبتُّه هنا . والله المستعان .

= وعُمر بن المثنى ، ذكره العقيليُّ فى « الضعفاء » وعطاء بن أبى مسلمٍ الخراسانى ، كان كثير الوهم ، والأكثرون على أنه لم يسمع من أحدٍ من الصحابة ، لكن الطبرانيَّ يثبتُ لعطاء سماعاً من أنسٍ - كما فى « التهذيب » (٧/٢١٥) - ، وسماعُهُ من أنسٍ جائزٌ ، فإنَّ أنساً توفى سنة (٩٣) على أكثر تقديرٍ ، وتوفى عطاء سنة (١٣٥) عن نحو (٨٥) سنة ، فيكونُ له ثلاثٌ وأربعون سنةً يوم مات أنسٌ رضى الله عنه ، ولكن يمنع من الاتصال أن عطاء كان يُدلسُ ، وقد عنعن . والله أعلمُ، وله طريقٌ آخر عن أنسٍ .

أخرجه البزَّارُ (ج١/ رقم ٢٣٨) قال : حدثنا السريُّ ، عن عاصمٍ ، ثنا عبد السلام بنُ حربٍ ، ثنا الأعمش ، عن أنسٍ ، أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أراد الحاجة أبعد .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ لأنَّ الأعمش لم يسمع من أنسٍ .

* * *

١٠ - حديثُ يعلى بن مرة ، رضى الله عنه .

أخرجه ابنُ ماجة (٣٣٣) قال : حدثنا يعقوبُ بنُ حميدٍ بن كاسبٍ ، ثنا يحيى بن سُليم ، عن ابن خُثيم ، عن يونس بن خبابٍ ، عن يعلى بن مرة ، أن النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم كان إذا ذهب إلى الغائط ، أبْعَدَ .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

يعقوب بن حميدٍ ، ويحيى بن سليم صدوقان ، ولكن فى حفظهما شىءٌ .

وقد قال أحمدُ : =

= « يحيى بن سليم كان قد أتقن حديث ابن خثيم » ويونس بن خباب منكرُ الحديث كما قال البخاريُّ .

ثمَّ إنه لم يسمع من يعلى بن مرة . والله أعلم .

* * *

١١ - حديثُ ابن عمر ، رضى الله عنهما .

أخرجه أبو يعلى (١١٠ - زوائده) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج١٢/ رقم ١٣٦٣٨) ، وفى « الأوسط » (٣٢ - مجمع البحرين) من طرق عن سعيد بن أبى مريم ، أنا نافع بن عمر الجُمحى ، عن عمرو بن دينارٍ ، عن ابن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يذهب لحاجته إلى المُغَمَّسِ » قال نافع : نحو ميلين من مكة .

قال الهيثميُّ فى « المجمع » (١٠/٢٠٣) :

« رجالُهُ ثقات من أهل الصحيح » ولابن عمر فيه حديثٌ آخر بلفظ :

« كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أراد الحاجة ، تنحَّى ، ولا يرفع ثيابه حتى يدنو من الأرض » .

أخرجه البيهقيُّ (١/٩٦) من طريق أحمد بن محمد بن أبى رجاء المصيصى ثنا وكيع ، ثنا الأعمش ، عن القاسم بن محمد ، عن ابن عمر بشطره الثانى .

واختلف فيه على الأعمش .

فرواه زهير بن حرب ثنا وكيع ، عن الأعمش ، عن رجلٍ ، عن ابن عمر به .

أخرجه أبو داود (١٤) ومن طريقه البيهقيُّ (١/٩٦) . =

= ورواه وكيع ، وأبو يحيى الحمانى ، عن الأعمش ، قال : قال ابن عمر فذكره .

فسقطت الواسطة بين الأعمش وابن عمر .

ذكره الترمذىُّ فى « السنن » (٢٢/١) وقال :

« مرسل . ويقال : لم يسمع الأعمش من أنسٍ ولا من أحدٍ من أصحاب النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم » .

ورواه عبد السلام بنُ حربٍ الملائى ، عن الأعمش ، عن أنسٍ به فجعل الحديث من « مسند أنسٍ » .

أخرجه أبو داود (١٤) ، والترمذىُّ (١٤) ، والدارمىُّ (١٣٦/١) ، والحكيم الترمذىُّ فى « المنهيات » (ص - ١١) .

قال أبو داود :

« هو ضعيف » .

وقال الترمذىُّ :

« وهكذا روى محمد بن ربيعة ، عن الأعمش ، عن أنسٍ هذا الحديث » .

قال الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٢/ ق ١/٢٠) :

والحديث غير ثابتٍ عن الأعمش » .

وقال فى موضع آخر (ج٢/ ق ٢/٤٣) :

« يرويه الأعمش ، واختُلف عنه . فرواه وكيع عن الأعمش ، عن القاسم بن محمد ، عن ابن عمر . وقال عبد السلام بن حربٍ ومحمد بن ربيعة ، عن الأعمش ، عن أنسٍ ، وكلاهما غير ثابتٍ .» اهـ .

وقال العقيلىُّ فى « الضعفاء » (٢٥٢/١) : =

= « .... إنما يروى هذا من معلول حديث الأعمش مرسلاً . رواه عبد السلام بن حرب الملائى ، وسعيد بن مسلمة ، ومحمد بن ربيعة ، عن الأعمش ، عن أنسٍ . ورواه وكيع وأبو يحيى الحمّانى ، عن الأعمش ، عن ابن عمر ، وقد قال بعضهم : عن وكيع ، عن الأعمش ، عن رجلٍ ، عن ابن عمر ، ولا يصحُّ » اهـ .

* **قُلْتُ** : وعندى أن الطريق الأول أشبهُ . وهو الذى يرويه وكيع ، عن الأعمش ، عن القاسم بن محمد ، عن ابن عمر فإن السند جيدٌ ، ليس فيه مجروحٌ ، فأين العلَّةُ فيه ؟!

* * *

الرُّخْصَة فِى تَرْكِ ذَلِكَ

١٨ - أَخْبَرَنَا إِسْحَٰقُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا عِيْسَى بْنُ يُوْنُسَ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا الأَعْمَشُ ، عَنْ شَقِيْقٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، قَاْلَ :

« كُنْتُ أَمْشِى مَعَ رَسُوْلِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَانْتَهَىٰ إِلَى سُبَاطَةِ قَوْمٍ ، فَبَاَلَ قَائِماً . فَتَنَحيْتُ عَنْهُ ، فَدَعَانِى ، وَكُنْتُ عِنْدَ عَقِبَيْهِ حَتَّى فَرَغَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ » .

---

١٨ - إسْنَادُهُ صَحِيْحٌ ..

* الأعمشُ : هو سليمانُ بنُ مِهْران .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ ، ثبتٌ ، حُجَّةٌ .

قال عيسى بنُ يونس :

« لم نر مثل الأعمش ، ولا رأيتُ الأغنياء والسلاطين عند أحدٍ أحقر منهم عند الأعمش ، على فقره وحاجته » .

وكان يُدلسُ . ولكن قال الذهبيُّ فى « الميزان » (٢/٢٢٤) :

« هو يُدلسُ ، وربما دلَّس عن ضعيفٍ ولا يدرى به ، فمتى قال : « حدثنا » فلا كلام ، ومتى قال : « عن » تطرق إليه احتمالُ التدليس ، إلَّا فى شيوخٍ أكثر عنهم ، كإبراهيم ، وأبى وائل ، وأبى صالح السمان ، فإن روايته عن هذا الصنف محمولةٌ على الاتصال » ا هـ .

* * *

والحديث أخرجه البخاريُّ (١/٣٢٨- فتح) .

ومسلمٌ (٣/١٦٥ - نووى) ، وأبو عوانة (١/١٩٧ ، ١٩٨) ، وأبو داود (٢٣) ، والترمذيُّ (١٣) ، وابنُ ماجة (٣٠٥) ، والدَّارميُّ (١/١٧١) ، وأحمد (٥/٣٨٢،٤٠٢) ، والطيالسيُّ (٤٠٦) ، وابنُ خزيمة (١/٣٥ - ٣٦) ، وابنُ حبَّان (ج٢/ رقم ١٤٢١،١٤٢٢=

= ١٤٢٤ ، ١٤٢٥) ، وابن المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٥٢ ، ٢٨٢) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٣٦) ، وابنُ أبى شيبة (١/١٢٣) ، والحميديُّ فى « مسنده » (٤٤٢) ، والبيهقيُّ (١/١٠٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤) ، وابن شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق ١/١١) ،والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (١/٣٨٦) من طرقٍ عن الأعمش ، عن أبى وائلٍ ، عن حذيفة فذكره وبعضُهُم لا يذكر : « المسح على الخُفَّيْن » وقد رواه عن الأعمش جماعةٌ من ثقات أصحابه ، منهم :

« شعبةُ ، والثوريُّ ، وأبو عوانة ، ووكيع ، وعبد الواحد بنُ زيادٍ ، وزهيرُ بن معاوية ، فى آخرين » .

وقد توبع الأعمشُ .

تابعه منصور بن المعتمر ، عن أبى وائلٍ ، عن حذيفة به ، ولم يذكر « المسح » .

أخرجه البخاريُّ (١/٣٢٩ و ٥/١١٧ - فتح) ، وأبو عوانة (١/١٩٧) ، والمصنِّف ويأتى برقم (٢٧) ، والطيالسيُّ (٤٠٧) .

وفى لفظ للبخاريِّ ، وغيره :

« ..... عن أبى وائلٍ ، قال : كان أبو موسىٰ الأشعريِّ يشدِّدُ فى البول [وفى روايةٍ : كان يبولُ فى قارورةٍ ويشدد فى البول] ويقول : إنَّ بنى إسرائيل كان إذا أصاب ثوب أحدهم قرضهُ .

قال حذيفة : ليتهُ أمسك ! أتى رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم سباطة قومٍ ، فبال قائما » .

وتابعه عُبَيْدَةُ بْنُ مُعَتِّبٍ الضَّبِّىُّ ، حدثنى أبو وائلٍ شقيق بن =

....

= سلمة عن حذيفة ، بنحو لفظ الأعمش .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الصغير » (١٢٩/٢) قال : حدثنا هارون بن محمد بن مُنخَّل الواسطىُّ ، حدثنا أحمدُ بنُ منيعٍ ، حدثنا أشعث بن عبد الرحمٰن بن زبيد ، عن عبيدة به .

وقال :

« لم يروه عن عبيدة إلَّا أشعثُ ، تفرَّد به أحمدُ بنُ منيعٍ » .

* **قُلْتُ** : أمَّا شيخُ الطبرانّى ، فلم أقف له على ترجمةٍ،وأشعث بن عبد الرحمٰن ، ليَّنَهُ أبو زُرْعة ، فقال :

« ليس بالقوىّ »

وقال أبو حاتم :

« شيخٌ محله الصدق » وناهيك بهذا من مثل أبى حاتمٍ ، رحمه الله أمَّا النسائىُّ فقال :

« ليس بثقةٍ » !

فقال ابنُ عدىٍّ :

« وعندى أنَّ النسائىَّ أفرط فى أمره ، حيثُ قال : « ليس بثقةٍ » ، وقد تبحرتُ حديثه مقدار ما له ، فلم أر له حديثاً منكراً » اهـ .

وبقية رجال السند ثقات .

فهذا السندُ يُحسَّنُ فى المتابعات .

وتابعه أيضاً الشعبىُّ ، عن شقيق أبى وائل ، عن حذيفة به .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الصغير » (٢٦٦/١) قال : حدثنا القاسم بنُ عفاف بن سليم الفوزىُّ الحمصىُّ ، حدثنى عمى أحمد بن سليم ، حدثنا عيسى بنُ يونُس ، عن زكريا بن أبى زائدة ، عن الشعبىِّ به ثمَّ قال :=

= « لم يروه عن الشعبيِّ إلَّا زكريا ، ولا عنه إلا عيسى ، تفرَّد به أحمدُ بنُ سليمٍ » .

* **قُلْتُ** : أما زكريا وعيسى ، فثقتان .

وأمَّا أحمدُ بنُ سليم ، وابنُ أخيه – شيخ الطبرانى – فلم أجدهما،فهؤلاء أربعةٌ يروون الحديث ، عن أبى وائل ، عن حذيفة .

وخالفهم عاصم بنُ بهدلة ، فرواه عن أبى وائلٍ ، عن المغيرة بن شعبة .

فنقله من « مسند حذيفة » إلى « مسند المغيرة » أخرجه ابنُ ماجة (٣٠٦) ، وأحمدُ فى « العلل » (١٦٨/٢) ، وعبدُ بن حميدٍ فى « المنتخب » (٣٩٩) ، والبيهقىُّ (١٠١/١) من طريق عاصم .

وعند ابن ماجة والبيهقىّ :

« قال شعبة : قال عاصم يومئذٍ : وهذا الأعمش يرويه عن أبى وائلٍ ، عن حذيفة ، وما حفظهُ !! . فسألتُ عنه منصوراً ، فحدثنيه عن أبى وائلٍ ، عن حذيفة أنَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى سباطة قومٍ ، فبال قائماً » .

وفى « علل أحمد » :

« قال عاصم : وما هو كما يقولُ الأعمشُ ، ما حدثنا أبو وائلٍ إلَّا عن المغيرة ! . قال شعبة : وقد كنتُ سمعتُ حديث الأعمش منه ، ثمَّ لقيتُ منصوراً ، فحدثنيه عن أبى وائل ، عن حذيفة ..... فذكره » .

* **قُلْتُ** : كذا اعترض عاصمٌ !!

والأعمشُ أثبتُ منه وأحفظُ ، فكيف وقد تابعه منصورٌ ؟! غير أن عاصماً لم يتفرد به فتابعه حمادُ بن أبى سليمان ، عن أبى وائلٍ ، =

....

= عن المغيرة به
أخرجه أحمد فى « المسند » (٤/٢٤٦)، وفى « العلل » (٢/١٦٩) ، وعبدُ بنُ حميدٍ (٣٩٦) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٦٣) وابنُ شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق ١/١١) من طريق حماد بن سلمة ، عن حماد بن أبى سليمان ، وعاصم بن بهدلة ، عن أبى وائلٍ ، عن المغيرة أنَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى سباطة بنى فُلانٍ ، ففحج رجليه ، وبال قائماً » .

وقولُهُ : « ففحج رجليه » ، وقعت فى رواية حماد بن أبى سليمان كما فى رواية أحمد .

وعند ابن خزيمة : « ففرج رجليه » .

وفى القلب شيء من هذه الزيادة ، لم أقف لها على شاهدٍ يثبُتُ . والله أعلمُ . ولها شاهدٌ من مرسل الحسن عند ابن أبى شيبة (١/١٢٢).

قال الترمذىُّ :

« حديث أبى وائل ، عن حذيفة أصحُّ » .

وقال البيهقىُّ :

« كذا رواه عاصمُ بنُ بهدلة ، وحماد بنُ أبى سليمان ، عن أبى وائلٍ ، عن المغيرة ، والصحيحُ ما روى الأعمشُ ومنصور عن أبى وائلٍ ، عن حذيفة ، كذا قاله أبو عيسى الترمذىُّ » .

فتعقبه ابنُ التركمانى فى « الجوهر النقىُّ » بقوله :

« قلتُ : الذى فى كتاب الترمذىّ : حديثُ أبى وائل ، عن حذيفة أصحُّ ، ويُحتمل أن يكون لشقيقٍ فى هذا الحديث إسنادان ، ولهذا أخرج أبو بكر بنُ خزيمة فى « صحيحه » رواية حمادٍ ، ولم يُبال بالاختلاف » اهـ=

= وجنح المباركفوريُّ - رحمه الله - فى « تحفة الأحوذى » (١/ ٧١) إلى رأى ابن التركانى ، فقال :

«والظاهر أن الروايتين صحيحتان ، ورواية الأعمش ومنصور أصحُّ ، والله أعلمُ » ! كذا قال ! .

قال الشيخُ أبو الأشبال - رحمه الله - فى « شرح الترمذىّ » (١/ ٢٠) : « أقولُ : والذى رجحه ابنُ خزيمة هو الصوابُ ، لأن احتمال الخطأ فى الحفظ من عاصمٍ رفعه متابعة حمادٍ له كما هو ظاهرٌ ، وبعيدٌ أن يتفقا معاً على الخطأ ، والراوى الثقة إذا خيف من خطئه وتابعه غيرُهُ من الثقات ، تأيدت روايتُه وصحَّتْ » اهـ .

* **قُلْتُ** : وروايةُ الأعمش ومنصور أصحُّ عندى بلا ريبٍ .

وعاصمُ وحمادُ ، وإنْ كانا إمامين ، الأولُ فى القراءة ، والثانى فى الفقه ، فقد تكلَّم فيهما غير واحدٍ ، ورماهما بسوء الحفظ . أمَّا عاصمُ بنُ بهدلة :

فقال أبو حاتمٍ :

« ليس محلُّهُ أنْ يقال : « ثقة » ، ولم يكن بالحافظ » .

وقال ابنُ عيينة :

« كل من اسمه عاصمٌ سيىء الحفظ » !

وقال العقيليُّ :

« لم يكن فيه إلا سوء الحفظ » .

وقال البزَّارُ :

« لم يكن بالحافظ » .

وقال الدارقطنيُّ :

« في حفظه شىءٌ » . =

= وأمَّا حمادُ بنُ أبى سليمان : فقال أحمدُ :

« رواية القدماء عنه مقاربةٌ : شعبة ، والثوريُّ ، وهشام الدستوائى ، أمَّا غيرُهم فقد جاءوا عنه بأعاجيب » .

وقال مرةً :

« وحماد عنده عنه تخاليط . يعنى حماد بن سلمة » .

وهذا من رواية حماد بن سلمة عنه ، فتأمَّلْ !

وقال شعبةُ :

« كان حماد بنُ أبى سليمان لا يحفظُ » .

وقال أبو حاتمٍ :

« هو صدوقٌ لا يُحتجُّ بحديثه ، وهو مستقيمٌ فى الفقه ، فإذا جاء الآثار شوَّش » ! .

* **قُلْتُ** : فالحاصلُ أن كليهما كان سيىء الحفظ ، فلو تابع أحدهما الآخر - كما هو الحالُ هنا - ، فنقبل حديثهما بشرط عدم وجود المخالف ، لاسيما إنْ كان مثل الأعمش ومنصور . أمَّا مع وجوده فلا .

وقد قال أحمد فى « العلل » :

« منصور والأعمش ، أثبتُ من حماد وعاصم » يشير بذلك إلى ترجيح ما رجحناهُ[1] .

وقد نقل الحافظ فى « الفتح » (١/٣٢٩) كلام الترمذىّ فى ترجيح حديث الأعمش ومنصور ، ثم قال : « وهو كما قال ، وإن جنح ابنُ خزيمة إلى تصحيح الروايتين لكون حماد بن أبى سليمان وافق =

(١) ورجح رواية الأعمش أبو حاتم الرازى - كما فى « العلل » (٩) لولده - أما أبو زرعة فقال : الصحيح حديث عاصم عن أبى وائل ، عن المغيرة » !! .

....

عاصماً على قوله : « عن المغيرة » ، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما ، فيصحُّ القولان جميعاً . لكن من حيثُ الترجيح ، رواية الأعمش ومنصور لإتقانهما أصحُّ من رواية عاصم وحماد لكونهما فى حفظهما مقالٌ » اهـ .

وممَّا يرجِّحُ رواية الأعمش أيضاً ما :

أخرجه أحمدُ (٥/٣٩٤) من طريق يونس بن أبى إسحٰق ، عن أبى إسحٰق ، عن نهيك بن عبد الله السلولىّ ، عن حذيفة ..... فذكره .

وهذا سندٌ رجاله ثقات ، خلا نهيك السلولىّ ، فإن ابن أبى حاتمٍ ترجمه فى « الجرح والتعديل » (٤/١/٤٩٧) ولم يحك فيه شيئاً .

وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٥/٤٨٠) .

ثمَّ تدليسُ أبى إسحٰق السبيعىّ .

وهناك وجهٌ آخرٌ من الاختلاف فى سنده :

فرواه الحسن بن الصباح ، وعلىُّ بنُ يونس الواسطىُّ عن عبد المجيد بن أبى روَّادٍ ، عن ياسين الزيات ، عن الأعمش ، عن أنسٍ ، قال : رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بال على سباطة قومٍ ، فتوضأ ، ومسح على الخُفَّيْن .

وخالفهما سختويه ، فرواه عن عبد المجيد ، عن ياسين الزيات ، عن الزهرىّ ، عن أنسٍ به .

ذكره الدارقطنىُّ فى « العلل » (ج٢/ ق ٢٠/١) وقال :

«وكلاهما وهمٌ، والمحفوظ: عن الأعمش، عن أبى وائلٍ، عن حذيفة» اهـ.

* * *

هذا :

والبول من قيامٍ وإن كان جائزاً ، فالقعودُ أفضلُ .

وسيأتى مزيدُ تفصيلٍ لهذا البحث فى الحديث رقم (٢٩) فانتظره ، والله تعالى الموفقُ .

القَوْلُ عِنْدَ دُخُوْلِ الخَلَاءِ

١٩ - أَخْبَرَنَا إِسْحَٰقُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيْلُ ، عَنْ عَبْدِ العَزِيْزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَاْلَ :

كَاْنَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْه وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الخَلَاءَ ، قَاْلَ : اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوْذُ بِكَ مِنَ الخُبُثِ وَالخَبَائِثِ » .

---

١٩ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* إسماعيلُ : هو ابنُ إبراهيم بن مقسم ، المعروف بـ « ابن عُليَّة » .

أخرج له الجماعةُ .

وهو متفقٌ على ثقته وإتقانه .

قال أحمدُ : « إليه المنتهى فى التثبُّت بالبصرة » .

وقال ابنُ معين :

« كان ثقةً ، صدوقاً ، مأموناً ، مسلماً ، ورعاً ، تقياً » .

وناهيك بهذا من ابْن معينٍ !

أمَّا ما حُكى عن أحمد ، أنه سُئل عن وهيبٍ ، وابن عُليَّة ، فقال : « وهيبٌ أحبُّ إلَّى ، وابنُ عُليَّة ما زال وضيعاً فى الكلام الذى تكلم به إلى أنْ مات ! قلتُ : أليس قد رجع وتاب على رؤوس الناس ؟! قال : بلٰى ! . إلى أن قال : وكان لا ينصفُ بحديث الشفاعات » .

وكان منصور بن سلمة الخُزاعىُّ يحدثُ مرةً ، فسبقه لسانُه ، فقال : ثنا إسماعيلُ بنُ عُليَّة ، ثمَّ قال : لا ، ولا كرامة ! بل أردتُ زهيراً ، ثمَّ قال : ليس من قارف الذَّنب كمن لم يقارف ، وأنا والله استتبتُ ابن عُليَّة » .

=

....

= قال الذهبيُّ فى « الميزان » :

« وهذا من الجرح المردود ، لأنَّه غلوٌ . وإمامةُ إسماعيل لا نزاع فيها . وقد بدتْ منه هفوةٌ وتاب منها ، فكان ماذا ؟! إنى أخاف الله لا يكون ذكرنا له من الغيبة » . اهـ .

ثمَّ إنَّ « عُليَّة » هى أُمُّ إسماعيل على الراجح ، خلافاً لعلىّ بن حُجْر إذ زعم أنها جدَّتُه لأمِّه . وكان إسماعيلُ يكره أن ينسب إلى أمه ، فكان يقول : « من قال ابن عُليَّة فقد اغتابنى » .

ولكن المحدثين لم يروا أن هذا من الغيبة ، وإنما نسبوه لأمه تمييزاً له عن غيره ، لحفظه وشرفه . كما أنه لا يُعدُّ من الغيبة أن نقول : « الأعمش ، والأعرج ، والأحول .... » ونحو ذلك .

وضابطُ ذلك ، ما قاله ابنُ حبان فى « المجروحين » (١/١٨) :

« ..... إن أخبار الرجل بما فى الرجل على جنس الإبانة ، ليس بغيبة ، وإنما الغيبةُ ما يريدُ القائل القدح فى المقول فيه » .

وقد فصَّلْتُ هذا البحث فى كتابى « قصد السبيل فى الجرح والتعديل » وهو أحد أقسام « الإمعان مقدمة بذل الإحسان » يسر الله نشرها .

وقد علَّق الذهبيُّ فى « السير » (٩/١٠٨) على قول إسماعيل ، فقال : « هذا سوءُ خُلُقٍ - رحمه الله - ، شىءٌ قد غلب عليه فما الحيلة ؟! قد دعا النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم غير واحدٍ من الصحابة بأسمائهم مضافاً إلى الأم . كالزبير بن صفيّة ، وعمار بن سُميَّة » اهـ

* عبد العزيز بن صُهيبٍ ، هو البُنانى أخرج له الجماعةُ .

وثقهُ أحمدُ ، وابنُ معين ، وابنُ سعدٍ ، والمصنِّفُ ، والعجلىُّ .

وقال أبو حاتمٍ :

« صالحٌ » !! .

=

= والحديثُ أخرجه البخاريُّ (٢٤٢/١ و ١٢٩/١١ - فتح) ، وفى « الأدب المفرد » (٦٩٢) ، ومسلم (٧٠/٤ - نووى) ، وأبو عوانة (٢١٦/١) ، وأبو داود (٤) ، والمصنِّفُ فى « اليوم والليلة » (٧٤) ، والترمذيُّ (٥،٦) ، وابنُ ماجة (٢٩٦) ، والدارميُّ (١٧١/١) ، وأحمدُ (٩٩/٣،١٠١،٢٨٢) ، وابنُ أبى شيبة فى « مصنفه » (١/١) ، وعلىُّ ابنُ الجعد ، فى « مسنده » (١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ٢٥٦٠) ، وأبو يعلىٰ (ج ٧/ رقم ٣٩٠٢) ، وكذا ابنُ حبان (ج ٢/ رقم ١٤٠٤) وتمام الرازى فى « الفوائد » (١٤٧) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٥٨) ، وابنُ السُّنى فى « عمل اليوم والليلة » (١٦) ، والطبرانيُّ فى « الدُّعاء » (ج٢/ رقم ٣٥٩) ، والبيهقىُّ (٩٥/١) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (٣٧٦/١) ، وابنُ النجار فى « ذيل تاريخ بغداد » (٨٧/٢) ، وابنُ اللَّمش فى « تاريخ دُنيسر » (ص ٤٥،٤٦) ، والذهبيُّ فى « السير » (٤٦٧/١١) من طرقٍ عن عبد العزيز بن صهيبٍ ، عن أنسٍ به .

قال الترمذيُّ :

« هذا حديثٌ حسن صحيحٌ » وقد رواه عن عبد العزيز بن صهيبٍ جماعةٌ منهم :

« شعبةُ ، وحماد بنُ سلمة ، وعبد الوارث بنُ سعيدٍ ، وابنُ عُليَّة ، ومعمر بن راشد ، وهشيم بن بشير ، وحماد بن زيد ، وزكريا بنُ يحيى بن عمارة ، وحماد بنُ واقد ، وسعيدُ بْنُ زيد » وتابعهم أيضاً عبد العزيز بن المختار ، عن عبد العزيز بن صهيبٍ بلفظ : « إذا دخلتم الخلاء فقولوا : بسم الله ، أعوذ بالله من الخُبُث والخبائث » . =

= أخرجه المعمريُّ فى « اليوم والليلة » .
قال الحافظ فى « الفتح » (١/٢٤٤) :
« إسنادُهُ على شرط مسلمٍ ، وفيه زيادة التسمية ، ولم أرها فى غير هذه الرواية » اهـ .
وقال فى « نتائجُ الأفكار » (١/١٩٦) : « رواتُهُ موثقون » .
* **قُلْتُ** : وقولُهُ : « على شرط مسلمٍ » كنتُ أظُنه على شرط الشيخين ، لاسيما وعبد العزيز بن المختار من رجالهما . ثمَّ تبين لى أن قوله : « عبد العزيز » خطأ لا أدرى ممَّن ؟ وصوابُه « عبد الله بن المختار » لأمرين :
الأول : أنه هو الذى يروى عن عبد العزيز بن صهيبٍ .
الثانى : أنه هو الذى تفرد به مسلم دون البخاريّ ، فيوافق بذلك حكم الحافظ رحمه الله .
ثمَّ قول الحافظ : « ولم أرها فى غير هذه الرواية » يعنى من حديث أنسٍ متعقب بما : أخرجه ابنُ أبى شيبة (١/١)، وابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (ج١/رقم ١٦٧)، والطبرانيُّ فى « الدعاء » (ج٢/ رقم ٣٥٨)، وابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٧/٢٥١٩) من طريق أبى معشر ، عن عبد الله بن أبى طلحة ، عن أنسٍ ، أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان إذا دخل الكنيف ، قال : « بسم الله ، اللهم إنى أعوذ بك من الخُبث والخبائث » .
وسندُهُ ضعيفٌ ، لأجل أبى معشر ، واسمه نجيح السنديّ ، وفى حفظه ضعفٌ .
ثمَّ وقفتُ – منذ أيامٍ – على كتاب « تمام المنة » لشيخنا الألباني =

= حفظه الله تعالى ، وأمتع المسلمين بطول حياته ، فرأيتُه يميل إلى أن زيادة « بسم الله » فى حديث أنسٍ شاذَّةٌ .

قال الشيخُ (ص ٥٧) :

« وهى - يعنى الزيادة - عندى شاذَّةٌ ، لمخالفتها لكل طرق الحديث عن عبد العزيز بن صهيبٍ ، عن أنسٍ فى « الصحيحين » وغيرهما ممن سبقت الإشارة إليهم » ا هـ .

* قُلْتُ : والأقربُ عندى إلى القاعدة أن عبد الله بن المختار لم يخالف أصحاب عبد العزيز بن صهيبٍ بذكر « التسمية » ، بل هو زاد عليهم ذلك . ثمَّ هو ثقة ولم يغمزه أحدٌ ، فزيادتُه مقبولةٌ . وقد قبل الشيخُ زيادة على بن عبد الله البارقى عن ابن عمر مرفوعاً : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » .

وسائر أصحاب ابن عمر - وهم يقاربون العشرين - يروون الحديث بلفظ : « صلاة الليل مثنى مثنى » فلم يذكروا : « النهار » وضربُ الأمثلة على ذلك يطولُ . ولستُ ممن يرى قبول زيادة الثقة بإطلاق ، بل يحكم لكل حديث بما يُناسب الحال . والله تعالى أعلى وأعلمُ .

وللحديث طرقٌ أخرى عن أنسٍ :

١ - الزهريُّ ، عنه .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » (ج٢/ ق ١/١١٩) ، وفى « الصغير » (٢/٤٤) ، وفى « الدُّعاء » (ج ٢/ رقم ٣٦٠) قال : حدثنا محمد بن الحسن بن كيسان المصيصىُّ ثنا إبراهيم بن حميد الطويل ، ثنا صالحُ بنُ أبى الأخضر ، عن الزهرىّ ، عن أنسٍ مرفوعاً : « إنَّ هذه الحشوش محتضرة ، فإذا دخلها أحدكم فليقُل : اللَّهُمَّ إنى أعوذ بك =

= من الخُبُث والخبائث » .

قال الطبرانى :

« لم يرو هذا الحديث عن الزهرىّ ، إلَّا صالحُ بنُ أبى الأخضر ، ولا عنه إلَّا إبراهيمُ بنُ حميدٍ ، تفرَّد به محمد بن الحسن بن كيسان » .

* **قُلْتُ** : أمَّا شيخُ الطبرانىّ ، فلم أقف له على ترجمةٍ .

وإبراهيم بنُ حميد الطويل ، وثقه أبو حاتمٍ الرازىُّ - كما فى « الجرح والتعديل » (٩٤/١/١) ، وابنُ حبان فى « ثقاته » (٦٨/٨) وقال : « يخطىء » . وأبو حاتمٍ أدرى به من ابن حبان ، لاسيما وهو من شيوخ أبى حاتم الذين لقيهم ، وكتب عنهم . فالله أعلمُ .

وصالحُ بن أبى الأخضر ، يُضعف حديثه فى الزهرىّ .

فسند الحديث ضعيفٌ .

٢ - قتادةُ ، عنه .

« أخرجه ابنُ السُّنى فى « اليوم والليلة » (٢٠) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٣/ رقم ٢٨٢٤) ، وفى « الدعاء » (ج٢/ رقم ٣٥٦) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (٣٧١/٣) من طرقٍ عن قطن بن نُسير ، ثنا عدىُّ بن أبى عمارة ، قال : سمعتُ قتادة يحدثُ عن أنسٍ مرفوعاً :

« إنَّ هذه الحشوش محتضرةٌ ، فإذا دخل أحدكم الخلاء ، فليقُلْ : بسم الله ، اللَّهُمَّ إنى أعوذ بك من الخُبث والخبائث . » .

قال الطبرانىُّ :

« لم يرو هذا الحديث عن قتادة ، عن أنسٍ ، إلا عدىُّ ، تفرَّد به قطنُ » .

* **قُلْتُ** : أما قطنُ بنُ نُسير ، ففيه مقالٌ . =

وكان أبو حاتم وأبو زرعة يحملان عليه ... وعديُّ بنُ أبى عمارة .
قال العقيلىُّ :
« فى حديثه اضطرابٌ » .
ولذلك قال الحافظُ فى « نتائج الأفكار » (٩٥/١) :
« هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه ..... وأخرجه الدَّارقطنىُّ فى « الأفراد » من هذا الوجه ، وقال : تفرد به عديٌّ عن قتادة » .
٣ - عبد الله بن أبى طلحة ، عنه .
وقد سبق تخريجه قبل قليلٍ .
ثمَّ إنه قد اختلف فى إسناده فرواه هشيم ، عن أبى معشر ، عن عبد الله بن أبى طلحة ، عن أنسٍ كما مرّ ذكره .
وخالفه محمد بن بكار فقال : ثنا أبو معشر ، عن حفص بن عمر بن أبى طلحة ، عن أنسٍ به .
فصار شيخ أبى معشر هو « حفص بن عمر » .
أخرجه الطبرانىُّ فى « الدُّعاء » (ج ٢/ رقم ٣٥٧) وهذا الاضطراب من أبى معشر ، لسوء حفظه .

* * *

قال الترمذىُّ :
وفى الباب عن علىٍّ ، وزيد بن أرقم ، وجابر ، وابن مسعودٍ » .

١ - حديثُ علىٍّ ، رضى اللَّهُ عنه .

أخرجه الترمذىُّ (٦٠٦) ، وابنُ ماجة (٢٩٧) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٣٧٨/١) من طريق محمد بن حميد الرازى ، حدثنا الحكمُ بنُ بشيرٍ بن سليمان ، حدثنا خلَّادٌ الصفَّارُ ، عن الحكم بن عبد الله النصرىّ ، عن أبى إسحٰق ، عن أبى جحيفة ، عن علىّ بن =

= أبى طالبٍ رضى الله عنه ، مرفوعاً : « سترُ ما بين أعين الجنِّ ، وعورات بنى آدمٍ ، إذا دخل أحدهمُ الخلاء ، أنْ يقول : بسم الله »[1].

قال الترمذىُّ :

« هذا حديثٌ غريبٌ ، لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه ، وإسنادُهُ ليس بذاك القوىّ » وأقرَّهُ البغوىُّ .

* **قُلْتُ** : وهذا هو الصوابُ . وخالف فى ذلك جماعة .

فقد رمز السيوطىُّ له بالحُسْنِ .

قال المُناوى فى « الفيض » (٤/٩٦ - ٩٧) :

« رمز المصنف لصحته (كذا وهو خطأ ، والصواب : لحُسْنه) وهو كما قال أو أعلى ، فإن مُغُلْطاى مال إلى صحته ، فإنه لما نقل عن الترمذىّ أنه غيرُ قوىٍّ ، قال : لا أدرى ما يوجبُ ذلك ، لأنَّ جميع من فى سنده غيرُ مطعونٍ عليهم بوجهٍ من الوجوه ، بل لو قال قائلٌ : إسنادُهُ صحيحٌ ، لكان مصيباً » ا هـ .

ونقل الشوكانىُّ هذا الكلام فى « تحفة الذاكرين » (١٠٩) وأقرَّهُ !! .

وقال شيخُنا الألبانىّ فى « تمام المنة » (ص - ٢٠) :

« لكن مال مُغُلْطاى إلى صحته كما قال المُناوى ، وله شاهدٌ من حديث أنسٍ عند الطبرانى من طريقين ، فالحديث به حسنٌ على أقل الدرجات » ا هـ .

* **قُلْتُ** : وتتابُعهم على هذا الخطأ يُعدُّ من الغرائب !!

فإن هذا الحديث ضعيفٌ ، بل واهٍ . وله عللٌ : =

(١) وعزاه السيوطى فى « الجامع الصغير » لأحمد ، ولم أجده فيه . فالله أعلمُ .

= * **الأولى** : محمدُ بْنُ حميدٍ ، شيخُ الترمذىّ ، وابن ماجة واهٍ .
قال البخارىُّ :
« فى حديثه نظرٌ » .
وقال النسائىُّ :
« ليس بثقةٍ » .
وقال أبو نُعيم بنُ عدىٍّ :
« سمعت أبا حاتمٍ الرازىّ فى منزله ، وعنده ابنُ خراشٍ ، وجماعةٌ من مشايخ أهل الرىِّ ، وحُفَّاظهم ، فذكروا ابن حميدٍ ، فأجمعوا على أنه ضعيفُ الحديث جدّاً ، وأنه يحدثُ بما لم يسمعه ، وأنه يأخذُ أحاديث أهل البصرة والكوفة ، فيحدثُ بها عن الرازيين » ا هـ .
وقال ابنُ خراشٍ :
« ثنا محمدُ بنُ حميدٍ ، وكان - والله - يكذبُ » وكذَّبهُ أبو زرعة الرازى ، وصالح جزرة .
واتهمه غير واحدٍ بسرقة الحديث .
وقال فضلك الرازىُّ :
« عندى عن ابن حميدٍ خمسون ألف حديثٍ ، ولا أحدثُ عنه بحرفٍ » .
أمَّا الشيخُ أبو الأشبال - رحمه الله تعالى - فله شأنٌ آخر ! فقال فى « شرح الترمذىّ » (٥٠٣/٢ - ٥٠٤) :
« محمد بنُ حميدٍ ، هو أحدُ الحفاظ ، وثقه أحمدُ ، وابنُ معينٍ ، وغيرُهما . وتكلَّم فيه النسائىُّ وغير واحدٍ ، حتى غلا بعضُهُمْ فرماه بالكذب . ونستخيرُ الله فى أنه « ثقة » ! ترجيحاً لقول من وثقه وصحَّح أحاديثه » ا هـ . =

= * **قُلْتُ** : كذا قال الشيخ – رحمه الله – ، وهذا من تساهله الذى عُرف به عند أهل العلم بالحديث .

أمَّا توثيق أحمد وابن معينٍ لمحمد بن حميدٍ ، فحكايتُه ما ذكره أبو حاتم الرازيُّ ، قال : « سألني يحيى بنُ معينٍ عن ابن حميدٍ من قبل أن يظهر منه ما ظهر ، فقال : أيُّ شيءٍ ينقمون منه ؟ قلتُ : يكون فى كتابه شيءٌ ، فيقول : ليس هذا هكذا ، فيأخذ القلم فيغيرُهُ ! فقال ابنُ معين : بئس هذه الخصلة ، قدم علينا بغداد ، فأخذنا منه كتاب يعقوب ، ففرقنا الأوراق ، ومعنا أحمدُ ، فسمعناه ، ولم نر إلَّا خيراً » اهـ .

فظاهرٌ من الحكاية أنَّ توثيق أحمد وابن معين لمحمد بن حميد كان بعد هذا المجلس . وقد كان ابنُ معين وغيرُه يوثق الراوى بناءً على مجلسٍ واحدٍ يسمعه منه على الاستقامة .

وهذا التوثيق ضعيفٌ ، لأن عامة أهل الرىّ أجمعوا على أن محمد بن حميد ضعيفُ الحديث جدّاً ، وهو رازيٌّ أيضاً ، فهم أعلمُ به من أحمد وابن معين ، لأن بلديَّ الرجل أعلمُ به وأخبر .

وقد قال الشيخُ أبو الأشبال فى « شرح الترمذىّ » (١/٢٦٦) : « ..... وخصوصاً مع اختيار مالك حديثهما ، وإخراجه فى « موطئه » ، وهو أعرفُ الناس بأهل المدينة ، وأشدُّهم احتياطاً فى الرواية عنهم » اهـ .

نقولُ : وكذلك أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان – وغيرُهما من أهل الرىّ – أعلمُ من غيرهما بأهل البلد .

وقد قال أبو القاسم ابن أخى أبى زرعة :

« سألتُ أبا زرعة عن محمد بن حميدٍ ، فأومأ بأصبعه إلى فمه ! فقُلت له : كان يكذب ؟! فقال برأسه : نعم . فقُلْتُ له : كان قد شاخ ، =

= لعلَّهُ كان يُعمل عليه ويُدلَّسُ عليه ؟! فقال : لا يا بُنى ، كان يتعمد » .

فهذا يدُلُّك على أن أبا زرعة - وهو من هو - قد سبر غور ابن حميد فنفى عنه أىَّ احتمال فى تبرئته ، وأثبت أنه كان يتعمد .

ولأبى حاتمٍ الرازى حكايةٌ تدلُّ على سقوطه ، وهى مذكورةٌ فى « التهذيب » .

وقد قال أبو علىّ النيسابوريُّ لابن خزيمة :

« لو حدَّث الأستاذُ عن محمد بن حميدٍ ، فإنَّ أحمد قد أحسن الثناء عليه ؟ فقال : إنَّه لم يعرفه كما عرفناهُ ، ولو عرفه ما أثنى عليه أصلاً » .

فهذا يؤكِّدُ ما ذكرتُه من أن توثيق أحمد وابن معين ضعيفٌ . وما ذكره الرازيون هو من الجرح المفسر ، الذى يُقدَّمُ على التعديل ، لا شك فى ذلك والحمد لله .

فالعجبُ من مُغُلْطاى - رحمه الله - كيف زعم أنَّ : « جميع من فى سنده غيرُ مطعونٍ عليهم بوجهٍ من الوجوه » !!

* **العلة الثانية** : أن الحكم بن عبد الله النضرىّ ، لم يوثقه إلَّا ابنُ حبان . وتوثيقه لينٌ إذا تفرد به ، كما هو مشتهرٌ عند أهل الحديث .

* **العلة الثالثةُ** : أنَّ أبا إسحٰق السبيعى ، واسمه عمرو بن عبد الله ، كان قد اختلط ، والراوى عنه لم يسمع منه فى حال الصحة ، على ظاهر ما فى ترجمته ، ثمَّ هو مدلسٌ ، ولم أره صرَّح بتحديثٍ . واللَّهُ أعلمُ .

فالحديث ضعيفٌ جدّاً بهذا السند .

أمَّا قولُ الشيخ أبى الأشبال :

« ونحن نخالفُ الترمذىَّ فى هذا ، ونذهب إلى أنه حديثٌ حسنٌ ،=

= إنْ لم يكن صحيحاً !! ، وقد ترجمنا رواته ، وبيَّنا أنهم ثقات » !!

* **قُلْتُ** : لو قال الشيخُ إنه حديثٌ حسنٌ لغيره ، لوافقناه على ذلك لوجود شواهد له . أمَّا أن يكون حسناً لذاته أو صحيحاً فهذا مردودٌ بما سبق من التحقيق . واللهُ أعلمُ .

* * *

٢ - حديثُ ابْنِ مسعودٍ ، رضى اللَّهُ عنه .

أخرجه الإسماعيلىُّ فى « معجمه »[1] (ج١/ ق ١/١٠١) ، ومن طريقه الخطيبُ فى « التاريخ » (٢٦٢/٤) قال : أخبرنى عبد الله بن محمد بن ياسين ، أبو الحسن ، ثبتٌ صاحبُ حديثٍ ، قال : حدثنى أحمدُ بْنُ عبد الجبار السكونىُّ ، بغدادىٌّ ، قال : حدثنا أبو يوسف القاضى ، عن أبى إسحٰق الشيبانى ، عن أبى الأحوص ، عن عبد الله ، أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، كان إذا دخل الغائط ، قال : « أعوذ بالله من الخُبث والخبائث » .

قال البدرُ العينى فى « عمدة القارى » (٢٧٢/٢) : « إسنادُهُ جيدٌ » !

* **قُلْتُ** : كذا قال ! وفيه نظرٌ .

لأن أحمد بن عبد الجبارالسكونى ، قد ذكر الخطيبُ، أنه هو : أحمد ابن محمد بن عيسى ، أبو جعفر السكونى . وترجمه أيضاً (٥٩/٥ - ٦٠) وروى هذا الحديث فى ترجمته ، ثمَّ نقل عن الدارقطنىّ أنه قال : « بغدادىٌّ متروك » .

وقال الحافظ فى « اللسان » (٢٨٨/١ - ٢٨٩) : =

---

(١) وأنا على وشك الانتهاء من تحقيقه وتخريجه ، يسر الله ذلك .

= « وهذا الشيخُ اختلفوا فى نسبه . فقال محمد بن مخلد ، ووكيع القاضى ..... فى نسبه : « أحمد بن محمد بن عيسى السكونى » وروى عنه عبد الله بن محمد بن سعيد الحمَّال ، ومحمد بن سليمان بن محبوبٍ ، فقالا : « أحمد بن عيسى السكونى » ، فإنهما نسباه إلى جدِّه . وروى عنه عبد الله بن محمد بن ياسين ، فقال : « ثنا أحمد بن عبد الجبار السكونى » كذا قال ! وهو هو . فإنَّ الحديث الذى رواه عنه هؤلاء كلُّهم ، حديثٌ واحدٌ من روايته عن أبى يوسف ، عن أبى إسحٰق الشيبانى ، عن أبى الأحوص ، عن ابن مسعودٍ ، فى القول عند دخول الخلاء . وهو حديثٌ غريبٌ بهذا الإسناد ، وقد ذكر الدَّارقطنىُّ فى « الأفراد » أن السكونىَّ تفردَّ به » ا هـ .

* * *

٣ - حديثُ زيد بْنِ أرقم ، رضى اللَّهُ عَنْهُ .

أخرجه أبو داود (٦) والمصنِّفُ فى « اليوم والليلة » (رقم ٧٥) ، وابنُ ماجة (٢٩٦) ، وأحمدُ (٣٦٩/٤) ، والطيالسىُّ (٦٧٩) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٦٩) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٤٠٥) ، والحاكم (١٨٧/١) ، والبيهقىُّ (٩٦/١) من طرقٍ عن شعبة ، عن قتادة ، قال : سمعتُ النضر بن أنسٍ ، يحدث عن زيد بن أرقم مرفوعاً : « إنَّ هذه الحشوش محتضرةٌ ، فإذا دخلها أحدُكُمْ ، فليقُلْ : اللَّهُمَّ إنى أعوذُ بك من الخُبُثِ والخبائث » .

وقد وقع تصريح قتادة عند الطيالسىّ ، وابن حبان .

وقد رواه عن شعبة هكذا جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« محمد بنُ جعفر ، وعبدُ الرحمٰن بنُ مهدىٍّ ، وابنُ أبى عدىٍّ ،=

= والطيالسيُّ ، وخالد بن الحارث ، وعمرو بن مرزوق » .

وخالفهم عيسى بن يونس[1] ، فرواه عن شعبة ، عن القاسم الشيبانى ، عن زيد بن أرقم به .

فجعل شيخ شعبة هو « القاسم » بدلاً من « النضر بن أنس » .

أخرجه ابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٤٠٣) من طريق على بن خشرم ، قال : حدثنا عيسى بن يونس به .

* **قُلْتُ** : ورواية عيسى شاذَّةٌ - عندى - ، لمخالفتها لرواية الجماعة عن شعبة . وممَّا يدلُّ على ذلك أن يحيى القطان قيل له : « إن ابن أبى عروبة روى عن قتادة ، عن القاسم بن عوف ، عن زيد بن أرقم يعنى حديث الحشوش . وشعبة يحدث به عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن زيد . فقال يحيى : لو علم شعبةُ أنه عن القاسم لم يحمله ، إنه رأى القاسم وتركه » .

فالصواب فى رواية شعبة ما رواه الجماعةُ عنه .

قال الترمذىُّ فى « سننه » (١/١١) :

« وحديثُ زيد بن أرقم فى حديثه اضطرابٌ . روى هشام الدستوائى وسعيد بنُ أبى عروبة ، عن قتادة . فقال سعيدٌ : عن القاسم بن عوف الشيبانى ، عن زيد بن أرقم . وقال هشام الدستوائىُ : عن قتادة ، عن زيد بن أرقم . ورواه شعبة ومعمر ، عن قتادة ، عن النضر بن أنسٍ . فقال شعبة : عن زيد بن أرقم . وقال معمر : عن النضر بن أنس ، عن أبيه ، عن النبىّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم . وسألتُ محمداً عن هذا ؟ فقال : يُحتمل أن يكون قتادةُ روى عنهما جميعاً » اهـ . =

(١) هذا كلُّه مبنىٌّ على ثبوت هذه الرواية ، وإلا فإنى متخوفٌ من وقوع التصحيف فى سنده ، فيكون « شعبة » تصحّف عن « سعيد » وهذا واردٌ جداً . فالله أعلمُ .

= * **قُلْتُ** : فحاصل البحث أن الرواة قد اختلفوا على قتادة فيه على أربعة أوجهٍ . وقد مرّ وجه .

* **الوجه الثانى** : أنَّ معمر بن راشد رواه عن قتادة ، عن النضر بن أنسٍ ، عن أبيه أنس بن مالكٍ مرفوعاً به فجعل الحديث من « مسند أنس » .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الدُّعاء » (ج٢/ رقم ٣٥٥) من طريق عبد الرزاق ، عن معمر .

قال البيهقىُّ (٩٦/١) :

« قال الإمام أحمد : هو وهمٌ » .

وعلَّةُ ذلك أن قتادة بصرىٌّ ، ولما دخل معمر البصرة لزيارة أمِّه ، لم يكن معه كتبه ، فحدث من حفظه ، فوقع للبصريين عنه أغاليط ، كما يقول الذهبىُّ فى « السير » (١٢/٧) .

فهذا الحديثُ من أوهام معمر رحمه الله .

* **الوجه الثالث** : أن هشام الدستوائى يرويه عن قتادة ، عن زيد ابن أرقم . فأسقط الواسطة بين قتادة وزيد .

وقتادةُ لم يدرك أحداً من الصحابة إدراك سماعٍ إلا أنساً كما قال الحاكمُ فى « علوم الحديث » .

* **الوجه الرابع** : يرويه سعيد بنُ أبى عروبة ، عن قتادة ، عن القاسم الشيبانى ، عن زيد بن أرقم مرفوعاً به .

أخرجه ابنُ ماجة (٢/٢٩٦) والمصنف فى « اليوم والليلة » (رقم ٧٧)، وأحمدُ (٣٧٣/٤)، والحاكمُ (١٨٧/١) وقد رواه عن سعيدٍ جماعة منهم :

« عبد الأعلى بنُ عبد الأعلى ، ويزيد بن زُريع ، وأسباطُ بْنُ مُحمدٍ ، وعبدُ الوهاب بنُ عطاء ، وعبدة بنُ سليمان » . =

= وخالفهم إسماعيلُ بنُ عُليَّة ، فرواه عن سعيدٍ ، عن قتادة ، عن النضر بن أنسٍ ، عن زيد بن أرقم مرفوعاً به فجعل شيخ قتادة هو « النضر بن أنس » بدلاً من « القاسم ». أخرجه المصنِّفُ فى « اليوم والليلة » (رقم ٧٦) قال : أخبرنا مؤمل بن هشام ، قال : حدثنا إسماعيل به. ورواية الجماعة عن سعيدٍ أرجح .

* **ثمَّ وجهٌ خامسٌ** : فيرويه روح بن عبادة ، عن سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباسٍ مرفوعاً به .

فصار الحديث من « مسند ابن عباس » وصار شيخ قتادة هو « سعيد بن جبير » .

أخرجه ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٢٠٧/١) قال : ثنا أحمدُ بن العباس الهاشمىُّ ، ثنا يحيى بن حبيب بن عربى ، ثنا روح بن عبادة به .

وآفة هذا الإسناد ، هى من شيخ ابن عدىٍّ هذا .

قال ابنُ عدىٍّ :

« كتبتُ عنه بالبصرة ، حدَّث عنه يحيى بن حبيب بن عربى بأحاديث بإسنادٍ واحدٍ منكرٍ بذلك الإسناد » .

* **قُلْتُ** : والذى يترجح عندى من هذه الوجوه ، هو الوجه الأولُ الذى يرويه شعبةُ لأمرين :

الأول : لسلامة رواته من الجرح .

الثانى : ثمَّ لوقوع تصريح قتادة بالتحديث من النضر بن أنسٍ. أما طريقُ سعيد بن أبى عروبة ، ففيه القاسم بن عوف الشيبانى وقد تكلموا فيه .

فقد تركه شعبة ، وضعّفه النسائىُّ .

وقال أبو حاتم : « مضطربُ الحديث ، ومحلُّه عندى الصدق » .=

= ووثقه ابن حبان . وقال ابنُ عديٍّ :

« هو ممّن يُكتب حديثُهُ » .

وقال الحاكم عقب روايته لحديث شعبة وسعيد : « كلا الإسنادين من شرط الصحيح » ووافقه الذهبيُّ .

* **قُلْتُ** : القاسم لم يرو له مسلمٌ إلا حديثاً واحدا فى صلاة الأوابين ، وقد قدمت الكلام فيه ، فالتعويل على حديث شعبة والله تعالى أعلمُ .

* * *

٤ - حديث جابر ، رضى اللَّهُ عنه .

قال المباركفوريّ فى « التحفة »

« لم أقف عليه » .

* * *

النَّهْىُ عَنِ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ عِنْدَ الحَاجَةِ

٢٠ – أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَالحَارِثُ بْنُ مِسْكِيْنٍ-قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ-وَاللَّفْظُ لَهُ ، عَنِ ابْنِ القَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنِى مَالِكٌ ، عَنْ إِسْحٰقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِى طَلْحَةَ ، عَنْ رافِعِ بْنِ إِسحٰقَ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبِ الأَنْصَارِىَّ وَهُوَ بِمِصْرَ يَقُوْلُ : وَاللهِ مَا أَدْرِى كَيْفَ أَصْنَعُ بِهَذِهِ الكَرَابِيْسِ ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الغَائِطِ أَوِ البَوْلِ ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ ، وَلَا يَسْتَدْبِرْهَا » .

---

٢٠ – إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ ...

* محمد بنُ سلمة ، هو ابنُ عبد الله بن أبى فاطمة المرادىّ ، أبو الحارث المصرىّ.أخرج له مسلمٌ ، وأبو داود ، وابنُ ماجة.روى عنه المصنِّفُ (١٠٧) حديثاً ، وقال عنه :

« ثقةٌ ، ثقةٌ »

ووثقه مسلمة بنُ قاسم فى « الصلة »

وقال ابن سعيد بنُ يونس :

« كان ثبتاً فى الحديث » .

* ابنُ القاسم ، هو عبد الرحمٰن ، أبو عبد الله المصرىّ .

أخرج له البخارىُّ ، وأبوداود فى « المراسيل » .

قال ابنُ معينٍ :

« ثقةٌ ثقةٌ » .

وقال المصنِّفُ :

« ثقةٌ مأمونٌ » ووثقه أبو زرعة ، وابنُ حبان ، والحاكم وزاد « مأمونٌ » ، ومسلمة بنُ قاسم ، والخطيبُ فى آخرين . =

= * إسحٰق بن عبد الله بن أبى طلحة ، ثقةٌ حجةٌ كما قال ابن معينٍ .
ووثقه أيضاً أبو زرعة ، وأبو حاتم ، والمصنِّف ، وغيرُهُم .
* رافع بن إسحٰق ، هو الأنصارىّ .
وقد رمز له فى « التهذيب » برمز (ت ، ق) يعنى أخرج له الترمذىُّ ، وابنُ ماجة .
فلم يذكر (س) وهو رمز النسائىّ ، برغم ثبوت روايته هنا .
ثمَّ تبين لى أنَّ ذكر « ابن ماجة » خطأ من الناسخ أو الطابع . لأنَّ رافع بن إسحٰق ليس له فى الكتب الستة غير حديثين اثنين ، أولهما حديث الباب هذا ، وتفرد به النسائىُّ . والثانى : ما أخرجه الترمذىُّ (٢٨٠٥) وتفرد به عن رافع ، عن أبى سعيدٍ مرفوعاً : « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تماثيلُ أو صورةٌ » .
فدلَّ ذلك على أن صواب الرمز أن يُقال : « س ت » . واللَّهُ أعلمُ .
ورافعُ بن إسحٰق وثقهُ المصنِّف ، وابنُ حبان ، والعجلىُّ ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » .

* * *

والحديثُ أخرجه الشافعى فى « السنن المأثورة » (١١٢) وأحمدُ (٥/٤١٤) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٤/٢٣٢) ، وابن أبى شيبة (١/١٥٠) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج ٤/ رقم ٣٩٣١) ، وابن المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٦٠) من طريق مالكٍ ، وهو فى « موطئه » (١/١٩٣/١) عن إسحٰق بن عبد الله بن أبى طلحة ، عن رافع بن إسحٰق ، عن أبى أيوب الأنصارىّ ، فذكره .
وقد رواه عن مالك يحيى بنُ يحيى ، وإسحق بنُ عيسى ، وإسماعيل=

= ابن أبى أويس ، وعبد الرحمٰن بن القاسم ، وابنُ وهبٍ » .

قال ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (١/٣٠٣) :

« هذا حديثٌ متصلٌ صحيحٌ » .

وقد تابع مالكاً عليه جماعة ، منهم :

١ - همام بن يحيى ، أنا إسحٰق به

أخرجه أحمدُ (٥/٤١٥) حدثنا عفان ، ثنا همَّام به .

٢ - حماد بن سلمة ، عن إسحٰق به .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٤/ رقم ٣٩٣٢) .

٣ - محمد بن يعقوب ، عن إسحٰق

أخرجه الطبرانىُّ (٣٩٣٣) .

٤ - الأوزاعىّ ، حدثنا إسحٰق ، حدثنى رجلٌ منا ، قال : سمعت أبا أيوب الأنصارىّ ، فذكره .

أخرجه الطبرانىُّ أيضاً (٣٩٣٤) .

وهذا الرجل المبهم أظنُّه رافع بن إسحٰق .

* * *

النَّهْىُ عَنِ اسْتِدْبَارِ القِبْلَةِ عِنْدَ الحَاجَةِ

٢١ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُوْرٍ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَطَاءَ بْنِ يَزِيْدَ ، عَنْ أَبِى أَيُّوْبَ ؛ أَنَّ النَّبِىَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَاْلَ :

« لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوْهَا لِغَائِطٍ ، أَوْ بَوْلٍ ، وَلَكِنْ شَرِّقوا أَوْ غَرِّبُوا » .

---

٢١ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* محمدِ بنُ منصور هو ابنُ ثابت بن خالد الخزاعىّ أبو عبد الله الجوَّاز انفرد المصنِّفُ بالتخريج له من دون الجماعة ، وقد وثقهُ المصنفُ والدارقطنُّى ، وابنُ حبان . وليس له شيخٌ فى « السنن » كلها إلا سفيان بن عيينة . وقد وصفه المصنف بـ « المكّى » فى بعض المواضع من « سننه » مثل (١/٢٦٦ - ٢/٢٠٩ ، ٢١٦ - ٣/٥) وللمصنف شيخٌ آخر هو « محمد بن منصور بن داود الطوسى » يروى عن ابن عيينة أيضاً . ولم أجد المصنف رحمه الله ذكر هذه النسبة « الطوسى » لـ « محمد بن منصور » إلا فى موضعين فقط وانظر « ٥/٣٧ ، ٢٤٥) وشيخه فى الموضعين ليس ابن عيينة إنما الحسن بن موسى . ويعقوب بن إبراهيم فيظهر أن الذى أكثر عنه المصنف أو أهمل نسبته هو « المكى » . والله أعلمُ فهذا من المواضع التى أشكلت علىَّ .

ثمَّ بعد كتابة ما تقدم وقفت على كلام نفيسٍ للحافظ المزىّ رحمه الله يُصوِّبُ ما ظهر لى . فقد سئل المزىّ عن « محمد بن منصور » الذى يروى عنه النسائىُ ، فأجاب - كما فى « طبقات الشافعية » (١٠/٤٠٨)=

= لابن السبكى - : « وأمَّا محمد بن منصور الذى يروى عنه النسائىُّ ولا ينسبُهُ فهو « المكىُّ » لا « الطوسّى » ...... وقد روى النسائىُّ عن الطوسّى عن أبى المنذر إسماعيل بن عمر ، والحسن بن موسى الأشيب ويعقوب بن إبراهيم بن سعد وتنسبه فى عامة ذلك ، قال : ولا أعلمه روى عن ابن عيينة شيئاً » .

فرحم الله الحافظ المزى ، ما أوسع علمه .

* سفيانُ ، هو ابنُ عيينة .

* عطاء بنُ يزيد ، هو اللَّيثىُّ ثم الجندعىُّ ، أبو محمدٍ ، ويُقال : أبو زيد أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ .

وثقهُ ابنُ المدينى ، وابنُ سعد وزاد : « كثير الحديث » ، وابنُ حبان .

* * *

والحديثُ أخرجه البخارىُّ (١/٢٤٥ ، ٤٩٨ - فتح) ، ومسلم (٣/١٥٢ - ١٥٣ نووى) ، وأبو عوانة (١/١٩٩) ، وأبو داود (٩) ، والترمذىُّ (٨) ، وابنُ ماجة (٣١٨) ، والدارمىُّ (١/١٣٥) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٥٧) ، وابنُ حبان فى « صحيحه » (ج٢/رقم ١٤١٤) ، والشافعى فى « المسند » (ج١/رقم ٦٣)، وفى « السنن المأثورة » (١١١ - رواية الطحاوى) ، والحميدىُّ (٣٧٨) ، وأبو إسحٰق الحربى فى « الغريب » (٢/٦٣٨) وابن أبى شيبة (١/١٥٠) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٤/٢٣٢) ، وابن شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق١٢/١) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٤/ رقم ٣٩٣٧ ، ٣٩٣٨ ، ٣٩٣٩ ، ٣٩٤٠ ، =

= ٣٩٤١ ، ٣٩٤٢ ، ٣٩٤٣ ، ٣٩٤٤ ، ٣٩٤٥ ، ٣٩٤٦ ، ٣٩٤٧ ، ٣٩٤٨) ، وابنُ حزمٍ فى « المحلى » (١٩٤/١) ، وأبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (١٦٨/١) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣٠٤/١) ، والبيهقىُّ (٩١/١) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٣٥٨/١) ، والحازمىُّ فى « الاعتبار » (ص٧١) من طرقٍ عن الزهرىّ ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبى أيوب فذكره .

وقد رواه عن الزهرىّ جماعة من أصحابه ، منهم :

« ابنُ عيينة ، وابنُ أبى ذئب ، وابن أخى الزهرىّ ، ويونس بن يزيد ، ومعمر بن راشد ، وعقيل بن خالد ، وقرة بن خالد ، وسليمان بن كثير ، وعبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر ، والنعمان بن راشد ، وعبد الرحمٰن بن إسحٰق ، وسفيان بن حسين » .

قال الترمذىُّ :

« حديثُ أبى أيوب أحسنُ شيءٍ فى هذا الباب وأصحُّ » .

وللحديث طرق أخرى ، عن أبى أيوب رضى الله عنه :

١ – عمر بن ثابت ، عنه

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٤/ رقم ٣٩١٧) ، والدارقطنىُّ (٦٠/١) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (١١٨٩/٣) ، والخطيبُ فى « تاريخه » (٣٦٣/٢) من طريق أبى المنذر إسماعيل بن عمر ، نا ورقاء ، عن سعد بن سعيد ، عن عمر بن ثابت ، عن أبى أيوب مرفوعاً : « لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائطٍ ولا بولٍ ، ولكن شرقوا أو غربوا » .

قال شيخُنا فى « الإرواء » (٩٩/١) : =

= « وسندُهُ صحيحٌ » !

* **قُلْتُ** : سعد بنُ سعيد ضعَّفه أحمدُ وابنُ معينٍ فى رواية ولينه النسائىُّ ، وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » وقال : « يخطىء » .

وقال أبو حاتمٍ : « مؤدٍّ » !

قال ابن أبى حاتم فى تفسيرها :

« يعنى أنه كان لا يحفظ ، ويؤدى ما سمع » .

ووثقه ابنُ سعد والعجلىُّ ، وقال ابنُ معينٍ فى روايةٍ : « صالح » ومثل هذا يُحسَّنُ حديثه لأجل المتابعات .

٢ - عبد الرحمٰن بن يزيد بن جارية ، عن أبى أيوب .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٤/ رقم ٣٩٢١) ، والطحاوىُّ (٢٣٢/٤) من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهرىّ ، عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جارية ، عن أبى أيوبٍ قال :

« نهانا رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنْ نستقبل القبلة بغائطٍ أو بولٍ ، فلما قدمنا الشام وجدنا مرافقهم مراحيض قد استقبل بها القبلة ، فنحن ننحرف ، ونستغفر الله » .

وسندُهُ صحيحٌ ، ولكن قال أبو حاتم - كما فى « العلل » (٦٦) « هو خطأ » ولم يظهر لى وجه الخطأ ، وفى السياق كلامٌ غير مفهوم ، فلعلَّ هذا هو الذى حجب عنى وجه الخطأ .

والله أعلم .

٣ - أبو الأحوص ، عنه

ويأتى ذكرُهُ فى الحديث القادم إنْ شاء الله .

* * *

الأَمْرُ بِاسْتِقْبَالِ المَشْرِقِ أَوِ المَغرِبِ عِنْدَ الحَاجَةِ

٢٢ - أَخْبَرَنَا يَعْقُوْبُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا غُنْدَر ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا مَعْمَر ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ عَطَاء بْنِ يَزِيْدَ ، عَنْ أَبِى أَيُّوْبَ الأَنْصَارِىِّ ، قَاْل : قَاْلَ رَسُوْلُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ الغَائِطَ ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ ، وَلَكِنْ لِيُشَرِّقْ أَوْ لِيُغَرِّبْ ».

---

٢٢ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* يعقوبُ بنُ إبراهيم هو ابنُ كثير بن زيد ، أبو يوسف الدورقىُّ أخرج له الجماعة .

وروى عنه المصنف (١١٠) حديثاً ووثقهُ هو وابنُ حبان والخطيب وقال أبو حاتمٍ :

« صدوقٌ » .

* غُنْدرٌ ، لقبٌ لمحمد بْنِ جعفر

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ نبيلٌ .

وثقه الناسُ ، وأثنوا عليه خيراً .

قال العيشىُّ :

« إنَّما سمَّاهُ غندراً ابنُ جريجٍ ، فقد كان يُكثرُ التَّشْغيب عليه ، وأهلُ الحجاز يُسمُّون المُشغب غُنْدراً » .

* * *

والحديث أخرجه أحمد (٤١٦/٥ ، ٤١٧ ، ٤٢١) ، وأبو عوانة (١٩٩/١) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٤١٣ ، ١٤١٤) وابن المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٥٩) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » . (ج٤/رقم ٣٩٣٥،٣٩٣٦)، وفى « الأوسط » (ج٢/ رقم ١٣٦٥)=

= من طرق عن مَعْمَر ، عن الزُّهْرىّ ، عن عطاء ، عن أبى أيوب به .

ورواه عن معمر :

« عبدُ الرزاق ، وروحُ بْنُ القاسم ، ووهيبٌ » .

وخالفهم يزيدُ بنُ زريع ، فرواه عن معمر ، عن الزهرىّ ، عن أبى الأحوص ، عن أبى أيوب مرفوعاً : « إذا أتى أحدُكُمُ الغائط فلا يستقبل القبلة » .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٤/ رقم ٣٩٧٥) قال : حدثنا عبد الله بنُ أحمد بن حنبلٍ ، حدثنى محمد بن أبى بكر المقدمىّ ، ثنا يزيد بن زريع به .

فصار شيخُ الزهرىّ فيه : « أبو الأحوص » بدل « عطاء بن يزيد » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ صحيحٌ ، رجاله ثقات ، ولكن المحفوظ أنه من رواية عطاء بن يزيد عن أبى أيوب . فيُحتمل أنْ يكون هذا من أوهام معمر ، لأن يزيد بن زريع بصرىٌّ ، وقد تقدم أن معمرا لما قدم البصرة لزيارة أمه ما كان معه كتابٌ ، فحدث من حفظه ، فوقع للبصريين عنه أغاليط ، ويُحتمل أن يكون للزهرىّ فيه شيخان . والله أعلمُ .

* * *

قال الترمذىُّ :

« وفى الباب عن : عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدى ، ومعقل ابن أبى الهيثم ، ويقال : معقل بن أبى معقل ، وأبى أمامة ، وأبى هريرة ، وسهل بن حنيف » . =

* * *

= ١ - **حديثُ عبدِ الله بْنِ الحارث بن جَزْءٍ ، رضى الله عنه .**

أخرجه ابنُ ماجة (٣١٧) وابنُ أبى شيبة (١٥١/١) ، وأحمدُ (١٩٠/٤ ، ١٩١) ، وابنُ أبى عاصم فى « الأوائل » (رقم ٤٠) ، وابنُ قُطلُوبُغا فى « عوالى الليث بن سعد » (٤٠) وابن شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق١/١٢) والحازميُّ فى « الاعتبار » (ص٧٣) من طرق عن الليث ، عن يزيد بن أبى حبيب ، أنه سمع عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ الزُّبيدى يقول : أنا أوَّلُ من سمع النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم يقول : « لا يبولنَّ أحدكم مستقبل القبلة » وأنا أوَّلُ من حدث الناس بذلك .

قال البوصيرىُّ فى « الزوائد » (١/١٣٤) :

« هذا إسنادٌ صحيحٌ ، وقد حكم بصحته : ابنُ حبان ، والحاكمُ ، وأبو ذرٍ الهرويُّ ، وغيرُهم ، ولا أعرفُ له علةً »[(١)] اهـ .

وهو كما قال .

وقد رواه عن اللَّيث جماعة من أصحابه ، منهم :

« شبابة بن سوار ، ومحمد بنُ رمح ، وحجاج بن محمد ، وموسى بن طارق ، ويونس بن محمدٍ » .

وخالفهم عبد الله بنُ صالح ، كاتبُ اللَّيث ، فرواه عن اللَّيث قال : حدثنى سهل بن ثعلبة ، عن عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ فذكره .

أخرجه الطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٢٣٣/٤) .

فجعل شيخ اللَّيث هو « سهل بن ثعلبة » بدل « يزيد بن أبى حبيب » ورواية الجماعة عن اللَّيث أرجح بلا ريب، وعبد الله بنُ صالح فيه ضعفٌ.=

---

(١) وقال ابن يونس فى « تاريخ مصر » : « هو حديث معلولٌ » قال البدر العينى فى « العمدة » (٢٧٧/٢) : « ولا التفات إلى قوله هذا ، فإن ابن حبان قد صححه » .

....

= وقد توبع اللَّيثُ بنُ سعد .

تابعه عبد الحميد بن جعفر ، حدثنى يزيد بن أبى حبيب به .

أخرجه أحمدُ (٤/١٩٠) ، وعبدُ بنُ حميدٍ فى « مسنده » (٤٨٧) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٤/٢٣٢) من طريق الضحاك بن مخلد ، عن عبد الحميد بن جعفر .

وتابعه عمرو بن الحارث ، وابنُ لهيعة ، عن يزيد به

أخرجه الطحاوىُّ من طريق ابنُ وهب عن الليث مقرونا بهما .

وقد خالفهم جميعاً ابن لهيعة ، فرواه عن يزيد بن أبى حبيب ، عن جبلة بن رافعٍ ، عن عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ به .

فجعل بين « يزيد » و « عبد الله بن الحارث » : « جبلة بن رافعٍ » .

أخرجه الطحاوىُّ (٤/٢٣٣) من طريق ابن أبى مريم ، ثنا ابنُ لهيعة به والصوابُ أن يزيد بن أبى حبيب يرويه عن عبد الله بن الحارث بلا واسطة ، وهذا من سوء حفظ ابن لهيعة . رحمه الله ، لاسيما وسعيد بن أبى مريم ممن سمع منه بعد احتراق كتبه . وقد تقدمت رواية عبد الله بن وهبٍ عن ابن لهيعة وقد وافق فيها الجماعة . وهذه الرواية أولى لكون ابن وهب ممن سمع من ابن لهيعة قديماً .

وقد توبع يزيدُ بنُ أبى حبيبٍ .

تابعه اثنان ممن وقفت عليهما :

١ - عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن الحارث

أخرجه أحمد (٤/١٩١) حدثنا يحيى بنُ إسحٰق ، ثنا ابنُ لهيعة ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن الحارث فذكره .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ حسنٌ فى المتابعات . ويحيى بن إسحٰق كان =

= من قدماء أصحاب ابن لهيعة ، وعبد الله بن المغيرة مجهول الحال ، لم يوثقه سوى ابن حبان .

وقد اختلف على ابن لهيعة فيه .

فرواه حسن بن موسى ، عنه ، ثنا سليمان بن زياد ، أنه سمع عبد الله ابن الحارث بن جَزْءٍ .... فذكره .

أخرجه أحمد (٤/١٩٠)

والروايةُ الأولى أولى ، لأن حسن بن موسى الأشيب متأخر السماع من ابن لهيعة . واللَّهُ أعلمُ .

٢ - سليمانُ بنُ زياد الحضرميُّ ، قال : « دخلنا على عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ الزُّبيدى فى يوم جُمُعةٍ ، فدعا بطستٍ ، وقال للجارية : استرينى ، فسترته ، فبال فيه ، ثم قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ينهى أن يبول أحدكم مستقبل القبلة » .

أخرجه ابنُ حبان (١٣٣) من طريق غوث بن سليمان بن زياد ، عن أبيه سليمان بن زياد به .

وسندُهُ صحيحٌ

فأمَّا غوث ، فقال ابنُ معين : « لم يكن به بأسٌ »

ذكره ابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح والتعديل » (٣/٢/٥٧ - ٥٨)

وأبوه سلَيمان : فوثقه ابنُ معين ، ويعقوب بن سفيان ، وابنُ حبان وقال النسائُّى فى « الجرح والتعديل » :

« ليس به بأس »

وتابع غوث بن سليمان عليه عرابى بن معاوية .

أخرجه الخطيبُ فى « التاريخ » (٤/١٩٢ - ١٩٣) من طريق =

= عرابى بن معاوية[1] الحضرميّ ، عن سليمان بن زيادٍ الحضرميّ عن عبد الله بن الحارث بن جزء[2] ، كان يرسلُ إلَيَّ فأمسكُ عليه المصحف ، وهو يقرأ ؛ وكان أعمى ؛ فعرض له حقن من بولٍ ، فدعا جارية له ، فجعل بيننا وبينه ثوباً ، ثمَّ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : « لا يتغوط أحدكم لبوله ، ولا لغيره مستقبل القبلة ، ولا مستدبرها ، شرِّقوا أو غرِّبُوا » .

* **قُلْتُ** : وعرابى بن معاوية ترجمه ابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح » (٤٥/٢/٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

* * *

٢ - حديث معقل بن أبى الهيثم ، رضى اللَّهُ عنه .

أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنف » (١/١٥٠،١٥١) ، وأبو داود (١٠) ، وابنُ ماجة (٣١٩) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٢٣٣/٤) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣٠٤/١) ، والخطيبُ فى « الموضح » (٤١١/٢-٤١٢) ، والحازميُّ فى « الاعتبار » (٧٣-٧٤) ، والبيهقيُّ (٩١/١) ، من طرق عن عمرو بن يحيى المازنىّ ، ثنا أبو زيد مولى الثعلبيين ، عن معقل بن أبى معقل الأسديّ قال :

« نهى رسولُ الله صلى اللَّهُ عليه وعلى آله وسلَّم أن نستقبل القبلتين بغائطٍ أو بولٍ » .

وقد رواه عن عمرو بن يحيى المازنى جماعةٌ ، منهم : =

---

(١) وقع فى « التاريخ » : « ابن أبى معاوية » وهو خطأ . والصواب ما ذكرتُه .

(٢) وقع فى « التاريخ » : « ... عن عبد الله الحارث أن ابن جزء الزبيدى قال .... » وهو خطأ .

= « سليمانُ بْنُ بلال ، والدارمىُّ ، وداودُ العطار ، وعبدُ العزيزُ بْنُ المختار ، ووهيب بن خالد . » .

وقد اختلف الرواة فى تسمية الصحابى هل هو : « معقل بن أبى معقل » أو « معقل بن أبى الهيثم » وكلاهما واحدٌ .

وقد ذكر هذ الاختلاف الدارقطنىُّ فى « العلل » .

(ج٥ / ق ١/١٢ – ٢) .

قال الحافظ فى « الفتح » (٢٤٦/١) :

« حديثٌ ضعيفٌ ، لأنَّ فيه راوياً مجهولاً » .

* * **قُلْتُ** : هو أبو زيد مولى الثعلبيين

فقد قال ابنُ المدينى :

« ليس بالمعروف »

أما قولُ النووى فى « المجموع » (٨٠/٢) : « إسنادُهُ جيدٌ ، ولم يُضعِّفْهُ أبو داود » فمردود بما سبق من التحقيق .

* * *

٣ – حديث أبى هريرة ، رضى اللَّهُ عنه .

* **قُلْتُ** : يأتى تخريجه إن شاء الله تعالى برقم (٤٠)

* * *

٤ – حديثُ سهل بن حنيفٍ ، رضى الله عنه .

أخرجه أحمد (٤٨٧/٣) حدثنا روح وعبد الرزاق ، قالا : أنا ابنُ جريجٍ ، قال : حدثنى عبد الكريم بنُ أبى المخارق ، أن الوليد بن مالك بن عبد القيس أخبره – وقال عبد الرزاق : « من عبد القيس » أن محمد بن قيس مولى سهل بن حنيفٍ – من بنى ساعدة – أخبره=

= أنَّ سهلاً أخبره أن النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعثه ، قال : « أنت رسولى إلى أهل مكة ، قل : إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أرسلنى يقرأُ عليكم السَّلام ، ويأمركم بثلاثٍ : لا تحلفوا بغير الله ، وإذا تخليتم فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ، ولا تستنجوا بعظم ولا ببعرةٍ » .

وأخرجه الدارميُّ (١/١٣٥) والحاكم (٣/٤١٢) من طريق ابن جريج عن عبد الكريم به .

واقتصر الدَّارميُّ على الفقرة الثانية ، والتى هى محلُّ الشاهد .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ ، كما قال الهيثميُّ فى « المجمع » . (١/٢٠٥ ، ٤/١٧٧) .

وعبد الكريم بن أبى المخارق ضعيفٌ

والوليد بن مالك ، ترجمه البخاريُّ فى « الكبير » (٤/٢/١٥٢) ، وابن أبى حاتمٍ فى « الجرح » (٤/٢/١٧ - ١٨) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٧/٥٥٢) على عادته .

ولم يعبأ الحسينى بذلك ، ففى « التعجيل » (١١٥٥) : « مجهولٌ غير مشهور »

ومحمد بن قيس ، كذلك ، قال فيه الحسينى (٩٦٩) : « ليس بمشهور »

٥ - حديثُ أبى أمامة ، رضى الله عنه .

* **قُلْتُ** : لم أقف عليه .

* * *

وفى الباب غير ما ذكر الترمذيُّ . =

= ٦ - **حديث سهل بن سعد ، رضى الله عنه .**

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٦/ رقم ٥٧٣٥) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (١٠٣/٣ - ١٠٤) من طريقين عن الواقدىّ ، ثنا عبد الحكيم بن عبد الله بن أبى فروة ، عن العباس بن سهلٍ ، عن أبيه مرفوعاً : « إذا ذهب أحدكم إلى الخلاء ، فلا يستقبل القبلة ، ولا يستدبرها » .

قال العقيلىُّ :

« عبد الحكيم بن عبد الله ، عن عباس بن سهلٍ ، لا يتابع عليه ، ولا يُعرفُ إلا بالواقدىّ .... وفى هذا الباب عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم أحاديث ثابتةٌ من غير هذا الوجه » .

* **قُلْتُ** : أما عبد الحكيم ، فقال الدارقطنىُّ :

« مُقِلٌّ ، يُعْتَبَرُ به »

ولخص الذهبىُّ عبارته ، فقال : « صويلح »

لكن علّةُ الحديث هى الواقدىّ . واسمه محمد بن عمر فهو تالف .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٢٠٥/١) :

« فيه الواقدىُّ ، وهو ضعيفٌ » !!

وهذا تساهلٌ منه بلا ريب ، فقد كذَّبه جماعة من النُّقاد .

بل قال الهيثمىُّ فى موضعٍ آخر (١٥٥/٣) : « ضعيفٌ وقد وثق » !

وقد أفضتُ فى بيان حال الواقدى ، فى كتابى : « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم ١٦٣) وهو مطبوعٌ والحمد لله .

* * *

= ٧ - حديثُ أسامةَ بْنُ زيد ، رضى الله عنه .

أخرجه أبو يعلى فى « مسنده » ، وعنه ابنُ عديٍّ فى « الكامل » (١٤٨٣/٤) من طريق عبد الكبير بن عبد المجيد ، ثنا عبد الله بنُ نافعٍ ، عن أبيه ، عن أسامة بن زيدٍ أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم « نهى أن تستقبل القبلة بغائطٍ ، أو بولٍ » .

* قُلْتُ : وعبد الله بنُ نافعٍ أجمعوا على تضعيفه

وقد اختلف عليه فى إسناده

فرواه عبد الكبير بنُ عبد المجيد ، وأبو بكر الحنفيُّ كما تقدم .

ورواه ابنُ أبى فديك ، عنه ، عن أبيه نافعٍ أن عبد الله بن عمرو العجلانى حدث عبد الله بن عمر ، عن أبيه أنَّ رسول الله صلى اللَّهُ عليه وعلى آله وسلم نهى أن يستقبل القبلتين فى الغائط والبول » .

أخرجه يعقوب بنُ سفيان فى « المعرفة » (٣٢٩/١) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (١٢/١٧) ، وابنُ السكن - كما فى « الغوامض » (ص ٦٨٥ - ٦٨٦) لابن بشكوال - ، وابنُ عديٍّ فى « الكامل » (١٤٨٣/٤) من طرقٍ عن ابن أبى فديك به .

قال ابْنُ السَّكنِ عقبه :

« لم يرو عمرو هذا عن النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم غير هذا الحديث ، وهو مما ينفرد به عبد الله بنُ نافعٍ » ا هـ .

* قُلْتُ : وقد عرفت حاله ، وهذا الاضطرابُ منه . والله أعلمُ .

* * *

٨ - حديثُ رجلٍ من الأنصار ، عن أبيه .

أخرجه مالك (٢/١٩٣/١) عن نافعٍ ، عن رجلٍ من الأنصار ، =

= أنَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى أنْ تستقبل القبلة لغائطٍ أو بولٍ .

* **قُلْتُ** : هكذا رواه يحيى بنُ يحيى عن مالك .

وخالفه ابنُ وهبٍ ، فرواه عن مالك ، عن نافعٍ ، عن رجلٍ من الأنصار ، عن أبيه ..... فذكره . فزاد فى السند « عن أبيه » .

أخرجه الطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٢٣٢/٤)

ووافقه الشافعيُّ ، فرواه عن مالك به فزاد فى السند « عن أبيه »

أخرجه الشافعيُّ فى « السنن المأثورة » (١١٣- رواية الطحاوى) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (١٢٦/١٦) وقال : « وهو الصوابُ إنْ شاء الله » .

* * *

الرُّخصَة فِي ذَلِكَ فِي الْبُيُوْتِ

٢٣ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيْدٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ عَمِّهِ : وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ :

« لَقَدِ ارْتَقَيْتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِنَا ، فَرَأَيْتُ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ عَلَى لَبِنَتَيْنِ ، مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ المَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ » .

---

٢٣ - إسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* يحيى بنُ سعيدٍ ، هو الأنصاريُّ .

أخرج حديثه الجماعة ، وهو ثقةٌ متفقٌ على جلالته وإتقانه .

قال سعيد بنُ عبد الرحمٰن الجمحيُّ :

« ما رأيتُ أقربَ شبهاً بالزهريِّ ، من يحيى بن سعيد ، ولولاهما لذهب كثيرٌ من السنن » .

* محمدُ بْنُ يحيى بن حبان ، هو ابن منقذ بن عمرو ، أبو عبد الله المدنيُّ الفقيهُ .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ .

وثقهُ ابنُ معينٍ ، وأبو حاتمٍ ، والمصنِّفُ ، وابنُ حبان .

* عمُّهُ : واسع بن حبان بن منقذ .

وثقه أبو زرعة ، والعجليُّ (١٩٢٥) ، وابنُ حبَّان (٥/٤٩٨) .

قال البغويُّ فى « معجم الصحابة » :

« فى صحبته مقالٌ » =

* * *

= والحديثُ أخرجه البخاريُّ (١/٢٤٦ - ٢٤٧ فتح) ، والشافعيُّ فى « المسند » (ج١/ رقم ٦٥) وفى « السنن المأثورة » (١١٤ - رواية الطحاوى) ، وأبو داود (١٢) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٤١٨) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٤/٢٣٣ - ٢٣٤) ، والبيهقىُّ (١/٩٢) والحازميُّ فى « الاعتبار » (ص٧٦) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (١/٣٦٠) كلُّهُمْ من طريق مالكٍ ، وهذا فى « موطئه » (١/١٩٣ - ٣/١٩٤) ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى ، عن عمه واسع بن جبان ، عن ابن عمر.

وقد رواه عن مالكٍ جماعةٌ من أعيان أصحابه منهم :

« الشافعيُّ ، وابنُّ وهبٍ ، والقعنبيُّ ، وقتيبةُ بنُ سعيدٍ ، وأبو مصعب أحمد بن أبى بكر ، ويحيى بنُ يحيى ، وعبد الله بن يوسف » .

وتوبع مالك عليه .

تابعه جماعةٌ عليه ، منهم :

١ - يزيدُ بنُ هارون ، عن يحيى بن سعيد الأنصارى به .

أخرجه البخاريُّ (١/٢٥٠ - فتح) ، وابنُ ماجة (٣٢٢) ، والدَّارميُّ (١/١٣٦) ، وأحمدُ (٢/٤١) وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٦٢) ، وأبو يعلى فى « مسنده » (٢٩٥ - زوائده) ، بزيادةٍ فى أوله ، والحاكم فى « علوم الحديث » (١٦٣) ، والبيهقيُّ (١/٩٢) .

٢ - سليمانُ بنُ بلالٍ ، عن يحيى

أخرجه مسلمٌ (٣/١٥٣) ، وأبو عوانة (١/٢٠١)

٣ - الأوزاعيُّ ، عن يحيى =

....

= أخرجه ابنُ ماجة (٣٢٢) .

٤ – هشيمُ بن بشير ، عن يحيى .

أخرجه ابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٥٩) ، والطحاويُّ (٢٣٤/٤) ، والدَّارقطنيُّ (٦١/١) ، وابنُ عبد البر (٣٠٦/١) ، والبغويُّ (٣٦١/١) .

٥ – حفص بن غياث ، عن يحيى

أخرجه ابنُ أبى شيبة فى « المصنَّف » (١٥١/١) .

٦ – عبد الوهاب الثقفى ، عن يحيى

أخرجه ابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٥٩) .

٧ – أنس بنُ عياضٍ ، عن يحيى

أخرجه ابن عوانة (٢٠١/١) .

وأخشى أن يكون وقع سقطٌ فى السند ، فإنى لم أقف على ما يثبت رواية أنس بن عياض ، عن يحيى بن سعيد الأنصارىّ . والله أعلمُ .

وقد توبع يحيى بنُ سعيد الأنصارىّ . تابعه ثلاثة ممن وقفت عليهم :

١ – عبيد الله بن عمر ، عن محمد بن يحيى .

أخرجه البخاريُّ (٢٥٠/١ و ٢١٠/٦ فتح) ، ومسلمٌ (١٥٣/٣ – نووى) ، وأبو عوانة (٢٠٠/١ – ٢٠١) ، والترمذيُّ (١١) ، وأحمدُ (١٢/٢ ، ١٣) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٥٩) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٣٠) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٢/ رقم ١٣٣١٢) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣٠٦/١) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنَّة » (٣٥٩/١ ، ٣٦١) .

وقد رواه عن عبيد الله جماعةٌ ، منهم : =

= « أنسُ بْنُ عياض ، ويحيى القطان ، وعبد الرزاق ، وعبدةُ بْنُ سليمان ، ومحمد بْنُ بشر العبدى ، وعقبةُ بْنُ خالد » .

٢ - ابنُ عجلان ، عن محمد بن يحيى

أخرجه ابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٥٩) ، وابنُ عبد البر (١/٣٠٦) .

٣ - إسماعيل بن أمية ، عن محمد بن يحيى

أخرجه ابنُ خزيمة ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٤١٥) ، والطحاويُّ (٤/٢٣٤) ، والمحامليُّ فى « الأمالى » (ق ٣) وعنه الخطيبُ فى « التلخيص » (١/١٧٨) من طريق وهيبٍ ، عن إسماعيل بن أمية ، ويحيى بن سعيد ، وعبيد الله بن عمر ، ثلاثتهم عن محمد بن يحيى بن حبان به .

وقد رواه نافعٌ ، عن ابن عمر بنحوه .

أخرجه أحمدُ (٢/٩٩) ، والطرسوسى فى « مسند ابن عمر » (رقم ٦٤) من طريقين عن أيوب بن عتبة ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن نافعٍ به .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ لأجل أيوب بن عتبة .

فقد ضعَّفه أحمدُ ، وابن معين فى رواية ، والمصنِّفُ ، ومسلمٌ ، وعلى ابن المدينى فى آخرين . ووثقه أحمدُ فى غير حديث يحيى بن أبى كثير .

وفى « الجرح والتعديل » (١/١/٢٥٣) عن أحمد قال :

« مضطربُ الحديث عن يحيى بن أبى كثير » .

وهذا الحديث من روايته عنه .

* * *

ثمَّ اعلم - وفقنى الله وإياك - أنَّ المذهب الراجح هو عدم =

= استقبال القبلة أو استدبارها سواء فى الصحراء أو فى البنيان لقوة الأدلة المانعة ، وقد فصَّلْتُ ذلك فى « النافلة » (٢٨٥) فارجع إليه هناك .

غير أننى رأيتُ - ختاماً لهذا الباب - أن أحقق بعض الأحاديث التى تجيز استقبال القبلة ، مع الجواب عن معنى الثابت منها . والله تعالىَ المستعان .

١ - حديث جابر بن عبد الله الأنصارى ، رضى الله عنهما

أخرجه أبو داود (١٣) ، والترمذىُّ (٩) ، وابنُ ماجة (٣٢٥) وأحمد (٣/٣٦٠) ، وابنُ خزيمة (١/٣٤) ، وابنُ حبان (١٣٤) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٣١) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٤/٢٣٤) ، والدارقطنىُّ (١/٥٨ - ٥٩) ، والحاكمُ (١/١٥٤) وابنُ شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق ١٢/٢) ، والحازمىُّ فى « الاعتبار » (ص - ٧٥) ، والبيهقىُّ (١/٩٢) من طريق محمد بن إسحٰق ، عن أبان بن صالحٍ ، عن مجاهدٍ ، عن جابر بن عبد الله ، قال :

« نهى نبىُّ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن نستقبل القبلة ببولٍ ، فرأيتُهُ قبل أن يقبض بعامٍ يستقبلها » .

قال الترمذىُّ :

« حديثٌ حسنٌ غريبٌ »

وكذا حسَّنه البزَّارُ - كما فى « التلخيص » (١/١٠٤) - ، والنووىُّ فى « شرح مسلمٍ » (٣/١٥٥) ، وفى « المجموع » (٢/٨٢) .

وذكر الحافظ فى « التلخيص » أن النووى توقف فيه ، لعنعنة ابن إسحٰق . =

= * * **قُلْتُ** : وقد صرَّح ابن إسحٰق بالتحديث عند أحمد ، وابن حبان ، وابن الجارود ، والدارقطنى ، والحاكم ، ولعلَّ النووى اطلع على ذلك بعدُ ، فحسَّنَهُ . والله أعلم .

وصححه البخاريُّ فيما نقله الترمذى ، وابنُ السكن

وقال الحاكمُ :

« صحيحٌ على شرط مسلمٍ » ووافقه الذهبيُّ !!

وليس كما قالا ، فإن ابن إسحٰق ليس من شرط مسلمٍ كما سبق التنبيه عليه فى هذا الكتاب . وإنما هو حسنٌ فقط لأجل ابن إسحٰق وقد ضعَّفه بعضُهُمْ .

قال ابنُ حزمٍ فى « المحلى » (١/١٩٨) :

« وأمَّا حديثُ جابرٍ ، فإنه من رواية أبان بن صالحٍ ، وليس بالمشهور » .

وقال ابنُ عبد البرِّ فى « التمهيد » (١/٣١٢) :

« وليس حديثُ جابرٍ بصحيحٍ عنه ، فيُعرَّجُ عليه . لأنَّ أبان بن صالحٍ الذى يرويه ، ضعيفٌ » .

وقال ابن مفوز :

« وأمَّا الحديثُ فإنه انفرد به مُحمَّدُ بْنُ إسحٰق ، وليس هو ممن يُحتجُّ به فى الأحكام ، فكيف أن يعارض بحديثه الأحاديث الصحاح ، أو ينسخ به السنن الثابتة ؟! » اهـ .

* **قُلْتُ** : أمَّا قولُ ابن حزم وابن عبد البر ، فمردودٌ ، ولعله نتيجة ذهولٍ منهما .

فأبان بن صالح وثقهُ ابنُ معين ، وأبو حاتم ، وأبو زُرْعة ، والعجليُّ=

= ويعقوبُ بنُ شيبة ، وابنُ حبان .
وقال النسائيُّ :
« لا بأس به » .
وقد نكت عليهما الحافظ فى « التهذيب » فقال :
« وهذه غفلةٌ منهما ، وخطأ تواردا عليه ، فلم يُضعِّفْ أبان هذا أحدٌ قبلهما » اهـ .
وكذلك أخطأ شمس الحق آبادى فيه ، فقال فى « عون المعبود » (٣٦٢/١١) تحت حديث : « لا مهديَّ إلا عيسى ..... » : « والحديث ضعَّفه البيهقىُّ والحاكمُ وفيه أبان بن صالح ، وهو متروك » !!
والغريب أن ينقله صاحبُ « تحفة الأحوذىّ » (٤٨٤/٦) ويقرُّهُ عليهِ !!
وغالبُ ظنى أنهما أرادا : « أبان بن أبى عياش » فانقلب عليهما ، والله أعلمُ .
* **قُلْتُ** : وهذا الحديث مع ثبوته لا يعارض حديث أبى أيوب الأنصارى فى النهى عن استقبال القبلة واستدبارها . وقد أجاب العلماء بأجوبةٍ منها :
١ - أن هذه حكاية فعل لا عموم لها ، ولا يُعلم هل كان فى فضاءٍ أو بنيان ؟ وهل كان لعذْرٍ من ضيق مكان ونحوه ، أو اختياراً ؟ فلا يقدَّمُ على النصوص الصحيحة الصريحة بالمنع .
٢ - أنَّ حديث ابن عمر وحديث جابر ليس فيهما إلا مجرد الفعل ، وهو لا يعارض القول الخاص بالأمة . =

= وفى المسألة بسط ، ذكرتُهُ فى « النافلة » والحمد لله .

* * *

٢ - حديثُ عائشة ، رضى الله عنها

أخرجه ابنُ ماجة (٣٢٤) وابنُ أبى شيبة (١/١٥١) ، والبخاريُّ فى « الكبير » (٢/١/١٤٣) ، وأحمدُ (٦/١٣٧،٢١٩) ، والطيالسيُّ (١٥٤١) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٤/٢٣٤) ، والدَّارقطنيُّ (١/٥٩-٦٠) ، وكذا ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (١/٣١٠-٣١١) وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٦١) ، وابنُ شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق ١٢/٢) ، والحازميُّ فى « الاعتبار » (ص - ٧٦) من طرق عن حماد بن سلمة ، عن خالد الحذاء ، عن خالد بن أبى الصلت ، عن عراك بن مالك ، عن عائشة ، قالت : ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قومٌ يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة ، فقال : « أراهم قد فعلوها ؟! استقبلوا بمقعدتى القبلة » .

وتابعه هشيم بن بشير ، عن خالد الحذاء به .

أخرجه ابن شاهين (ق١٢/٢) .

* **قُلْتُ** : وهذا حديثٌ منكرٌ ، كما قال الذهبيُّ فى « الميزان » فى ترجمة « خالد بن أبى الصلت »

وحكم عليه بالنكارة أيضاً شيخُنا الألبانىُّ - حفظه الله تعالى - فى « الضعيفة » (٩٤٧) فى بحثٍ قوىٍّ ممتعٍ وأعلَّه بستِّ عللٍ ، فانظرها لزاماً .

* * *

٣ - حديثُ ابن عمر ، رضى الله عنهما

أخرجه أبو داود (١١) ، وابن خزيمة (١/٣٥) ، وابنُ الجارود (٣٢) ، والدَّارقطنىُّ (١/٥٨) ، والحاكم (١/١٥٤) ، وابنُ شاهين =

= فى « الناسخ والمنسوخ » (ق١٢/٢) ، والبيهقىُّ (١/٩٢) ، والحازمىُّ فى « الاعتبار » (ص - ٧٧) من طريق الحسن بن ذكوان ، عن مروان الأصفر ، قال : رأيتُ ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة ، ثمَّ جلس يبول إليها . فقلْتُ : يا أبا عبد الرَّحمٰن ! أليس قد نُهى عن هذا ؟ قال : بلى ، إنما نهى عن ذلك فى الفضاء ، فإذا كان بينك وبين القبلة شىءٌ يستُرُك ، فلا بأس » .

قال الدَّارقطنىُّ :

« هذا صحيحٌ ، كلُّهُمْ ثقات » !

وقال الحاكمُ :

« صحيحٌ على شرط البخارىِّ »[1] ووافقه الذَّهبىُّ !!

وقال الحازمىُّ :

« حديثٌ حَسَنٌ »

* **قُلْتُ** : أمَّا قول الحاكم فمتعقّبٌ من أوجه :

* **الأول** : أنَّ الحسن بن ذكوان فيه ضعفٌ .

ضعَّفه أحمدُ ، وابنُ معين ، وأبو حاتم ، والنسائىُّ ، وغيرُهُمْ .

ووثقه ابنُ حبان ، وقال ابنُ عدىٍّ :

« أرجو أنه لا بأس به »

وقال ابنُ معينٍ :

« كان قدريّاً »

فقال الساجى : =

---

(١) نقل البدر العينى فى « العمدة » (٢/٢٧٨) أن الحاكم قال : « على شرط مسلم » وردَّه بقوله : « غير صحيح لأن أبان راويه لم يخرج له مسلم شيئاً » كذا ، وفى « المستدرك » ما ذكرتُهُ أنا . فالله أعلمُ .

....

= « إنما ضعّفه لمذهبه »

* **قُلْتُ** : إن كان كذلك ، فهو غير قادحٍ على المذهب الراجح ، ولكن يظهر أن ابن معين لم يضعفه للمذهب ، فقد قال فيه : « صاحبُ الأوابد ، منكر الحديث » وقوله :

« صاحبُ الأوابد » جارٍ مجرى التعريف له ، لا أنه منكرُ الحديث بسبب أوابده . فتأمَّلْ .

* **الثانى** : أنَّ البخاريَّ لم يحتج بالحسن ، إنما أخرج له حديثاً واحداً متابعةً فى « كتاب الرقاق » (١١/٤١٨) من طريق يحيى القطان ، عنه ، عن أبى رجاء العطاردىّ .

قال الحافظُ فى « الفتح » (١١/٤٤١) :

« والحسن بن ذكوان تكلم فيه أحمدُ وابن معين وغيرهُما ، ولكن ليس له فى البخارىّ سوى هذ الحديث من رواية يحيى القطان عنه ، مع تعنته فى الرجال ، ومع ذلك فهو متابعةً » ا هـ .

* **الثالث** : أنَّ الحسن بن ذكوان كان مدلساً ، وقد عنعن الحديث .

قال الأثرمُ :

« قلتُ لأبى عبد الله - يعنى : الإمام أحمد - ما تقولُ فى الحسن ابن ذكوان ؟ قال : أحاديثُهُ بواطلُ ! يروى عن حبيب بن أبى ثابتٍ و لم يسمع من حبيبٍ ، إنما هذه أحاديث عمرو بن خالد الواسطى » .

وكذلك قال أبو داود .

وأورد له ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٥/١٧٧٦) فى ترجمة « عمرو بن خالد » حديثين عن حبيب بن أبى ثابتٍ ، فأسقط الحسن عمرو من الوسط وعمرو هذا كذَّابٌ كان يضع الحديث ، فتدليسه قبيحٌ جدّاً فلستُ أدرى لأىّ شىءٍ قال الدَّارقطنىُّ : =

= « ..... كلُّهُمْ ثقات » !

مع أنه صرّح فى «العلل » (ج١/ ق ٢/٧٦) بأنه « ضعيفٌ » عند إعلاله لحديث : « إنَّ لله مائة خلق ..... » .

وقد توسط الحازمىُّ فحسنه .

وقال الحافظ فى « الفتح » (٢٤٧/١) :

« سندٌ لا بأس به » !

كذا قال ! والسندُ عندى ضعيفٌ لما قدمتُ . والله أعلمُ .

وقال شيخُنا فى « الإرواء » (١٠٠/١) :

« حسنُ الإسناد »

والكلام كلُّه إنما يدور حول الحسن بن ذكوان ، مع أنه ضعَّفه فى « الضعيفة » (٩٣٦) ، وقال هناك :

« الحسنُ بنُ ذكوان ، مختلفٌ فيه أيضاً ، وقد ضعَّفه الجمهور . وقال أحمدُ : « أحاديثُهُ بواطيل » .... وقال ابنُ حجرٍ فى « التقريب » : صدوقٌ يخطىء ، وكان يدلسُ ، وقد عنعن » ا هـ .

* **قُلْتُ** : فمثله لا يُحسَّنُ حديثه منفرداً ، إنما فى المتابعات و لم أقف على من تابعه . والله أعلم .

نعم !

أخرج ابنُ ماجة (٣٢٣) ، والدَّارقطنىُّ (٦١/١) ، والحكيمُ الترمذىُّ فى « المنهيات » (ص – ١٢) ، وابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣٠٩/١) ، والبيهقىُّ (٩٣/١) ، والحازمىُّ فى « الاعتبار » (ص٧٨) من طريق عيسى الخياط ، قال : « قلتُ للشعبىِّ : أنا أعجبُ من اختلاف أبى هريرة وابن عمر . قال نافعٌ ، عن ابن عمر : دخلت=

= بيت حفصة ، فحانت منى التفاتةٌ فرأيتُ كنيف رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مستقبل القبلة . وقال أبو هريرة : إذا أتى أحدُكُمُ الغائط ، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها . قال الشعبىُّ : صدقا جميعاً ، أما قول أبى هريرة ، فهو فى الصحراء . إنَّ لله عباداً ملائكة وجن يصلون ، فلا يستقبلهم أحدٌ ببول ولا غائط ، ولا يستدبرهم .

وأما كُنُفهم هذه ، فإنما هو بيتٌ يُبنى لا قبلة فيه » .

قال الدَّارقطنىُّ :

« عيسى بن أبى عيسى الحناط ، وهو عيسى بن ميسرة ، ضعيفٌ » .

* **قُلْتُ** : وتركه مرةً ، وكذلك النسائىُّ وغيْرُهُ .

والحديث ضعَّفه البوصيرىُّ فى « الزوائد » (١/١٣٦) وعزاه لابن عدى فى « الكامل » ، وكذلك رواه البيهقىُّ من طريقه ، ولكنى لم أجده فى ترجمة « عيسى » من « الكامل » . فالله أعلم .

ثمَّ لو صحَّ لم يكن فيه حجةٌ ، لأنه فهم من الشعبى وفَّق به بين القولين ، مع أنه لا تعارض عندنا بين الدليلين على نحو ما قدمنا ولبسط القول موضعٌ آخر . والله الموفق .

* * *

٤ - حديث أبى قتادة ، رضى الله عنه

أخرجه الترمذىُّ (١٠) ،والطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج١/ رقم ١٧٤) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٤/٢٣٤) من طريقين عن ابن لهيعة ، عن أبى الزبير ، عن جابرٍ ، عن أبى قتادة ، أنه رأى النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يبول مستقبل القبلة . =

= قال الترمذيُّ : « وابنُ لهيعة ضعيفٌ عند أهل الحديث ضعَّفه يحيى القطان وغيره من قبل حفظه » .

قال الطبرانيُّ :

« لا يروى عن أبى قتادة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ابنُ لهيعة » .

* **قُلْتُ** : وابنُ لهيعة ضعيفُ الحفظ . وقد رواه عنه قتيبة أسدُ بنُ موسى وسعيد بن أبى مريم ، وهم ليسوا من قدماء أصحابه .

ثمَّ أبو الزبير ، مدلسٌ وقد عنعنه . والله أعلمُ .

ولذلك قال ابنُ عبد البر فى « التمهيد » (٣١٢/١) :

« هو حديثٌ لا يُحتجُّ بمثله »

* * *

٥ – حديثُ عمار بن ياسر ، رضى الله عنه

أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » – كما فى « المجمع » (٢٠٦/١) –، وابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٥٦٠/٢) من طريق جعفر بن الزبير ، عن القاسم الشاميّ ، عن عمار قال : « رأيتُ النبَّى صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعد النهى يستقبل القبلة ويستدبرها » .

* **قُلْتُ** : وهذا حديث باطلٌ

وجعفر بن الزبير كذَّبه شعبةُ

وقال ابنُ معينٍ :

« ليس بثقةٍ » .

وقال البخاريُّ :

« تركوهُ » .

بَابُ
النَّهْيِ عَنْ مَسِّ الذَّكَرِ بِالْيَمِيْنِ عِنْدَ الحَاجَةِ

٢٤ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ دُرُسْتَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْمَاعِيْلَ - وَهُوَ القَنَّادُ - ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيْرٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَتَادَةَ ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيْهِ ، أَنَّ رَسُوْلَ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ ، فَلَا يَأْخُذْ ذَكَرَهُ بِيَمِيْنِهِ » .

---

٢٤ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ بِمَا بَعْدَهُ

* يحيى بْنُ دُرُست أبو زكريا البصريُّ
أخرج له الترمذيُّ ، وابنُ ماجة
وثقهُ المصنِّفُ ، وروى عنه (١٦) حديثاً .
* أبو إسماعيل القناد ، اسمه إبراهيم بن عبد الملك
أخرج له الترمذيُّ أيضاً .
وثقه ابنُ حبان وقال : « يخطىء »
وقال المصنِّفُ :
« لا بأس به » .
وضعَّفه ابنُ معين ، والساجى ، والعقيليُّ ولكنه لم يتفرد بالحديث ، فقد توبع .
وتأتى المتابعةُ فى الحديث القادم إنْ شاء الله .
* يحيى بن أبى كثير ، أبو نصر اليماميُّ . =

= أخرج له الجماعةُ .

وهو ثقةٌ ثبتٌ ، لكنه كان يرسلُ ويدلسُ .

ومن غُرر كلامه :

« لا يُسْتَطَاعُ العِلْمُ براحة الجسد »

أخرجه مسلمٌ فى « صحيحه » (١/٤٢٨) مع أنه ليس من موضوع كتابه . قال النوويُّ فى « شرح مسلم » (٥/١١٣) :

« جرت عادة الفضلاء بالسؤال عن إدخال هذه الحكاية عن يحيى مع أنه لا يذكرُ فى كتابه إلا أحاديث النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم محضةً مع أنَّ هذه الحكاية لا تتعلق بأحاديث مواقيت الصلاة ، فكيف أدخلها بينها ؟! وحكى القاضى عياض رحمه الله عن بعض الأئمة أنه قال : سببه أن مسلماً رحمه الله تعالى أعجبه حسنُ سياق هذه الطرق التى ذكرها لحديث عبد الله بن عمر ، وكثرة فوائدها ، وتلخيص مقاصدها ، وما اشتملت عليه من الفوائد فى الأحكام وغيرها ، ولا نعلمُ أحداً شاركه فيها . فلما رأى ذلك أراد أن يُنبِّه من رغب فى تحصيل الرتبة التى يُنال بها معرفة مثل هذا ، فقال : طريقُهُ أن يكثر اشتغاله ، وإتعابُه جسمَهُ فى الاعتناء بتحصيل العلم » اهـ .

وهو توجيه جيدٌ قويٌّ . رحمه الله .

* عبد الله بن أبى قتادة هو الأنصاريُّ السلميُّ .

أخرج له الجماعة

ووثقه المصنِّفُ ، وابنُ سعدٍ ، وابنُ حبَّان .

* * *

والحديثُ أخرجه البخاريُّ (١/٢٥٣ ، ٢٥٤ و ١٠/٩٢ فتح) ،=

....

= ومسلمٌ (١٥٩/٣ - نووى) ، وأبو عوانة (٢٢٠/١) ، وأبو داود (٣١) ، والترمذيُّ (١٥) ، وابنُ ماجة (٣١٠) ، والدَّارميُّ (١٣٧/١ - ١٣٨) ، وأحمدُ (٣٨٣/٤ و ٢٩٥/٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١) ، والحميديُّ (٤٢٨) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٧٨ ، ٧٩) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٤٣١ و ج٧/ رقم ٥٣٠٤) وابنُ المنذرى فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٨٩ ، ٣٢٤) ، وتمام الرازى فى « الفوائد » (رقم ١٤٩) ، والخطيب فى « التلخيص » (٢/٦١٢) ، والبيهقيُّ فى « السنن » (١١٢/١ و ٢٨٣/٧ - ٢٨٤) وفى « الآداب » (رقم ٦٧٥) ، وكذا البغويُّ فى « شرح السُّنة » (٣٦٧/١ و ٣٧١/١١) من طرقٍ عن يحيى بن أبى كثير ، عن عبد الله بن أبى قتادة ، عن أبيه .

قال الترمذيُّ :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ »

وصرّح يحيى بن أبى كثير بالتحديث ، فانتفى تدليسه

وقد رواه عن يحيى خَلْقٌ من أصحابه ، منهم :

« الأوزاعى ، وهشام الدستوائى ، وشيبان ، ومعمر ، ووكيع ، وأيوب السختيانى ، والحجاج بن أبى عثمان ، وحربُ بْنُ شداد ، وأبان بن يزيد العطار » .

* * *

قال الترمذيُّ :

« وفى الباب عن : عائشة ، وسلمان ، وأبى هريرة ، وسهل بن حنيف » .

=

=

١ – حديثُ عائشة ، رضى الله عنها

يأتى تخريجه برقم (١١٢) .

٢ – حديث سلمان ، رضى الله عنه

يأتى تخريجه برقم (٤١) .

٣ – حديث أبى هريرة ، رضى الله عنه

يأتى برقم (٤٠) .

٤ – حديث سهل بن حنيف ، رضى الله عنه

قال المباركفورى فى « التحفة » (١/٧٨) :

« لم أقف عليه » .

* **قُلْتُ** : وكذلك ما وقفتُ عليه بعد البحث والتتبُع . فالله أعلمُ .

وفى الباب أيضاً :

٥ – حديث عبد الله بن مسعود ، رضى الله عنه

أخرجه البزار (ج١/ رقم ٢٤٠) من طريق مسدد ، ثنا حصين بن نمير ، ثنا سفيان بن حسين ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، قال : قال رجلٌ من المشركين لعبد الله : إنى لأحسبُ أن صاحبكم علمكم كل شيءٍ ، حتى علمكم كيف تأتون الخلاء ! قال : إن كنت مستهزئاً فقد علمنا أن لا نستقبل القبلة بفروجنا ، وأحسبه قال : ولا نستنجى بأيماننا ، ولا نستنجى بالرجيع ، ولا نستنجى بالعظمّ ، ولا نستنجى بدون ثلاثة أحجار » .

=

= قال البزَّارُ :

« لا نعلم رواه عن الحكم إلا سفيان ، ولا عن حصين إلا مسدد ، وإنما يُعرف من حديث عبد الرحمٰن عن سلمان . ورواه منصور عن إبراهيم ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن رجلٍ من الصحابة » .

وقال الهيثميُّ (١/٢٠٥) :

« رجاله موثقون »

وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى فى الحديث (٤١) .

* * *

٢٥ - أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ ، عَنْ وَكِيْعٍ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ يَحْيَى - هُوَ ابْنُ أَبِى كَثِيْرٍ - ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِى قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيْهِ ، قَاْلَ : قال رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ :

« إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الخَلَاءَ ، فَلَا يَمَسَّ ذَكَرَهُ بِيَمِيْنِهِ » .

---

٢٥ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* هنَّادُ بنُ السَّرّى هو ابنُ مصعب ، أبو السريِّ الكوفىُّ .

أخرج له الجماعة إلا البخاريَّ ، فى « خلق الأفعال » .

وثقه المصنِّفُ ، وروى عنه (٧٤) حديثاً .

وقال أبو حاتمٍ :

« صدوق » .

وأثنى عليه أحمد .

قال قتيبةُ بنُ سعيد :

« ما رأيتُ وكيعاً يُعظِّمُ أحداً ، تعظيمه لهنَّادٍ » .

* وكيع بنُ الجراح الرؤاسى ، الإمام ، العلمُ ، المفرد . أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ نبيلٌ ، جبل .

قال ابنُ معينٍ :

« والله ما رأيتُ أحداً يحدثُ لله تعالى غير وكيعٍ ، وما رأيتُ أحفظ منه ، ووكيع فى زمانه كالأوزاعىّ فى زمانه » .

* **قُلْتُ** : وقد روى خبراً منكراً كاد أن يُقتل به ، لولا أن خلَّصه سفيان بن عيينة . وانظره فى « السير » (٩/١٦٠) . =

....

= * هشام ، هو ابنُ أبى عبد الله الدستوائى .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ ، ثبتٌ ، حافظٌ

* * *

وقد مرّ تخريجه فى الحديث الماضى .

* * *

الرُّخْصَة فِى البَوْلِ فِى الصَّحْرَاءِ قَائِماً

٢٦ - أَخْبَرَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيْلُ ، قَاْلَ : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِى وَائِلٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، أَنَّ رَسُوْلَ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِماً .

---

٢٦ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* مؤمَّلُ بْنُ هشامٍ ، هو اليشكريُّ أبو هشامٍ البصريُّ .

أخرج له البخاريُّ ، وأبو داود

وثقهُ المصنِّفُ وروى عنه (٦) أحاديث ، وأبو داود ، ومسلمة بن قاسمٍ . وقال أبو حاتمٍ : « صدوقٌ » .

* وإسماعيل : هو ابن علية .

* وسليمان : هو الأعمش .

* * *

وقد تقدم الحديث برقم (١٨) =

* * *

٢٧ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا مُحَمَّدٌ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَنْصُوْرٍ ، قَاْلَ : سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ ، أَنَّ حُذَيْفَةَ قَاْلَ : إِنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِماً .

---

٢٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* محمد بن بشار هو ابن عثمان ، أبو بكرٍ البصرىّ

كانوا يلقبونه بـ « بُندار » ومعناها : مَنْ فى يده القانون ، وهو أصلُ ديوان الخراج . وإنما قيل له ذلك ، لأنه كان بُنداراً فى الحديث ، جمع حديث بلده .

وقد أخرج له الجماعةُ .

وروى عنه المصنف (١٨٦) حديثاً وقال :

« صالحٌ لا بأس به »

ووثقه العجلىُّ ، وابن حبان ، ومسلمة بنُ قاسم

وقال أبو حاتمٍ :

« صدوقٌ »

وقال الدارقطنىُّ :

« من الحفاظ الأثبات »

أمَّا ما حكاه الدورقىُّ عن ابن معينٍ أنه كان لا يعبأ بـ « بندار » ، ويستضعفه ، فمن الجرح المبهم الذى لا يعول عليه أمام التعديل القوىّ .

وقد قال الأزدىُّ :

« وليس قولُ يحيى والقواريرى مما يجرحه ، وما رأيتُ أحداً ذكره إلَّا بخيرٍ وصدقٍ » . =

....

= وقال الذهبيُّ فى « الميزان » يردُّ على ابن معين .

« قد احتجَّ به أصحاب الصحاح كلُّهم ، وهو حجةٌ بلا ريب »

أمَّا تكذيبُ الفلاس له ، فقد ردّه الذهبيُّ أيضاً بقوله :

« كذَّبه الفلاسُ ، فما أصغى أحدٌ إلى تكذيبه ، لتيقُّنهم أن بنداراً صادق أمين » .

* محمد ، هو ابن جعفر « غُنْدر » .

* * *

وانظر الحديث السابق .

* * *

٢٨ - أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدِ الله ، قَالَ أَنْبَأَنَا بَهْزٌ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، وَمَنْصُوْرٍ ، عَنْ أَبِى وَائِلٍ ، عن حُذَيْفَةَ ، أَنَّ النَّبِىَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَشَى إِلَى سُبَاطَةِ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِماً .

قَالَ سُلَيْمَانُ فِى حَدِيْثِهِ :

« وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ »

وَلَمْ يَذْكُرْ مَنْصُوْرٌ المسح .

---

٢٨ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* سليمانُ بن عبيد اللهِهو ابن عمرو،أبو أيوبٍ البصريُّ أخرج له مسلمٌ .
وثقهُ المصنِّفُ وروى عنه ثلاثةُ أحاديث .
وكذلك وثقهُ ابنُ حبان .
وقال أبو حاتم :
« صدوقٌ » .
وقال مسلمةُ بنُ قاسمٍ :
« لا بأس به » .

* بهزٌ هو ابنُ أسدٍ العمى ، أبو الأسود البصريُّ
أخرج له الجماعةُ .
وثقة يحيى بن سعيد ، وابن معين ، وأبو حاتمٍ وزاد : « صدوقٌ » ، وابنُ سعد ، والعجليُّ ، فى آخرين .
قال أحمدُ :
« إليه المنتهى فى التثبُّت » .

* * *

وانظر سابقه .

البَوْلُ فِى البَيْتِ جَالِساً

٢٩ - أَخْبَرَنَا عَلِىُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شَرِيْكٌ ، عَنِ المِقْدَامِ ابْنِ شُرَيْحٍ ، عَنْ أَبِيْهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : « مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ رَسُوْلَ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بَالَ قَائِماً ، فَلَا تُصَدِّقُوْهُ ، مَا كَانَ يَبُوْلُ إِلَّا جَالِساً » .

---

٢٩ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ لِغَيْرِهِ

* شريك ، هو ابنُ عبد الله النخعى ، صدوقٌ سيىءُ الحفظ ، وقد رمى بالتدليس .

وقد ضعَّفه يحيى بنُ سعيد جدّاً .

وقال ابنُ المبارك :

« ليس حديثه بشىءٍ »

وقال الدَّارقطنىُّ :

« ليس بالقوىّ »

وقال ابنُ معينٍ :

« ثقةٌ صدوقٌ ، إلَّا أنه يغلط ، وإذا خالف فغيرُهُ أحبُّ إلينا منه » .

وقال ابنُ سعدٍ :

« كان ثقةً ، مأموناً ، كثير الحديث ، يغلط » .

والكلامُ فيه طويلٌ ، حاصله أنه سيىء الحفظ .

فما أعجب قول الشيخ أبى الأشبال أحمد شاكر رحمه الله ، إذ قال فى « تخريج المسند » (١٧٦/٨) :

« وقد تكلَّم فيه بعضُهُمْ بغير حجَّةٍ ، إلَّا أنه كان يخطىء فى بعض=

= حديثه » !!

كذا قال ! وهو من تساهله المعروف لدى المشتغلين بالحديث وأىُّ حجةٍ هى أعظمُ من الجرح المفسر الذى وقع فى كلام كثيرٍ من الأئمة ، حتى قال يعقوب بن شيبة :

« ثقةٌ صدوقٌ ، سيىء الحفظ جدّاً »

وقال إبراهيمُ بنُ سعدٍ الجوهرىُّ :

« أخطأ شريك فى أربعمائة حديثٍ » .

فكيف يُقال : ليس مع من تكلَّم فيه حجةٌ[1]؟! اللَّهُمَّ غفراً !

* المقدامُ بْنُ شريحٍ هو ابنُ هانىءٍ .

أخرج له الجماعةُ إلا البخارىَّ فى « الأدب المفرد » .

وثقهُ أحمدُ ، وأبو حاتمٍ ، والمصنِّفُ ، ويعقوبُ بنُ سفيان ، وابنُ حبان ، فى آخرين .

* وأبُوهُ : شريحُ بْنُ هانىءٍ .

أدرك النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولم يرو عنه .

وذكره ابنُ سعدٍ فى الطبقة الأولى من تابعى أهل الكوفة .

وثقهُ أحمدُ ، وابنُ معينٍ ، والمصنِّفُ ، وابنُ خراشٍ ، وقال : « صدوقٌ » .

* * *

والحديثُ أخرجه الترمذىُّ (١٢) ، وابنُ ماجة (٣٠٧) ، والطيالسىُّ (١٥١٥) ، وابنُ أبى شيبة (١/١٢٣ - ١٢٤) ، =

---

(١) وقد أقرَّ الشيخ فى تعليقه على « المحلى » (٤/١٤٨) أنه كان سيىء الحفظ ! لكن تعليقه على المحلى قديمٌ فيما يبدو لى . ورأيه هو المزبور فى « تخريج المسند » . والله أعلمُ .

....

= والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (٢٧٦/٤) من طرقٍ عن شريك النخعىّ ، عن المقدام ، عن أبيه ، عن عائشة به .

وقد رواه عن شريك جماعةٌ ، منهم :

« ابنُ أبى شيبة ، والطيالسىُّ ، وعلىُّ بنُ حُجْرٍ ، وسويدُ بنُ سعيد ، وعبد الله بنُ صالحٍ ، وإسماعيل بْنُ موسىٰ السدىُّ » .

وقد توبع شريك . تابعه اثنان :

١ – سفيان الثورىّ ، عن المقدام

أخرجه أحمد (١٣٦/٦، ١٩٢، ٢١٣) ، وأبو عوانة (١٩٨/١) ، والحاكمُ (١٨١/١ ، ١٨٥) ، والبيهقىُّ (١٠١/١) من طرقٍ عنه .

٢ – إسرائيل بنُ يونس ، عن المقدام ، عن أبيه ، قال : سمعت عائشة تُقسم بالله ما رأى أحدٌ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يبولُ قائماً منذ أنزل عليه القرآن » .

أخرجه الحاكم (١٨٥/١) ، والبيهقىُّ (١٠١/١ – ١٠٢) من طريق عبيد الله بن موسى ، نا إسرائيل .

قال الحاكم :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبىُّ !

* **قُلْتُ** : بل هو على شرط مسلمٍ وحده ، والمقدامُ بن شريح وأبوه لم يخرج لهما البخارىُّ شيئاً فى « الصحيح » .

قال السيوطىُّ فى « زهر الرُّبى » (٢٦/١) : « قال الشيخ ولىُّ الدين : هذا الحديث فيه لينٌ ، لأن فيه شريكاً القاضى ، وهو متكلمٌ فيه بسوء الحفظ ، وقول الترمذىّ أنه أحسن شىءٍ فى هذا الباب =

= لا يدلُّ على صحته ، ولذلك قال فيه ابن القطّان : إنه لا يُقال فيه صحيح ، وتساهُل الحاكم فى التصحيح معروفٌ ، وكيف يكون على شرط الشيخين ، مع أن البخاريَّ لم يخرج لشريك بالكلية ، ومسلمٌ خَرَّج له استشهاداً ، لا احتجاجاً .... » اهـ .

* **قُلْتُ** : وفى هذا النقل أمور منها :

* **الأول** : أنى لم أظفر بالحديث فى « المستدرك » من طريق شريك البتة وقد فتشت قدر طاقتى ، فلم أظفر به ، فلا أدرى كيف وقع هذا ؟ .

* **الثانى** : قول الترمذىّ :

« حديثُ عائشة أحسنُ شيء فى الباب وأصحُّ »

يحتمل أمرين :

أ - أن الترمذىّ يقصد أن حديث عائشة أصحّ شيءٍ فى مسألة البول قائماً وقاعداً .

ب - أنه أصحُّ شيءٍ فى « البول قاعداً »

فأما الأوَّلُ ، فلا وجه له لأن حديث عائشة لا ينافى حديث حذيفة ، ونفيُها كان بحسب علمها ، وهذا ما فهمه المصنِّفُ أيضاً ، فبوّب عليه بقوله : « البول فى البيت » ، أما حديثُ حذيفة فكان فى الصحراء[1].

وأما الثانى ، وهو الأليق بمراد الترمذىّ فمعناه أن حديث عائشة =

---

(١) وفى « سنن ابن ماجة » (٣٠٩) أن سفيان الثورى عقب على حديث عائشة بقوله : « الرجل أعلمُ بهذا منها » .

= أصحُّ ما ورد فى البول قاعداً ، وهو متجه .
وقال النوويُّ فى « المجموع » (٨٤/٢) :
« إسنادُهُ جيدٌ ، وهو حديثٌ حسنٌ » .

* * *

قَال التِّرمِذِيُّ :
« وفى الباب عن عمر ، وبريدة ، وعبد الرَّحمٰن بن حسنة »

* * *

١ - حديث عمر ، رضى الله عنه

أخرجه ابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٤٢٠) من طريق هشام بن يوسف ، عن ابن جريجٍ ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر مرفوعاً : « لا تبل قائماً »
قال ابنُ حبان :
« أخاف أن ابن جريج لم يسمع من نافعٍ هذا الخبر » .
* **قُلْتُ** : وقد صحَّ ظنُّه - كما قال البوصيرى
فقد رواه عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن عبد الكريم بن أبى أمية ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر ، عن عمر ، قال : « رآنى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أبولُ قائماً ، فقال : ياعمر ! لا تبل قائماً » فما بُلْتُ قائماً بعدُ .
أخرجه الترمذيُّ (١٧/١) معلقاً ، ووصله ابنُ ماجة (٣٠٨) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٨٤) ، وتمام فى « الفوائد » (١٤٨) ، والحاكم (١٨٥/١) ، والبيهقىُّ (١٠٢/١) .
فظهر من هذا التخريج أن ابن جريج أسقط عبد الكريم بن أبى المخارق ، وهو ضعيفٌ ، وتركه بعضُهُمْ . =

= قال ابنُ المنذر : « هذا لا يثبُت » .

ثمَّ إن الحديث عند ابن حبان عن « ابن عمر » ، والمعروف أنه عن « عمر » فلا أدرى ، أهذا اختلافٌ فى السند ، أم وقع سقطٌ فى كتاب ابن حبان . فالله أعلمُ .

والحديث ضعَّفه النووى فى « المجموع » (٨٤/٢) .

قال الترمذيُّ :

« وإنما رفع هذا الحديث عبد الكريم ... وهو ضعيفٌ عند أهل الحديث » .

يشير بذلك إلى أن الصواب وقفه .

فأخرجه ابنُ أبى شيبة (١٢٤/١) وابن المنذر فى « الأوسط » (٣٣٨/١) ، والبزار (ج١/ رقم ٢٤٤) ، والطحاويُّ فى « شرح الآثار » (٢٦٨/٤) من طُرُقٍ عن عبيد الله بن عمر ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر ، عن عمر قال : « ما بُلْتُ قائماً ، منذ أسلمتُ » .

قال ابنُ المنذر : « ثبت عن عمر » .

قال الهيثميُّ فى « المجمع » (٢٠٦/١) :

« رجالُهُ ثقات »

* **قُلْتُ** : وسندُهُ صحيحٌ .

ولكن أخرج ابنُ أبى شيبة (١٢٣/١) ، والطحاويُّ (٢٦٨/٤) من طريقين عن الأعمش ، عن زيد بن وهبٍ قال : رأيتُ عمر بال قائما .

زاد الطحاويُّ :

« فأنجح[1] ، حتى كاد يُصرع » . =

---

(١) يعنى : « مال » .

= وسندُهُ صحيحٌ ، ولا يُعلُّ بتدليس الأعمش ، لأن شعبة رواه عنه عند الطحاوىّ . وقد ثبت عن شعبة قوله :

« كفيتكُمْ تدليس ثلاثة : الأعمش ، وقتادة ، وأبى إسحٰق السبيعى »

فظاهر الأثرين عن عمر التناقض .

وقد جمع بينهما بعضُ أهل العلم .

فقال ابنُ المنذر فى « الأوسط » (١/٣٣٨) :

« فقد يجوز أن يكون عمر إلى الوقت الذى قال فيه هذا القول[1] لم يكن بال قائماً ، ثمَّ بال بعد ذلك ، فرآه زيد بنُ وهبٍ ، فلا يكون حديثاه متضادين » .

وقال ذلك أيضاً الطحاوىُّ .

* * *

٢ - حديث بريدة ، رضى اللَّهُ عنه

أخرجه البخارىُّ فى « الكبير » (٢/١/٤٩٦) ، والطبرانىُّ فى « الأوسط » - كما فى « المجمع » (٢/٨٣)- ، والبزَّارُ (ج١/ رقم ٥٤٧) من طريق سعد بن عبيد الله ، ثنا ابن بريدة ، عن أبيه مرفوعاً : « ثلاثٌ من الجفاء : أن يبول الرجل قائماً ، أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته ، أو ينفخ فى سجوده » .

زاد البخارىُّ من رواية نصر بن على عن سعيد : « أربع من الجفاء ...... وأن يسمع المنادى ، ثمَّ لا يتشهد مثل ما يتشهد » .

قال البزَّارُ : =

(١) يعنى قوله : « ما بُلْتُ قائماً منذ أسلمتُ » .

= « لا نعلم رواه عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، إلَّا سعيد ، ورواه عن سعيد عبدُ الله بنُ داود ، وعبد الواحد بنُ واصل » .

وقال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٨٣/٢) :

« رجال البزار رجالُ الصحيح »

وقال البدرُ العينى فى «العمدة » (١٣٥/٣) :

« إسنادُهُ صحيحٌ ، وقول الترمذىّ يُرد »

* **قُلْتُ** : وقول الترمذىّ أن حديث ابن بريدة : « غيرُ محفوظٍ » هو الصواب عندى ، كما يأتى . أمَّا البدر العينى - رحمه الله - فجرى على ظاهر السند وغفل عن العلة الحقيقية .

قال المباركفورىّ فى « التحفة » (٦٨/١) يردُّ على العينى :

« الترمذىُّ من أئمة هذا الشأن ، فقولُه : حديث بريدة فى هذا غير محفوظٍ يعتمدُ عليه ، وأما إخراج البزار حديثه بسندٍ ظاهره الصحة ، فلا ينافى كونه غير محفوظ » اهـ .

وهذا كلامٌ نفيس . رحمه الله .

أمَّا علَّةُ الحديث فهى المخالفة

فقد خولف سعيد بن عبيد الله فيه

خالفه قتادةُ ، فرواه عن ابن بريدة ، عن ابن مسعودٍ أنه كان يقولُ : « أربعٌ من الجفاء : أن يبول الرجل قائماً ، وصلاة الرجل والناس يمرون بين يديه ، وليس بين يديه شىءٌ يستُرهُ ، ومسحُ الرجل التراب عن وجهه وهو فى صلاته ، وأن يسمع المؤذن فلا يجيبه فى قوله » .

أخرجه ابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٨١) بالفقرة الأولى فقط ، والبيهقىُّ (٢٨٥/٢) وقال : =

= « وكذلك رواه الجريريُّ ، عن ابن بريدة ، عن ابن مسعود » اهـ.
وطريق الجريرى هذا أخرجه البخاريُّ فى « الكبير » قال :

« وقال نصر : حدثنا عبد الأعلى عن الجريرىّ ، عن ابن بريدة ، عن ابن مسعود نحوه » .

ونقل البيهقيُّ عن البخارىّ أنه قال :

« هذا حديثٌ منكرٌ ، يضطربون فيه »

* **قُلْتُ** : وقد مرّ وجهان لهذا الاضطراب :

الأول : أن سعيد بن عبيد الله رفعه .

الثانى : أن قتادة والجريرى خالفاه فى موضعين :

ا - أنهما أوقفاه .

ب - أنهما نقلاه من « مسند بريدة » إلى « مسند ابن مسعود » وهما يترجحان على سعيد بن عبيد الله ، لاسيما وقد قال فيه الدارقطنيُّ : « ليس بالقوىّ ، يُحدِّثُ بأحاديث يسندها ويوقفها غيرُهُ » وهذا الحديث مثالٌ لذلك .

وقد أخرجه ابنُ أبى شيبة (١/١٢٤) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٨٠) من طريق عاصم بن أبى النجود ، عن المسيب بن رافع ، عن ابن مسعود قال : من الجفاء أن يبول قائماً .

ورجاله ثقات ، غير أنه منقطع بين المسيب وابن مسعود ، كما صرَّح بذلك أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان .

والوجه الثالث : أنَّ كهمس بن الحسن رواه عن ابن بريدة من قوله ، ولم يذكر « ابن مسعودٍ » . =

= أخرجه ابنُ أبى شيبة (١٢٤/١) حدثنا وكيع ، عن كهمس .
وسندُهُ صحيحٌ ..
فالصواب فى الحديث الوقف ، وأنه ليس بمرفوعٍ . والله أعلم .

* * *

٣ - حديثُ عبد الرحمٰن بن حسنة ، رضى الله عنه

* **قُلْتُ** : يأتى فى الحديث القادم إن شاء الله تعالى .

* * *

البَوْلُ إِلَى السُّتْرَةِ يَسْتَتِرُ بِهَا

٣٠ - أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ ، عَنْ أَبِى مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ حَسَنَةَ ، قَاْلَ : خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، وَفِى يَدِهِ كَهَيْئَةِ الدَّرَقَةِ ، فَوَضَعَهَا ثُمَّ جَلَسَ خَلْفَهَا ، فَبَاْلَ إِلَيْهَا . فَقَاْلَ بَعْضُ القَوْمِ : انْظُرُوا ، يَبُوْلُ كما تَبُوْلُ المَرْأَةُ ! ، فَسَمِعَهُ فَقَاْلَ :

« أَوَ مَا عَلِمْتَ مَا أَصَابَ صَاحِبَ بَنِى إِسْرَائِيْلَ ؟ كَانُوا إِذَا أَصَابَهُمْ شَىْءٌ مِنَ البَوْلِ قَرَضُوْهُ بِالْمَقَارِيْضِ ، فَنَهَاهُمْ صَاحِبُهُمْ ، فَعُذِّبَ فى قَبْرِهِ » .

---

٣٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* أبومعاوية هو الضرير ، واسمه محمدُ بْنُ خازمٍ
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ نبيلٌ .
قال أبو حاتمٍ :
« أثبتُ الناس فى الأعمش : سفيانُ ، ثمَّ أبو معاوية . ومعتمر بن سليمان أحبُّ إلَّى من أبى معاوية ، يعنى فى غير حديث الأعمش »
وقال ابنُ خراشٍ :
« صدوقٌ ، وهو فى الأعمش ثقةٌ » .
* زيدُ بْنُ وهبٍ ، هو الجُهنى ، أبو سليمان الكوفى
أخرج له الجماعةُ .
وثقه الأعمش ، وابنُ معين ، وابنُ خراشٍ ، وابن سعدٍ وغيرُهُمْ
أمَّا يعقوبُ بنُ سفيان ، فقال فى « المعرفة » (٧٦٩/٢) : « فى =

= حديثه خلل كثير » !!

وقد ردَّهُ الذهبيُّ فى « الميزان » (١٠٧/٢) فقال ، ونِعْم ما قال : « و لم يُصب الفسويُّ ... ثم ساق حديثا استنكره يعقوب وقال : فهذا الذى استنكره الفسويُّ من حديثه ، ما سُبق إليه ، ولو فتحنا هذه الوساوس علينا لرددنا كثيراً من السنن الثابتة بالوهم الفاسد ، ولا نفتحُ علينا فى زيد بن وهب خاصة باب الاعتزال ، فردوا حديثه الثابت عن ابن مسعود ، حديث الصادق المصدوق ، وزيد سيدٌ جليلُ القدر هاجر إلى النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقُبض وزيدٌ فى الطريق » اهـ

قال الحافظ فى « هدى السارى » (ص - ٤٠٤)

« وشذَّ يعقوبُ بنُ سفيان الفسوىّ ، فقال : « فى حديثه خلل كثير » ، ثمَّ ساق من روايته قول عمر فى حديثه : يا حذيفة ! بالله أنا من المنافقين .

قال الفسويُّ : هذا محالٌ . قُلْتُ : هذا تعنتٌ زائدٌ ، ولا بمثل هذا يُضعَّفُ الأثباتُ ، و لا تردُّ الأحاديثُ الصحيحة ، فهذا صدر من عمر عند غلبة الخوف وعدم أمن المكر ، فلا يلتفتُ إلى هذه الوساوس الفاسدة فى تضعيف الثقات » . اهـ .

* * *

والحديثُ أخرجه أبو داود (٢٢) ، وابنُ ماجة (٣٤٦) ، وأحمدُ (١٩٦/٤)، وابنُ أبى شيبة (١٢٢/١ و ٣٧٥/٣)، وابنُ الجارود (١٣١)، والحميديُّ (٨٨٢) ، ويعقوب بن سفيان فى « تاريخه » (٢٨٤/١) ، وابنُ حبان (١٣٩) ، وابْنُ المنذر فى « الأوسط » (ج ١/ رقم ٢٨٣) ، والحاكم (١٨٤/١) ، والسهمى فى « تاريخ جُرْجان » (٤٩٢/١٢/١) ، والبيهقى فى « السنن » (١٠٤/١) ، وفى « عذاب القبر » (رقم ١٤٤) من طُرُقٍ عن الأعمش ، عن زيد =

= ابن وهبٍ ، عن عبد الرحمٰن بن حسنة فذكره .
قال الحافظ في « الفتح (١/٣٢٨) :
« هو حديثٌ صحيحٌ ، صحَّحه الدَّارقطنيُّ وغيرُهُ » .
وقال الحاكمُ :
« صحيحُ الإسناد ، ومن شرط الشيخين أن يبلغ »
وصرَّح به الذهبيُّ تصريحاً ، فقال :
« على شرطهما »
وقد رواه عن الأعمش جماعةٌ ، منهم :
« وكيع ، وأبو معاوية ، وسفيان ، وزائدة بنُ قدامة ، وعبيد الله بن موسىٰ ، وعبد الواحد بنُ زياد ، ويعلى بن عبيد » .
وقال ابنُ المنذر :
« خبرٌ ثابتٌ »
وله شاهدٌ من حديث أبي موسىٰ الأشعريّ ، رضى الله عنه .
أخرجه أحمدُ (٤/٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤١٤) ، والطيالسيُّ (٥١٩) ، وابنُ المنذر في « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٦٣) ، والحاكمُ (٣/٤٦٥ - ٤٦٦) ، والبيهقيُّ (١/٩٣) من طرقٍ عن شعبة ، ثنا أبو التياح ، سمعتُ رجلاً وصفه ، كان يكون مع ابن عباس قال : كتب أبو موسى إلى ابن عباسٍ إنك رجلٌ من أهل زمانك ، وإن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « إن بنى إسرائيل كان أحدُهُمْ إذا أصابه الشيءُ من البول ، قرضه بالمقاريض ، وإن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرَّ على دمثٍ - يعنى: مكاناً ليناً - ، فبال فيه ، وقال : إذا بال أحدكم فليرتد لبوله » . =

....

= وتابعه حمادُ بنُ سلمة ، أخبرنا أبو التياح به .

أخرجه أبو داود (٣) ، والبيهقيُّ (١/٩٣ - ٩٤) وعندهما :

« لما قدم عبد الله بن عباس البصرة ، فكان يحدث عن أبى موسى ، فكتب عبد الله إلى أبى موسىٰ يسأله عن أشياء ، فكتب إليه أبو موسىٰ ..... فذكره بدون محِّل الشاهد .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ لجهالة شيخ أبى التياح وهو يزيد بن حميد .

ولكن له طريق آخر عن أبى موسىٰ .

أخرجه بحشل فى « تاريخ واسط » (ص - ١٤٥) قال : حدثنى عمر بن عثمان بن عاصم بن صهيبٍ ، قال : ثنا عمى علىُّ بنُ عاصمٍ ، قال : ثنا خالد الحذَّاء ، عن معاوية العنبرىّ أبى المورع ، عن أبى بردة ابن أبى موسىٰ ، عن أبى موسى الأشعرىّ ، قال : « رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يبول جالساً ، وقد جافى بين فخذيه حتى إنى لأرثى له من طول الجلوس ، ثم قام .... فقال : « صُب ، فصاحب بنى إسرائيل كان فى البول أشدَّ منكم ، كان إذا أصاب جسده شئٌ من بوله ، براهُ » وعزاه الهيثمىُّ فى « المجمع » (١/٢٠٩) للطبرانى فى « الكبير » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

علىُّ بن عاصم ، فيه ضعف من قبل حفظه ، وكان يخطىءُ ويُصرُّ على خطئه فتركه بعض الأئمة لذلك .

ومعاوية العنبرىُّ لم أقف له على ترجمة .

ولكن الحديث ثابتٌ عن أبى موسى الأشعرىّ . =

= ففى « صحيح البخارىّ » (١/٣٢٩ - ٣٣٠ فتح) وغيره من طريق منصور ، عن أبى وائلٍ قال : كان أبو موسىٰ الأشعرىُّ يُشدِّدُ فى البول ويقول : إن بنى إسرائيل كان إذا أصاب ثوب أحدهم قرضه » .

هكذا رواه منصور عن أبى وائل ، عن أبى موسى موقوفاً .

قال أبو داود فى « سننه » (١/٢٧) :

« وقال عاصم ، عن أبى وائلٍ ، عن أبى موسىٰ ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : « جسد أحدهم » اهـ

يعنى بدل « ثوب أحدهم » .

ولم أقف على رواية عاصمٍ هذه موصولةً ، ولو صحَّ السند إليه لكان الحديث حسنا ، ويتقوى بما تقدم من الطرق . والله أعلمُ .

* * *

التَّنَزُّهُ مِنَ البَوْلِ

٣١ – أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ ، عَنْ وَكِيعٍ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُجَاهِداً ، يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : مَرَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَبْرَيْنِ ، فَقَالَ :

« إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ ، أَمَّا هَذَا فَكَانَ لَا يَسْتَنْزِهُ مِنْ بَوْلِهِ ، وَأَمَّا هَذَا فَإِنَّهُ كَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيْمَةِ » . ثُمَّ دَعَا بِعَسِيْبٍ رَطْبٍ فَشَقَّهُ بِاثْنَيْنِ فَغَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِداً ، وَعَلَى هَذَا وَاحِداً ، ثُمَّ قَالَ : « لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا » .

خَالَفَهُ مَنْصُورٌ :

رَوَاهُ عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ طَاوُساً .

---

٣١ – إسنادُهُ صَحِيْحٌ .

* مجاهد ، هو ابنُ جبرٍ المكى ، أبو الحجاج المخزومى .

أخرج له الجماعةُ . وهو ثقة ثبتٌ جبل .

قال قتادة :

« أعلمُ من بقى بالتفسير مجاهدٌ »

وقال مجاهدٌ :

« عرضتُ القرآن على ابن عباسٍ ثلاثين مرةً »

* طاوس ، هو ابنُ كيسانٍ ، أبو عبد الرحمن الحميريُّ .

أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ ، فحلٌ

وحسبُهُ قولُ ابن عباسٍ فيه :

« إنى لأظنُّ طاوساً من أهل الجنة »

=

....

= والحديث أخرجه البخاريُّ (١/٣٢٢ و ٣/٢٢٢ – ٢٢٣ ، ٢٤٢ و ١٠/٤٦٩ فتح) ، ومسلم (٣/٢٠٠ – ٢٠١ نووى) ، وأبو عوانة (١/١٩٦) والمصنِّفُ (٤/١٠٦) ويأتى فى « كتاب الجنائز » -إن شاء الله - ، وأبو داود (٢٠) ، والترمذىُّ (٧٠) ، وابنُ ماجة (٣٤٧) ، والدارمىُّ (١/١٥٤) ، وأحمد (١/٢٢٥) ، ووكيع (٤٤٤) ، وهنَّادُ (٣٦٠ ، ١٣١٢) كلاهما فى « الزهد » ، وكذا ابنُ أبى شيبة (١/١٢٢ و ٣/٣٧٥،٣٧٦-٣٧٧) ، وعبدُ بنُ حميدٍ فى « المنتخب » (٦٢٠) ، ويعقوبُ بنُ سفيان فى « المعرفة » (٣/١٤٩) ، والمروزىُّ فى « زوائد الزهد » (١٢٢٠،١٢٢١)، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٥٦)، وابنُ حبان (ج٥/ رقم ٣١١٨) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (١٣٠) ، وابنُ جريرٍ فى « تهذيب الآثار » (٨٩٨،٨٩٩ – مسند عمر)، والآجرىُّ فى « الشريعة » (٣٦٢) ، وأبو الشيخ فى « التوبيخ » (٢٠٢) ، والبيهقىُّ فى « السنن » (١/١٠٤ و ٢/٤١٢) ، وفى « عذاب القبر » (رقم ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢) ، والجوزقانىُّ فى « الأباطيل » (٣٤٧) ، وأبو نُعيم فى « المستخرج » – كما فى « الفتح » (١/٣٢٢) – ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١/٣٧٠) من طرقٍ عن الأعمش ، قال : سمعتُ مجاهداً ، عن طاوس ، عن ابن عباسٍ فذكره .

ورواه عن الأعمش جماعة ، منهم :

« وكيع ، وأبو معاوية ، وعبد الواحد بن زياد ، وجرير بن عبد الحميد » .

وقد خولف الأعمش فى إسناده .

خالفه منصور بْنُ المعتمر ، فرواه عن مجاهد ، عن ابن عباسٍ به =

= فسقط ذكرُ « طاوس » من السند .

أخرجه البخاريُّ (٣١٧/١ و ٤٧٢/١٠ - فتح) ، والمصنِّفُ (١٠٦/٤) فى « كتاب الجنائز » ، وأحمد (٢٢٥/١) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٥٥) ، وابنُ جرير (٩٠١) ، والآجريُّ (٣٦١) ، والخرائطيُّ فى « مساوىء الأخلاق » (ج١/ ق ٢/٢٠) .

قال الترمذيُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .... وروى منصور هذا الحديث عن مجاهد ، عن ابن عباسٍ ، ولم يذكر فيه : « طاوس » . ورواية الأعمش أصحُّ » .

* **قُلْتُ** : وكأنَّ الترمذيَّ تلقى هذا من البخارى .

فقال فى « العلل » :

« سألتُ محمداً أيهما أصحُّ ؟ فقال : رواية الأعمش أصحُّ » .

وترجيحُ البخارى رواية الأعمش ، لا يقتضى أن رواية منصور مرجوحة ، بدليل أنه أخرج الروايتين فى « صحيحه » .

قال الحافظ فى « الفتح » (٣١٧/١) :

« وإخراجُه - يعنى البخاريّ - له على الوجهين يقتضى صحتهما عنده ، فيُحمل على أنَّ مُجاهداً سمعه من طاوس ، عن ابن عباس ، ثمَّ سمعه من ابن عباسٍ بلا واسطةٍ ، أو العكس ، ويؤيدُهُ أنَّ فى سياقه عن طاوس زيادة على ما فى روايته عن ابن عباسٍ » . اهـ

وقد سبقه إلى مثل هذا الجمع بعضُ العلماء ، وهذا يقضى أنَّهُ أولى من الترجيح . وهو الصوابُ .

قال ابنُ حبان فى « صحيحه » (٥٢/٥) :

« سمع هذا الخبر مجاهد ، عن ابن عباس ، وسمعه من طاوس ، عن=

= ابن عباسٍ ، فالطريقان جميعاً محفوظان » اهـ .

وقال ابنُ حزمٍ في « المحلى » (١٧٩/١) :

« وأمَّا روايةُ هذا الخبر مرة عن مجاهد ، عن ابن عباسٍ ، ومرةً عن مجاهد ، عن طاوس ، عن ابن عباسٍ ، فهذا قوةٌ للحديث ، ولا يتعلل بهذا إلَّا جاهلٌ أو مكابرٌ للحقائق ، لأنَّ كليهما إمامٌ ، وكلاهما صحب ابن عباس الصحبة الطويلة . فسمعه مجاهد من ابن عباسٍ ، وسمعهُ أيضاً من طاوس ، عن ابن عباسٍ ، فرواه كذلك ، وإلَّا فأيُّ شيءٍ مما يقدحُ في الرواية ؟! وددنا أن تبينوا لنا ذلك ، ولا سبيل إلى ذلك إلا بدعوى فاسدة لهج بها قومٌ من أصحاب الحديث ، وهم فيها مخطئون عين الخطأ ، ومن قلَّدهم أسوأ حالاً منهم .... » اهـ .

وهذا كلام نفيس ، لولا حرارةُ الأنفاس !!

وقال بمثل ما تقدم البدر العيني في « عمدة القاري » (١١٥/٣) ، والمباركفوري في « تحفة الأحوذي » (٢٣٤/١ - ٢٣٥) ، وأحمد شاكر في « شرح الترمذي » (١٠٤/١) وغيرهم .

ومما يدلُّ على صحة هذا الجمع أن الأعمش رواه أيضاً عن مجاهد ، عن ابن عباس ، مثلما رواه عن مجاهد ، عن طاوس ، عن ابن عباسٍ .

أخرجه الطيالسيُّ (٢٦٤٦) ، وابنُ جرير في « التهذيب » . (٩٠٠ - مسند عمر) ، وابنُ حبان (ج٥/ رقم ٣١١٩) ، والآجريُّ في « الشريعة » (٣٦٢) من طرق عن شعبة ، عن الأعمش به .

* * *

قال الترمذيُّ :

« وفي الباب عن أبي هريرة ، وأبي موسى ، وأبي بكرة ، وعبد الرحمن بن حسنة ، وزيد بن ثابتٍ » . =

= ١ - حديثُ أبى هريرة ، رضى الله عنه

وله عنه طرقٌ :

١ - أبو حازمٍ ، عنه

أخرجه أحمد (٤٤١/٢) ، وابنُ أبى شيبة (٢٧٦/٣) والبيهقىُّ فى « عذاب القبر » (١٣٦) من طريق محمد بن عبيد ، ثنا يزيدُ بْنُ كيسان ، عن أبى حازمٍ ، عن أبى هريرة ، قال : مرَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على قبرٍ فوقف ، فقال : « ايتونى بجريدتين » . فجعل إحداهما عند رأسه ، والأخرى عند رجليه . فقلنا : يا رسول الله ! أينفعه ذلك ؟!

قال : « لن يزال يخففُ عنه بعضُ عذاب القبر ، مادام فيهما ندو »

وتابعه الوليد بنُ القاسم - وفيه مقالٌ - عن يزيد به .

أخرجه ابنُ جرير فى « التهذيب » (٩٠٣ - مسند عمر) .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ حسنٌ لأجل يزيد

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٥٧/٣) :

« رجاله رجالُ الصحيح »

يعنى « صحيح مسلم » .

٢ - عبد الله بن الحارث ، عنه

أخرجه ابن حبان (١٤٠) من طريق المنهال بن عمرو ، عن عبد الله ابن الحارث ، عن أبى هريرة قال : كنا نمشى مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فمررنا على قبرين ، فقام فقمنا معه ، فجعل لونه يتغير حتى رعد كُمُّ قميصه ! فقلنا : مالك يا نبىَّ الله ؟ قال : تسمعون ما أسمعُ ؟ قلنا : وماذاك يا نبىَّ الله ؟ قال : « هذان رجلان يُعذبان=

= فى قبورهما عذاباً شديداً فى ذنبٍ هينٍ قُلْنا : فيم ذاك ؟! قال :

« أحدُهُما لا يستنزه من بوله ، وكان الآخر يؤذى الناس بلسانه ، ويمشى بينهم بالنميمة » . فدعا بجريدتين من جرائد النخل ، فجعل فى كلِّ قبرٍ واحدةً . قُلْنا : وهل ينفعُهم ذلك يا رسول الله ؟ قال : « نعم ، يُخفف عنهما مادامتا رطبتين » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ جيدٌ

وعبدُ الله بْنُ الحارث الأنصاريّ وثقه أبو زرعة ، والنسائى ، وابنُ حبان . وقال أبو حاتمٍ : « يُكتب حديثُهُ » .

٣ - أبو الخنساء ، عنه

أخرجه البيهقىُّ فى « عذاب القبر » (١٣٥) من طريق ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن عبد العزيز بن صالح ، أن أبا الخنساء حدثه عن أبى هريرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه مرَّ بقبرين فأخذ سعفةً - أو جريدةً - فشقها ، فجعل أحدهما على أحد القبرين والشقة الأخرى على القبر الآخر .

قال ابن وهبٍ :

أرى أنه سُئل عن فعلته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « رجلٌ كان لا يتقى من البول ، وامرأةٌ كانت تمشى بين الناس بالنميمة ، فانتظر بهما العذابُ إلى يوم القيامة » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ ضعيفٌ .

وأبو الخنساء مجهولٌ .

قال أبو زرعة الرازىُّ : =

= « لا أعرفُ أبا الخنساء إلا فى هذا الحديث ، ولا أعرف اسمه »
نقله عنه ابن أبى حاتمٍ فى « الجرح والتعديل » (٣٦٧/٢/٤) .
ولأبى هريرة فى الباب حديثٌ آخر مرفوعاً :
« أكثر عذاب القبر من البول »
أخرجه ابنُ ماجة (٣٤٨) ، وأحمد (٣٢٦/٢، ٣٨٨، ٣٨٩) ، وابنُ أبى شيبة (١٢١/١) وابنُ خزيمة - كما فى « الفتح » (٣١٨/١) - ، وابنُ المقرى فى « معجمه » (ق ١/١٢٧) ، والحاكم (١٨٣/١) ، والدَّارقطنُّى (١٢٨/١) ، والآجرى فى « الشريعة » (٣٦٢، ٣٦٣) ، والبيهقىُّ (٤١٢/٢) وفى « عذاب القبر » (١٣٣) ، وأبو نُعيم فى « أخبار أصبهان » (١٤/٢) ؛ والجوزقانى فى « الأباطيل » (٣٤٨) من طريق أبى عوانة ، عن الأعمش ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة مرفوعاً به .
قال الدَّارقطنُّى :
« صحيحٌ » .
وقال الحاكم :
« صحيحٌ على شرط الشيخين ، ولا أعرفُ له علَّةً » ووافقه الذهبىُّ
وقال الجوزقانى :
«هذا حديثٌ حسنٌ مشهورٌ »
وقال البوصيرى فى « مصباح الزجاجة » (١/١٤٦) :
« هذا إسنادٌ صحيحٌ ، رجالُه عن آخرهم محتجٌ بهم فى الصحيحين » اهـ
وقال المنذرىُّ فى « الترغيب » (١٣٩/١) بعد ذكر تصحيح الحاكم :
« وهو كما قال » =

= وفى « فيض القدير » للمناوى (٢/٨٠) :

« وقال الضياء المقدسيُّ : سندُهُ حسنٌ . قال مغْلطاى : وما علم أن الترمذيَّ سأل عنه البخارىّ ، فقال : حديثٌ صحيحٌ » .

* **قُلْتُ** : وهو صحيحٌ كما تقدم

لكن قال أبو حاتمٍ :

« هذا حديثٌ باطلٌ » يعنى مرفوعاً

ذكره عنه ولدُهُ فى « العلل » (ج١/ رقم ١٠٨١)

وقال الدارقطنيُّ فى « العلل » (ج٣/ ق ١/٤٥) :

« والحديث يرويه الأعمشُ ، واختلف عنه . فأسنده أبو عوانة ، عن الأعمش ، عن أبى هريرة ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم . وخالفه ابنُ فُضيلٍ فوقفه . ويُشبه أنْ يكون الموقوفُ أصحَّ » .اهـ.

وترجيح أبى حاتم والدارقطنى[1] للموقوف فيه نظرٌ عندى ، لأن أبا عوانة أوثق من محمد بن فضيل بلا شك ، فلو سلكنا مسلك الترجيح لوجب تقديم روايته على رواية محمد بن فضيل . وكأنه لذلك لم يعبأ بهذا الإعلال أحدٌ ممن حكم على الحديث بالصحة .

وله طريقٌ آخر عن أبى هريرة مرفوعاً :

« استنزهوا من البول ، فإنَّ عامة عذاب القبر منه »

أخرجه الدارقطنيُّ (١/١٢٨) من طريق محمد بن الصباح السمان ، أنا أزهرُ بْنُ سعد السمان ، عن ابن عون ، عن ابن سيرين ، عن أبى هريرة به . =

(١) وقد حكم الدارقطنى بصحة المرفوع كما تقدّم .

= قال الدَّارقطنىُّ :
« الصواب مرسلٌ »
* **قُلْتُ** : ومحمد بن الصباح قال فيه الذهبىُّ :
« بصرىٌّ ، لا يُعرف ، وخبرُهُ منكرٌ »

* * *

٢ – حديثُ أبى موسىٰ الأشعرىّ ، رضى الله عنه

* **قُلْتُ** : مرَّ تخريجه فى الحديث السابق .

* * *

٣ – حديث عبد الرحمٰن بن حسنة ، رضى الله عنه

مرَّ برقم (٣٠)

* * *

٤ – حديث أبى بكرة الثقفى ، رضى الله عنه

أخرجه ابنُ ماجة (٣٤٩) وابنُ أبى شيبة (١٢٢/١ ، ٣٧٦/٣) ، وأحمد (٣٩/٥) ، والبيهقىُّ فى « عذاب القبر » (١٣٧) من طريقين عن الأسود بن شيبان ، عن بحر بن مرار ، عن جدِّه أبى بكرة قال : بينما أنا أمشى مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ومعى رجلٌ ، ورسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يمشى بيننا إذ أتى على قبرين . فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إنَّ صاحبى هذين القبرين ليعذبان الآن فى قبورهما ، فأيُّكُمْ يأتينى من هذا النخل بعسيب ؟ » . فاستبقتُ أنا وصاحبى ، فسبقتُهُ ، وكسرتُ من النخل عسيبا فأتيتُ به النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فشقه نصفين من أعلاهُ . فوضع على أحدهما نصفاً ، وعلى الآخر نِصْفاً ، وقال : « إنه يهون عليهما مادام فيها من بلولتهما شىءٌ ، إنهما ليعذبان فى الغيبة =

= والبول » .

والسياق للبيهقىّ .

ورواه عن الأسود بن شيبان وكيعُ ، وأبو داود الطيالسىّ[1] وخالفهما جماعة ، فرووه عن الأسود بن شيبان ، عن بحر بن مرار ، عن عبد الرحمٰن بن أبى بكرة ، عن أبيه فذكره بنحوه

من هؤلاء : « أبو سعيد مولى بنى هاشم ، ومسلم بن إبراهيم ، وعبد الله ابن أبى بكر العتكى ، والطيالسىّ أيضاً ، وسليمانُ بن حرب ، وعبد الصمد بن عبد الوارث » .

أخرجه أحمد (٥/٣٥-٣٦) والبخارىّ فى « الكبير » (١/٢/١٢٧) ، والطيالسىُّ (٨٦٧) ، والحربىُّ فى « الغريب » (٢/٦١٠) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٢/٤٨٧) ، والعقيلىُّ فى « الضعفاء » (١/١٥٤) ، والبيهقىُّ (١٣٨) .

* **قُلْتُ** : وهذا الوجه أصحُّ من الأول ، لأن بحر بن مرار لم يسمع من أبى بكرة الثقفى .

ونقل البوصيرىُّ فى « الزوائد » (١/١٤٧) أن المزىَّ قال فى « الأطراف » : وهو الصواب » اهـ .

ولم أجد هذا الترجيح من المزىّ فى « التحفة » (٩/٣٨) ، فلا أدرى هل سقط ، أم هو وهمٌ من البوصيرىّ . وهو ترجيحٌ صحيحٌ على كل حالٍ . =

---

(١) ورواه من جهة الطيالسى هكذا البيهقىُّ . وكذلك وقع فى « علل الحديث » لابن أبى حاتم ولم أجد هذه الرواية فى « مسند الطيالسى » إنما وجدت الرواية الموصولة ، فلعلها فقدت فى جملة ما فقد من هذا المسند العظيم . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

= ثمَّ وجدتُ فى « علل الحديث » (ج١/ رقم ١٠٩٩) لابن أبى حاتمٍ أنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال : « هذا - يعنى رواية مسلم بن إبراهيم وغيرُهُ ممن ذكرتهُ قبلُ - أصحُّ من حديث وكيع » . اهـ .

ولكن قال العقيليُّ :

« ليس بمحفوظٍ من حديث أبى بكرة إلا عن بحر بن مرار هذا ، وقد صحَّ من غير هذا الوجه » .

أما البدر العينى فقال فى « العمدة » (١١٧/٣) : « سندُهُ جيدٌ »

وقال الحافظ فى « الفتح » (٣٢١/١) : « إسناده صحيح » !

* **قُلْتُ** : وبحر بن مرار وثقه ابن معين . وقال النسائُّى :

« لا بأس به » .

ولكنه قال فى « الضعفاء » (ص - ٢٥) :

« نكرة ، تغير » فتغيَّر رأيهُ فيه

وكذلك تغير فيه رأى يحيى القطان

وضعَّفه أبو أحمد الحاكم ، وأبو العرب القيروانى ، وابنُ حبان ، والعقيليُّ . ووثقه ابنُ شاهين ، وابن خلفون .

وقال الذهبيُّ فى « الكاشف » (٥٤٥) :

« صدوق » !

وهو تساهلٌ ، وإلَّا فأين جرحُ الجارحين ، لا سيما وهو مفسرٌ من يحيى القطان ، فقد قال : « رأيتُهُ قد خلّط » . والله أعلم .

* * *

٥ - حديثُ زيد بن ثابتٍ ، رضى الله عنه

قال المباركفورى فى « التحفة » (٢٣٤/١) : =

= « لم أقف عليه »

* **قُلْتُ** : وقفتُ على حديثٍ لزيد بن ثابتٍ رضى الله عنه فيه عذاب القبر ، ولكن لم يذكر فيه علة حديث الباب ، فلا أدرى هل يقصده الترمذىُّ أم لا ؟ مع أنه يصلح أن يُكتب فى الباب على أحد معانى الحديث على ما هو معروفٌ عن الترمذىّ رحمه الله .

وهذا الحديث :

أخرجه مسلمٌ (٢٨٦٧) ، وأحمد (٥/١٩٠) ، وابنُ أبى شيبة (٣/٣٧٣) ، وعبدُ بنُ حميدٍ فى « المنتخب » (٢٥٤) ، وابنُ أبى عاصمٍ فى « السُّنة » (٨٦٨) ، والبيهقىُّ فى « عذاب القبر » (١٠٢) والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٥/١٦١ - ١٦٢) من طريق الجريرىّ ، عن أبى نضرة ، عن أبى سعيدٍ ، عن زيد بن ثابتٍ ، قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم فى حائطٍ من حيطان المدينة فيه أقبُرٌ ، وهو على بغلته ، فحادت به ، وكادت أن تُلْقيه ! فقال : « من يعرف أصحاب هذه الأقبُر ؟ » . فقال رجلٌ : يا رسول الله ! قومٌ هلكوا فى الجاهلية . فقال : « لولا أن تدافنوا لدعوت الله عز وجلَّ أن يسمعكم عذاب القبر ...... » وساق حديثاً فيه طولٌ .

وقد رواه عن الجريرىّ : « ابنُ علية ، ويزيد بنُ هارون » . وخالفهما خالد بنُ عبد الله ، فرواه عن الجريرىّ ، عن أبى نضرة ، عن أبى سعيدٍ فذكره .

فجعله من « مسند أبى سعيد الخدرى »

أخرجه عبد الله بنُ أحمد فى « السُّنة » (١٣٥٤) ، وابن حبان (٧٨٥) وخالد بنُ عبد الله الواسطىّ ثقةٌ ثبتٌ .

وقد توبع .

تابعه داود بن أبى هندٍ ، عن أبى نضرة ، عن أبى سعيدٍ بنحوه .=

= أخرجه أحمدُ فى « المسند » (٣/٣ - ٤) ، وابنُهُ عبد الله فى « السُّنة » (١٣٨٣) ، والبزَّار (٨٧٢) ، وابنُ أبى عاصم فى « السُّنة » (٨٦٥) من طريق عبَّاد بن راشد ، عن داود بن أبى هندٍ .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمه عن أبى سعيدٍ إلَّا بهذا الإسناد »

وقال الحافظ ابنُ كثيرٍ فى « تفسيره » (٤١٧/٤) :

« وهذا أيضاً إسنادٌ لا بأس به ، فإنَّ عباد بن راشد التميمىَّ روى له البخاريُّ مقروناً ، ولكن ضعَّفه بعضُهُمْ » اهـ .

أما الحافظُ الهيثمىُّ فقال فى « المجمع » (٤٨/٣) :

« رجالُهُ رجالُ الصحيح » !!

كذا قال : وعبَّاد ليس من رجال البخارىّ ، وإنما روى له مقروناً كما قال ابنُ كثير ، ومع ذلك فقد تكلموا فيه بكلام خلاصته أنه صدوقٌ له أوهامٌ ، كما قال الحافظ فى « التقريب » .

وقد خالفه مسلمةُ بنُ علقمة ، فرواه عن داود بن أبى هندٍ ، عن أبى نضرة ، عن أبى سعيدٍ موقوفاً ولم يرفعه .

أخرجه عبد الله بنُ أحمد فى « السُّنة » (١٣٨٧) قال : حدثنى أحمد بن أيوب بن راشد البصرىّ ، حدثنا مسلمة بن علقمة به .

* **قُلْتُ** : أما أحمد بن أيوب ، فقد ذكره ابن حبان فى « الثقات » (١٩/٨) وقال : « ربما أغرب » . ومسلمة بن علقمة حاله قريبةٌ من حال عباد بن راشد ، والمرفوعُ أشبهُ . والله أعلمُ .

فيتحصل مما سبق أن رواية ابن علية أرجح لأنه سمع من الجريرى قبل أن يختلط بثمان سنين ، بخلاف خالد بن عبد الله الواسطى . فيظهر أن هذا الاختلاف من الجريرى نفسه ، واسمه سعيد بن إياس . والله أعلمُ .=

= * **قُلْتُ** : ومما لم يذكره الترمذيُّ رحمه الله :

* * *

٦ - حديثُ جابر بن عبد الله الأنصارى ، رضى الله عنهما

أخرجه البخاريُّ فى «الأدب المفرد» (٧٣٥)، وأبو يعلى فى« مسنده » (ج٤/ رقم ٢٠٥٠،٢٠٥٥،٢٠٦٦) من طريق أبى العوام عبد العزيز ابن ربيع الباهلى ، قال :حدثنا أبو الزبير محمد ، عن جابر بن عبد الله ، قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فأتى على قبرين يُعذب صاحبهما ، فقال :

« إنهما لا يُعذَّبان فى كبير ، وبلى . أمَّا أحدهما فكان يغتابُ الناس ، وأما الآخر فكان لا يتأذى من البول » فدعا بجريدةٍ رطبةٍ - أو بجريدتين- ، فكسرهما ، ثمَّ أمر بكلِ كسرةٍ فغرست على قبرٍ . فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم : « أما إنه سيُهوَّنُ من عذابهما ، ما كانتا رطبتين ، أو لم تيبسا » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ صحيحٌ ، لولا تدليس أبى الزُّبير .

ولكن له طريقٌ آخرٌ .

أخرجه بحشل فى « تاريخ واسط » (٢٥٠) قال :

حدثنا موسى بن شبيب ، قال : ثنا عبيد الله بن موسى ، قال : ثنا إسرائيل ، عن الأعمش ، عن أبى سفيان ، عن جابرٍ ، قال : دخل النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم حائطاً لأمِّ مبشر ، فإذا بقبرين ، فدعا بجريدة رطبةٍ فشقها ، ثمَّ وضع واحدةً على أحد القبرين ، والأخرى على القبر الآخر ، ثمَّ قال : « ترفه عنهما حتى تجفَّا » . قيل : يا رسول الله ! فى أىِّ شيءٍ يُعذَّبان ؟! قال : « أما أحدهما فكان يمشى بالنميمة ، وأما الآخر فكان لا يتنزهُ من البول » . =

= * **قُلْتُ** : ورجاله رجال الصحيح ، غير موسى بن شبيب ، فلم أعرفهُ . والله أعلمُ .

* * *

٧ – حديثُ أبى أمامة ، رضى اللَّهُ عنه

أخرجه أحمد (٥/٢٦٦)، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٨/ رقم ٧٨٦٩) من طريق أبى المغيرة ، ثنا معان بنُ رفاعة ، حدثنى على بن يزيد ، قال : سمعتُ القاسم أبا عبد الرحمٰن ، يحدِّثُ عن أبى أمامة قال : مرّ النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فى يومٍ شديد الحرِّ نحو بقيع الغرقد ، قال : فكان الناس يمشون خلفه . قال : فلمَّا سمع صوت النعال وقر ذلك فى نفسه ، فجلس حتى قدمهم أمامه لئلاِ يقع فى نفسه من الكِبْرِ ، فلمَّا مرَّ ببقيع الغرقد إذا بقبرين قد دفنوا فيهما رجلين . قال : فوقف النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم فقال : « مَنْ دفنتم هاهنا اليوم ؟ » قالوا : يا نبىَّ الله ! فلان وفلان . قال : « إنَّهُما ليعذبان الآن ويُفتنان فى قبريهما » قالوا : يا رسول الله ! فيم ذاك ؟ قال : « أمَّا أحدهما فكان لا يتنزهُ من البول ، وأما الآخر فكان يمشى بالنميمة » . وأخذ جريدةً رطبةً فشقَّها ، ثم جعل على القبرين . قالوا : يا رسول الله ! و لم فعلْتَ ؟ قال : « ليُخفَّفَنَّ عنهما » قالوا : يا نبىَّ الله ! وحتى متى يعذبهُما الله ؟ قال : « غيبٌ لا يعلمه إلا الله » قال : « ولولا تمريغ قلوبكم أو تزيدكم فى الحديث لسمعتم ما أسمع » .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٣/٥٦) :

« فيه علىُّ بنُ يزيد ، وفيه كلام » !

وله طريقٌ آخر عن أبى أمامة ، بلفظٍ آخر وهو : =

= « اتقوا البول ، فإنه أوَّلُ ما يحاسبُ به العبدُ فى القبر »

أخرجه ابنُ أبى عاصم فى « الأوائل » (٩٣) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٨/ رقم ٧٦٠٥) من طريق الهيثم بن حميد ، عن رجُلٍ ، عن مكحولٍ ، عن أبى أمامة مرفوعاً .... فذكره .

وتابعه إسماعيل بن إبراهيم الترجمانى ، ثنا أيوب ، عن مكحولٍ ، عن أبى أمامة . أخرجه الطبرانىُّ (٧٦٠٧) .

فسمَّى الرجل المبهم « أيوب » .

قال المنذرىُّ فى « الترغيب » (١/١٤٢) :

« إسنادُهُ لا بأس به »

وقال الهيثمىُّ فى « المجمع » (١/٢٠٩) :

« رجاله موثقون » !

وحسنه السيوطى فى « الجامع الصغير » (١٣١)

فتعقَّبه المناوىُّ فى « فيض القدير » (١/١٣١) بقوله :

« رمز المصنِّفُ لحُسْنه ، وهو أعلى من ذلك » !

ثمَّ نقل تقوية المنذرىّ ، والهيثمىّ

* **قُلْتُ** : كذا قالوا ! وهو وهمٌ منهم جميعاً لأنَّ أيوب هو ابن مدرك ، وهو متروكٌ . وقد صرَّح الهيثمىُّ نفسُهُ فى « المجمع » (٢/١٢٦) بأنه « كذابٌ » ، وقال فى موضعٍ آخر منه (٢/٦٤) : « منسوبٌ إلى الكذب »

ومن الأدلة على كذبه ، قولُ ابن حبان فى « المجروحين » (١/١٦٨) :

« روى عن مكحولٍ نسخةً موضوعةً ، ولم يرهُ » . =

= ٨ - **حديث أنسٍ ، رضى الله عنه**

أخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » (ج٢/ رقم ١٠٥٨) ، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٩١٨/٣) ، والبيهقيُّ فى « عذاب القبر » (١٤٢) من طريق خليد بن دَعْلج ، عن قتادة ، عن أنسٍ أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم مرَّ برجُلٍ يُعذَّبُ فى قبره من النميمة ، ومرَّ برجُلٍ يُعذب في قبره من البول » .

واقتصر البيهقيُّ على الفقرة الأولى منه .

قال الهيثميُّ فى « المجمع » (٢٠٧/١) :

« فيه خليد بن دعلج ، ضعَّفوه ، إلَّا أبا حاتمٍ قال : صالحٌ وليس بالمتين ، وقال ابنُ عدىٍّ : عامة ما رواه تابعه عليه غيرُهُ » .

فى حين أنه قال فى موضعٍ آخر من « المجمع » (٣٧/٧) :

« متروكٌ » !!

ولكنه توبع .

تابعه أبو جعفر الرازى ، فرواه عن قتادة ، عن أنسٍ مرفوعاً ، ولكنه خالفه فى متنه[1]، فرواه بلفظِ :

« تنزهوا من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه »

أخرجه الدارقطنيُّ (١٢٧/١) ، وقال :

« المحفوظ : مرسلٌ »

وقد صرَّح بذلك فى « العلل » (ج٢/ق ١/١١) فقال :

« وقيل عن أبى جعفر ، عن قتادة ، عن أنسٍ ، ولا يصحُّ عنه ، والمرسلُ هو الصوابُ » اهـ . =

(١) وخالفه فى سنده أيضاً . فرواه عن قتادة مرسلاً .
ذكره الدارقطنيُّ فى « العلل » (ج٢/ ق ١/١١) .

= * **قُلْتُ** : وأبو جعفر الرازى ، كان سيىء الحفظ .
ولكن له طريق خيرٌ من هذا
أخرجه ابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (ج١/ رقم ٤٢) قال : قال أبى : حدثنا أبو سلمة ، عن حمادٍ ، عن ثمامة ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : « استنزهوا من البول ، فإن عامة عذاب القبر من البول » .
قال أبو حاتمٍ :
« مرسلٌ ، وهذا عندى أشبهُ »
وأبو سلمة هو التبوذكىُّ ، واسمه موسىٰ بن إسماعيل وهو ثقةٌ حافظٌ ،
ولكنه خولف فى سنده .خالفه حبانُ بن هلال ، وهو ثقةٌ ثبتٌ ، وحرمىُّ بن حفصٍ، وهو ثقةٌ، وإبراهيم بن الحجاج السامىُّ وهو ثقةٌ، ثلاثتهم عن حماد بن سلمة ، عن ثمامة بن عبد الله بن أنسٍ ، عن أنسٍ مرفوعاً به .
ذكره ابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » وقال :
« قال أبو زُرْعة : المحفوظ عن حماد ، عن ثمامة ، عن أنسٍ ، وقصَّر أبو سلمة » اهـ .
ورأىُ أبى زرعة هو ما نميلُ إليه لثقة من رواه عن حماد ، وهُمْ جماعة فالسندُ قوىٌّ . والله أعلمُ .
وللحديث طريقٌ آخر عن أنس .
أخرجه البيهقىُّ فى « عذاب القبر » (١٤١) من طريق أبى أُسامة الكلبى ، ثنا عبيد بنُ الصباح ، ثنا عيسى بن طهمان ، عن أنس بن مالكٍ ، قال : مرّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بقبرين لبنى النجار ، وهما يُعذبان بالنميمة والبول . فأخذ سعفةً فشقها باثنين . فوضع على هذا القبر شقةً ، وعلى هذا القبر شقةً ، وقال : « يُخفف =

= عنهما مازالتا رطبتين » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

وعبيدُ بنُ الصباح ، ضعَّفه أبو حاتمٍ[1].

ذكره عنه ولدُهُ فى « الجرح والتعديل » (٤٠٨/٢/٢) .

وعزاهُ الهيثميُّ (٢٠٨/١) لأحمد والطبرانى فى « الأوسط » ، وقال : « فيه عبيد بن عبد الرحمٰن ، وهو ضعيفٌ »

وعبيد بن عبد الرحمٰن هذا ، ترجمه ابنُ أبى حاتمٍ (٤١٠/٢/٢) وقال : « روى عن عيسى بن طهمان ، روى عنه أبو أسامة الكلبى .... سألتُ أبى عنه فقال : لا أعرفُهُ ، والحديثُ الذى رواه كذبٌ » . اهـ

ففرق أبو حاتمٍ والذهبيُّ بين عبيد بن الصباح وعبيد بن عبد الرحمٰن ، وقد صرحت روايةُ البيهقىّ أن عبيد بن الصباح يروى عن عيسى بن طهمان ، وعنه أبو أسامة الكلبى ، فلعلهما واحدٌ. والله أعلمُ .

* * *

٩ - حديثُ يعلى بن سيابة ، رضى الله عنه

أخرجه أحمد (١٧٢/٤) واللَّفْظُ له ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٢٢/ رقم ٧٠٥) من طرق عن حماد بن سلمة ، عن عاصم بن بهدلة ، عن حبيب بن أبى جبيرة ، عن يعلى بن سيابة قال : كنتُ مع النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، في مسيرٍ له ، فأراد أن يقضى حاجةً ، فأمر وديتين ، فانضمت إحداهما إلى الأخرى ، ثمَّ أمرهما فرجعتا إلى منابتهما ، وجاء بعيرٌ فضرب بجرانه إلى الأرض ، ثمَّ جرجر حتى ابتل ما حوله . فقال النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم : « أتدرون=

(١) ووثقه البزار - كما فى « المجمع » (٣٢٠/٤) - ، والبزار نَفَسُهُ رخوٌ فى التوثيق .

= ما يقولُ البعير ؟ إنه يزعُمُ أنَّ صاحبه يريد نحرهُ ! » فبعث إليه النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال : « أواهبُه أنت لى ؟ » فقال : يا رسول الله ! ما لى مالٌ أحبُّ إلَّى منه . فقال : « استوص به معروفاً » فقال : لا جرم ، لا أكرمُ مالاً لى كرامته يارسول الله . وأتى على قبر يُعذَّبُ صاحبُهُ ، فقال : « إنه يُعذَّبُ فى غير كبيرٍ . فأمر بجريدةٍ فوضعت على قبره ، فقال : « لعلَّهُ أنْ يُخفف عنه ما دامت رطبة » .

وفى رواية الطبرانىّ :

« ثمَّ أتى على قبرين يعذبُ صاحباهما ، فقال : « إنهما ليعذبان بأمرٍ غير كبير » وأخذ بجريدتين رطبتين فوضعهما على قبرهما ، ثم قال : « عسى أن يُخفف عنهما ما كانتا رطبتين » .

وأخرجه عبدُ بنُ حميدٍ فى « المنتخب » (٤٠٤) ، وأحمد (٤/١٧٢) ، وكذا ابنُ أبى شيبة (٣/٣٧٦) ، والبيهقىُّ فى « عذاب القبر » (١٣٩) من طريق حمادٍ به مختصراً على محلِّ الشاهد فقط ، بمثل حديث أحمدٍ وقد رواه عن حمادٍ جماعة منهم :

« سليمانُ بنُ حربٍ ، وأبو سلمة الخزاعىّ ، وعفان بن مسلم ، وحجاج بن منهال ، وأبو عمر الضرير » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ لجهالة حبيب بن أبى جبيرة .

وقد اختُلف فى اسمه ، وانظر « التعجيل » (١٧٣) .

ويعلى بن سيابة .

قال الحافظ فى « التعجيل » (١٧٣) :

« ويعلى بن مرة ، وهو الذى يقال : « ابن سيابة » بكسر =

= المهملة وتخفيف المثناة من تحت ، وبعد الألف موحدة ، وهى أُمُّهُ » .
وكذا فى « الإصابة » (٦/٣٥٣) .

وظاهر صنيع أحمد كذلك بدليل أنه جعل حديثه ضمن مسند « يعلى بن مرة » .

وكذا قال ابنُ عبد البر فى « الاستيعاب » (٢/٦١٥) .

ولكن فرَّق بينهما أبو حاتمٍ ، وابنُ قانعٍ ، والطبرانىّ .

وقال ابنُ حبان فى « الثقات » (٣/٤٤٠) :

« يعلى بن مرة .... ومن قال إنه يعلى بن سيابة ، فقد وهم »

ثمَّ قال فى ترجمة يعلى بن سيابة :

« يقال : إن له صحبةً »

* * *

١٠ – حديثُ يعلى بن مرة ، رضى الله عنه

أخرجه البيهقىُّ فى « دلائل النبوة » (٧/٤٢) من طريق الصباح بن محارب ، عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة ، عن أبيه ، قال : مررنا مع رسول الله على مقابر ، فسمعتُ ضغطةً فى قبرٍ ! فقلتُ يا رسول الله ! سمعتُ ضغطةً فى قبرٍ . قال : وسمعت يا يعلى ؟! قلتُ : نعم . قال : « فإنَّهُ يُعذَّبُ فى يسيرٍ من الأمر » . قلت : وما هو – جعلنى الله فداك – ؟ قال : « كان رجلاً فتاناً يمشى بين الناس بالنميمة ، وكان لا يتنزه عن البول . قم يا يعلى إلى هذه النخلة ، فائتنى منها بجريدةٍ » . فجئتُهُ بها فشقها باثنين ، فقال : « اغرس إحداهما عند رأسه ، والأخرى عند رجليه ، فلعلَّهُ أن يُرفَّه – أو يُخفف – عنه ما لم ييبس هاتان » .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ ، وفى متنه نكارة.وعمر بن عبد الله=

= منكرُ الحديث كما قال أحمد وابن معين وأبو حاتمٍ والنسائىُّ . وقد تركه أبو حاتمٍ فى رواية ، والدَّارقطنىُّ .

* * *

١١ - حديثُ عبادة بن الصامت ، رضى الله عنه

أخرجه البزار (ج١/ رقم ٢٤٦) قال : حدثنا خالد بن يوسف بن خالد ، ثنا أبى ، عن عمر بن إسحٰق ، عن عبادة بن الوليد بن عبادة ، عن أبيه ، عن جدِّه ، قال : سألنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن البول ؟

فقال : « إذا مسَّكُمْ شىءٌ فاغسلوهُ ، فإنى أظنُّ أن منه عذاب القبر » .

قال البزَّارُ :

« لا نعلمه عن عبادة إلَّا من هذا الوجه » .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٢٠٨/١) :

« فيه يوسف بن خالد السمتى ، ونُسب إلى الكذب » اهـ .

وابنُهُ خالد ضعَّفه الذهبىُّ ، والهيثمىُّ فى « المجمع » (٢١٨/٩) وذكره ابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٩١٥/٣) .

فالسندُ ضعيفٌ جدًّا .

* * *

١٢ - حديثُ عائشة ، رضى الله عنها

* **قُلْتُ** : ويأتى تخريجه برقم (١٣٤٥) إنْ شاء الله تعالى .

* * *

١٣ - حديثُ أبى برزة الأسلمىِّ ، رضى الله عنه

أخرجه الخطيبُ فى « التاريخ » (١٨٢/١ - ١٨٣) ، ومن طريقه=

= الحافظُ فى « التغليق » (٤٩٢/٢) من طريق أحمد بن سيار ، ثنا الشاه ابن عمار ، قال : حدثنى أبو صالح سليمانُ بْنُ صالح الليثىُّ قال : نبأنا النضْر بنُ المنذر بن ثعلبة العبدىُّ ، عن حماد بن سلمة ، عن قتادة أن أبا برزة الأسلمىَّ كان يحدثُ أنَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرَّ على قبرٍ وصاحبُهُ يُعذَّبُ ، فأخذ جريدة فغرسها إلى القبر ، وقال : « عسى أن يرفه عنه مادامت رطبةً » . فكان أبو برزة يوصى إذا أنا متُّ فضعوا فى قبرى معى جريدتين . قال : فمات فى مفازةٍ بين كرمان وقومس ، فقالوا : كان يوصينا أن نضع فى قبره جريدتين ، وهذا موضعٌ لا نُصيبُهما فيه . فبينما هم كذلك إذ طلع عليهم ركبٌ من قبل سجستان فأصابوا معهم سعفاً فأخذوا منه جريدتين ، فوضعوهما معه فى قبره .

* **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ .

وقتادة لم يسمع من أبى برزة .

قال أبو حاتم - كما فى « المراسيل » (ص - ١٧٥) - :

« لم يلق قتادة من أصحاب النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم إلَّا أنساً ، وعبد الله بن سرجس »

وكذلك قال أحمد بن حنبل ، ولكن قيل له :

« فابنُ سرجس ؟! فكأنه لم يره سماعاً »

والنضر بنُ المنذر لم أقف له على ترجمة .

* * *

١٤ - بريدة بن الحصيب ، رضى الله عنه

أخرجه البخارىُّ (٢٢٢/٣) معلقاً ، ووصله ابنُ سعدٍ (٨/٧) قال : أخبرنا عفانُ بنُ مسلم ، قال : حدثنا حمادُ بنُ سلمة ، قال :=

= أخبرنا عاصم الأحول ، قال : قال مورق : أوصى بريدةُ الأسلمى أن توضع فى قبره جريدتان . فكان مات بأدنى خراسان ، فلم توجد إلَّا فى جوالق حمّار » .
ورجاله ثقات ، وهو متصلٌ .

* * *

١٥ – حديثُ شفىّ بن ماتع الأصبحىّ ، رحمه الله

أخرجه ابنُ المبارك فى « الزهد » (٣٢٨ – زوائد نُعيم » ، وابنُ أبى الدُّنيا فى « الصمت » (ج١/ق ٢/٢١) ، وفى « ذم الغيبة » (ق ١/٦) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٧ رقم ٧٢٢٦) ، وأبو نُعيم فى « الحلية » (١٦٧/٥-١٦٨) ، وابنُ الأثير فى « أُسْد الغابة » (٣٩٩/٢-٤٠٠) ، وبقىُّ بن مخلدٍ فى « مسنده » ، وابنُ شاهين – كما فى « الإصابة » (٣٩٩/٣) – ، من طريق إسماعيل بن عياشٍ ، حدثنى ثعلبة بن مسلم الخثعمى ، عن أيوب بن بشير ، عن شفى بن ماتع الأصبحى مرفوعاً : « أربعةٌ يؤذون أهل النار على ما بهم من الأذى ، يسعون بين الحميم والجحيم ، يدعون بالويل والثبور . يقولُ أهلُ النار بعضهم لبعضٍ : ما بالُ هؤلاء قد آذونا على ما بنا من الأذى ؟! قال : فرجُلٌ مغلقٌ عليه تابوتٌ من جمرٍ ، ورجلٌ يجرُّ أمعاءَهُ ، ورجلٌ يسيلُ فوهُ قيحاً ودماً ، ورجلٌ يأكل لحمهُ . قال : فيُقال لصاحب التابوت ما بالُ الأبْعَدِ قد آذانا على ما بنا من الأذى ؟! قال : فيقول : إن الأبعد مات وفى عنقه أموالٌ إلى الناس ما نجدُ لها قضاءً أو وفاءً . ثم يقالُ للذى يجرُّ أمعاءَهُ : ما بالُ الأبْعَدِ قد آذانا على ما بنا من الأذى ؟! فيقال : إنَّ الأبعَدَ كان لا يبالى إن أصاب البول منه لا يغسلُهُ . ثمَّ يقال للذى يسيلُ فوه=

= قيحاً ودماً ما بالُ الأبْعَدِ قد آذانا على ما بنا من الأذى ، فيقول : إنَّ الأبْعَدَ كان يأكُلُ لحومَ الناس » .

زاد ابنُ أبى الدُّنيا : « بالغيبة ويمشى بالنميمة » .

قال المنذرىُّ فى « الترغيب » (١/١٤٢ ، ٢/٦٠٦ ، ٣/٥٠٨) :

« إسنادُهُ ليِّنٌ » .

* **قُلْتُ** : وشفىُّ بن ماتعٍ مختلفٌ فى صحبته كما قال الطبرانىُّ وابْنُ الأثير ويظهر أن أبا نعيمٍ اعتمد صحبته ، ولكن جزم البخارىُّ ، وكذا أبو حاتمٍ ، وابنُ حبان بأنه تابعىٌّ . فالحديث ضعيفٌ لإرساله .

ثمَّ أيوب بن بشير العجلى ترجمه ابنُ أبى حاتم (١/١/٢٤٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهولُ الحال . وقد صرَّح الذهبىُّ بأنه مجهولٌ فى « الميزان » (١/٢٨٤) وفى « الضعفاء » وهو الصوابُ وإن ذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٦/٥٨) .

والغريب أن يقول الحافظ فى « التقريب » : « صدوق » !

وقال الهيثمىُّ فى « المجمع » (١/٢٠٩) :

« رجاله موثقون »

فلعله يشير بهذا القول إلى ضعف التوثيق فى أيوب ، وإلا فالهيثمىُّ يعتدُّ بتوثيق ابن حبان ، بخلاف المعروف عند المحققين .

* * *

١٦ - حديثُ أبى رافعٍ ، رضى الله عنه

قال الحافظ فى « الفتح » (١/٣١٩) :

« وروى النسائىُّ[1] من حديث أبى رافعٍ بسندٍ ضعيف أن الذى =

(١) ولم أقف عليه فى « المجتبى » .

= أتاه بالجريدة بلالُ ، ولفظُهُ : « كنا مع النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فى جنازةٍ إذ سمع شيئاً فى قبرٍ ، فقال لبلالٍ: ائتنى بجريدةٍ خضراء ....الحديث » وعزاه البدر العينى فى « العمـدة » (١١٧/٣) لأبى موسى المدينى فى « الترغيب والترهيب » .

قال البدر العينى :

« ومنها حديث ميمونة ، ذكره ابنُ مندة فى « كتاب الطهارة » ومنها حديثُ عثمان رضى الله تعالى عنه عند اللّالكائى » .

* * *

(**تنبيهات**)

* **الأوَّلُ** : ذهب بعض العلماء إلى أن وضع الجريدة على القبر من خصائصه صلى الله عليه وعلى آله وسلم . منهم أبو سليمان الخطابى رحمه الله فقال فى « معالم السنن » (١٩/١ - ٢٠) :

« وأمَّا قولُه : « لعله يُخفف عنهما ما لم ييبسا » فإنه من ناحية التبرك بأثر النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ودعائه بالتخفيف عنهما ، وكأنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم جعل مدة بقاء النداوة فيهما حدّاً لما وقعت به المسألةُ من تخفيف العذاب عنهما ، وليس ذلك من أجل أن فى الجريد الرطب معنى ليس فى اليابس . والعامةُ فى كثيرٍ من البلدان تفرش الخوص فى قبور موتاهم ، وأراهُمْ ذهبوا إلى هذا ، وليس لما تعاطوه من ذلك وجهٌ ، والله أعلمُ » اهـ .

وقال الشيخُ أبو الأشبال رحمه الله فى « شرح الترمذىّ » (١٠٣/١) :

« وصدق الخطابىُّ ، وقد ازداد العامةُ إصراراً على هذا العمل الذى=

= لا أصل له ، وغلوا فيه ، وخصوصاً فى بلاد مصر تقليداً للنصارى ، حتى صاروا يضعون الزهور على القبور ، ويتهادونها بينهم ، فيضعها الناس على قبور أقاربهم ومعارفهم تحيةً لهم ، ومجاملة للأحياء ، وحتى صارت عادة شبيهةً بالرسمية فى المجاملات الدولية ، فتجد الكبراء من المسلمين إذا نزلوا بلدةً من بلاد أوروبا ذهبوا إلى قبور عظمائها ، أو إلى قبر من يسمونه بـ « الجندى المجهول » ووضعوا عليها الزهور ، وبعضُهم يضع الزهور الصناعية التى لا نداوة فيها ، تقليداً للإفرنج ، واتباعا لسنن من قبلهم ، ولا ينكرُ عليهم العلماء أشباه العامة ، بل تراهم أنفسهم يصنعون ذلك فى قبور موتاهم ، ولقد علمتُ أنَّ أكثر الأوقاف التى تسمى أوقافاً خيرية موقوفٌ ريعها على الخوص والريحان الذى يوضع على القبور ، وكل هذه بدعٌ ومنكراتٌ لا أصل لها فى الدين ، لا مستند لها من الكتاب والسنة ، ويجبُ على أهل العلم أن ينكروها ، وأن يبطلوا هذه العادات ما استطاعوا » اهـ .

* **قُلْتُ** : وممن ذهب إلى الخصوصية شيخنا الألبانى حفظه الله تعالى ، فقال فى كتابه البديع « أحكام الجنائز » (ص/٢٠١ - ٢٠٢) : « ويؤيدُ كون وضع الجريد خاصاً به صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأن التخفيف لم يكن من أجل نداوة شقها أمورٌ :

ا - حديث جابر رضى الله عنه ، الطويل فى « صحيح مسلم »[1] وفيه قال صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم : « إنى مررت بقبرين =

---

(١) (١٨/١٤٤ - ١٤٥ نووى) ، وأخرجه أبو يعلى (٤/٤٣ ، ٥٣) .

= يعذبان ، فأحببتُ بشفاعتى أن يُردَّ عنهما مادام الغصنان رطبين » .

فهذا صريحٌ فى أنَّ رفع العذاب إنما هو بسبب شفاعته صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ودعائه ، لا بسبب النداوة . وسواءٌ كانت قصة جابر هذه هى عين قصة ابن عباس المتقدمة كما رجحه العيني وغيرُهُ ، أو غيرها كما رجحه الحافظُ فى « الفتح » . أما على الاحتمال الأول ، فظاهرٌ . وأمَّا على الاحتمال الآخر فلأن النظر الصحيح يقتضى أنْ تكون العلةُ واحدةً فى القصتين للتشابه الموجود بينهما ، وَلأن كون النداوة سبباً لتخفيف العذاب عن الميت مما لا يُعرف شرعاً ولا عقلاً ، ولو كان الأمر كذلك لكان أخف الناس عذاباً إنما هم الكفار الذين يدفنون فى مقابر أشبه ما تكون بالجنان لكثرة ما يزرع فيها من النباتات ، والأشجار التى تظلُّ مخضرةً صيفاً وشتاءً ! يُضاف إلى ما سبق أنَّ بعض العلماء كالسيوطى قد ذكروا أن سبب تأثير النداوة فى التخفيف كونها تسبِّحُ الله تعالى ، فإذا ذهبت من العود ويُبس انقطع تسبيحه ! فإنَّ هذا التعليل مخالفٌ لعموم قوله تبارك وتعالى : ﴿ **وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ، وَلَكِنْ لا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ** ﴾ .

ب – فى حديث ابن عباس نفسه ما يشيرُ إلى أنَّ السرَّ ليس فى النداوة ، أو بالأحرى ليست هى السبب فى تخفيف العذاب ، وذلك قوله : « ثمَّ دعا بعسيب فشقه اثنين » يعنى طولاً . فإنَّ من المعلوم أن شقَّهُ سببٌ لذهاب النداوة من الشقِّ ويُبسه بسرعةٍ ، فتكون مدةُ التخفيف أقل مما لو لم يشق ، فلو كانت هى العلةُ لأبقاهُ صلى الله عليه وعلى آله وسلم بدون شقٍّ ، ولوضع على كل قبرٍ عسيباً أو نصفه على الأقلِّ ، فإذ لم يفعل دلَّ على أن النداوة ليست هى السبب ، وتعيَّن على أنها علامةٌ على مدة التخفيف الذى أذن الله به استجابةً لشفاعة نبيه =

= صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما هو مصَرحٌ به فى حديث جابرٍ ، وبذلك يتفق الحديثان فى تعيين السبب ، وإن احتمل اختلافهما فى الواقعة وتعددها . فتأمل هذا فإنه شيءٌ انقدح فى النفس ، ولم أجد من نصَّ عليه أو أشار إليه من العلماء . فإنْ كان صواباً فمن الله تعالى ، وإن كان خطأ فهو منى ، وأستغفره من كل ما لا يرضيه .

جـ - لو كانت النداوة مقصودة بالذات ، لفهم ذلك السلفُ الصالح ولعلموا بمقتضاهُ ، ولوضعوا الجريد والآس ونحو ذلك على القبور عند زيارتها ، ولو فعلوا لاشتهر ذلك عنهم ، ثمَّ نقله الثقاتُ إلينا ، لأنه من التى تلفتُ النظر ، وتستدعى الدواعي نقله ، فإذ لم يُنْقل دلَّ على أنه لم يقع ، وأنَّ التقرُّب به إلى الله بدعةٌ ، فثبت المرادُ . وإذا تبين هذا ، سهل حينئذٍ فهم بطلان ذلك القياسِ الهزيلِ الذى نقله السيوطى فى « شرح الصدور » عمن لم يسمه : « فإذا خُفِّف عنهما بتسبيح الجريدة ، فكيف بقراءة المؤمن القرآن ؟! قال : وهذا الحديث أصلٌ فى غرس الأشجار عند القبور .

قلت : فيقالُ له : « ثبت العرش ثمَّ انقش » ، « وهل يستقيمُ الظلُّ والعودُ أعوجُ ؟ » ولو كان هذا القياس صحيحاً لبادر إليه السلفُ ، لأنهم أحرص على الخير منا . فدلَّ ما تقدَّم على أن وضع الجريد على القبر خاصٌ به صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، وأنَّ السرَّ فى تخفيف العذاب عن القبرين لم يكن فى نداوة العسيب بل فى شفاعة النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ودعائه لهما . وهذا مما لا يمكنُ وقوعُهُ مرةً أخرى بعد انتقاله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم إلى الرفيق الأعلى ، ولا لغيره من بعده صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، لأنَّ الاطلاع على عذاب القبر من=

= خصوصياته عليه الصلاةُ والسلامُ » اهـ .
ثمَّ أجاب عن وصية بريدة بن الحصيب رضى الله عنه بوضع جريدتين فى قبره بقوله : « قال الحافظُ فى « شرحه » : وكأنَّ بريدة حمل الحديث على عمومه ولم يره خاصاً بذينك الرجلين . قال ابنُ رشيدٍ : ويظهر من تصرُّف البخاريِّ أن ذلك خاصٌ بهما ، فلذلك عقبه بقول ابن عمر : إنما يُظلُّهُ عملُهُ .
* **قُلْتُ** : لا شك أنَّ ما ذهب إليه البخاريُّ هو الصوابُ لما سبق بيانُهُ ورأىُ بريدة لا حجة فيه ، لأنَّهُ رأىٌ ، والحديث لا يدلُّ عليه حتى لو كان عاماً ، فإن النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يضع الجريدة فى القبر ، بل عليه كما سبق ، وخيرُ الهدى هدىُ محمدٍ صلى الله عليه وعلى آله وسلم » اهـ .

* * *

الثانى : قد اختلف العلماءُ ، هل الرجلان المذكوران فى حديث ابن عباسٍ رضى الله عنهما كانا مسلمين أو كافرين ؟!
قال الحافظُ فى « الفتح » (١/٣٢١) :
« قيل : كانا كافرين ، وبه جزم أبو موسى المدينى واحتج بما رواه من حديث جابرٍ بسندٍ فيه ابن لهيعة : « أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرَّ على قبرين من بنى النجار هلكا فى الجاهلية فسمعهما يُعذبان فى البول والنميمة ..... » قال أبو موسى : هذا وإن كان ليس بقوىٍّ ، فمعناه صحيحٌ ، لأنهما لو كانا مسلمين لما كان لشفاعته إلى تيبُّس الجريدة معنى ، ولكنه لما رآهما يُعذبان لم يستجز للطفه وعطفه حرمانهما من إحسانه ، فشفع لهما إلى المدة المذكورة » اهـ . =

= ثمَّ قال الحافظُ :

« لكن الحديث الذى احتجَّ به أبو موسىٰ ضعيفٌ كما اعترف به ، وقد رواه أحمدُ بإسنادٍ صحيحٍ على شرط مسلمٍ وليس فيه سببُ التعذيب ، فهو من تخليط ابن لهيعة » اهـ .

فردَّ عليه البدر العينى - رحمه الله - فى « عمدة القارى » (١٢١/٣) بقوله :

« قلتُ : هذا من تخليط هذا القائل ! لأن أبا موسىٰ لم يُصرح بأنه ضعيفٌ ، بل قال : هذا حديثٌ حسنٌ وإنْ كان إسنادُهُ ليس بقوىٍّ . ولم يعلم هذا القائلُ الفرق بين الحسن والضعيف ، لأن بعضهم عدَّ الحسن من الصحيح لا قسيمه ، ولذلك يُقال للحديث الواحد أنهُ : « حسنٌ صحيحٌ » ، وقال الترمذىُّ : الحسنُ ما ليس فى إسناده من يُتهم بالكذب . وعبد الله بن لهيعة المصرىُّ لا يُتَّهمُ بالكذب ، على أن طائفة منهم قد صححوا حديثه ووثقوهُ ، منهم : أحمدُ رضى الله عنه » اهـ .

* **قُلْتُ** : قد تكلَّف العينى رحمه الله غاية التكلُّف فى ردِّه على الحافظ رحمه الله حتى أداه القول بأن يصف الحافظ - حامل راية الحديث - أنه لم يعلم الفرق بين الحسن والضعيف ! وقد أجبتُ عن اعتراضه بتوسُّعٍ فى « صفو الكدر فى المحاكمة بين العينى وابن حجر » وبرأتُ ساحة الحافظ . ولكنى أذكر هنا ما يتعلق بالمقام فقط . والله المستعان .

فأقولُ : ما استظهرهُ الحافظ من تخليط ابن لهيعة حقٌّ لا غبار عليه ، فقد روى هذا الحديث ثلاثةٌ ممن وقفتُ عليهم لم يذكر واحدٌ منهم « البول والنميمة » كما ذكر ابنُ لهيعة رحمه الله . منهم : =

= ١ – سفيان الثورى .

أخرجه ابنُ أبى داود فى « البعث » (١٣ – بتحقيقنا) ، والبيهقىُّ فى « عذاب القبر» (٢٢٥) من طريقين عن سفيان الثورىّ ، عن أبى الزبير ، عن جابرٍ ، قال : دخل رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حرثاً لبنى النجار ، فسمع أصواتهم يعذبون فى قبورهم ، فخرج مذعوراً ، فقال : « استعيذوا بالله من عذاب القبر » . وإسنادُهُ صحيحٌ .

٢ – ابنُ جريجٍ .

أخرجه أحمدُ (٢٩٦/٣) ، وعنه ابنُهُ فى « السُّنة » (١٣٦٠) حدثنا عبدُ الرزاق ، وهذا فى « مصنفه » (٦٧٤٢/٥٨٤/٣) أنا ابنُ جريجٍ ، قال : أخبرنى أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله ، يقولُ : دخل النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يوماً نخلاً لبنى النجار ، فسمع أصوات رجالٍ من بنى النجار ماتوا فى الجاهلية يعذبون فى قبورهم . فخرج رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فزعاً ، فأمر أصحابه أنْ تعوَّذوا من عذاب القبر » . وسندُهُ على شرط مسلمٍ .

٣ – موسىٰ بنُ عقبة .

أخرجه البزَّار (ج١/ رقم ٨٧١) من طريق ابن أبى الزناد ، عن موسىٰ بن عقبة ، عن أبى الزبير ، عن جابرٍ ، قال : دخل رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نخلاً لبنى النجار ، فسمع أصوات رجالٍ من بنى النجار ماتوا فى الجاهلية يعذبون فى قبورهم ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فزعاً ، فلم يزل يتعوذ من عذاب القبر . وسندُهُ حسن .

فهؤلاء ثلاثةٌ من الأثبات ذكروا الحديث و لم يذكروا سبب التعذيب=

= وأنه من النميمة والبول كما ذكر ابنُ لهيعة ، وأعظمُ ما يعذبُ به هذا الكافر هو كفرُهُ بالله العظيم ، فهل يستقيم أن يترك التنبيه على هذا وأنه سبب عذابه ، ثم يقال : إنه يعذب من النميمة والبول ؟! هذا محالٌ

أمَّا قول العينى رحمه الله : « قال الترمذىُّ : الحسن ما ليس فى إسناده ..... إلخ » .

فالجوابُ : أنَّ مثل هذا لا يخفى على من هو أدنى من الحافظ علماً ، فضلاً عنه وهو العلم المفرد فى هذا الفن ، مع أن قول أبى موسىٰ المدينى : « هو حديثٌ حسنٌ وإنْ كان إسنادُهُ ليس بقوىٍّ » يحتمل أكثر من توجيه . فيقال : لعله يقصد بقوله : « حديثٌ حسنٌ » الحسن اللُّغوى لا الاصطلاحى ، ويؤيدُهُ نقلُ الحافظ عنه : « هذا وإن كان ليس بقوىٍّ ، لكن معناه صحيح » . وإن اعترض على ذلك بأن الأصل فى الإطلاق هو إرادةُ المعنى الاصطلاحى ، فيحتمل أنه أراد أصل الحديث ، ولم يُرد هذه الجملة التى انفرد بها ابنُ لهيعة ، وهذا ظاهرٌ جدّاً – إنْ شاء الله تعالى – ، ولم يذكر العينى متابعات لابن لهيعة تؤيد دعواه ، مع حرصه على تعقب الحافظ وبيان خطئه عنده ، فدلَّ ذلك على أنها مجرد دعوى ، وهى لا تقبل فى محلِّ النزاع .

أما تقوية البدر العينى لابن لهيعة وترجيح توثيقه بغضِّ النظر عما قيل فيه فهذا كما يقولُ القائلُ : « تخديشٌ فى الرُّخام » !! وقد اضطرب رأىُ العينى فى ابن لهيعة وانظر هذه المواضع من « عمدة القارى » (٦/٢٣٤ ، ٢٣٥ و ٩/٢١١ ، ٢١٤ و ١٠/١٠٧ ، ٢٣٩ و ١١/٢٣٤ و ٢٥/٤٤) وانظر تمام البحث فى « صفو الكدر » وهو على وشك التمام والحمد لله . =

= وجزم ابنُ العطار فى « شرح العمدة » بأنهما كانا مسلمين ، وقال : لا يجوزُ أنْ يقال إنهما كانا كافرين ، لأنهما لو كانا كافرين لم يدعُ لهما بتخفيف العذاب ولا ترجاه لهما ، ولو كان ذلك من خصائصه لبينهُ يعنى كما فى قصة أبى طالبٍ » اهـ .

* **قُلْتُ** : وهذا هو الحقُّ الذى لا محيد عنه - إنْ شاء الله تعالى - .

ورجحه الحافظ بقوله : « هو الجوابُ » .

ويدلُّ على أنهما كانا مسلمين عدَّةُ أمورٍ :

* **الأول** : أنهما مدفونان فى البقيع .

يدل عليه حديث أبى أمامة المتقدم ، وفيه : « فلمَّا مرَّ النبىُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ببقيع الغرقد إذا بقبرين قد دفنوا فيهما رجلين ...... الحديث » ومعلومٌ أن البقيع مقبرةٌ لأموات المسلمين .

* **الثانى** : أنهما قد دُفنا حديثاً فى زمان النبوة ، وليس فى عهد الجاهلية .

يدلُّ عليه حديث ابن عباسٍ المتقدم ، وفيه « مرَّ رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بقبرين جديدين .... » وفى حديث أبى أمامة المتقدم ما يدلُّ على ذلك ، وهو قولهُ عليه الصلاةُ والسلامُ : « من دفنتم ههنا اليوم ؟ » .

* **الثالث** : يقوى كونهما كانا مسلمين ما جاء فى حديث أبى بكرة المتقدم وفيه : « ... يعذبان ، وما يعذبان فى كبير ... » و « بلى وما يعذبان إلا فى الغيبة والبول » قال الحافظُ : « فهذا الحصر ينفى كونهما كانا كافرين ، لأنَّ الكافر وإنْ عُذب على ترك أحكام الإسلام فإنه يُعذب مع ذلك على الكفر بلا خلافٍ » . =

= **التنبيه الثالثُ** : قولُهُ : « وما يعذبان فى كبير » ليس معناه أنهما يعذبان فى أمرٍ صغيرٍ .

قال البغويُّ فى « شرح السُّنة » (١/٣٧١) :

« معناه : أنهما لم يُعذبا فى أمرٍ كان يكبُر ويشُقُّ عليهما الاحتراز عنه ، لأنه لم يكن يشُقُّ عليهما الاستتار من البول ، وترك النميمة ، ولم يُرد أن الأمر فيهما هيِّنٌ غير كبيرٍ من الدين ، بدليل قوله : « وإنه لكبير » اهـ

وقد عدَّ المصنفون فى « الكبائر » كالذهبى وابن حجر الهيثمى الفقيه هذين الفعلين منهما . فقنا اللَّهم عذاب القبر إنك جوادٌ كريمٌ .

* * *

بَابُ
البَوْلِ فِى الإِنَاءِ

٣٢ - أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الوَزَّانُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَتْنِى حُكَيْمَةُ بِنْتُ رُقَيْقَةَ ، عَنْ أُمِّهَا أُمَيْمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ ، قَالَتْ : « كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلى آلِهِ وَسَلَّمَ قَدَحٌ مِنْ عَيْدَانٍ ، يَبُوْلُ فِيْهِ ، وَ يَضَعُهُ تَحْتَ السَّرِيْرِ » .

---

٣٢ - إِسْنَادُهُ ضَعِيْفٌ ، وَهُوَ حَسَنٌ بِمَا بَعْدَهُ .

* أيوبُ بن محمد الوزَّان أبو محمد الرقّى
أخرج له أبو داود ، وابنُ ماجة
روى عنه المصنِّفُ (١٠) أحاديث ، ووثقه هو وابنُ حبان
وقال يعقوبُ بنُ سفيان :
« لا بأس به » .
وقال الخطيبُ : « حديثُهُ كثيرٌ مشهورٌ » .
* حجاج ، هو ابن محمد الأعور .
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ نبيلٌ .
أثنى عليه أحمدُ ، وكان يرفع أمرهُ جدّاً .
ووثقه ابنُ المدينى ، ومسلمٌ ، والنسائىُّ ، والعجلىُّ فى آخرين .
وقيل : إنه اختلط ، ولا يصح ذلك .
وقد رأيتُ لبعض أفاضل عصرنا[١] وهماً شديداً فى هذا . =

---

(١) هو الشيخ عبد القادر بن حبيب السندى فى رسالته « الحجاب » .

= فذكر رواية لابن جرير من طريق حجاج الأعور ، عن ابن جريج ، ثمَّ قال : « إسنادُهُ ضعيفٌ جدّاً لثلاث عللٍ خطيرة ! ...

* **الثانية** : ضعف حجاج بن محمد الأعور المصيصى ، واختلاطه اختلاطاً فاحشاً . قال الإمامُ الذهبيُّ : قال إبراهيمُ الحربى : لما قدم حجاج بغداد آخر مرةٍ اختلط ، فرآه ابن معين يخلط ، وقال لابنه : لا تدخل عليه أحداً ، ولذا كان تلميذُهُ سنيد بن داود يُلقِّنُهُ » اهـ .

* **قُلْتُ** : وقد أخطأ هذا الفاضل فى إطلاق الضعف على حجاج الأعور فقد قال الحافظ فى تلخيص حاله :

« ثقةٌ ثبتٌ ، لكنه اختلط فى آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته »

وقال الذَّهبيُّ فى « الكاشف » (٩٥٢) :

« قال أحمدُ : ما كان أضبطه وأشدَّ تعاهده للحروف ، ورفع أمره جدّاً .

وقال أبو داود : « بلغنى أن ابن معين كتب عنه نحواً من خمسين ألف حديث ، توفى سنة (٢٠٦) » اهـ .

* **قُلْتُ** : ووثقه ابن المدينى ، والنسائى فى آخرين كما تقدَّم ، ولم أر أحداً أطلق فيه الضعف كَمَ فعل هذا الفاضل .

فإن قال : إنه اختلط .

قُلْنا : الاختلاط لا يعنى الضعف . وعندنا أبو إسحاق السبيعى كان اختلط ، وكذلك عطاء بنُ السائب وجماعةٌ آخرون ، ما يُقال فى أحدهم أنه ضعيفٌ ، وإنما يقال : « اختلط » . والفرقُ واضحٌ ذلك أن « الضعيفَ » ينزل حديثه مهما كان الراوى عنه ، بخلاف المختلط فإن حديثه يصحّ إن كان الراوى عنه ممن سمع منه حال الصحة .

ثمَّ إن الشيخ الفاضل قد هوّل حقاً فى وصف اختلاط حجاج ،=

....

= فقال : « اختلط اختلاطاً فاحشاً » !

فأنا حتى الساعة أُفتِّشُ فما وقعت بأحدٍ يُعتمد عليه قال هذه العبارة ..

هذا كلُّه على افتراض أنه اختلط ، فكيف ودعوى اختلاطه ضعيفة . إنما الصواب أنه تغيَّر فقط كما قال ابنُ سعد . والتغيُّر أمر يسيرٌ يحدث لمثل شعبة وسفيان وأكابر الحفاظ ولننظر فى دعوى الاختلاط .

نقل الشيخُ عبدُ القادر عن « ميزان الذهبيِّ » أنه قال : « قال إبراهيمُ الحربيُّ : لما قدم حجاجٌ ...... إلخ » .

* **قُلْتُ** : ولم يكن دقيقاً فى النقل ، إنما فيه : « روى إبراهيمُ الحربيُّ ، أخبرنى صديقٌ لى ، قال : لما قدم حجاج .... » والفرق بينهما شاسعٌ ، كما يأتى ذكرُهُ .

أما دعوى الاختلاط ، ففى « تهذيب الكمال » (٤٥٦/٥) :

« قال إبراهيمُ الحربيُّ : أخبرنى صديقٌ لى ، قال : لما قدم حجاجٌ الأعورُ آخر قدمةٍ إلى بغداد خلَّط ، فرأيتُ يحيى بن معين عنده ، فرآه يحيى خلَّط ، فقال لابنه : لا تُدْخِلْ عليه أحداً . قال : فلمَّا كان بالعشىّ دخل النَّاسُ ، فأعطوه كتاب شعبة ، فقال : حدَّثنا شعبة ، عن عمرو ابن مرة ، عن عيسى ابن مريم ، عن خيثمة ، عن عبد الله . فقال له رجلٌ : يا أبا زكريا ! علىُّ بْنُ عاصم حدَّث عن ابن سوقة ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عبد الله ، عِبْتُمْ عليه ، وهذا حدَّث عن شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عيسى ابن مريم ، عن خيثمة ، فلم تعيبوا عليه ؟! قال : فقال لابنه : قد قُلْتُ لك » اهـ .

* **قُلْتُ** : أمَّا الفرقُ بين هذا النقل ونقل الشيخ عبد القادر فهو=

= أن الذى حكى هذه الحكاية صديقٌ لإبراهيم الحربىّ لا نعرف عينه ، ولا صفته ، فلا نعتدُّ بروايته . أمَّا الشيخُ عبدُ القادر فإنه ألصق الحكاية بإبراهيم الحربىِّ كأنه راويها !

ثمَّ على فرض أن صديق إبراهيم الحربى كان ثقةً ، لما كان فى الحكاية دليلٌ على أنه حدَّث حال الاختلاط . ذلك أن يحيى بن معين سمع من حجاجٍ شيئاً ، فرآه خلَّط فيه ، فقال لابنه لا تُدْخِلْ عليه أحداً .

ولكن الناس دخلوا فى العشىِّ ، فلم يُحدث إلَّا بذاك الإسناد الذى فيه : « عيسى بن مريم » ! فأنكرهُ الناسُ ، فقال يحيى لابنه : قد قلتُ لك . فالظاهر أن المجلس انقطع – كما قال الشيخ المعلمى فى « التنكيل » (٢٢٦/١) – وحجبوا حجاجاً حتى مات ، فلم يسمع منه أحدٌ فى الاختلاط .

ولذلك لم يذكر الذهبىُّ شيئاً عن اختلاطه أصلاً فيما ذكره فى « الكاشف » ونقلتُهُ قريباً .

ومما يؤكد هذا الفهم عن الذَّهبىِّ أنه ذكر حكاية الاختلاط فى « سير النبلاء » (٤٤٩/٩) وقال :

« قلتُ : كان من أبناء الثمانين ، وحديثُهُ فى دواوين الإسلام ، ولا أعلمُ له شيئاً أُنْكر عليه ، مع سعة علمه » .

* **قُلْتُ** : فهذا من الذهبىِّ يؤكدُ أن حجاجاً ما حدَّث بحديثٍ حال اختلاطه ، لذلك لم ينكر عليه شيئاً . وجرت العادةُ أن من حدَّث حال اختلاطه أنَّ ذلك يشيع ويُعْرفُ . ويدلُّ على أن دعوى الاختلاط واهيةٌ أنَّ الحفاظ الأكابر مثل أحمد ، وابن معين ، وابن المدينى ، والنسائىّ وغيرهم لم يذكروا هذا الاختلاط أصلاً ، ولم يروا ضرورة إلى أن =

= يشيعوا اختلاط حجاجٍ وبيان تاريخه بل كانوا يوثقونه ، لعلمهم أن ما بأيدى الناس من روايته كان فى حال تمام ضبطه .

وأمَّا ما قاله ذاك الرجل ليحيى بن معين فى عيبهم على علىِّ بن عاصم خطأه ، وتركهم العيب على حجاجٍ مع أن خطأه أفحش ، فوجهُهُ أنَّ علىَّ بن عاصمٍ كان كثير الخطأ ، فلم يكن هذا بأول غلط يقع منه ، وكانوا ينكرون عليه من قديمٍ ، ومع ذلك فكان فيه لجاجٌ ولا يرجع عن خطإٍ أخطأهُ ، وكان يحتقر الحفاظ ، فيكون أولى بالنكير الدائم . أما حجاجُ بن محمدٍ فمع ثقته وضبطه فلم يقع منه أمام الناس غير هذا الخطأ على ما يظهر مع سعة روايته ، فلم يستحقّ النكير . وهذا واضحٌ جلىٌّ .

فننفصل فى نهاية هذا البحث على إثبات ثقة حجاجٍ الأعور ، وأنه لم يختلط ، وإنما تغير فقط ، وهو تغيُّرٌ لا يضرُّ كما قال الذهبىُّ فى « السير » (٩/٤٤٩) .

أما تلقين سنيد له فلا يثبُتُ أيضاً . وسنيد كان ممن سمع من حجاجٍ قديماً حال حفظه وضبطه . والله أعلمُ .

* ابنُ جريجٍ ، اسمه عبد الملك بن عبد العزيز .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ لكنه مدلسٌ .

قال الدارقطنىُّ :

« تجنب تدليس ابن جريجٍ ، فإنه قبيحُ التدليس ، لا يدلسُ إلَّا فيما سمعه من مجروحٍ مثل إبراهيم بن أبى يحيى ، وموسى بن عبيدة وغيرهم » .

وقد ذكر الشيخ عبد القادر بن حبيب فى « رسالته فى الحجاب »=

= هذا النص عن الدارقطنّى فى شأن ابن جريج ، وقال :

« وابنُ جريجٍ متهمٌ بتدليس التسوية الذى هو شرُّ أنواع التدليس »

فهذه هفوةٌ ظاهرة !

فمَنْ مِنَ النَّاسِ اتَّهم ابْنَ جريجٍ بأنه كان يدلسُ تدليس التسوية ؟! إنما كان يدلسُ التدليس المعتاد كالأعمش وغيره ، فإن صرَّح بالتحديث عن شيخه ، فلا كلام . وعليه جرى أئمةُ الحديث قديماً وحديثاً ، ولو كان يدلسُ التسوية لاحتجنا أن يصرح فى كل طبقات السند كما هو الشأن مع الوليد بن مسلم ، وبقية بن الوليد ، ومحمد بن مصفى وغيرهم ولم يشترط أحدٌ هذا فى رواية ابن جريجٍ فيما أعلمُ .

* حكيمة بنْتُ أميمة لا تعرَفُ كما قال الحافظ فى « التقريب » .

وقال الذهبىُّ فى « الميزان » :

« تفرَّد عنها ابنُ جريجٍ » .

وهذا يدلُّ على أنها مجهولةُ العين .

ولا اعتداد بذكر ابن حبان لها فى « الثقات » (٤/١٩٥) .

* وأميمةُ بنتُ رقيقة صحابيةٌ وهى بنت عبد الله بن بجاد بن عمير . وهى غير أميمة بنت رقيقة الثقفية .

والحديثُ أخرجهُ أبو داود (٢٤) ، وابنُ حبان (١٤١) ، والحاكم (١/١٦٧) ، والبيهقىُّ (١/٩٩) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١/٣٨٨) من طُرُقٍ عن حجاج بن محمدٍ بسنده سواء .

قال الحاكمُ :

« هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ، وسنةٌ غريبةٌ » . ووافقه الذهبىُّ !!

* **قُلْتُ** : وهذا من تساهلهما ، ولاسيما الذهبىِّ

= وقد تقدم ذكر علة الحديث وهى جهالة حكيمة بنت أميمة .
ومثلُهُ قول النووى فى « المجموع » (٩٢/٢) :
« رواه أبو داود ، والنسائى ، والبيهقىُّ ، ولم يُضعِّفُوهُ » !!

البَوْلُ فِى الطَّسْتِ

٣٣ – أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا أَزْهَرُ ، أَنْبَأَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيْمَ ، عَنِ الأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَاْلَتْ : « يَقُوْلُوْنَ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَوْصَىٰ إِلَى عَلِيٍّ ؟ لَقَدْ دَعَا بِالطَّسْتِ لِيَبُوْلَ فِيْهَا ، فَانْخَنَثَتْ نَفْسُهُ ، وَمَا أَشْعُرُ ، فَإِلَى مَنْ أَوْصَىٰ ؟ » .

قَاْلَ الشَّيْخُ :

« أَزْهَرُ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ السَّمَانُ » .

---

٣٣ – إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* أزهرُ هو ابنُ سعد السَّمان ، أبو بكر الباهليُّ البصريُّ .

أخرج له الجماعة إلَّا ابن ماجة

وثقهُ ابنُ معينٍ ، وابنُ سعدٍ ، وابنُ شاهين

وقال ابْنُ معينٍ :

« لم يكُنْ أحدٌ أثبت من أزهر فى ابْنِ عونٍ » .

والغريبُ أن يورده أبو العرب الصيقليُّ فى « الضعفاء » لأجل كلمة قالها الإمامُ أحمد فيه . قال : « ابنُ أبى عديٍّ أحبُّ إلَّى من أزهر » .

قال الحافظ :

« ليس هذا بجرحٍ يوجبُ إدخاله فى الضعفاء » .

* ابنُ عونٍ ، هو عبد الله ، أبو عون البصريُّ

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ نبيلٌ جليلٌ .

وثقه أبو حاتم ، وابنُ سعدٍ ، والنسائيُّ وزاد : « مأمونٌ ثبتٌ » =

= والعجلىُّ ، فى آخرين .

وقال ابن معين :

« ثبتٌ » .

وقال ابن حبان :

« كان من سادات أهل زمانه عبادةً وفضلاً وورعاً ، ونُسُكاً ، وصلابةً فى السُّنة ، وشدةً على أهل البدع » .

وقال قُرَّةُ :

« كنا نَتعجَّبُ من ورع ابن سيرين ، فأنساناهُ ابنُ عونٍ » .

ومناقبُهُ كثيرةٌ جداً ، رحمه الله ورضى عنه .

* إبراهيمُ هو ابن يزيد النخعىُّ .

أخرج له الجماعةُ .

قال الأعمشُ :

« كان إبراهيمُ صيرفىّ الحديث » .

وأثنى عليه الأئمةُ خيراً ، ومات وهو مختفٍ من الحجاج .

* الأسود هو ابنُ يزيد النخعىُّ . خالُ إبراهيم .

وثقهُ أحمدُ ، وابنُ معين ، والعجلىُّ ، وابنُ حِبَّان .

* * *

والحديث أخرجه البخارىُّ (٣٥٦/٥ و ١٤٨/٨ - فتح) ، ومسلمٌ (٨٩/١١ - نووى) والمصنِّفُ - ويأتى فى « كتاب الوصايا » (٢٤١/٦) ، والترمذىُّ فى « الشمائل » (٣٦٨) ، وابنُ ماجة (١٦٢٦) ، وأحمد (٣٢/٦) ، وابنُ خزيمة (٣٦/١ - ٣٧) ، وابنُ لمنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٧٤) ، والبيهقىُّ فى « السنن »=

= (١/٩٩) ، وفى « الدَّلائل » (٧/٢٢٦) من طرقٍ عن ابن عونٍ ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة به .

وقد رواه عن ابن عونٍ جماعةٌ منهم :

« أزهر السمان ، وابنُ عُلَيَّةَ ، وسليم بنُ أخضر ، وحمادُ بْنُ زيدٍ » .

قال النوويُّ فى « المجموع » (٢/٩٢) :

« هذا حديثٌ صحيحٌ » .

(**تنبيه**) أخرج الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٣/ رقم ٢٠٩٨) قال : حدثنا أحمدُ[١] ، قال : حدثنا إسحٰق بن إبراهيم البغوىُّ ، قال : حدثنا يحيى بنُ عبّاد أبو عباد ، قال : حدثنا يونس بن أبى إسحٰق ، عن بكر بن ماعز ، قال : سمعت عبد الله بن يزيد مرفوعاً : « لا يُنْقَعُ بولٌ فى طَسْتٍ فى البيت ، فإن الملائكة لا تدخُلُ بيتاً فيه بولٌ يُنْقع ، ولا تبولنَّ فى مغتسلك » . وأخرجه الحاكم أيضاً .

قال الطبرانىُّ :

« لا يروى عن ابن يزيد إلَّا بهذا الإسناد ، تفرد به يحيى بن عباد » .

* **قُلْتُ** : وهو صدوقٌ ، وقد تكلم فيه بعضُهم بما لا يضرُّهُ . وجوَّد إسناد هذا الحديث الشيخ ولىُّ الدين أبو زرعة بن العراقى فى « شرح سنن أبى داود » . وحسَّنهُ الهيثمىُّ فى « المجمع » (١/٢٠٤) ، وسبقه المنذرىُّ إلى ذلك فى « الترغيب » (١/١٣٦) وقال الحاكمُ : « صحيحُ الإسناد » .

فهذا الحديث لا يتعارض مع حديث الباب ، لأن البول فى الطست أو الإناء ليلاً ثم إراقتُهُ بعد ذلك ليس فيه معنى النقع الذى يطولُ =

---

(١) هو أحمد بن زهير التسترىُّ ، وهو ثقة حافظ .

= مكثه ، فتزداد رائحتُه نتناً ، فيتأذى منه الحيُّ وقد ثبت عن النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « إن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » .

أخرجه الشيخان وغيرهما . ويأتى تخريجه فى « كتاب المساجد » إنْ شاء الله تعالى .

* * *

كَرَاهِيَة البَوْلِ فِى الجُحْرِ

٣٤ – أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيْدٍ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، قَاْلَ : حَدَّثَنِى أَبِى ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ ، أَنَّ نَبِىَّ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَاْلَ :

« لَا يَبُوْلَنَّ أَحَدُكُمْ فِى جُحْرٍ »

قَاْلُوا لِقَتَادَةَ :

وَمَا يُكْرَهُ مِنَ البَوْلِ فِى الجُحْرِ ؟

قَاْلَ :

يُقَالُ : إِنَّهَا مَسَاكِنُ الجِنِّ .

---

٣٤ – إِسْنَادُهُ ضَعِيْفٌ

* معاذُ بْنُ هشام هو ابن أبى عبد الله الدستوائى البصرىُّ أخرج له الجماعةُ

وثقهُ ابنُ معينٍ فى روايةٍ ، وابنُ قانعٍ وزاد : « مأمونٌ » وضعّفه ابنُ معين فى روايةٍ أخرى فقال :

« ليس بذاك القوىّ »

وقال مرةً :

« صدوقٌ وليس بحجةٍ »

ولخص ابنُ عدىٍّ حاله ، فقال :

« ولمعاذ عن أبيه ، عن قتادة حديثٌ كثيرٌ . وله عن غير أبيه أحاديث صالحة ، وهو ربما يغلطُ فى الشيء بعد الشيء ، وأرجو أنه صدوقٌ » .

* وأبوهُ ، هو هشام الدستوائىُّ الإمامُ العَلَمُ . =

= وقد وثقه خلْقٌ كثيرون .
قال الطيالسيُّ :
« هشام الدستوائى أميرُ المؤمنين فى الحديث » .
* قتادة ، هو ابنُ دعامة السدوسيُّ
أحدُ الجبال الرواسى فى الحفظ ، على تدليسٍ يقعُ منه
وقد تكلم أحمدُ فى سماعه من ابن سرجس .
ففى « المراسيل » (ص – ١٧٥) لابن أبى حاتم :
« قال أحمد : «ما أعلمُ قتادة روى عن أحدٍ من الصحابة غير أنسٍ .
قيل له : فابنُ سرجس ؟ فكأنه لم يره سماعاً »
أمَّا الحاكمُ ، فقد تغيّر اجتهادُهُ فى ذلك .
فقال فى « علوم الحديث » (ص – ١١١) :
« لم يسمع من صحابىٍّ غير أنسٍ » .
وقال فى « المستدرك » (١/١٨٦) :
« ولعلَّ متوهماً يتوهمُ أن قتادة لم يذكر سماعهُ من عبد الله بن سرجس ؟ وليس هذا بمستبعدٍ . فقد سمع قتادةُ من جماعةٍ من الصحابة ، لم يسمع منهم عاصم بن سليمان الأحول . وقد احتج مسلمٌ بحديث عاصمٍ ، عن عبد الله بن سرجس ، وهو من ساكنى البصرة » . اهـ .
وقد صحَّح سماعه أبو حاتم وأبو زرعة .
قال أبو حاتمٍ :
« لم يلْق أحداً من الصحابة غير أنسٍ ، وعبد الله بن سرجس » وأفاد الحافظ فى « التلخيص » (١/١١٦) أنَّ علىَّ بن المدينى أثبت سماعه منه ، وصححه ابنُ خزيمة وابنُ السكن وهو المترجح . =

= والحديث أخرجه أبو داود (٢٩) ، وأحمدُ (٥/٨٢) ، وابنُ الجارود في « المنتقى » (٣٤) وابنُ المنذر في « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٦٧) ، والحاكم (١/١٨٦) ، والبيهقيُّ (١/٩٩) ، والبغويُّ في « شرح السُّنة » (١/٣٨٥) من طريق معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن قتادة ، عن ابن سرجس به .

قال الحاكمُ :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبيُّ !

* **قُلْتُ** : يمنعُ من صحة الحديث عنعنةُ قتادة . فقد وصفه غيرُ واحدٍ بالتدليس ، ولم يصرح بتحديثٍ . وقد تقرر في « الأصول » أنَّ المدلس إذا عنعن عن شيخٍ لا يرتابُ أحدٌ في سماعه منه ، فإنَّه لا يُقبلُ منه ، لاحتمال أنه دلَّسهُ عنه ، فكيف إذا كان في سماعه من شيخه كلامٌ أصلاً ؟ فلا يطمئن القلب لتصحيح هذا الإسناد . والله أعلم .

وبما تقدَّم من التحقيق تعلم ما في قول الشوكاني في « السيل الجرار » (١/٦٦) : « إسنادُهُ صحيحٌ ، وكلُّ رجاله ثقات » !

وسبقه النوويُّ ، فقال في « المجموع » (٢/٨٥) :

« حديثٌ صحيحٌ ، رواه أحمد ..... بالأسانيد الصحيحة » اهـ .

فقوله : « بالأسانيد الصحيحة » فيه نظر ، فليس له إلَّا هذا الإسناد عند من ذكرهم . وقد رأيتُ النووي - رحمه الله - يُكثر من هذه العبارة ، مع أن الإسناد واحدٌ ، فلينتبه لذلك .

وعزاه الهيثميُّ (٨/١١١) للطبراني وأحمد وقال :

« رجالُ أحمد رجال الصحيح »

وليس في هذا تصحيحٌ للإسناد كما لا يخفى . =

النَّهْىُ عَنِ البَوْلِ فِى المَاءِ الرَّاكِدِ

٣٥ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ أَبِى الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَىٰ عَنِ البَوْلِ فِى المَاءِ الرَّاكِدِ .

---

٣٥ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* اللَّيْثُ بنُ سعدٍ ، الإمام المصرىُّ العَلَمُ .

أخرج له الجماعةُ ، وهو فحلٌ جدّاً .

وثقه ابنُ معين ، وأحمد وزاد : « ثبتٌ » والنسائىُّ ، وابنُ سعدٍ ، والعجلىُّ فى آخرين يطول ذكرُهُم .

وقال الشافعىُّ :

« اللَّيثُ أفقهُ من مالكٍ ، إلَّا أن أصحابه لم يقوموا به »

* أبو الزبير المكىُّ ، اسمه محمد بن مسلم بن تدرُس وهو ثقةٌ ، غير أنه كان مدلساً .

قال الذهبىُّ فى « الميزان » :

« وفى « صحيح مسلمٍ » عدة أحاديث مما لم يوضح أبو الزبير السماع من جابرٍ وهى من غير طريق الليث عنه ، ففى القلب منها شىءٌ » .

وسببُ ذلك ما حكاهُ سعيد بنُ أبى مريم ، عن الليث قال : « قدمتُ مكة ، فجئتُ أبا الزبير فدفع إلَّى كتابين . فانقلبتُ بهما ، ثمَّ قلتُ فى نفسى : لو عاودتُه فسألتُه هل سمع هذا كلَّهُ من جابرٍ ؟ . فقال : منه ما سمعتُ ، ومنه ما حُدِّثْتُ عنه ! فقلتُ : أعلم لى على ما سمعت ، فأعلم على هذا الذى عندى » .

=

= وسندُ هذه الحكاية صحيحٌ .
قال ابنُ حزمٍ فى « المحلى » (٣٩٦/٧) :
« فما لم يكن من رواية اللَّيْث عن أبى الزبير ، ولا قال فيْه أبو الزبير أنَّهُ أخبره به جابرٌ ، فلم يسمعه من جابرٍ بإقراره » .
وكرَّر ابنُ حزم هذا القول فى مواضع من « المحلَّى »
انظر (١١/٩ و ٣٣/١٠) .

* * *

والحديث أخرجه مسلمٌ (١٨٧/٣ - نووى) وأبو عوانة (٢١٦/١) ، وابنُ ماجة (٣٤٣) ، وأحمدُ (٣٥٠/٣) وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ٢/١٨ - ١/١٩) وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٢٤٧) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٦٥) ، والبيهقىُّ (٩٧/١) من طرقٍ عن اللَّيْث بن سعد ، عن أبى الزبير ، عن جابرٍ به .
وقد رواه عن الليث جماعةٌ ، منهم :
« قتيبة بن سعيد ، ويحيى بن يحيى ، ويزيدُ بْنُ موهب ، ومحمدُ بْنُ رمح ، وعبد الله بن يزيد المقرى ، وشعيبُ بنُ الليث ، ويونس بنُ محمدٍ المؤدبُ ، وحجين بن المثنى » .
وقد توبع اللَّيثُ عليه . تابعه جماعةٌ :
١ - ابنُ لهيعة ، ثنا أبو الزبير به
أخرجه أحمد (٣٤١/٣)
٢ - محمد بن سوقة ، عن أبى الزبير
أخرجه أبو نُعيم فى « الحلية » (١٤/٥) .
٣ - الأوزاعىُّ ، عنه

= أخرجه الخطيب فى « التاريخ » (٤/٢٥٢) .

٤ - عباد بن كثير ، عنه

أخرجه أبو نُعيم أيضاً (٨/٧٢) .

٥ - محمد بن عبد الرحمٰن بن أبى ليلى ، عنه

أخرجه أبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ١٨/٢ - ١/١٩) قال : نا يعقوب بن إبراهيم ، عن ابن أبى ليلى به .

وابنُ أبى ليلى سيىء الحفظ جدّا .

وله شاهدٌ من حديث أبى هريرة رضى الله عنه ، ويأتى برقم (٥٧) إنْ شاء الله تعالى .

* * *

كَرَاهِيَة البَوْلِ فِى المُسْتَحَمِّ

٣٦ - أَخْبَرَنَا عَلِىُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا ابْنُ المُبَارَكِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الله ، عَنِ الحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُغَفَّلٍ ، عَنِ النَّبِىِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « لَا يَبُوْلَنَّ أَحَدُكُمْ فِى مُسْتَحَمِّهِ ، فَإِنَّ عَامَّةَ الوَسْوَاسِ مِنْهُ » .

---

٣٦ - إِسْنَادُهُ ضَعِيْفٌ ، وَهُوَ حَدِيْثٌ حَسَنٌ

* أشعث هو ابنُ عبد الله الأعمى .

ووقع فى « المطبوعة » من « السنن » : « أشعث بن عبد الملك » وهو خطأ لا أدرى ممن ؟ فقد رأيتُهُ بذات السند فى نسخةٍ مخطوطةٍ للسنن وفيها : « أشعث بن عبد الله » ، وهو كذلك عند من أخرج الحديث . والله أعلمُ .

وثقه ابنُ معينٍ ، والنسائىُّ .

وقال أحمدُ : « لا بأس به » .

وقال البزَّارُ :

« ليس به بأسٌ ، مستقيمُ الحديث »

أمَّا العقيلىُّ ، فإنه أورده فى « الضعفاء » (١/٢٩) وقال :

« فى حديثه وهمٌ »

فردَّهُ الذهبىُّ بقوله :

« قولُ العقيلىِّ « فى حديثه وهم » ، ليس بمُسلَّمٍ إليه ، وأنا أتعجب كيف لم يُخرج له البخارىُّ ومسلمٌ » .

* الحسن ، هو البصرىُّ ، الإمامُ الزاهدُ العَلَمُ . =

= أخرج له الجماعة ، وأثنى عليه كافةُ الناس .
غير أنه كان مدلساً .
ولم أر أحداً تكلم فى سماعه من عبد الله بن المغفل ، وقد صرَّح أحمدُ وأبو حاتمٍ بسماعه منه ، كما فى « المراسيل » (ص – ٤٥) غير أنه لم يصرح بسماعٍ .

* * *

والحديثُ أخرجه أبو داود (٢٧) ، والترمذيُّ (٢١) ، وابنُ ماجة (٣٠٤) ، وأحمد (٥٦/٥) ، والبخاريُّ فى « التاريخ الصغير » (٢٣/٢) ، وابنُ أبى شيبة (١١٢/١) وعبد الرزَّاق (٩٧٨) ، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٣٥) ، وابنُ حبان (ج٢/ رقم ١٢٥٢) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٦٨) ، والعقيليُّ فى « الضعفاء » (٢٩/١) ، والحاكم (١٦٧/١ ، ١٨٥) ، والبيهقيُّ (٩٨/١) ، والضياء فى « المختارة » ، من طرق عن معمر ، عن أشعث ابن عبد الله ، عن الحسن ، عن عبد الله بن المغفل[1] به .
قال الترمذيُّ :
« هذا حديثٌ غريبٌ ، لا نعرفه مرفوعاً ، إلَّا من حديث أشعث بن عبد الله »
قال الحافظ فى « الفتح » (٥٨٨/٨) : =

(١) وأخرجه البخاريُّ (٥٨٧/٨ – فتح) معلقاً ووصله ابنُ أبى شيبة (١١٢/١) والحاكم (١٨٥/١) من طريقين عن قتادة ، عن عقبة بن صهبان ، قال : سمعتُ عبد الله بن المغفل يقول : « البول فى المغتسل يأخذ منه الوسواس » . وسنده صحيحٌ موقوف . وقد رواه عن قتادة شعبة ، وسعيد بن أبى عروبة . وصححه الحاكم على شرطهما ووافقه الذهبيُّ .

= « وتُعُقِّبَ – يعنى الترمذىّ – بأن الطبرىَّ أخرجه من طريق إسماعيل بن مسلم ، عن الحسن أيضاً . وهذا التعقُّبُ واردٌ على الإطلاق ، وإلَّا فإسماعيل ضعيفٌ » اهـ .

وقال الحاكمُ :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبىُّ !

* **قُلْتُ** : لا ، وأشعث لم يخرج له مسلمٌ شيئاً ، وأما البخارىُّ فأخرج له تعليقاً ، فلا يكون على شرط واحدٍ منهما .

وقال النووىُّ فى « المجموع » (٢/٩١) :

« حديثٌ حسنٌ »

* * *

قال التِّرمذىُّ :

« وفى الباب عن رجُلٍ من أصحاب النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم » .

* **قُلْتُ** : يأتى تخريجه برقم (٢٣٨) إن شاء الله تعالى .

وله شاهدٌ أيضاً من حديث عبد الله بن يزيد .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الأوسط » (ج٣/ رقم ٢٠٩٨) عنه وفيه : « .... ولا تبولن فى مغتسلك » .

وسندُهُ حسنٌ كما قال المنذرىُّ فى « الترغيب » ، والهيثمىُّ فى « المجمع » ، وجوَّد إسناده أبو زرعة بن العراقى فى « شرح سنن أبى داود » . وانظر الحديث (رقم ٣٣) فقد مرّ فيه الكلام على هذا الحديث ، والحمد لله .

السَّلَامُ عَلَى مَنْ يَبُوْلُ

٣٧ - أَخْبَرَنَا مَحْمُوْدُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الحُبَابِ وَقَبِيْصَةُ ، قَالَا : أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : « مَرَّ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ يَبُوْلُ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ » .

---

٣٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* محمود بْنُ غيلان ، أبو أحمد المروزيُّ الحافظ ، نزيلُ بغداد أخرج له الجماعة ، غير أبى داود .

وثقهُ المصنِّفُ ، وروى عنه (٧٩) حديثاً ، وابنُ حبان ، ومسلمة ابنُ قاسمٍ .

وقال أحمدُ :

« أعرفُهُ بالحديث ، صاحبُ سُنَّةٍ ، قد حُبس بسبب القرآن »

* زيد بنُ الحُباب هو ابن الريان .

أخرج له مسلمٌ ، وأصحابُ السنن .

وثقهُ ابنُ معين ، وعليُّ بنُ المدينى ، وأحمدُ بنُ صالح ، والعجليُّ فى آخرين أمَّا قولُ ابن معين :

« كان يقلبُ حديث الثورىّ »

فقد أجاب عنه ابنُ عديٍّ بقوله (١٠٦٦/٣) :

« والذى قاله ابنُ معين أن أحاديثه عن الثورى مقلوبة إنما له عن الثورى أحاديثُ تشبه بعض تلك الأحاديث ، تستغربُ بذلك الإسناد ، وبعضُه يرفعه ، ولا يرفعه غيرُهُ ، والباقى عن الثورى ، وعن غير =

= الثورى مستقيمةٌ كلُّها » .

* قبيصة هو ابنُ عقبة بن محمد ، أبو عامر الكوفيُّ .

أخرج له الجماعةُ

وثقهُ أحمدُ ، وابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، وابنُ سعدٍ فى آخرين .

وقد تكلموا فى روايته عن الثورىّ .

قال ابنُ معين :

« قبيصة ثقةٌ فى كل شيءٍ ، إلَّا فى حديث سفيان ، فإنه سمع منه وهو صغير » .

وقال حنبلُ :

« قلتُ لأبى عبد الله – يعنى الإمام أحمد – فما قصةُ قبيصة فى سفيان ؟ فقال : كان كثير الغلط. قلتُ: فغيرُ هذا؟ قال: كان صغيراً لا يضبطُ.

وقال الفريابى :

« رأيتُ قبيصة عند سفيان صغيراً »

وقال صالحُ بنُ محمدٍ :

« تكلموا فى سماعه من سفيان »

* **قُلْتُ** : أمَّا سماعُهُ من سفيان وهو صغيرٌ ، فقد حكى قبيصةُ عن نفسه أنه جالس سفيان ،وهو ابنُ ست عشرة سنة ، فمثله لا يكون صغيراً إذا قيس بغيره ، وصحةُ السماع إنما تقاس باعتبار التمييز كما عليه الجمهور . وقد حكى الخطيبُ فى « الكفاية » أنه سُئل عن صحة سماع الصغير ، فقال : إذا عقل وضبط . فذُكر له عن رجلٍ أنه قال : لا يجوز سماعُهُ حتى يكون له خمس عشرة سنة ، لأن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم ردَّ البراء وابن عمر ، لأنه استصغرهما يوم بدر ، فأنكر =

= هذا القول ، وقال : بئس القولُ ! فكيف يصنع بسفيان ، ووكيع ونحوهما .

وأسند الخطيبُ أيضاً عن ابن معين أنه اعتبر صحة السماع عندما يبلُغُ خمس عشرة سنة .

وقد قال أبو حاتمٍ :

« لم أر من المحدثين من يحفظ ، ويأتى بالحديث على لفظٍ واحدٍ لا يُغيِّرُهُ سوى قبيصة وأبى نُعيم فى حديث الثورىّ » .

وناهيك بهذا القول من مثل أبى حاتمٍ .

وقال الفضل بن سهلٍ الأعرجُ :

« كان قبيصة يحدثُ بحديث الثورىّ على الولاء[1] درساً درساً حفظاً »

وقد احتج الجماعةُ بحديث قبيصة عن سفيان ، وهذا يدلُّ على عدم اعتبار هذا جرحاً ، وهو الحقُّ .

وكأنَّ المصنِّفَ – رحمه الله – قرن قبيصة وزيداً لأجل هذا الكلام .

* * *

* الضحاك بن عثمان هو ابنُ عبد الله بن خالد الأسديُّ

أخرج له مسلم وأصحابُ السنن .

ووثقه أحمدُ ، وابنُ معين ، وابنُ المدينى ، وأبو داود ، ومصعبُ الزبيريُّ ، وابنُ سعدٍ فى آخرين .

وقال أبو زرعة : « ليس بالقوىّ »

وقال أبو حاتمٍ :

« يُكتبُ حديثُهُ ولا يحتجُّ به ، وهو صدوقٌ » . =

(١) أى متتابعاً .

= وللحديث طرقٌ عن نافعٍ .

١ - الضحاك بن عثمان ، عنه

أخرجه مسلمٌ (٤/٦٥ - نووى) ، وأبو عوانة (١/٢١٦) ، وأبو داود (١٦) ، والترمذيُّ (٩٠) ، (٢٧٢٠) ، وابنُ ماجة (٣٥٣) ، والشافعيُّ فى « الأم » (١/٥١) ، وابنُ خزيمة (١/٤٠) ، وابنُ الجارود (٣٨) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (١/٨٥) ، والسَّهْميُّ فى « تاريخ جُرْجان » (ص - ١٤٩) ، والبيهقيُّ (١/٩٩) من طرقٍ عن سفيان ، عن الضحاك بن عثمان به .

قال الترمذيُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقد رواه عن الثورى جماعةٌ ، منهم :

« عبيدُ اللَّهُ بنُ موسىٰ ، وأبو أحمد الزبيرى واسمه محمد بن عبد الله ابن الزبير ، وعبد الله بن نمير ، وقبيصة ، وزيد بنُ الحباب ، ومحمد بن يوسف بن واقد » .

٢ - محمد بن ثابت العبديُّ ، عنه .

أخرجه أبو داود (٣٣٠) ، والطيالسيُّ (١٨٥١) ، وابنُ حِبَّان فى « المجروحين » (٢/٢٥١) ، والطحاويُّ (١/٨٥) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج٢/ رقم ٥٤٠) ، والعقيليُّ فى « الضعفاء » (٤/٣٩) ، والدارقطنيُّ (١/١٧٧) ، وابنُ عديٍّ فى « الكامل » (٦/٢١٤٥ - ٢١٤٦) والبيهقيُّ فى « السنن » (١/٢٠٦) ، وفى « المعرفة » (١/٤٦٠ ، ٤٦١) ، والخطيبُ فى « التاريخ » (١٣/١٣٦ - ١٣٧) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (٢/١١٦) من طرقٍ =

= عن محمد بن ثابتٍ ، قال : أخبرنا نافعٌ ، قال : انطلقتُ مع ابن عمر في حاجةٍ إلى ابن عباسٍ . فقضى ابنُ عمر حاجته . فكان من حديثه يومئذٍ أنْ قال : مرَّ رجلٌ على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم في سكَّةٍ من السكك ، وقد خرج من غائطٍ أوبولٍ ، فسلَّم عليه ، فلم يردَّ عليه . حتى إذا كاد الرجلُ أنْ يتوارى فى السكَّة ضرب بيده على الحائط ، ومسح بهما وجهه ، ثمَّ ضرب ضربة أخرى ، ثمَّ مسح ذراعيه . ثمَّ ردَّ على الرجل السلام ، وقال : « إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طُهْرٍ » .

* **قُلْتُ** : وهذا حديثٌ منكرٌ ، وفيه التيمم ضربتان .

وآفته محمد بن ثابت العبديُّ .

ضعّفه ابنُ معين . فقال له الدُّوْرى :

« أليس قد قلت مرةً : ليس به بأس ؟ قال : ما قلت هذا قطُّ »

وقال أبو داود :

« سمعتُ أحمد بْن حنبلٍ يقولُ : روى محمد بن ثابت حديثاً منكراً في التيمم » .

وقال ابنُ داسة :

« قال أبو داود: لم يتابع محمد بن ثابت فى هذه القصة على « ضربتين »، عن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ورووه فعل ابن عمر » .

وقال أبو حاتمٍ :

« روى حديثاً منكراً » يعنى هذا .

وقال ابنُ معين :

« يُنكرُ عليه حديث ابن عمر فى التيمم لا غير » .

وقال البخاريُّ فى « التاريخ الكبير » (١/١/٥٠ - ٥١) :

« يُخالف فى بعض حديثه .... روى عن نافع ، عن ابن عمر =

= مرفوعٌ فى التيمم ، وخالفه أيوبُ وعبيد الله والناس ، فقالوا : عن نافعٍ ، عن ابن عمر فعله » .

وقال أبو زرعة :

« هذا خطأ ، و الصوابُ موقوفٌ »

حكاه عنه ابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (ج١/رقم ١٣٦) .

وقد تجلَّد البيهقىُّ رحمهُ اللّهُ حقَّ الجلادة فى ردِّ إعلال الحفاظ لهذه اللَّفظة المنكرة ، وقد ناقشتُهُ فى « النافلة » (رقم ٢٨٨) وهو قيد الطبع .

٣ - يزيد بن عبد الله بن الهاد ، عنه

أخرجه أبو داود (٣٣١) وابنُ حبان (١٩١) ، والدَّارقطنىُّ (١/١٧٧) ، والبيهقىُّ (١/٢٠٦) من طريق حيوة بن شريح ، عن ابن الهاد ، أنَّ نافعاً حدَّثهُ عن ابن عمر قال : أقبل رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم من الغائط ، فلقيهُ رجلٌ عند بئر جمل ، فسلَّم عليه ، فلم يردَّ عليه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، حتى أقبل على الحائط ، فوضع يده على الحائط ، ثمَّ مسح وجهه ويديه ، ثمَّ ردَّ رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم على الرجل السَّلَامَ .

٤ - أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمٰن ، عنه

أخرجه ابنُ الجارود (٣٧) ، والبزَّارُ فى « مسنده » - كما فى « نصب الراية » (١/٦) ومن طريقه عبدُ الحق الأشبيلى فى « الأحكام » ، والسرَّاج فى « مسنده » ، والخطيبُ فى « التاريخ » (٣/١٣٩) من طريق أبى بكر بن عمر ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر أن رجلاً مرّ برسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يهريق الماء ، فسلَّم عليه الرجلُ ، فردَّ عليه رسولُ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثمَّ=

= قال : « إذا رأيتنى هكذا فلا تُسلِّمْ علَّى ، فإنك إن تفعل ، لا أردُّ عليك السلام » زاد السرَّاجُ : « إنه لم يحملنى على السلام عليك إلا إنى خشيتُ أن تقول : سلمتُ عليه ، فلم يردَّ علَّى السلام » .

قال عبدُ الحق الأشبيلى :

« وأبو بكر هذا - فيما أعلمُ - هو ابنُ عمر بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب . روى عنه مالك وغيرُهُ ، ولا بأس به ، ولكن حديث الضحاك بن عثمان أصحُّ ، فإن الضحاك أوثق من أبى بكرٍ هذا ، ولعلَّ ذلك كان فى موطنين » اهـ .

فتعقبه ابنُ القطان فى « الوهم والإيهام » بقوله :

« من أين له أنه هو، ولم يصرح فى الحديث باسمه واسم أبيه وجدّه؟ ».

* **قُلْتُ** : الصوابُ مع عبد الحقِّ ، واعتراضُ ابن القطان لا محلّ له ، وقد وقع نسبه عند ابن الجارود وأبى العباس السرَّاج .

وسندُ هذا الحديث حسنٌ ، والله الموفق .

قال الترمذىُّ : « وفى الباب عن المهاجرين قنفد ، وعبد الله بن حنظلة ، وعلقمة بن الفغواء ، وجابرٍ ، والبراء » .

١ - حديث المهاجر بن قنفد ، رضى الله عنه

يأتى تخريجُهُ - إنْ شاء الله - فى الحديث القادم .

* * *

٢ - حديث عبد الله بن حنظلة ، رضى الله عنه

أخرجه أحمدُ (٥/٢٢٥) من طريق محمد بن المنكدر ، عن رجُلٍ ، عن عبد الله بن حنظلة الراهب ، أن رجُلاً سلَّم على النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلّم وقد بال ، فلم يرُدَّ عليه ، حتى قال بيده إلى الحائط . يعنى تيمم . =

= * **قُلْتُ** : وسندُهُ ضعيفٌ ، لأجل الرجل الذى لم يُسم .

٣ - حديث علقمة بن الفغواء ، رضى الله عنه

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٨/ رقم ٣) ، والطحاوىُّ ، والدارقطنىُّ - كما فى « الإصابة » (٢٦٧/٤) - ، من طريق جابرٍ الجعفىّ ، عن عبد الله بن محمد بن أبى بكر بن عمرو بن حزمٍ ، عن عبد الله بن علقمة بن فغواء ، عن أبيه ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أهراق الماء فنكلِّمُهُ ، فلا يكلِّمُنا ، ونُسلِّم عليه فلا يرد علينا حتى يأتى منزلَهُ ، فيتوضأ وضوءه للصلاة . قلنا : يا رسول الله ! نُكلِّمُك فلا تُكلِّمُنا ، ونسلم عليك فلا ترد علينا . قال : حتى نزلت آية الرخصة ﴿ **يَا أَيُّها الَّذِيْنَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ** ﴾ .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (٢٧٦/١) :

« فيه جابر الجعفىُّ ، وهو ضعيفٌ » !

* **قُلْتُ** : وقد اتُّهم بالكذب .

* * *

٤ - حديثُ جابر بن عبد الله رضى اللَّهُ عنهما

أخرجه ابنُ ماجة (٣٥٢) وأبو يعلى - كما فى « زوائد البوصيرى » -، وابنُ عدىٍّ فى « الكامل » (٢٥٧٤/٧) ، والخطيبُ فى « تلخيص المتشابه » (٢/٧٦٦) ، وابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (ج١/ رقم ٦٨) من طرق عن عيسى بن يونس ، ثنا هشام بنُ البريد ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابرٍ أنَّ رجلاً مرَّ بالنبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبولُ ، فسلَّم عليه ، فقال : « إذا رأيتنى على هذه الحال ، فلا تُسلِّمْ علىَّ ، فإنَّك إنْ فعلت ، لم أرد عليك » . =

= وقد رواه عن عيسى بن يونس جماعةٌ منهم :
« سويد بنُ سعيد ، ومحمد بْنُ مهران ، ونصرُ بنُ عليٍّ ، والحكمُ ابْنُ موسى » .
قال أبو حاتمٍ :
« لا أعلمُ روى هذا الحديث أحدٌ غير هاشم بن البريد »
وكذلك قال ابنُ عديٍّ .
* **قُلْتُ** : أمَّا هاشم ، فقد وثقه ابنُ معين ، وأحمدُ فى روايةٍ ، والعجليُّ ، وابنُ حبان ، وقال الدارقطنيُّ : « مأمونٌ » .
أمَّا قولُ الجوزجانى :
« كان غالياً فى سوء مذهبه »
فيعنى به التشيع ، وقولُ الجوزجانى فى أهل الكوفة غير مقبولٍ منه ، ومع ذلك فقد هوَّل فى مقالته ، فلم يك غالياً .
وقد قال أحمدُ :
« كان فيه تشيُّعٌ قليلٌ » .
وهذا الحديثُ حسنٌ لأجل الكلام الذى فى عبد الله بن محمد بن عقيل .
قال البوصيريُّ فى « مصباح الزجاجة » (١/١٤٨) :
« هذا إسنادٌ حسنٌ » .

* * *

٥ - حديث البراء بن عازبٍ ، رضى الله عنه
أخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » عنه ، أنه سلَّم على النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبولُ ، فلم يرد عليه السلام حتى فرغ .
قال الهيثميُّ فى « المجمع » (١/٢٧٦) : =

= « فيه مَنْ لم أعرفهُ »

* **قُلْتُ** : ومما لم يذكره الترمذيُّ - رحمه الله - :

٦ - حديث جابر بن سمرة ، رضى الله عنه

أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٢/ رقم ١٩٤٥) ، وفى « الأوسط » من طريق الفضل بن أبى حسَّان ، ثنا عمرو بن حماد ، ثنا أسباط بن نصر ، عن سماك ، عن جابر بن سمرة ، قال : دخلتُ على النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبولُ ، فسلمتُ عليه ، فم يرد علَّى ثمَّ قام فدخل بيته فتوضأ ، ثمَّ خرج إلَّى فقال : « وعليكم السلامُ ، وعليكم السلامُ » .

قال الطبرانيُّ :

« تفرد به الفضل بن أبى حسان » .

قال الهيثميُّ (١/٢٧٦) :

« ولم أجد من ذكره » .

* **قُلْتُ** : وفى سماك بن حرب مقالٌ ، من جهة حفظه .

* * *

٧ - حديث أبى هريرة ، رضى الله عنه

أخرجه ابنُ ماجة (٣٥١) حدثنا هشام بن عمار ، ثنا مسلمة بن عليٍّ ، ثنا الأوزاعيُّ ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة ، قال : مرّ رجلٌ على النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبولُ ، فسلَّم عليه فلم يردَّ عليه ، فلمَّا فرغ ضرب بكفيه الأرض فتيمم ، ثمَّ ردّ عليه السلام .

قال البوصيريّ :

« هذا إسنادٌ ضعيفٌ لضعف مسلمة بن عليٍّ . قال فيه البخاريُّ=

= وأبو زرعة :

« منكر الحديث » . وقال الحاكمُ : يروى عن الأوزاعىّ والزبيدى المنكرات والموضوعات » .

* **قُلْتُ** : وهشام بنُ عمار فى حفظه ضعفٌ . فالسندُ واهٍ .

* * *

٨ - حديثُ ابن عباس ، رضى الله عنهما

يأتى تخريجه برقم (٣١١) إن شاء الله تعالى .

* * *

رَدُّ السَّلَامِ بَعْدَ الوُضُوْءِ

٣٨ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ ، قَالَ أَنْبَأَنَا سَعِيْدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ الحَسَنِ ، عَنْ حُضَيْنٍ أَبِى سَاسَانَ ، عَنِ المُهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى النَّبِىِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَبُوْلُ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَضَّأَ ، فَلَمَّا تَوَضَّأَ رَدَّ عَلَيْهِ .

---

٣٨ - حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ

* معاذ بنُ معاذٍ هو ابنُ نصر بن حسَّان ، أبو المثنى البصرىُّ .
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ .
أطنب أحمدُ فى الثناء عليه .
ووثقه يحيى القطان ، وابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، والنسائىُّ فى آخرين .

* حُضين أبو ساسان ، هو ابنُ المنذر بن الحارث
أخرج له مسلمٌ ، وأبو داود ، وابنُ ماجة
ووثقهُ النسائىُّ ، والعجلىُّ .
وقال ابنُ خراش :
« صدوقٌ » .
وقال أبو أحمد العسكرىُّ :
« لا أعرفُ حضيناً بالضاد غيره » .
وحكى مُغُلْطاى أنه قيل فيه : « بالصاد » المهملة .
قال العراقىُّ :
« وفيه نظرٌ » .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (١٧) ، وابنُ ماجة (٣٥٠) ، =

= وأبو الحسن بنُ سلمة فى « زوائده على ابن ماجة » ، وأحمدُ (٣٥٤/٤ و ٨٠/٥) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٢٠٦) ، وابنُ حبان (١٨٩ ، ١٩٠) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٨٥/١) ، والطبرانى فى « الكبير » (ج٢٠/ رقم ٧٨١) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ١٩ ، ٢٩٣) ، وأبو الشيخ فى « أخلاق النبىّ) (٧٤) ، والبيهقىُّ (٩٠/١) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (١١٦/٢ - ١١٧) ، والمزىُّ فى « التهذيب » (ج٣/ لوحة ١٣٧٩) ، من طرقٍ عن سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن حضين ، عن المهاجر به.وقد رواه عن سعيدٍ جماعةٌ ، منهم :

« معاذ بنُ معاذ ، وعبدُ الأعلى بنُ عبد الأعلى ، وعبدُ الوهاب بنُ عطاءٍ ، وروحُ بْنُ عبادة ، ومحمد بن جعفر ، ويزيد بنُ زريع » .

قال الزيلعىُّ فى « نصب الراية » (٥/١) : « إنه معلولٌ .. أمَّا كونُهُ معلولاً فقال ابنُ دقيق العيد فى « الإمام » : سعيد بنُ أبى عروبة قد اختلط بآخره ، فيراعى فيه سماع من سمع قبل الاختلاط . قال ابنُ عديٍّ : قال أحمدُ بنُ حنبلٍ : يزيدُ بنُ زريع سمع منه قديماً ، قال : وقد رواه النسائىُّ من حديث شعبة عن قتادة به ، وليس فيه : « إنه لم يمنعنى ... إلخ » ورواه حماد بن سلمة ، عن حميدٍ وغيره ، عن الحسن ، عن المهاجر منقطعاً ، فصار فيه ثلاثُ عللٍ » . اهـ .

* **قُلْتُ** : والجوابُ من وجوهٍ :

الأوَّلُ : أمَّا اختلاطُ سعيدٍ ، فلا يضرُّ فقد رواه عنه قدماءُ أصحابه ، مثل يزيد بن زريع ، وعبد الوهاب بن عطاء ، وعبد الأعلى .

ومع ذلك فقد توبع . تابعه اثنان :

=

= ١ - شعبة ، عن قتادة به .

أخرجه الحاكم (١٦٧/١) ، وقال :

« صحيحٌ على شرط الشيخين » ووافقه الذهبىِّ !

* **قُلْتُ** : فيه نظرٌ ، وحضين أبو ساسان لم يخرج له البخاريُّ وقد زال تدليسُ قتادة برواية شعبة عنه .

وفى « صحيح أبى عوانة » (٣٨/٢) :

« قال شعبةُ : كان همتى من الدُّنيا شفتى قتادة ! ، فإذا قال : « سمعتُ » كتبتُ ، وإذا قال : « قال » تركتُ » .

ثمَّ اعلم أن النسائىَّ لم يخرج طريق شعبة هذا كما ذكر ابنُ دقيق العيد رحمه الله .

فقد قال الحافظُ فى « النكت الظراف » (٥١٤/٨) :

« وقع فى أصولنا من « سنن النسائى » رواية ابن السُّنى « شعبة » ، وهو تصحيفٌ » اهـ .

وقال أبو زرعة بن العراقى فى « الأطراف » (ص - ١٧٤) :

« فى أصولنا من « سنن النسائى الصغرى » رواية ابن السُّنى « شعبة » وفى رواية ابن الأحمر وابن حيويه « سعيد » وهو الصوابُ » .

فيبدو أن الآفة من نسخة ابن دقيق العيد رحمه الله .

٢ - هشام الدستوائى ، عن قتادة .

أخرجه الدَّارمىُّ (١٩٠/٢) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ١٩ ، ٢٩٣) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٢٠/ رقم ٧٨٠) من طريق معاذ بن هشام ، حدثنى أبى ، فذكره .

وقال ابنُ معين : =

= « أثبتُ الناس فى قتادة : سعيد بنُ أبى عروبة ، وهشام الدستوائى ، وشعبةُ . فمن حدثك من هؤلاء بحديثٍ عن قتادة ، فلا تبال أنْ لا تسمعه من غيره » اهـ .

* **قُلْتُ** : وقد رواه الثلاثة عنه ، والحمدُ لله تعالى .

الوجه الثانى : قوله : « وليس فيه : إنه لم يمنعنى ..... إلخ » .

* **قُلْتُ** : هذه الجملة ثابتةٌ فى رواية شعبة عن قتادة ، عند الحاكم وقد ذكرها أيضاً يزيْدُ بن زريعٍ ، وعبد الأعلى ، وروح بنُ عبادة ، ومحمد بن جعفر ، وعبد الوهابِ بنُ عطاء جميعهم عن سعيدٍ ، فيبدو أن التقصير من معاذ بن معاذ ، وهو لا يضرُّ البتة ، ومن التكلُّفِ جعل مثل هذا الأمر علَّة .

الوجه الثالث : ذكر فيه الاختلاف على الحسن البصرىّ .

فقد خولف قتادة .

خالفه حميد الطويل، فرواه عن الحسن ، عن المهاجر بن قُنْفد به فسقط ذكرُ « حضين » من السند .

أخرجه أحمدُ (٥/٨٠ - ٨١) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج٢٠/ رقم ٧٧٩) ، والطحاوىُّ (١/٨٥) من طريق حماد بن سلمة ، ثنا حميدٌ به .

وتابعه يونسُ بن عبيد ، عن الحسن ، عن المهاجر به .

أخرجه الدارقطنىُّ فى « حديث أبى الطاهر الذهلىّ » (٦٩) .

وروايةُ قتادة أرجح عندى لاتصالها ، ولعلَّ الحسن كان يسقط حضيناً تدليساً منه لأجل العلو ، والله أعلمُ .

* **قُلْتُ** : فثبت مما ذكرتُ أن الحديث سالمٌ من العلة بحمد الله .=

= فإن قلت : لم يصرح الحسن بسماعه من حضين أبى ساسان ؟

فقد أجاب شيخُنا الألبانى عن ذلك ، فقال فى « الصحيحة » (٨٣٤) :« الظاهر أن المراد من تدليسه إنما هو ما كان من روايته عن الصحابة دون غيرهم ، لأنَّ الحافظ فى « التهذيب » أكثر من ذكر النقول عن العلماء فى روايته عمن لم يلقهُمْ ، وكلهم من الصحابة ، فلم يذكروا ولا رجلاً واحداً من التابعين روى عنه الحسن و لم يلقه . ويشهد لذلك إطباق جميع العلماء على الاحتجاج برواية الحسن عن غيره من التابعين ، بحيث أنى لا أذكرُ أن أحداً أعلَّ حديثاً ما من روايته عن تابعيٍّ لم يصرح بسماعه منه ، هذا ما ظهر لى فى هذا المقام ، والله سبحانه أعلمُ » اهـ .

* **قُلْتُ** : قول الشيخ : « .... عمن لم يلقهم وكلهم من الصحابة .... إلخ » فيه نظرٌ ، لأن الحسن إذا روى عمن لم يلقه أخذ حكم « المنقطع » كما قال الذهبيُّ فى « الميزان » فى ترجمة « الحسن » ، وأحدُ أنواع التدليس أن يدلس الراوى عن شيخه الذى لقيه وسمع منه ، ما لم يسمع منه .

أمَّا ذكرُ إجماع العلماء ، فإنى أفرقُهُ ، و لم أقف على أحدٍ من السَّالفيْن ذكر الإجماع ، مع رسوخ قدم شيخنا فى هذا العلم . فالله أعلمُ .

هذا :

وقد أعلَّهُ الزيلعيُّ بعلةٍ أخرى ، فقال (١/ ٦) :

« أنَّه – أى الحديث – معارضٌ . فروى البخاريُّ ومسلمٌ من حديث كريب ، عن ابن عباسٍ قال : بتُّ ليلةً عند خالتى ميمونة زوج النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم ، فاضطجعت فى عرض الوسادة ، واضطجع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فى طولها . فنام =

= عليه السلام حتى إذا انتصف اللَّيْلُ – أو قبله أو بعده بقليلٍ – استيقظ ، فجعل يمسح النوم عن وجهه بيده ، ثمَّ قرأ العشر الخواتيم من سورة « آل عمران » ، ثمَّ قام إلى شنٍّ معلقةٍ ، فتوضأ منها فأحسن وضوءه ... الحديث ، ففى هذا ما يدلُّ على جواز ذكر اسم الله وقراءة القرآن مع الحدث » اهـ .

* **قُلْتُ** : أمَّا المعارضة التى ادعاها الزيلعيُّ – رحمه الله – ففيها نظرٌ ، لأن النوم فى حقه عليه الصلاةُ والسلامُ ليس بناقضٍ للوضوء ، وهذا من خصائصه صلى الله عليه وعلى آله وسلم بخلاف غيره ، يدلُّ على هذا قولُهُ – بأبى هو وأمى – : « تنام عيناى ، ولا ينام قلبى » .

أخرجه أحمدُ (٢/٢٥١ ، ٤٣٨) ، وابنُ خزيمة (١/٢٩ – ٣٠) ، وابنُ حبان (٢١٢٤) ، وابنُ الجارود (١٢) ، من حديث أبى هريرة بسندٍ صحيحٍ .

وأصرحُ منه ، قولُ عائشة : يا رسول الله ! أتنام قبل أن توتر ؟ فقال : « يا عائشة ! إنَّ عينيَّ تنامان ، ولا ينامُ قلبى » أخرجه البخاريُّ (٣/٣٣ – فتح » ، ومسلمٌ (١/٥٠٩) ، وأبو عوانة (٢/٣٢٧) ، وأبو داود (١٣٤١) ، والمصنِّفُ (٣/٢٣٤) ويأتى فى « كتاب قيام اللَّيْل » – ، وأحمد (٦/٣٦،٧٣،١٠٤) وابنُ خزيمة (١/٣٠) ، وابنُ حبان (ج٤/ رقم ٢٤٢١) ، والبيهقىُّ (١/١٢٢ و ٢/٤٩٦ و ٧/٦٢) وفى « الدلائل » (١/٣٧١ – ٣٧٢) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٤/٤ – ٥) من طريق مالك ، وهو فى « موطئه » (١/١٢٠/٩) عن سعيد المقبرى ، عن أبى سلمة ، عن عائشة به .

وله شاهدٌ من حديث ابن عباسٍ قال : أقبلت يهودُ إلى رسول الله=

= صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقالوا : يا أبا القاسم إنا نسألك عن أشياء ...... الحديث . وفيه : قالوا : ما علامة النبى ؟ قال : « تنام عيناه ، ولا ينامُ قلبهُ » أخرجه النسائىُّ فى « عشرة النساء » (١٨٧) ، والترمذىُّ (٣١١٧) مختصراً ببعضه ، وأحمدُ (١/٢٧٤) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٢/ رقم ١٢٤٢٩) ، وأبو نُعيم فى « الحلية » (٤/٣٠٤ – ٣٠٥) من طريق بكير بن شهاب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباسٍ به .

قال الترمذىُّ : « حسنٌ غريبٌ » .

وقال أبو نُعيم :

« غريبٌ من حديث سعيد ، تفرد به بُكير » .

* **قُلْتُ** : وبكيرٌ وثقه ابنُ حبان . وقال أبو حاتمٍ : « شيخٌ » وقال الذهبىُّ : « صدوقٌ » . فحديثه حسنٌ .

وقد اختُلف فى إسناده ، ولا مجال للتفصيل هنا .

فالحاصلُ من هذا أنْ لا معارضة بين الحديثين كما قال الزيلعىُّ ، ثمَّ جوابٌ آخر ، فعلى التسليم بالتعارض ، فهذا فى الظاهر فقط ، ويمكن الجمع بينهما بأنَّ النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز . والله أعلم .

فثبت أنَّ حديث الباب صحيحٌ .

وقال النووى فى « المجموع » (٢/٨٨) وفى « الأذكار » (ص – ٢٢) :

« حديثٌ صحيحٌ ، رواه أبو داود ..... بأسانيد صحيحة » .

وقولُهُ : « بأسانيد صحيحة » وَهَمٌ منه – رحمه الله – فليس له عندهم إلَّا إسنادٌ واحدٌ . والله الموفقُ . =

النَّهْىُ عَنِ الاسْتِطَابَةِ بِالْعَظْمِ

٣٩ – أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرو بْنِ السَّرْحِ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِى يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِى عُثْمَانَ بْنِ سَنَّةَ الْخُزَاعِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُوْدٍ ، أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَسْتَطِيْبَ أَحَدُكُمْ بِعَظْمٍ ، أَوْ رَوْثٍ .

---

٣٩ – إِسْنَادُهُ ضَعِيْفٌ ، وَهُوَ حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ

* أحمد بنُ عمرو بن السرح ، أبو طاهر المصرىُّ

أخرج له مسلمٌ ، وأبو داود ، وابنُ ماجة .

روى عنه المصنِّفُ (٤٨) حديثاً ، ووثقهُ هو وعلىُّ بنُ الحسن ، وابنُ يونُس .

وقال أبو حاتمٍ :

« لا بأس به » .

* يونُس هو ابنُ يزيد . ومرت ترجمته فى الحديث رقم (٩) .

* أبو عثمان بن سنة الخزاعىّ .

قال الذهبىُّ :

« ما أعرف روى عنه غير الزهرىّ » .

فهو بهذا يشيرُ إلى جهالته . وهو الصوابُ .

وقال الحافظُ فى « التقريب » :

« مقبولٌ » !

يعنى فى المتابعة . =

= وهذا الحديثُ تفرَّد به المصنِّفُ دون الخمسة من هذا الوجه .
وهو صحيحٌ لأجل شواهده .
وأخرج الدارقطنُّى (٥٦/١) من طريق ابن وهبٍ ، حدثنى موسى ابنُ علىٍّ ، عن أبيه ، عن ابن مسعود أن النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى أن نستنجى بعظمٍ حائلٍ ، أو روثةٍ ، أو حممةٍ .
قال الدارقطنُّى :
« علىُّ بنُ رباح لا يثبت سماعه من ابن مسعودٍ ، ولا يصحُّ » .
ولكن له طريقٌ آخر .
أخرجه الدارقطنُّى (٥٥/١ - ٥٦) أيضاً من طريق هشام بن عمار نا إسماعيل بن عياش ، نا يحيى بن أبى عمرو السيبانى ، عن عبد الله بن فيروز الديلمىّ ، عن عبد الله بن مسعودٍ فذكره .
قال الدارقطنُّى :
« إسنادٌ شامىٌّ ليس بثابتٍ » .
* **قُلْتُ** : لعلَّ ذلك من هشام بن عمار ، فكان فى حفظه ضَعْفٌ وستأتى شواهدُ لهذا الحديث ، عند تخريج الحديث الآتى إن شاء الله تعالى .

* * *

النَّهْىُ عَنِ الاسْتِطَابَةِ بِالرَّوْثِ

٤٠ - أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِى ابْنَ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِى القَعْقَاعُ ، عَنْ أَبِى صَالِحٍ ، عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الوَالِدِ أُعَلِّمُكُمْ ، إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الخَلَاءِ ، فَلا يَسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ وَلا يَسْتَدْبِرْهَا ، وَلا يَسْتَنْجِ بِيَمِينِهِ ، وَكَانَ يَأْمُرُ بِثَلاثَةِ أَحْجَارٍ ، وَنَهَى عَنِ الرَّوْثِ وَالرِّمَّةِ » .

---

٤٠ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* محمدُ بنُ عجلان المدنىُّ ، أبو عبد الله .

أخرج له أصحابُ السنن .

وعلَّق له البخارىُّ ، وروى له مسلمٌ فى المتابعات .

وثقه أحمدُ ، وابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، وأبو زرعة ، والمصنِّفُ ، والعجلىُّ ، وابنُ حبان فى آخرين .

وقال يحيى القطان ، عن ابن عجلان :

« كان سعيد المقبرىُّ يحدثُ عن أبيه ، عن أبى هريرة ، وعن أبى هريرة فاختلط علىَّ ، فجعلتُها كلّها عن أبى هريرة » .

قال ابنُ حبان فى « الثقات » (٣٨٧/٧) :

« وقد سمع سعيد المقبرىُّ من أبى هريرة ، وسمع من أبيه عن أبى هريرة ، فلمَّا اختلط على ابن عجلان صحيفتُهُ ولم يميز بينهما ، اختلط فيها وجعلها كلها عن أبى هريرة ، وليس هذا مما يهى الإنسانُ به ، لأن الصحيفة=

....

= كلها فى نفسها صحيحةٌ . فما قال ابنُ عجلان : عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبى هريرة فذاك مما حمل عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه . وما قال : عن سعيدٍ ، عن أبى هريرة فبعضُها متصلٌ صحيحٌ وبعضُها منقطعٌ لأنه أسقط أباه منها ، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلَّا بما يروى الثقات المتقنون عنه ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبى هريرة ، فإنه لو قال ذلك لكان كاذباً فى البعض ، لأنَّ الكُلَّ لم يسمعه سعيد من أبى هريرة ، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطاً على حسب ما ذكرناه » اهـ .

وهذا كلامٌ نفيسٌ جدّاً . رحمه الله .

وقد اتَّهمهُ الطحاوىُّ بالتدليس فى « المشكل » (١/١٠٠ ، ١٠١) ونقل الحافظُ كلامه فى « الفتح » (١٣/٢٢٧) ولم يتعقبه ! مع أنه لم يذكر شيئاً من ذلك فى « التقريب » ، وذكر العلائىُّ عن ابن أبى حاتمٍ أنه كان يدلسُ .

ويُفهم هذا من صنيع الذهبىّ فى « الميزان » فقد قال (٣/٦٤٧) : « وقد روى عنه عن أنسٍ، فما أدرى هل شافه أنساً، أم دلَّسَ عنه » اهـ.

ثمَّ رأيتُ الذهبىَّ صرّح بذلك تصريحاً ، فقال فى « منظومة المدلسين » :

عبادٌ منصورٌ قُلِ ابْن عجلان وابنُ عبيدٍ يونسُ ذو الشان

وهو قد صرَّح بالتحديث من القعقاع . فلله الحمدُ .

* القعقاعُ هو ابنُ حكيمٍ الكنانىُّ المدنىُّ .

أخرج له الجماعةُ ، إلَّا البخارىَّ ففى « الأدب المفرد »

ووثقه أحمدُ ، وابنُ معين ، وابنُ حبان . =

= وقال أبو حاتمٍ :
« ما بحديثه بأسٌ » .

* * *

والحديثُ أخرجه أبو داود (٨) ، وابنُ ماجة (٣١٣) ، والدَّارميُّ (١٣٨/١) وأحمدُ (٢٤٧/٢ ، ٢٥٠) ، وأبو عوانة فى « صحيحه » (٢٠٠/١) ، والشافعيُّ فى « مسنده » (ج١/ رقم ٦٤) ، والحميديُّ (٤٣٤/٢ - ٤٣٥) ، والحربيُّ فى « الغريب » (٦٧/١) بآخِرِهِ ، وابن خزيمة (٤٣/١-٤٤) ، وابنُ حبان (١٢٨) وابنُ المنذر فى « الأوسط » (٣٤٤/١ ، ٣٥٥) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (٢٣٣/٤) ، وابنُ شاهين فى « الناسخ والمنسوخ » (ق ١٢/١-٢) ، والبيهقىُّ (٩١/١ ، ١٠٢ ، ١١٢) ، والبغويُّ فى « شرح السُّنة » (٣٥٦/١) من طرقٍ عن ابن عجلان ، عن القعقاع ، عن أبى صالحٍ ، عن أبى هريرة به .

وقد رواه عن ابن عجلان جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

« ابنُ المبارك ، ويحيى القطَّان ، وابنُ عيينة ، وروحُ بنُ القاسم ، وصفوان بن عيسى ، والليث بن سعد ، وحيوة بن شريح ، ووهيب ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، و آخرون » .

وقد توبع ابنُ عجلان .

تابعه سهيلُ بنُ أبى صالح ، عن القعقاع بسنده سواء مرفوعاً بلفظ :

« إذا جلس أحدكم على حاجته ، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » .

فذكره هكذا مختصراً . =

....

= أخرجه مسلمٌ (٢٦٥/٢٢٤/١) ، وأبو عوانة (٢٠٠/١) ، والحازميُّ فى « الاعتبار » (ص - ٧٢)

وقال النوويُّ فى « المجموع » (٩٤/٢ ، ٩٥ ، ١٠٢) :

« حديثٌ صحيحٌ ...... رواه أبو داود والشافعيُّ وغيرهما بأسانيد صحيحة » !!

* **قُلْتُ** : كذا قال ! وليس له إلَّا إسنادٌ واحدٌ عندهم !

* * *

النَّهْىُ عَنِ الاكْتِفَاءِ فِى الاسْتِطَابَةِ بِأَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ

٤١ – أَخْبَرَنَا إِسْحٰقُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، قَالَ أَنْبَأَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيْمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ يَزِيْدَ ، عَنْ سَلْمَانَ ، قَالَ : قَالَ لَهُ رَجُلٌ : إِنَّ صَاحِبَكُمْ لَيُعَلِّمُكُمْ حَتَّى الخِرَاءَة ؟! قَالَ : أَجَلْ ، نَهَانَا أَنْ نَّسْتَقْبِلَ القِبْلَةَ بِغَائِطٍ ، أَوْ بَوْلٍ ، أَوْ نَسْتَنْجِى بِأَيْمَانِنَا ، أَوْ نَكْتَفِى بِأَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ .

---

٤١ – إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* عبد الرحمٰن بن يزيد هو ابنُ قيسٍ النخعيُّ ، أبو بكرٍ الكوفُّى.
أخرج له الجماعةُ .
ووثقهُ ابنُ معين ، وابنُ سعدٍ ، والعجلُّى ، وابنُ حبان ، والدارقطنُّى .

* * *

والحديثُ أخرجه مسلمٌ (٣/١٥٢ – نووى) ، وأبو عوانة (١/٢١٧) ، وأبو داود (٧) ، والترمذيُّ (١٦) ، وابنُ ماجة (٣١٦) ، وأحمدُ (٥/٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩) ، وابنُ خزيمة (١/٤١) ، وابنُ أبى شيبة (١/١٥٠ ، ١٥٢) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (١/٣٤٩،٣٥٥)، وابنُ الجارود فى « المنتقى » (٢٩) ، والدَّارقطنُّى (١/٥٤) ، والبيهقُّى (١/٩١ ، ١٠٢ ، ١١٢) من طرقٍ عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن عبد الرحمٰن بن يزيد ، عن سلمان به .
وتابعه منصور بنُ المعتمر ، عن إبراهيم به . =

= أخرجه مسلمٌ ، وأبو عوانة (١/٢١٧ - ٢١٨) ، وابنُ ماجة ، والطيالسيُّ (٦٥٤) ، والبيهقيُّ (١/١١٢) ، فى آخرين .

قال الترمذيُّ :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقال الدَّارقطنيُّ :

« إسنادُهُ صحيحٌ » .

* * *

قال الترمذيُّ :

« وفى الباب عن عائشة ، وخزيمة بن ثابت ، وجابرٍ ، وخلَّاد بن السائب ، عن أبيه » .

* * *

١ - حديث عائشة رضى الله عنها

يأتى برقم (٤٤) إنْ شاء الله تعالىٰ

٢ - حديث خزيمة بن ثابتٍ ، رضى الله عنه

أخرجه أبو داود (٤١) وعنه البيهقيُّ (١/١٠٣) ، وابنُ ماجة (٣١٥) واللَّفْظُ لَهُ ، وأحمدُ (٥/٢١٣) ، والحميديُّ (٤٣٣) ، وابنُ أبى شيبة (١/١٥٤) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٤/ رقم ٣٧٢٣ ، ٣٧٢٥ ، ٣٧٢٦) من طرقٍ عن هشام بن عروة ، عن أبى خزيمة عمرو بن خزيمة ، عن عمارة بن خزيمة ، عن أبيه مرفوعاً :

« فى الاستنجاء ثلاثةُ أحجارٍ ، ليس فيها رجيعٌ » .

وقد رواه عن هشام جماعة من أصحابه ، منهم :

« وكيع ، وأبو معاوية ، وأبو أسامة ، وابنُ نُمير ، وعبدة بنُ سليمان ، ومحمدُ بنُ بشر » .

وخالفهم سفيانُ بنُ عيينة، فرواه عن هشامٍ، عن أبى وجزة ، عن =

= عمارة بن خزيمة ، عن أبيه به .
فجعل شيخ همامٍ « أبا وجزة » بدل « أبى خزيمة » .
أخرجه الحميديُّ (٤٣٢) ، والشافعيُّ فى « مسنده » (٢٥/١) ومن طريقه البغويُّ فى « شرح السنة » (٣٦٥/١) ، والطبرانيُّ (ج٤/٣٧٢٤) وعند الطبرانّى :
« قيل لسفيان : إنهم يقولون : « أبو خزيمة » ؟ قال : لا ، إنما هو « أبو وجزة » الشاعر » .
* **قُلْتُ** : كذا قال ابنُ عيينة ! ، وقد رواه محمد بنُ الصباح عنه كما رواه وكيع وغيرُهُ كما عند ابن ماجة ، فيكون الاختلاف فيه من ابن عيينة نفسه .
قال البيهقىُّ فى « المعرفة » :
« هكذا قال سفيانُ : « أبو وجزة » ، وأخطأ فيه ، وإنما هو « أبو خزيمة » واسمه عمرو بن خزيمة . كذلك رواه الجماعةُ عن هشامٍ .
ثمَّ أسند عن علىٍّ بن المدينى قال : « قال سفيانُ : فقلتُ : أيش أبو وجزة ؟ قالوا : شاعر هٰهنا ، فلم آته » قال علىٌّ : إنما هو أبو خزيمة ، واسمه عمرو بن خزيمة ، ولكن هكذا قال سفيان .
قال علىٌّ : « والصوابُ عندى : عمرو بن خزيمة » . اهـ مختصراً .
وقد اختُلف فى إسناده على ألوانٍ أخرى ذكرتُها فى « مسيس الحاجة » (٣١٥) الراجح منها حديث وكيع ومن معه . وهكذا رجح أبو زرعة الرازى - رحمه الله - كما فى « العلل » (ج١/ رقم ١٣٩) لابن أبى حاتمٍ .
قال النووى فى « المجموع » (١٠٤/٢) : =

= « لم يضعِّفْهُ أبو داود ولا غيرُهُ » !

* **قُلْتُ** : عمرو بن خزيمة فيه لينٌ ، ولم يوثقه سوى ابنُ حبان (٧/٢٢٠) ، والحديث صحيحٌ لشواهده الكثيرة . والله أعلمُ .

* * *

٣ - حديث جابر ، رضى الله عنه

أخرجه أحمدُ (٣/٤٠٠) ، وابنُ أبى شيبة (١/١٥٥) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٩٧) ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٧٦) ، والبيهقىُّ (١/١٠٣ - ١٠٤) من طريق الأعمش ، عن أبى سفيان ، عن جابرٍ مرفوعاً : « إذا استجمر أحدكم ، فليستجمر ثلاثاً » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ صحيحٌ .

قال الهيثمىُّ فى « المجمع » (١/٢١١) :

« رجالُه ثقات » .

وقد رواه عن الأعمش : « أبو معاوية ، والثورىُّ ، وعيسى بن يونس ، وجرير » ورواه أبو الزبير ، عن جابرٍ مرفوعاً بلفظ :

« إذا استجمر أحدكم ، فليوتر » . وهذا أعمُّ من اللَّفظ السابق.أخرجه مسلمٌ (٢٤/٢٣٩)، وأبو عوانة (١/٢١٩)، وأحمد (٣/٢٩٤) من طريق عبد الرزاق ، وهذا فى « مصنفه » (ج٥/ رقم ٩٨٠٤) أخبرنا ابنُ جُريج ، أخبرنى أبو الزبير ، أنه سمع جابراً فذكره.وتابعه ابنُ لهيعة ، ثنا أبو الزبير ، عن جابرٍ مرفوعاً :

« إذا تغوَّط أحدكم ، فليمسح ثلاث مراتٍ » .

أخرجه أحمد (٣/٣٣٦) حدثنا حسنٌ ، ثنا ابنُ لهيعة .

=

* * *

= ٤ - حديث خلاد بن السائب ، عن أبيه .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٧/ رقم ٦٦٢٣) من طريق حماد بن الجعد ، ثنا قتادة ، حدثنى أبى خلاد الجهنى ، عن أبيه السائب ، مرفوعاً : « إذا دخل أحدكم الخلاء فليتمسح بثلاثة أحجارٍ » .

قال الهيثميُّ (١/ ٢١١) :

« فيه حمادُ بنُ الجعد ، وقد أجمعوا على ضعفه » .

* **قُلْتُ** : وقوله فى السند : « عن أبى خلاد » أُراه خطأ ، ولعلَّ « أبى » هنا مقحمة من الناسخ .

وقد توبع حماد بنُ الجعد .

تابعه يزيد بنُ سنان الرهاوى ثنا يحيى بن أبى كثير ، عن ابن خلاد[1] ، عن أبيه بمثله .

أخرجه الطبرانيُّ (٦٦٢٤) من طريق محمد بن يزيد بن سنان ، ثنا أبى ومحمد بن يزيد وأبوه ضعيفان ، والوالد أضعفُ الرجلين .

وأخرجه الطبرانيُّ فى « الأوسط » (ج٢/ رقم ١٧١٧) من طريق ابن أخى ابن شهاب الزهرى ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرنى ابن خلاد ، أن أباه سمع النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : « إذا تغوط أحدكم فليتمسح ثلاث مرارٍ » .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ حسنٌ فى الشواهد .

وفى سند « الأوسط » يحيى بن علىّ بن عبد الحميد ، ترجمه ابن أبى حاتمٍ (٤/ ٢/ ١٧٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

---

(١) كذا ! والصواب « خلاد » .

الرُّخصَة فِى الاسْتِطَابَةِ بِحَجَرَيْنِ

٤٢ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ، عَنْ زُهَيْرٍ ، عَنْ أَبِى إِسْحٰقَ ، قَالَ : لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ ، وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ الأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ يَقُولُ : أَتَى النَّبِىُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الغَائِطَ ، وَأَمَرَنِى أَنْ آتِيَهُ بِثَلاثَةِ أَحْجَارٍ . فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ ، وَالْتَمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً ، فَأَتَيْتُ بِهِنَّ النَّبِىَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخَذَ الحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ ، وَقَالَ : « هَذِهِ رِكْسٌ » .

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمٰنِ :

« الرِّكْسُ : طَعَامُ الجِنِّ » .

---

٤٢ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* أحمدُ بنُ سليمان ، هو أبو الحسين الرهاوىُّ الجزرىُّ .

لم يرو له أحدٌ من الجماعة سوى المصنف .

قال فى « التهذيب » (١/٣٢١) :

« روى عنه النسائىُّ ، فأكثر » .

* **قُلْتُ** : روى عنه (١٠٨) حديثاً ، وقال عنه :

« ثقةٌ مأمونٌ ، صاحبُ حديثٍ » .

وقال ابنُ أبى حاتمٍ فى « الجرح والتعديل » (١/١/٥٣) :

« أدركتُهُ ولم أكتب عنه ، وكتب إلَىَّ ببعض حديثه ، وهو صدوقٌ ثقةٌ » وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » (٨/٣٥) وقال :

« كان صاحب حديثٍ ، يحفظُ » . =

= * أبو نُعيم ، هو الملائى الكوفىُّ ، الفضلُ بنُ دُكين
أخرج له الجماعةُ ، وهو إمامٌ حافظٌ ، جليلُ القدر جدّاً .
قال أبو عبيد الآجرىُّ :
« قلتُ لأبى داود : كان أبو نُعيمٍ حافظاً ؟ قال : جدّاً » .
وقال أحمدُ :
« أبو نُعيم أثبتُ من وكيعٍ » .
وقال ابنُ معين :
« ما رأيتُ أحداً أثبت من رجلين : أبى نُعيم ، وعفان » .
وقال يعقوب الفسوىُّ :
« أجمع أصحابُنا أنَّ أبا نعيمٍ كان غايةً فى الإتقان » .
وممَّا يدلُّ على تمام حفظه - رحمه الله - ما أخرجه ابنُ حبان فى كتابه « المجروحين » (١/٣٣) عن أحمد بن منصور الرمادى قال : « كنا عند أبى نعيم نسمعُ من أحمد بن حنبلٍ ، ويحيى بن معين . قال : فجاءنا يوماً يحيى ومعه ورقة قد كتب فيها أحاديث من أحاديث أبى نعيم ، وأدخل فى خلالها ما ليس من حديثه ، وقال : أعطه بحضرتنا حتى يقرأ . وكان أبو نُعيم إذا قعد للتحديث فى تيك الأيام كان أحمدُ على يمينه ، ويحيى على يساره . فلمَّا خفَّ المجلسُ ناولته الورقة ، فنظر فيها كلها ثمَّ تأملنى ، ونظر إليها ثمَّ قال وأشار إلى أحمد بن حنبل : أمَّا هذا فآدب من أن يفعل هذا ، وأمَّا أنت فلا تفعلن ! ، وليس هذا إلَّا من عمل هذا !! ، ثمَّ رفس يحيى رفسةً رماه إلى أسفل السرير ! وقال : علَّى تعمل ؟! فقام إليه يحيى وقبله ، وقال : جزاك الله عن الإسلام خيراً ، مثلكُ يحدّثُ ، إنما أردتُ أن أُجربك » .
وساق الخطيبُ فى « تاريخه » (١٢/٣٥٤) هذه القصة عن الرمادىّ=

= بنحو ما هنا ، وفيها : « .... فرفس يحيى بن معين ، فرمى به من الدُّكان ، وقام فدخل داره . فقال أحمدُ ليحيى : ألم أمنعك من الرجل وأَقُلْ لك إنه ثبتٌ ؟! قال - يعنى يحيى - : والله لرفستُهُ أحبُّ إلَّى من سفرى !! » .

* قُلْتُ : هكذا فليكن الإتقانُ ! ، رحمه الله تعالى .

* زهيرُ ، هو ابنُ معاوية بن حُدَيْجٍ ، أبو خيثمة الكوفىُّ .

أخرج له الجماعة .

قال المصنِّفُ :

« ثقةٌ ثبتٌ »

ووثقه ابنُ معين ، وأبو حاتمٍ وزاد : « متقنٌ » والعجلىُّ وزاد : « مأمون » .

وقال أحمد بنُ حنبلٍ :

« زهيرُ فيما روى عن المشايخ ثبتٌ . بَخٍ بَخٍ . وفى حديثه عن أبى إسحٰق لينٌ ، سمع منه بأخرةٍ » .

وكذا قال أبو زرعة وأبو حاتمٍ ، ولكنَّ زهيراً لم يتفرد به ، بل توبع كما يأتى قريباً - إنْ شاء اللَّهُ تعالى .

* عبد الرحمٰن بنُ الأسود ، هو ابنُ يزيد النخعىُّ .

أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ جليلٌ .

وثقهُ ابنُ معين ، والمصنِّفُ ، وابنُ خراشٍ ، والعجلىُّ ، فى آخرين .

قال الحافظُ :

« وقع فى « شرح البخارىّ » لابن التين تبعاً للداودى أنَّ عبد الرحمٰن ابن الأسود الذى أخرج البخارىُّ حديثه « لا يستنجى بروثٍ » عن=

= أبيه عن ابن مسعود فى الاستجمار هو عبد الرحمٰن بن الأسود بن عبد يغوث ! وهو وهمٌ ، فإنَّ هذا روى عن أبيه ، وهو الأسود بن يزيد التابعيُّ المشهورُ ، وأمَّا الأسود بن عبد يغوث فمات كافراً بمكة إما قبل الهجرة وإمَّا بعدها » اهـ .

* * *

والحديثُ أخرجه البخاريُّ (١/٢٥٦ - فتح) ، وابنُ ماجة (٣١٤) ، وأحمدُ (١/٤١٨) ، وأبو يعلىٰ فى « مسنده » (ج٩/ رقم ٥١٢٧ ، ٥٣٣٦) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٩٦) والبزار فى « المسند » (ج١/ ق ٢/١٣٧) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج١٠/ رقم ٩٩٥٣) ، والبيهقيُّ (٢/٤١٣) من طرقٍ عن زهير بن معاوية، عن أبى إسحٰق، قال : ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمٰن ابنُ الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود به .

وقد رواه عن زهيرٍ جماعةٌ منهم :

« يحيى القطان ، وأحمد بنُ يونس ، ويحيى بن آدم ، والحسن بن موسىٰ ، وأبو نُعيم ، وعمرو بن مرزوق ، وعمرو بن خالد الحرانى ، وأحمد بن عبد الملك بن واقد الحرانيُّ » .

وخالفهم أبو داود الطيالسيُّ ، فرواه فى « مسنده » (٢٨٧) قال : حدثنا زهيرٌ ، عن أبى إسحٰق قال : ليس أبو عبيدة حدثنى ، ولكنه عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن عبد الله بن مسعود .

فسقط ذكر الأسود بن يزيد .

ولعلَّ هذا الوهم من الطيالسيِّ ، فقد قال أبو بشر يونسُ بنُ حبيب راوى المسند : « أظنُّ غير أبى داود يقول : عن عبد الرحمٰن بن =

= الأسود عن أبيه » .

ثمَّ رأيتُ أن الطيالسىَّ رواه كما رواه الجماعة .

فأخرجه أحمدُ (٤٥٠/١) عنه ، حدثنا زهيرُ ، حدثنا أبو إسحٰق ، قال : ليس أبو عبيدة ذكره ، ولكن عبدُ الرحمٰن بنُ الأسود ، عن أبيه ، عن عبد الله به .

فإن قُلْتَ : فيكونُ الوهمُ من يونس بن حبيب ، وأحمد بنُ حنبل أثبتُ منه وقد رواه عن الطيالسىِّ كما رواه الجماعة .

فيقالُ : أمَّا أن أحمد بن حنبل أثبت من يونس بن حبيب ، فنعم ، ولكن ما عقب به يونس بعد رواية الحديث يُبين لنا أنه تلقاه هكذا من الطيالسىِّ . وهذا واضحٌ جلىٌّ . فلعلَّ هذا الاختلاف يكون من الطيالسىِّ نفسه ، وهو مع كونه ثقة ، إلا أنه كان يغلط أحياناً . والله أعلمُ .

وقد خولف زهيرٌ فيه .

خالفه إسرائيل بن يونس ، فرواه عن أبى إسحٰق ، عن أبى عبيدة ، عن ابن مسعود به .

أخرجه الترمذىُّ (١٧) ، وأحمدُ (٣٨٨/١ ، ٤٦٥) وابنُ الجوزىّ فى « التحقيق » (١١٧) ، والطبرانىُّ (٩٩٥٢) فتكلَّم بعضُ أهل العلم فى هذا الاختلاف .

قال الترمذىُّ عقب حديث إسرائيل هذا :

« وهكذا روى قيسُ بنُ الربيع هذا الحديث ، عن أبى إسحٰق ، عن أبى عبيدة ، عن عبد الله ، نحو حديث إسرائيل .

وروى مَعْمَرُ ، وعمار بن رُزيق عن أبى إسحٰق ، عن علقمة ، عن =

عبد الله ، وروى زهيرُ ، عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن أبيه الأسود بن يزيد ، عن عبد الله . وروى زكريا بن أبى زائدة ، عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن يزيد ، عن الأسود بن يزيد ، عن عبد الله . وهذا حديثٌ فيه اضطراب ... قال : سألتُ عبد الله بن عبد الرحمٰن – يعنى الدارمىّ – : أىُّ الروايات فى هذا الحديث عن أبى إسحٰق أصحُّ ؟ فلم يقض فيه بشىءٍ . وسألتُ محمداً – يعنى البخارىَّ – عن هذا فلم يقض فيه بشىءٍ ، وكأنه رأى حديث زهير ، عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن أبيه ، عن عبد الله أشبه ، ووضعه فى كتابه « الجامع » . قال : وأصحُّ شىءٍ فى هذا عندى حديثُ إسرائيل وقيس عن أبى إسحٰق ، عن أبى عبيدة ، عن عبد الله ، لأنَّ إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبى إسحٰق من هؤلاء ، وتابعه على ذلك قيسُ بنُ الربيع . قال : وزهيرُ فى أبى إسحٰق ليس بذاك ، لأنَّ سماعه منه بآخرةٍ » اهـ .

وقال ابنُ أبى حاتمٍ فى « العلل » (ج١/ رقم ٩٠) :

« سمعتُ أبا زرعة يقولُ فى حديث إسرائيل ، عن أبى إسحٰق ، عن أبى عبيدة ، عن عبد الله ، أنَّ النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم استنجى بحجرين ، وألقى الروثة . فقال أبو زرعة : اختلفوا فى هذا الإسناد فمنهم من يقولُ : عن أبى إسحٰق، عن الأسود ، عن عبد الله . ومنهم من يقولُ : عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن يزيد ، عن عبد الله . ومنهم من يقولُ عن أبى إسحٰق ، عن علقمة ، عن عبد الله . والصحيح عندى حديث أبى عبيدة ، والله أعلمُ ، وكذا يروى إسرائيلُ – يعنى عن أبى إسحٰق – ، عن أبى عبيدة . وإسرائيل أحفظُهُمْ » اهـ .

=

= وقد ذكر الدَّارقطنيُّ الحديث فى « كتاب التتبُّع » (ص ٣٣٠ - ٣٣٤) فقال: « وأخرج البخاريُّ عن أبى نُعيم ، عن زهيرٍ ، عن أبى إسحٰق قال: ليس أبو عبيدة ذكره ، ولكن عبدُ الرحمٰن بن الأسود، عن أبيه ، عن عبد الله قال : أتيتُ النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم بحجرين وروثةٍ ..... الحديث .

قال : وقال إبراهيم بنُ يوسف عن أبيه ، عن أبى إسحٰق حدثنى عبد الرحمٰن بنُ الأسود ، عن أبيه بهذا . قال : تابعهما أبو حماد الحنفىُّ وأبو مريم ، عن أبى إسحٰق . وكذلك قال الحمانىُّ ، عن شريك . وقيل : عن منجاب ، عن يحيى بن أبى زائدة ، عن أبيه عن أبى إسحٰق كذلك .

وقال يزيد بن عطاء ، عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن الأسود عن أبيه ، وعلقمة . وقال علىُّ بنُ صالحٍ ، ومالك بنُ مغولٍ ، وابنُ جريجٍ ، وزكريا من رواية سلمة بن رجاءٍ عنه ، ويوسف بنُ أبى إسحٰق من رواية أبى جنادة عنه، وشريك من رواية منجاب عنه عن أبى إسحٰق، عن الأسود ، عن عبد الله . وقال الثوريُّ ، وإسرائيل ، عن أبى إسحٰق ، عن أبى عبيدة ، عن عبد الله . وقال حسنُ بنُ قتيبة ، عن يونس بن أبى إسحٰق ، عن أبى إسحٰق ، عن أبى الأحوص . وقال زكريا بنُ أبى زائدة من رواية أبى كريبٍ عن عبد الرحيم وإسحٰق الأزرق ، وإسماعيل بن أبان عنه ، ومن رواية سهل بن عثمان عن أبيه يحيى ، عنه ، عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن يزيد ، عن عبد الله . وقيل : عن ابن عيينة ، عن أبى إسحٰق كذلك .

وقال أبو سنان : عن أبى إسحٰق ، عن هبيرة بن يريم ، عن عبد الله . وقال مَعْمرُ ، وشعبةُ ، وورقاء ، وسليمان بنُ قرم ، وعمار بن =

= رزيق ، وإبراهيمُ بنُ الصائغ ، وعبدُ الرحمٰن بنُ دينارٍ ، وأبو شيبة ، ومحمد بنُ جابرٍ ، وصباحُ بنُ يحيى المزنيّ ، وروحُ بنُ مسافر ، وشريك من رواية إسحٰق الأزرق عنه ، وإسرائيل من رواية عباد بن ثابتٍ وخالدٍ العبديّ عنه ، عن أبي إسحٰق ، عن علقمة بن قيسٍ ، عن عبد الله .
عشرة أقاويل عن أبي إسحٰق .
أحسنها إسناداً الأوّل : الذى أخرجه البخاريُّ ، وفى النفس منه شيءٌ ، لكثرة الاختلاف عن أبي إسحٰق . والله أعلمُ » .
وقال الحاكم فى « علوم الحديث » (ص - ١٠٩) :
« قال عليُّ بنُ المديني: وكان زهيرُ وإسرائيل يقولان: عن أبي إسحٰق أنه كان يقولُ : ليس أبو عبيدة حدثنا ، ولكن عبدُ الرَّحْمن بنُ الأسود ، عن أبيه ، عن النبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فى الاستنجاءِ بالأحجار الثلاثة . قال ابنُ الشاذكوني : ما سمعتُ بتدليسٍ قط أعجب من هذا ولا أخفى ! قال : أبو عبيدة لم يحدثني ولكن عبدُ الرحمٰن عن فلانٍ وفلانٍ ولم يقل حدثني ، فجاز الحديث وسار » اهـ .
* **قُلْتُ** : فالحديثُ متكلَّمٌ فيه من ثلاثة أوجهٍ :
* **الأوَّلُ** : الاختلاف على أبي إسحٰق السبيعى فيه .
* **الثانى** : الاضطراب .
* **الثالث** : التدليسُ .

والجوابُ من وجوهٍ :

أولاً : أمَّا الاختلاف على أبي إسحٰق فى إسناده ، فهو واقعٌ .
وقد مرّ وجهان لذلك ، وهما حديث زهير ، وحديث إسرائيل .

الثالث : أن مَعْمر بن راشد يرويه عن أبي إسحٰق ، عن علقمة ، عن ابن مسعودٍ بنحو حديث الباب . =

= أخرجه أحمدُ (١/ ٤٥٠)، والبزار فى « مسنده » (ج١/ ق ١/١٣٥) ، والطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٠/ رقم ٩٩٥١) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣١٢) ، والدارقطنىُّ (١/٥٥) من طريق عبد الرزاق ، عن معمر .

قال البزارُ :

« كذا قال معمر ، عن أبى إسحٰق ، عن علقمة فى هذا الحديث » .

ولكن لم يتفرد به معمر .

فتابعه أبو شيبة إبراهيم بن عثمان ، عن أبى إسحٰق به أخرجه الدَّارقطنىُّ (١/٥٥) ولكنها متابعةٌ لا يُفرح بها ، لأن إبراهيم هذا متروكٌ .

ثمَّ إن أبا إسحٰق لم يسمع من علقمة شيئاً .

صرَّح بذلك العجلىُّ .

وقد روى البيهقىُّ فى « سننه » (٨/٧٦) أن رجلاً قال لأبى إسحٰق : « إنَّ شعبة يقول : إنك لم تسمع من علقمة ؟ قال : صدق » .

ولكن روى حفص بنُ غياث ، عن داود بن أبى هندٍ ، عن الشعبىِّ ، عن علقمة ، عن ابن مسعود ، مرفوعاً : « لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام ، فإنه زادُ إخوانكم من الجنِّ » .

وهذا يقوى رواية أبى إسحٰق .

أخرجه النسائىُّ فى « السنن الكبرى » (ج١/ ق ٤/٢) ، والترمذىُّ (١٨) ، وأبو عوانة (١/٢١٨ - ٢١٩) ، والحكيمُ الترمذىّ فى « المنهيات » (ص١٤ - ١٥) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنَّة » (١/٣٦٣ - ٣٦٤) ولكن قال الترمذىُّ :

« وقد روى هذا الحديث إسماعيلُ بنُ إبراهيم وغيرُهُ ، عن داود بن=

= أبى هندٍ ، عن الشعبى ، عن علقمة ، عن عبد الله أنه كان مع النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليلة الجنِّ .... الحديث بطوله . فقال الشعبىُّ : إن النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام ، فإنه زادُ إخوانكم من الجنِّ » . وكأن رواية إسماعيل أصحُّ من رواية حفص بن غياث » اهـ .

وقد رجح الدارقطنىُّ ذلك، فقال فى « العلل » (ج١/ق ١٦٢/٢) :

« يرويه داود بنُ أبى هندٍ ، عن الشعبىِّ ، عن علقمة ، عن عبد الله . ورواهُ عنه جماعةٌ من الكوفيين والبصريين . أمَّا البصريون فجعلوا قوله : « وسألوه الزاد ... إلى آخر الحديث » من قول الشعبى مرسلاً . وأما يحيى بنُ أبى زائدة وغيرُهُ من الكوفيين ، فأدرجوه فى حديث ابن مسعود ، عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم . والصحيحُ قولُ من فصله ، فإنَّه من كلام الشعبىِّ مرسلٍ » . اهـ .

* **قُلْتُ** : والذى يترجح لدىَّ خلاف ما ذهبا إليه . وبيانُه :

أنَّ إسماعيل بن عُليَّة روى هذا الحديث عن داود بن أبى هندٍ ، عن الشعبىِّ ، عن علقمة ، قال : قلتُ لابن مسعود رضى الله عنه : هل صحب النبىَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليلة الجنِّ منكم أحدٌ ؟ قال : ما صحبه منا أحدٌ ، ولكن قد افتقدناه ذات ليلة بمكة ، فقُلْنا : اغتيل أو استُطير ، ما فُعِل به ؟! فبتنا بشر ليلةٍ بات بها قومٌ ، حتى إذا أصبحنا ، أو كان فى وجه الصبح ، إذا نحن به يجيىءُ من قبل حراء ، قال : فذكروا له الذى كانوا فيه ، فقال : أتانى داعى الجنِّ ، فأتيتُهم ، فقرأتُ عليهم . فانطلق فأرانا أثرهم ، وأثر نيرانهم . =

....

= قال الشعبيُّ : وسألوه الزاد ، وكانوا من جنِّ الجزيرة . فقال : كُلُّ عظمٍ يُذكر اسمُ الله عليه يقعُ فى أيديكم أوفر ما كان لحماً ، وكُلُّ بعرةٍ ، أو روثةٍ علفٌ لدوابكم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « فلا تستنجوا بهما ، فإنهما زادُ إخوانكم من الجنِّ » .

أخرجه مسلمٌ (١٥٠/٤٥٠) ، والترمذيُّ (٣٢٥٨) والسياقُ له ، وأحمدُ (٤١٤٩) .

وتابع ابن عُليَّة عليه ، يزيد بنُ زريع ، عن داود به

أخرجه أبو عوانة (٢١٩/١) .

وتابعه أيضاً يحيى بن زكريا بن أبى زائدة فى رواية أحمد عنه فى « مسنده » (٤١٤٩) .

ولكن لم ينفرد حفص بن غياث بوصل هذا الكلام وجعله من كلام ابن مسعود . فقد تابعه عبدُ الأعلى بنُ عبد الأعلى ، عن داود به أخرجه مسلمٌ ، وابنُ خزيمة (ج١/ رقم ٨٢) ، والبيهقيُّ (١٠٨/١ - ١٠٩) وتابعه أيضاً يحيى بن زكريا بن أبى زائدة ، فى رواية زياد بن أيوب عنه فى « صحيح ابن خزيمة » .

وهم قد وصلوا الحديث ، فهو زيادةٌ منهم ، لا سيما وهم من الحفاظ الأثبات ، وكأنَّ مسلماً لم يعبأ بهذا الإعلال فأودع رواية عبد الأعلى فى « صحيحه » ، وهو تصرفٌ مستقيمٌ .

* * *

الرابع .

أنَّ أبا سنان ، سعيد بن سنان يرويه عن أبى إسحٰق ، عن هبيرة بن يريم ، عن عبد الله بن مسعودٍ به .

أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (ج١٠/ رقم ٩٩٥٧) من طريق=

= طريق الصباح بن محارب ، عن أبى سنان .

والصباحُ صدوقٌ ربما خالف . وسعيد بنُ سنان وإن كان ثقةً ، لكن قال ابنُ عديٍّ : « ولعله إنما يهم فى الشىء بعد الشىء » .

وهناك وجوهٌ أخرى من الاختلاف ذكرها الدَّارقطنىُّ - رحمه الله - كما مرّ فى كلامه السابق .

وهذا الاختلاف هو الذى جعل الترمذىّ يعل الحديث بالاضطراب، وهو:

الوجه الثانى :

فيقال : قد اضطرب الرواة فى تعيين شيخ « أبى إسحٰق » فى هذا الحديث .

فمرة يجعلونه : « عبد الرحمٰن بن الأسود » ، ومرة : « علقمة » ، ومرةً : « أبو عبيدة » ، ومرةً : « عبد الرحمٰن بن يزيد » ، ومرةً : « هبيرة بن يريم » . قالوا : فهذا الاضطراب يُشعر بخفة ضبط الرواة ، وهو موجبٌ للضعف .

فيقالُ : الاضطرابُ هو : أن يروى الحديث على أوجُهٍ مختلفةٍ متقاربةٍ .

ثمَّ إن الاختلاف قد يكون من راوٍ واحدٍ ، بأنْ رواهُ مرةً على وجهٍ ، ومرةً على وجهٍ آخر مخالفٍ له ، أو يكونُ أزْيَدَ من واحدٍ بأنْ رواهُ كلُّ جماعةٍ على وجهٍ مخالفٍ للآخر . والاضطرابُ موجبٌ لضعف الحديث لأنه يُشعر بعدم ضبط رواته ، ويقع فى الإسناد والمتن كليهما .

ثمَّ إنْ رُجِّحتْ إحدى الروايتين على الأخرى بحفظ راويها ، أو كثرة صحبته ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات ، فالحكمُ للراجحة ، ولا يكونُ الحديث مضطرباً . =

= والناظر إلى الطرق السابقة ، يجزم بترجيح حديث زهير ، عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعودٍ ، والتى اختارها المصنِّفُ - رحمه الله - وأودعها البخاريُّ فى « صحيحه » وقد قال الدارقطنيُّ فيما تقدم :

« وأحسنُها إسناداً الأوَّلُ الذى أخرجه البخاريُّ ، وفى النفس منه شىءٌ ، لكثرة الاختلاف عن أبى إسحٰق » .

* **قُلْتُ** : وما فى النفس يزول - إنْ شاء الله - بما يأتى من البراهين .

ويترجحُ حديثُ زهير بن معاوية على حديث إسرائيل بن يونس بثلاثة أمورٍ :

الأول : أنَّ حديث زهيرٍ متصلٌ ، وحديث إسرائيل منقطعٌ ، وذلك أنَّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه على رأى العلماء المحققين كأبى حاتمٍ الرازى ، والنسائى ، والترمذىّ ، وابن سعدٍ ، وابن حبان ، والبيهقىِّ فى آخرين ، خلافاً للبدر العينى رحمه الله ، فإنه زعم فى « عمدة القارى » (٣٠٢/٢) أن أبا عبيدة سمع من أبيه ، وذكر فى ذلك أشياء فيها نظرٌ لا يخفى على المتأمل . وقد ناقشته طويلاً فى « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » (رقم ٦) فلا داعى لإعادة القول . ولا يشكُّ أحدٌ فى تقديم المتصل على المنقطع .

الثانى : أن ظاهر سياق زهير ، يشعرُ أن أبا إسحٰق كان يرويه أولاً عن أبى عبيدة عن أبيه ، ثمَّ رجع عن ذلك وصيرهُ عن عبد الرحمٰن ابن الأسود ، عن أبيه . فهذا صريحٌ فى أن أبا إسحٰق كان مستحضراً للسندين جميعاً عند إرادة التحديث ، ثمَّ اختار طريق عبد الرحمٰن=

= وأضرب عن طريق أبى عبيدة ، فإمَّا أن يكون تذكر أنه لم يسمعه من أبى عبيدة ، أو كان سمعه منه ، وحدَّث به عنه ، ثمَّ عرف أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه فيكونُ الإسنادُ منقطعاً ، فأعلمهم أنَّ عنده فيه إسناداً متصلاً ، أو كان حدث به عن أبى عبيدة مدلساً له ، ولم يكن سمعه منه . قال الحافظ فى « مقدمة الفتح » (ص ٣٤٩) : فعدول أبى إسحٰق عن التحديث بحديث أبى عبيدة ترجيحٌ لحديث عبد الرحمٰن بن الأسود الذى رواه زهيرُ بنُ معاوية .

الثالث : أن زهيراً قد توبع . تابعه جماعةٌ منهم :

١ - يوسف بن أبى إسحٰق ، عن أبيه أبى إسحٰق به .

أخرجه البخارىُّ مُعلَّقاً (١/٢٥٦ فتح) عن إبراهيم بن يوسف ، عن أبيه .

وإبراهيمُ هذا لينه النسائىُّ وغيرُهُ .

وقال أبو حاتمٍ : « حسنُ الحديث ، يُكتبُ حديثُهُ » .

وقال ابنُ عدىٍّ :

« له أحاديثُ صالحةٌ ، وليس بمنكر الحديث ، يُكتب حديثُهُ »

ووثقه ابن حبان (٨/٦١) .

فمثله يُحسَّنُ حديثه كما هنا - فى المتابعات - .

٢ - شريك بن عبد الله النخعىِّ ، عن أبى إسحٰق به .

أخرجه الطبرانىُّ فى « الكبير » (ج١٠/ رقم ٩٩٥٤) من طريق يحيى الحمانى عنه عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود .

وهذا إسنادٌ حسنٌ فى المتابعات . =

= ٣ ، ٤ - أبو حمادٍ الحنفى ، وأبو مريم ، كلاهما عن أبى إسحٰق به ذكره الدارقطنُّى فيما تقدم من كلامه .

٥ - زكريا بنُ أبى زائدة ، عن أبى إسحٰق .

أخرجه الطبرانُّى (ج١٠/ رقم ٩٩٥٥) من طريق يحيى بن زكريا ، عن أبيه ، عن أبى إسحٰق به .

وسندُهُ صحيحٌ ، ولكن خولف فيه يحيى بنُ زكريا .

خالفه عبدُ الرحيم بنُ سليمان ، فرواه عن زكريا ، عن أبى إسحٰق ، عن عبد الرحمٰن بن يزيد ، عن الأسود بن يزيد ، عن ابن مسعودٍ .

فجعل شيخ أبى إسحٰق هو : « عبد الرحمٰن بن يزيد » .

أخرجه الطبرانُّى أيضاً (٩٩٥٦).

ويحيى بن زكريا أثبت من عبد الرحيم بن سليمان وأتقن ، لاسيما فى حديث أبيه . والله أعلمُ .

ويضافُ إلى ما تقدم أن ليث بن أبى سليم ، تابع أبا إسحٰق على روايته عن عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود

أخرجه أحمدُ (٤٠٥٣) ، وأبو يعلىٰ (ج٩/ رقم ٥١٨٤) والبزَّارُ فى « مسنده » (ج١/ ق ١٣٧/ ١ - ٢) ، والطبرانُّى (ج١٠/ رقم ٩٩٥٩) من طرقٍ عن ليثٍ به .

وقد رواه عن ليثٍ : « محمد بنُ فُضيل ، وجرير ، وجعفر بنُ الحارث » .

وتابعهم زائدةُ بنُ قدامة ، عن ليثٍ به .

أخرجه الطبرانُّى (ج١٠/ رقم ٩٩٥٨ ، ٩٩٥٩) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (١/٣٥٥) ورواه عن زائدة : « يحيى بن أبى بكير =

= ومعاوية بن عمرو » .

وخالفهما حسين بنُ عليٍّ ، فرواه عن زائدة ، عن ليثٍ ، عن محمد ابن عبد الرحمٰن بن يزيد ، عن أبيه ، عن ابن مسعودٍ .

أخرجه أبو يعلىٰ (ج٩/ رقم ٥٢٧٥) .

وحسين بنُ عليٍّ كان ثقةً ثبتاً ، وكان من أروى الناس عن زائدة ، فيظهرُ لى أن هذا الاختلاف هو من ليث بن أبى سليم لضعف حفظه ، وذلك لثقة من روى عنه الوجهين ، وإنْ كُنَّا نرجح الوجه الأول لاتفاق الجماعة عليه ، عن ليثٍ .

قال الحافظُ فى « هدى السارى » (٣٤٩) :

« وليث ، وإنْ كان ضعيف الحفظ ، فإنه يُعتبرُ به ويُستشهدُ ، فيُعرف أن له من رواية عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن أبيه أصلاً » .اهـ

* **قُلْتُ** : فقد اتفق أبو إسحٰق ، وليث على جعل الحديث عن عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود .

وخالفهما فراتٌ القزازُ ، فرواه عن عبد الرحمٰن بن الأسود ، عن علقمة ، عن ابن مسعودٍ .

فجعل شيخ عبد الرحمٰن هو « علقمة » بدل « الأسود بن يزيد » .

أخرجه الطبرانيُّ (٩٩٦٠) ، والبزَّارُ (ج١/ ق ٢/١٣٥) من طريق زياد بن الحسن بن فرات ، عن أبيه ، عن جدِّه فرات .

والحسنُ بنُ زيادٍ ، قال أبو حاتم : « منكرُ الحديث » .

وقال الدَّارقطنيُّ :

« لا بأس به ، ولا يُحتجُّ به » .

وأبوه ، وإن تكلم فيه أبو حاتمٍ أيضاً ، فهو خيرٌ من ولده ، فقد=

= وثقه ابنُ معين ، وذكره ابنُ حبان فى « الثقات » .

فلا يُعتدُّ بهذا الوجه فى المخالفة . والصواب ما رواه أبو إسحٰق وليث بن أبى سليم . والله تعالى الموفق .

ثمَّ أمرٌ رابعٌ : وهواختيار البخارىّ - رحمه الله - حديث زهير ، وإعراضه عن حديث إسرائيل . والبخارىُّ إمامُ الصنعة ، وحامل لوائها .

هذا : وقد رجح الترمذىُّ حديث إسرائيل بعدة مرجحاتٍ ننظرُ فيها ثمَّ نعقب عليها . ويمكن إجمالُها فيما يأتى :

ا - أنَّ إسرائيل بن يونس أحفظ لحديث إسرائيل من زهيرٍ وغيره .

ب - أن قيس بن الربيع تابع إسرائيل على روايته .

جـ - أن سماع إسرائيل من أبى إسحٰق كان قديماً قبل الاختلاط ، أما سماعُ زهيرٍ فبعد الاختلاط .

* **قُلْتُ** : والجواب من وجوهٍ .

* **الأوَّلُ** : أن إسرائيل كان أحفظ لحديث جدّه ، فهذا صحيحٌ فقد كان « عكاز جدِّه » - كما قال الذهبى فى « السير » (٧/٣٥٩) - بيد أنَّ المتابعات ترجح حديث زهير ، بالإضافة إلى ما تقدم ذكرُهُ .

* **الثانى** : أن قيس بن الربيع تابع إسرائيل على روايته .

فيقال : أمَّا قيسُ ، فأعدلُ قولٍ فيه ، هو قول أبى حاتم :

« محلُّهُ الصدقُ ، وليس بقوىٍّ ، يُكتب حديثُهُ ولا يُحتجُّ به »

وشريك النخعىُّ أقوى منه مع الكلام الذى فيه . وشريك قد تابع زهيراً كما مرّ ، مع بقية المتابعات ، فأين قيسٌ منهم ؟!

* أمَّا قول الترمذىّ - رحمه اللَّهُ - أن سماع إسرائيل من جدِّه =

= قديمٌ ، فلا يُسلَّمُ له .

فقد قال أحمدُ :

« إسرائيلُ ، عن أبى إسحٰق فيه لِيْنٌ ، سمع منه بأخرةٍ » .

وقال أيضاً :

« إذا اختلف زكريا وإسرائيلُ ، فإن زكريا أحبّ إلى فى أبى إسحٰق ، ثمَّ قال : ما أقربهما ، وحديثُهُما فى أبى إسحٰق لينٌ ، سمعا منه بأخرةٍ » .

وقال ابنُ معينٍ :

« زكريا ، وزهير ، وإسرائيلُ حديثهم فى أبى إسحٰق قريبٌ من السواء » .

فثبت بذلك أن إسرائيل سمع من أبى إسحٰق بعد اختلاطه ، فلا وجه لترجيحه على زهيرٍ . وهذا واضحٌ جدّاً .

* **قُلْتُ** : فنخلصُ مما سبق إلى القول بأنَّ حديث زهيرٍ أرجح ، فنقدمه على حديث إسرائيل ، فينتفى الاضطرابُ بالترجيح كما أسلفنا ، لأن الاختلاف على الحفاظ فى الحديث لا يوجبُ أن يكون مضطرباً إلَّا بشرطين - كما يقولُ الحافظُ :

أحدهما : استواءُ وجوه الاختلاف ، فمتى رُجح أحد الأقوال قُدِّمَ ، ولا يُعلُّ الصحيحُ بالمرجوح .

ثانيهما : مع الاستواء أن يتعذر الجمعُ على قواعد المحدثين ، ويغلبُ على الظنِّ أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه ، فحينئذٍ يُحكمُ على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ، ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك . وهنا يظهرُ عدم استواء وجوه الاختلاف على أبى إسحٰق فيه ، لأنَّ الروايات المختلفة عنه ، لا يخلو إسنادٌ منها من مقالٍ غير =

= الطريقين المقدم ذكرهما عن زهير ، وعن إسرائيل ، مع أنه يمكنُ رد أكثر الطرق إلى رواية زهيرٍ » . اهـ .

ثمَّ اعلم أنَّ ترجيح أبى زرعة لحديث إسرائيل ، فهو بالنسبة لما ساقه من طرق ، وليس فيها طريق زهير . وهذا يظهرُ بأدنى تأمُّلٍ .

* * *

أمَّا الوجه الثالث : فزعمُ الشاذكونى أن أبا إسحٰق دلَّس هذا الحديث . فالجوابُ عنه من وجوهٍ :

الأول : أنَّ الشاذكونى - واسمه سليمان بن داود - كان ضعيفاً مطروحاً حتى قال فيه البخاريُّ : « هو أضعف عندى من كلِّ ضعيفٍ » ، فلا يُقبل قولُهُ . وليس له بينة على ما يقول إلا مجرد لفظٍ يحتمل أكثر من وجهٍ .

الثانى : أن البخاريَّ عقب بعد الحديث برواية يوسف بن أبى إسحٰق، عن أبيه ، قال : حدثنى عبد الرحمٰن بنُ الأسود . فزالت ريبة التدليس .

ولكن يمكن للمعترض أن يقول : ما أورده البخاريُّ إنما يفيد فى المتابعات ، أمَّا فى إثبات سماع راوٍ من آخر ففيه نظر ، لاسيما وإبراهيم ابن يوسف متكلمٌ فى حفظه ، فمثله قد يخطىء فيجعل العنعنة تصريحاً بالسماع . فلا يعولُ عليه فى هذا البحث .

فالجوابُ من وجهين :

أ- قال ابنُ دقيق العيد - رحمه الله - كما فى « نصب الراية » (٢١٦/١ - ٢١٧) : « وذكْرُ البخاريِّ لرواية إبراهيم بن يوسف لعضد رفع التدليس ، مما يقتضى أنَّه في حيز من ترجح به . ويؤيِّدُ=

= ذلك أنَّ ابْنَ أبى حاتمٍ قال : سمعتُ أبى يقولُ : يُكتبُ حديثهُ ، وهو حسنُ الحديثِ » .

ب - وما قاله الإسماعيلىُّ فى « مستخرجه » بعد أن روى الحديث من طريق يحيى القطَّان عن زهير ، من أنَّ هذا مما لم يدلسه أبو إسحٰق قال : « لأن يحيى القطان لا يرضى أن يأخذ عن زهيرٍ ، ما ليس بسماعٍ لشيخه » .

قال الحافظُ :

« وكأنَّهُ عرف هذا بالاستقراء من حال يحيى ، والله أعلمُ » .

(**تنبيه**) قال الحافظ فى « الفتح » (١/٢٥٨) :

« قوله : « هذا ركس » كذا وقع هنا بكسر الراء وإسكان الكاف ، فقيل : هى لغةٌ فى « رجس » بالجيم . ويدلُّ عليه روايةُ ابن ماجة وابن خزيمة فى هذا الحديث ، فإنها عندهما بالجيم . وقيل الركسُ الرجيعُ . ردٌّ من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة . قاله الخطابىُّ وغيرُهُ والأولى أنْ يقال : ردٌّ من حالة الطعام إلى حالة الروث . وقال ابنُ بطَّال : لم أر هذا الحرف فى الُّلغة ، يعنى : « الركس » بالكاف .

وتعقبه أبو عبد الملك بأن معناهُ : الردُّ ، كما قال تعالى : ﴿ **أُرْكِسُوا فيها** ﴾ أى رُدُّوا ، فكأنَّهُ قال : هذا ردٌّ عليك . انتهى ، ولو ثبت ما قال لكان بفتح الراء ، يُقال : رَكَسَهُ رَكْساً ، إذا ردَّهُ . وفى رواية الترمذىّ : هذا ركسٌ ، يعنى نجساً . وهذا يؤيِّدُ الأول . وأغرب النسائىُّ فقال عقب هذا الحديث : الركسُ طعام الجنِّ ، وهذا إن ثبت فى اللَّغة فهو مريحٌ من الإشكالِ » . اهـ . =

....

= ٭ **قُلْتُ** : الذى يظهرُ لى أنَّ النسائىَّ لم يرد المعنى اللُّغوىّ ، وإنما أراد معنى ما ورد فى بعض الأحاديث التى تقدم ذكرها أن الروث طعامُ الجنِّ . فهذا مرادُهُ . والله أعلمُ .

٭ ٭ ٭

بَابُ
الرُّخْصَةِ فِى الاسْتِطَابَةِ بِحَجَرٍ وَاحِدٍ

٤٣ - أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا جَرِيْرٌ ، عَنْ مَنْصُوْرٍ ، عَنْ هِلاَلِ بْنِ يَسَافٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :
« إِذَا اسْتَجْمَرْتَ ، فَأَوْتِرْ » .

---

٤٣ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ ، وَيَأْتِى بِرَقَم (٨٩) .

* هلالُ بنُ يسافٍ ، ويقال : « أساف » ، والأول أشهرُ ، هو الأشجعيُّ ، الكوفيُّ .

أخرج له الجماعة ، إلَّا البخاريّ تعليقاً ، وهو ثقةٌ .

وثقهُ ابنُ معين ، وابنُ سعد ، والعجليُّ ، وابنُ حبَّان .

* * *

والحديثُ أخرجه الترمذيُّ (٢٧) ، وابنُ ماجة (٤٠٦) ، وأحمدُ (٣١٣/٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠) ، والحميديُّ (٨٥٦) ، والطيالسيُّ (١٢٧٤) ، وأبو عبيد فى « كتاب الطهور » (ق ٣٤/٢) ، وابنُ أبى شيبة (٢٧/١) ، ويعقوب بنُ سفيانُ فى « المعرفة » (٣٣٤/١) ، وابنُ حبان (١٤٩) ، والطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٧/ رقم ٦٣٠٦ ، ٦٣٠٧ ، ٦٣٠٨ ، ٦٣٠٩ ، ٦٣١٠ ، ٦٣١١ ، ٦٣١٢ ، ٦٣١٣ ، ٦٣١٤ ، ٦٣١٥) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣١٥) ، والطحاويُّ فى « شرح المعانى » (١٢١/١) ، والبيهقىُّ فى « المعرفة »=

....

= (١/٢٨٣ - ٢٨٤) ، والخطيبُ فى « تاريخه » (١/٢٨٦) ، وفى « الموضح » (٢/٧٢ ، ١٦٣ ، ٣٠٣) من طرقٍ عن منصور ، عن هلال بن يساف ، عن سلمة بن قيس به .

قال الترمذىُّ :

« هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقد رواه عن منصور بن المعتمر جماعةٌ ، منهم :

« سفيان الثورىُّ ، وجرير بن عبد الحميد ، وابن عيينة ، ومعمر بن راشد ، وحماد بن زيد ، وأبو الأحوص ، وشعبة ، وزائدةُ بنُ قدامة ، وقيسُ بنُ الربيع ، وأبو عوانة وضاح » .

(**تنبيه**) هذا الحديث عزاه الحافظ فى « التلخيص » (١/١١١) لأصحاب السنن ، وقد علمت من التخريج أن أبا داود - منهم - لم يروه . فكُنْ منه على ذُكْرٍ . والله الموفق .

* * *

الاجْتِزَاءُ فِى الاسْتِطَابَةِ بِالحِجَارَةِ دُونَ غَيْرِهَا

٤٤ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيْزِ بْنُ أَبِى حَازِمٍ ، عَنْ أَبِيْهِ ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قُرْطٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :

« إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الغَائِطِ ، فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، فَلْيَسْتَطِبْ بِهَا ، فَإِنَّهَا تَجْزِى عَنْهُ » .

---

٤٤ - إِسْنَادُهُ ضَعِيْفٌ ، وَهُوَ حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ

* عبد العزيز بنُ أبى حازم ، هو أبو تمام المدنىُّ .

أخرج له الجماعةُ ، ووثقهُ المصنِّفُ ، وابنُ نمير ، والعجلىُّ ، وابنُ سعدٍ ، وابنُ حبان ، وغيرُهُمْ .

وقال أبو حاتمٍ :

« صالحُ الحديث » .

* أبوه ، هو سلمةُ بنُ دينارٍ ، أبو حازمٍ المدنىُّ .

وثقهُ أحمدُ ، وأبو حاتمٍ ، والمصنِّفُ ، والعجلىُّ ، وابنُ خزيمة فى آخرين .

* مسلمُ بنُ قُرْط ، لا يُعرفُ كما قال الذهبىُّ .

قال الحافظُ فى « التهذيب » :

« هو مقلٌّ جدّاً ، وإذا كان مع قلة حديثه يخطىءُ ، فهو ضعيفٌ » .

وقد أطلق الحافظ عليه الضعف لخطئه اعتماداً على قول ابن حبان الذى نقله عنه الحافظ وهو « يخطىء » ولكنى لم أجد هذه العبارة فى « الثقات » (٧/٤٤٧) فالله أعلمُ .

=

= ولما ذكره الحافظ فى « التقريب » قال : « مقبولٌ » !
وكان الصواب أن يقول « ضعيفٌ » كما قال فى « التهذيب » .

* * *

أخرجه أبو داود (٤٠) ، والدَّارمىُّ (٦٧٦/١٣٧/١) والبخارىُّ فى « الكبير » (٢٧١/١/٤) ، وأحمدُ (١٣٣،١٠٨/٦) ، وأبو يعلىٰ (ج٧/ رقم ٤٣٧٦) ، والطحاوىُّ فى « شرح المعانى » (١٢١/١) ، والدَّارقطنىُّ (٥٤/١ - ٥٥) ، والبيهقىُّ (١٠٣/١) من طرقٍ عن أبى حازمٍ ، عن مسلم بن قُرْط ، عن عروة ، عن عائشة به .

وقد رواه عن أبى حازم : « ولده عبد العزيز ، ويعقوب بن عبد الرحمٰن ، وهشام بن سعد » .

قال الدَّارقطنىُّ :

« إسنادُهُ صحيحٌ » !

وذكر الحافظ فى « التهذيب » أَنَّ الدَّارقطنىَّ حسَّنَهُ .

ونقل النووىُّ فى « المجموع » (٩٣/٢ ، ٩٦) عن الدارقطنىّ ، قال :

« إسنادُهُ حسنٌ صحيحٌ » !

* **قُلْتُ** : كذا قال الدارقطنىُّ ، وفيه نظر لجهالة مسلم بن قرط كما تقدم ذكرُهُ .

ولكن للحديث شواهدٌ ، منها حديثُ سلمان الفارسىّ رضى الله عنه وقد مرَّ تخريجُهُ برقم (٤١) .

ومنها حديثُ أبى أيوب الأنصارىّ رضى الله عنه مرفوعاً :

« إذا تغوَّط أحدُكُمْ فليتمسح بثلاثة أحجارٍ ، فإن ذلك كافيه »=

....

= أخرجه الطبرانيُّ فى « الكبير » (ج٤/ رقم ٤٠٥٥) ، وفى « الأوسط » (٣٣ - مجمع البحرين) من طريق عثمان بن أبى سودة ، عن أبى شعيب الحضرمىّ ، عن أبى أيوب .

قال الهيثميُّ فى « المجمع » (١/ ٢١١) :

« رواه الطبرانيُّ ..... إلَّا أن أبا شعيبٍ صاحب أبى أيوب لم أر فيه تعديلاً ولاجرحاً » . اهـ .

فحديثُهُ حسنٌ فى الشواهد .

وقد مرت أحاديثُ أخرى فى هذا المعنى . والله الموفقُ .

* * *

الاسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ

٤٥ – أَخْبَرَنَا إِسْحَٰقُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا النَّضْرُ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِى مَيْمُوْنَةَ ، قَاْلَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُوْلُ : كَاْنَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الخَلَاءَ ، أَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ مَعِى نَحْوِى إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ ، فَيَسْتَنْجِى بِالْمَاءِ .

---

٤٥ – إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* النضرُ هو ابنُ شُميلٍ المازنىُّ ، أبو الحسن البصرىُّ .
أخرج له الجماعة . وهو ثقةٌ .
وثقهُ ابنُ معين ، وابنُ المدينى ، والمصنِّفُ ، وأبو حاتمٍ فى آخرين .
وقال العباسُ :
« كان أروى الناس عن شعبة » .

* عطاء بن أبى ميمونة ، أبو معاذٍ ، مولى أنس
أخرج له الجماعةُ ، إلَّا الترمذىّ .
وثقهُ ابنُ معين ، وأبو زرعة ، والمصنِّفُ ، ويعقوب الفسوىُّ .
وقال أبو حاتمٍ :
« صالحٌ ، لا يُحتجُّ به ، وكان قدرياً » .

* **قُلْتُ** : إنْ كان عدم الاحتجاج به بسبب القدر ، ففيه نظرٌ ، لأنَّ ذلك غير قادحٍ على الراجح ، وإن كانت بسبب أخطاءٍ وقعت منه كما قال ابنُ عدىٍّ ، فيبدو أن خطأه لم يكن كثيراً ، وقد احتج به الشيخان .
=

= وقال الجُوْزجَانى :
« كان رأساً فى القدر » .
فأنكره الذهبىُّ ، وقال :
« بل هو قدرىٌّ صغيرٌ » !

* * *

والحديثُ أخرجه البخارىُّ (٢٥١/١ ، ٢٥٢ ، ٥٧٥ - ٥٧٦ - فتح) ، ومسلمٌ (١٦٢/٣ نووى) ، وأبو عوانة (١٩٥/١) ، والدارمىُّ (١٣٨/١) ، وأحمد (١١٢/٣ ، ١٧١) ، والطيالسىُّ (٢١٣٤) والبغوى فى « مسند ابن الجعد » ، (١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٢) ، وابنُ خزيمة (٤٦/١) ، وابنُ حبان (١٤٢٩/٥٠٩/٢) ، وابنُ أبى شيبة (١٥٢/١) وابنُ الجارود (٤١) ، وابنُ أبى شريح فى « جزء بيبى » (٧٧) ، وابنُ عدىّ فى « الكامل » (٢٠٠٥/٥) ، والبيهقىُّ (١٠٥/١) ، وابنُ حزمٍ فى « المحلى » (٩٦/١ - ٩٧) ، والبغوىُّ فى « شرح السُّنة » (٣٨٩/١) ، والذهبىُّ فى « الدينار » (٣٧) وفى « السير » (٤٩٠/١١) من طرق عن شعبة ، عن عطاء بن أبى ميمونة ، عن أنسٍ .

وقد رواهُ عن شعبة جماعةٌ من أصحابه ، منهم :
« غُندر، ووكيع، وروح بن القاسم ، وأبو داود الطيالسىُّ ، وأبو الوليد الطيالسىُّ ، ويزيد بنُ هارون، ووهبُ بنُ جريرٍ، وعبد الصمد العنبرىُّ، وسالم بن قتيبة ، وعلىُّ بن المدينى ، والأسود بن عامر ، وسليمان بن حربٍ » .

وتابع شعبة عليه ، خالدٌ الحذاءُ ، عن عطاء بن أبى ميمونة . =

= أخرجه مسلمٌ ، وأبو عوانة ، وأبو داود (٤٣) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/ رقم ٣٢٠) ، وأبو القاسم البغوى فى « مسند ابن الجعد » (١٣١٠) من طرقٍ عن خالد الحذاء به .

* * *

٤٦ – أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُعَاذَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَاْلَتْ : « مُرْنَ أَزْوَاجَكُنَّ أَنْ يَسْتَطِيْبُوا بِالْمَاءِ ، فَإِنِّى أَسْتَحْيِيْهُمْ مِّنْهُ . إِنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَاْنَ يَفْعَلُهُ » .

---

٤٦ – حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ

* أبو عوانة ، اسمه الوضاح بن عبد الله اليشكرىّ .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقةٌ ثبتٌ إذا حدَّث من كتابه ، فإن حدَّث من حفظه فربما وهم . وقد وثقه فحولُ الأئمة .
ولكن قال ابنُ المدينى :
« كان أبو عوانة فى قتادة ضعيفاً ، لأنَّه كان قد ذهب كتابُهُ » .
ولكنه توبع كما يأتى إن شاء الله .
* معاذة ، هى بنت عبد الله العدوية ، أم الصهباء .
قال ابنُ معين :
« ثقةٌ حجةٌ » .
وذكرها ابنُ حبان فى « الثقات » (٥/٤٦٦) وقال :
« كانت من العابدات . وكانت تقولُ : صحبتُ الدُّنيا سبعين سنة ، فما رأيتُ فيها قرة عين قط » .

* * *

أخرجه الترمذىُّ (١٩) قال : حدثنا قتيبةُ ، ومحمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب البصرىُ ، قالا : حدثنا أبو عوانة ، عن قتادة ، عن معاذة ، عن عائشة به .
=

= وتابعه همام بن يحيى ، عن قتادة بإسناده سواء .

أخرجه أحمدُ (٩٥/٦ ، ١٢٠ ، ١٣٠) ، وابنُ المنذر فى « الأوسط » (ج١/رقم ٣١٩) ، وأبو يعلى (ج٨/ رقم ٤٥٨٩) .

وكذا سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة .

أخرجه ابنُ أبى شيبة (١٥٢/١) وأحمد (٢٣٦/٦) ، وأبو يعلى (ج٨/ رقم ٤٥١٤) ، والبيهقىُّ (١٠٥/١ - ١٠٦) .

وكذا أبان بن يزيد العطار ، عن قتادة .

أخرجه أحمد (١١٤/٦) حدثنا سويد بن عمرو ، ثنا أبان وقد توبع قتادة .

تابعه يزيد بن أبى يزيد الرشك ، عن معاذة به .

أخرجه أحمد (١١٣/٦) حدثنا يونس ، ثنا أبان ، عن قتادة ، ويزيد الرشك ، عن معاذة .

قال الترمذىُّ :

« حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقال النووىُّ فى « المجموع » (١٠١/٢) :

« حديثٌ صحيحٌ » .

* **قُلْتُ** : وقد صرَّح قتادة بالتحديث فى روايةٍ لأحمد (١٣٠/٦) .

قال الدَّارقطنىُّ فى « العلل » (ج٥/ق ١٠٢/٢ - ١٠٣/١) وقد سئل عن هذا الحديث :

« اختُلف فى رفعه على معاذة . فرواه قتادةُ عن معاذة ، واختُلف عنه فى رفعه . فرفعه مَعْمر ، وحمادُ بنُ يزيدٍ ، عن أيوب ، عن أبى **قلابة** ، عن معاذة ، عن عائشة ، ورفعه إبراهيم بنُ طهمان عن أيوب . =

= ورواه يزيدُ الرشك ، واختُلف عنه - فرفعه أبانُ العطار ، وعبد الله ابن شوذب ، عن يزيد الرشك . ورفعه شعبةُ وحمادُ بنُ زيدٍ عنه .

ورواه عاصم الأحول ، عن معاذة ، عن عائشة موقوفاً أيضاً .

ورواهُ ابنُ حسانٍ ، واختُلف عنه . فرواه عمرُ بنُ المغيرة ، عن هشام ابن حسَّانٍ ، عن عائشة بنت عرار(؟) ، عن معاذة ، عن عائشة ، ورفعه إلى النبِّي صلى الله عليه و على آله وسلم . وتابعه زائدةُ ، عن هشام بن حسَّان ، على إسناده إلَّا أنَّه وقفه عن عائشة . ورواه عبدُ الله بنُ رجاء المكيُّ ، عن هشام ، عن معاذة ، عن عائشة مرفوعاً . وأسقط منه « عائشة بنت عرار » . ووقفه إسحٰقُ بنُ سويد ، عن معاذة ، ورفعُهُ صحيحٌ . ورواه يحيى بنُ أبى كثيرٍ ، عن أبى سلمة ، عن عائشة مرفوعاً . وكذلك الأوزاعى ، عن أبى عمار ، عن عائشة » . اهـ .

وكذلك رجح أبو زرعة المرفوع ، فقال - كما فى « علل الحديث » (ج١/ رقم ٩١) لابن أبى حاتمٍ :

« حديثُ قتادة مرفوعٌ أصحُّ . وقتادةُ أحفظُ ، ويزيد الرشك ليس به بأسٌ » .

* * *

قال الترمذيُّ :

« وفى الباب عن جرير بن عبد الله البجلّى ، وأنس ، وأبى هريرة » .

* * *

أولاً : حديثُ جرير بن عبد الله ، رضي اللَّهُ عنه

* **قُلْتُ** : يأتى تخريجهُ برقم (٥١) إنْ شاء الله .

* * *

ثانياً : حديث أنسٍ ، رضى الله عنه

مرَّ تخريجه برقم (٤٥) . =

= **ثالثاً : حديث أبى هريرة ، رضى الله عنه**
يأتى - إنْ شاء الله - برقم (٥٠) .

* * *

النَّهْىُ عَنِ الاِسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِيْنِ

٤٧ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيْلُ بْنُ مَسْعُوْدٍ ، قَاْلَ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ ، قَاْلَ : أَنْبَأَنَا هِشَامٌ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِى قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِى قَتَادَةَ ، أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَاْلَ : « إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِى إِنَائِهِ ، وَإِذَا أَتَى الخَلَاءَ فَلَا يَمسَّ ذَكَرَهُ بِيَمِيْنِهِ ، وَلَا يَتَمَسَّحْ بِيَمِيْنِهِ » .

---

٤٧ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* إسماعيلُ بنُ مسعودٍ ، هو الجحدريُّ ، أبو مسعودٍ البصريُّ لم يخرج له من الجماعة سوى المصنِّفُ ، وروى عنه (١٤٨) حديثاً ووثقه هو ، وابنُ حبان .

وقال أبو حاتمٍ :

« صدوقٌ » .

* خالد ، هو ابنُ الحارث بن عُبيد بن سليمان ، أبو عثمان البصريُّ أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ ثبتٌ .

وثقه ابنُ معين ، والمصنِّفُ ، وأبو حاتمٍ ، والترمذيُّ فى آخرين .

وقال أحمدُ :

« إليه المنتهى فى التثبت بالبصرة » .

* وهشام هو الدستوائى .

* ويحيى ، هو ابنُ أبى كثير .

* * *

وقد مرَّ تخريجُهُ برقم (٢٤) فانظره .

٤٨ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلى آلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الإِنَاءِ ، وَأَنْ يَمَسَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ ، وَأَنْ يَسْتَطِيبَ بِيَمِينِهِ .

---

٤٨ - إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

* عبد الله بن محمد بن عبد الرحمٰن بن المسور الزهريُّ البصريُّ
أخرج له الجماعة ، حاشا البخاريّ .
وثقهُ المصنِّفُ وروى عنه (٢٦) حديثاً . وكذا وثقه ابنُ حبان ، والدَّارقطنيُّ ، وقال : « قليلُ الخطأ » .
وقال أبو حاتم :
« صدوقٌ » .

* عبد الوهاب ، هو ابن عبد المجيد بن الصلت الثقفى ، أبو محمد .
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقة ، وما ضرَّهُ اختلاطه كما يأتى .
وثقه ابن معين ، والعجليُّ ، وابنُ سعدٍ وقال : « فيه ضعفٌ » !
أما ابنُ أبى حاتم فترجمه فى « الجرح والتعديل » (٣/١/٧١) وجعله اثنين فترجم مرة لعبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت ، ومرة لـ « عبد الوهاب الثقفى » ثم قال : «سألت أبى عنه ، فقال : مجهولٌ»!
فتعقبه الذهبيُّ بأنهما واحدٌ ، وقال :
« وأما الثقفيُّ فثقةٌ مشهورٌ » .
وقد تكلم بعض العلماء فيه من جهة أنه اختلط . =

= قال ابنُ معين :
« اختلط بأخرةٍ » .
وقال عمرو بنُ عليٍّ :
« اختلط حتى كان لا يعقلُ ، وسمعتُه وهو مختلط يقولُ : حدثنا محمد ابن عبد الرحمن بن ثوبان ، باختلاطٍ شديد » .
وقال عقبةُ بنُ مكرمٍ :
« اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين » .
وكذا قال أبو داود والعقيليُّ أنه تغير
عقب الذهبى فى « السير » (٩/٢٣٩) بقوله :
« لكن ما ضرَّهُ تغيُّرُهُ ، فإنه لم يحدث زمن التغير بشيءٍ » .
ومستندُ الذهبى فى ذلك ما رواه العقيليُّ فى « الضعفاء » (ق ٢/١٣٠) بسندٍ صحيح إلى أبى داود قال : جرير بن حازم ، وعبد الوهاب الثقفى تغيرا ، فحُجب الناسُ عنهم » .
وقد ساق العقيليُّ حديثاً تفرد به عبد الوهاب ، فتعقبه الذهبى فى « الميزان » بقوله : « الثقفيُّ لا يُنكر له إذا تفرد بحديثٍ، بل وبعشرةٍ ».
* أيوب ، هوابن تميمة السختيانى ، أبو بكر البصريُّ
وهو من أقران يحيى بن أبى كثير ، الذى روى عنه هذا الحديث .
أخرج له الجماعة ، وهو ثقة نبيل ، أحدُ الفحول .
قيل لأحمد :
« تقدم أيوب على مالكٍ ؟ قال : نعم ! »
وقال وهب لمالكٍ :
« ليس أحدٌ أحفظ عن نافع من أيوب ؟ » فتبسم ! =

= وقال مالكٌ :

« كنا ندخل على أيوب السختيانى ، فإذا ذكرنا له حديث رسول الله صلى الله عليه و على آله وسلم ، بكى حتى نرحمه » .

ومن غُرر كلامه :

« ما صدق عبدٌ قط ، فأحبَّ الشُهْرة » .

وقد وثقهُ الجمع ، ولا أعلم لأحدٍ فيه جرحة

وقد قال أبو حاتمٍ : « ثقةٌ لا يُسأل عن مثله » .

* * *

وقد سبق تخريج الحديث ، فانظر ما قبله .

* * *

٤٩ - أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، وَشُعَيْبُ بْنُ يُوْسُفَ ، وَاللَّفْظُ لَهُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَنْصُوْرٍ وَالأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيْمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ يَزِيْدَ ، عَنْ سَلْمَانَ ، قَالَ : قَالَ الْمُشْرِكُوْنَ : إِنَّا لَنَرَى صَاحِبَكُمْ يُعَلِّمُكُمُ الخِرَاءَةَ ؟!

قَالَ : أَجَلْ ، نَهَانَا أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِيَمِيْنِهِ ، وَيَسْتَقْبِلَ القِبْلَةَ ، وَقَالَ : « لَا يَسْتَنْجِي أَحَدُكُمْ بِدُوْنِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ » .

---

٤٩ - إِسْنَادُهُ صَحِيْحٌ

* شعيب بن يوسف ، هو أبو عمرو النسائيُّ

لم يخرج له أحدٌ من الجماعة سوى المصنِّفُ

روى عنه المصنف (١٩) حديثاً وقال : « ثقةٌ مأمونٌ » .

وقال أبو حاتمٍ :

« صدوقٌ » .

وقال أبو زرعة الرازى :

« ثقةٌ ، قدم علينا ، وكان صاحب حديثٍ » .

* * *

وقد تقدم تخريجُهُ برقم (٤١) .

* * *

بَابُ

دَلْكِ اليَدِ بِالأَرْضِ بَعْدَ الاسْتِنْجَاءِ

٥٠ – أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ المُبَارَكِ المَخْرَمِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شَرِيكٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِى زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِىَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ، فَلَمَّا اسْتَنْجَى دَلَكَ يَدَهُ بِالأَرْضِ .

---

٥٠ – إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ

* محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمىُّ ، أبو جعفر البغدادىُّ
أخرج له البخارىُّ ، وأبو داود
روى عنه المصنِّفُ (٦٥) حديثاً ووثقهُ هو وأبو حاتمٍ ، والدَّارقطنىُّ ، وابنُ حبان ، ومسلمة بن قاسمٍ ، وابنُ ماكولا .

* إبراهيم بن جرير ، تأتى ترجمته فى الحديث القادم إنْ شاء الله .

* أبو زرعة ، هو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلىُّ .
أخرج له الجماعةُ ، وهو ثقةٌ .
وثقهُ ابنُ معين ، وابنُ خراشٍ ، وزاد : « صدوق » .

* * *

والحديث أخرجه أبو داود (٤٥) ، وابنُ ماجة (٣٥٨) ، وأحمدُ (٢/٣١١ ، ٤٥٤) ، وابنُ حبان (١٣٨) ، والبيهقىُّ (١/١٠٦ – ١٠٧) من طريق شريك النخعى ، عن إبراهيم بن جرير ، عن أبى زرعة ، عن أبى هريرة به . =

= ووقع عند « أبى داود » السند هكذا : « .... إبراهيم بن جرير ، عن المغيرة ، عن أبى زرعة ، عن أبى هريرة » . فوجد « المغيرة » فى الإسناد خطأ ، وقد ذكر شارح سنن أبى داود دلائل على ذلك ، فراجع بحثه فى ذلك (١/٦٧ - ٦٨) .

* **قُلْتُ** : وهذا سندٌ فيه ضعفٌ من أجل شريك النخعى ، **فقد** كان سيىء الحفظ .

أما الشيخ أبو الأشبال رحمه الله فصحح هذا الإسناد كما فى « شرح المسند » (١٥/٢٣٩) ، وإنما صححه جرياً منه على أن شريك النخعى ثقةٌ ! وقد أشرنا إلى خطأ ذلك فى الحديث (٢٩) **فراجعهُ** .

وقال النووى فى « المجموع » (٢/١٠٢) :

« ولم يضعفه أبو داود ، ولا غيرُهُ وإسنادُهُ صحيحٌ إلَّا أن فيه شريك بن عبد الله القاضى ، وقد اختلفوا فى الاحتجاج به » !

وقد اختلف على إبراهيم بن جرير فى إسناده ، وانظر الحديث القادم .

* * *

٥١ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الصَبَّاحِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ - يَعْنِى ابْنَ حَرْبٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ عَبْدِ اللهِ البَجَلِىُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ جَرِيْرٍ ، عَنْ أَبِيْهِ قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَأَتَى الخَلاءَ ، فَقَضَى الحَاجَةَ ، ثُمَّ قَالَ : « يَا جَرِيْرُ ! هَاتِ طَهُوْراً » فَأَتَيْتُهُ بِالْمَاءِ فَاسْتَنْجَى بِالْمَاءِ ، وَقَالَ بِيَدِهِ ، فَدَلَكَ بِهَا الأَرْضَ .

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ :

« هَذَا أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيْثِ شَرِيْكٍ ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ » .

---

٥١ - إِسْنَادُهُ ضَعِيْفٌ لِانْقِطَاعِهِ .

* أحمدُ بن الصباح ، هو النهشليُّ ، أبو جعفر الرازى
أخرج له البخاريُّ وأبو داود .
لم يرو عنه المصنِّفُ سوى هذا الحديث .
وقد وثقهُ هو ، وابنُ حبان ، وزاد هذا : « يُغرب على استقامته » .
* شعيب بن حرب ، هو المدائنى أبو صالحٍ البغداديُّ .
أخرج له البخاريُّ ، وأبو داود .ووثقهُ ابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، والمصنِّفُ ، وابن سعدٍ ، والدَّارقطنُّى ، وابنُ حبان ، فى آخرين .
وفى « الضعفاء » للبخارى :
« شعيب بن حرب منكرُ الحديث ، مجهولٌ » .
قال الحافظ :
« والظاهر أنه غيرُهُ » . =

= * **قُلْتُ** : هو غيرُهُ يقيناً ، وقد فرَّق بينهما الذهبيُّ .

* أبان بن عبد الله البجليُّ ، أخرج له أصحاب السنن .

ووثقه أحمد ، وابن معين ، وابن نمير ، والعجليُّ .

قال ابنُ عديٍ :

« هو عزيز الحديث ، عزيز الروايات ، ولم أجد له حديثاً منكر المتن أذكرُهُ ، وأرجو أنه لا بأس به » .

أما النسائيُّ المصنِّفُ ، فقال :

« ليس بالقوى » .

وهذا تليينٌ هينٌ .

أمَّا ابنُ حبان فقد غلا فى جرحه ، فقال :

« كان ممن فحُش خطؤه ، وانفرد بالمناكير » !!

* إبراهيمُ بن جرير بن عبد الله البجليُّ .

أخرج له أبو داود ، وابنُ ماجة . وهو صدوقٌ

قال ابنُ معين ، وأبو حاتمٍ ، وأبو داود :

« لم يسمع من أبيه » .

وقال ابنُ سعد ، وإبراهيم الحربى فى « كتاب العلل » :

« ولد بعد موت أبيه » .

وقال ابنُ عديٍّ :

« يقولُ فى بعض رواياته : حدثنى أبى ، ولم يُضَعَّفْ فى نفسه ، وإنما قيل : إنه لم يسمع من أبيه ، وأحاديثه مستقيمةٌ تُكتب عنه »

فتعقبه الحافظُ بقوله :

« إنما جاءت روايتُهُ عن أبيه بتصريح التحديث منه من طريق داود ابن عبد الجبار عنه . وداود ضعيفٌ ، وقد نسبه بعضهم للكذب » .=

* * *

= والحديث أخرجه ابنُ ماجة (٣٥٩) ، والدارميُّ (١/١٣٩) ، وكذا ابن خزيمة (ج١/رقم ٨٩) ، والبيهقيُّ (١/١٠٧) من طرق عن أبان بن عبد الله ، عن إبراهيم بن جرير ، عن أبيه .

وقد رواه عن أبان جماعة منهم :

« شعيب بن حرب ، وأبو نُعيم الفضل بنُ دكين ، ومحمد بن يوسف ، ومحمد بن عبيد الله أبو عثمان الكوفى » .

وخالفهم أبو أحمد الزبيرى وأبو داود ، ومحمد بن يوسف فرووه عن أبان بن عبد الله ، حدثنى مولى لأبى هريرة ، سمعت أبا هريرة فذكره بنحوه

فجعل الحديث من « مسند أبى هريرة » .

أخرجه أحمد (٢/٣٥٨) ، والدارميُّ (١/١٣٨ - ١٣٩) ، والبيهقيُّ (١/١٠٧) وابنُ عديّ فى « الكامل » (١/٣٧٩) عن أبى يعلى ، وهو فى « مسنده » (ج١٠/ رقم ٦١٣٦) .

فإمَّا أن يكون الاختلاف فيه من أبان ، أو يكون له فيه شيخان والله أعلم .

وقد اختلف شريكٌ النخعي وأبان بن عبد الله فى هذا الحديث على إبراهيم بن جرير . فرجح المصنِّفُ حديث أبان .

قال ابنُ المواق :

« معنى كلام النسائى أن كون الحديث من « مسند جرير » أولى من كونه من « مسند أبى هريرة » ، لا أنه حديث صحيحٌ فى نفسه ، فإن إبراهيم بن جرير لم يسمع من أبيه شيئاً ، قاله يحيى بن معين ... » اهـ .

وقال الشيخُ ولىُّ الدين ابن العراق : =

= « وفى ترجيح النسائى رواية أبان على رواية شريك نظرٌ ، فإن شريكاً أعلى وأوسع رواية وأحفظ ، وقد أخرج له مسلمٌ فى « صحيحه »[1] ، ولم يُخرج لأبان المذكور . مع أنه اختلف عليه فيه، فرواه الدارقطنىُّ والبيهقىُّ من طريقين عنه ، وعن مولى لأبى هريرة ، عن أبى هريرة ، وهذا الاختلاف على أبان مما يُضعِّفُ روايتهُ ، على أنه لا يمتنع أن يكون لإبراهيم فيه إسنادان ، أحدهما عن أبى زرعة ، والآخر عن أبيه ، وأن يكون لأبان فيه إسنادان أحدهما عن إبراهيم بن جرير ، والآخر عن مولى لأبى هريرة » . اهـ .

* **قُلْتُ** : وما ذهب إليه ابنُ العراقى هو الذى أميلُ إليه ، لاسيما إذا أضيف إلى حديث شريك ، ما رواه أبان عن مولى لأبى هريرة ، عن أبى هريرة . وهو أحد أوجه الخلاف على أبان فيه . والله تعالى أعلم .

* * *

(١) هذا يوهمُ أن مسلماً احتج بشريك ، وهذا غيْرُ صحيحٍ ، لأن مسلماً أخرج له فى الشواهد والمتابعات ، وبهذا يظهر أن تفضيل شريك على أبان من هذه الجهة لا يجدى . والله أعلم .

تمَّ بحمد الله تعالى الجزءُ الأوَّلُ
من « بذل الإحسان » ، ويتلوه
الجزء الثانى وأوله : أخبرنا هنادُ بنُ
السريّ ،.. والله أسأل أن يتقبله
منى بقبولٍ جميلٍ ، وأن ينفع
به إنه ولى ذلك والقادر عليه .

وكتبه
أبو إسحٰق الحوينى الأثرى

* * *

تم صف وتجهيزات هذا الجزء فى مطبعة الحرمين
٧٢ ش مصر والسودان - القاهرة - مصر ت : ٨٢٠٣٩٢
والحمد لله رب العالمين



فهارس بذل الإحسان



فهرس الآيات القرآنية

« فهرس الحديث »

١١– « أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى سباطة قوم فبال قائماً » .	حذيفة	٢٦	٢٥٠
١٢– « إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتى سباطة قوم فبال قائما » .	حذيفة	٢٧	٢٥١
١٣– « إنما أنا لكم مثل الوالد أعلمكم، إذا ذهب أحدكم إلى الخلاء فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يستنج بيمينه ، وكان يأمر بثلاثة أحجار ونهى عن الروث والرمة » .	أبو هريرة	٤٠	٣٤٤
١٤– « إنا لا – أو لن – نستعين على العمل من أراده ولكن اذهب أنت » .	أبو موسى	٤	٥٠
١٥– « إن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم توضأ ، فلما استنجى دلك يده بالأرض » .	أبو هريرة	٥٠	٣٩١
١٦– « إن النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم مشى إلى سباطة قوم فبال قائما » .	حذيفة	٢٨	٢٥٣
١٧– « إنهما يعذبان ، وما يعذبان فى كبير ، أما هذا فكان لا يتنزه من بوله ، وأما هذا فإنه كان يمشى بالنميمة ... لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا » .	ابن عباس	٣١	٢٦٨
١٨– « أو ما علمت ما أصاب صاحب بنى إسرائيل، كانوا إذا أصابهم شىء من البول قرضوه بالمقاريض ، فنهاهم صاحبهم فعذب فى قبره » .	عبد الرحمن ابن حسنة	٣٠	٢٦٣
١٩– « خمس من الفطرة : الختان ، وحلق العانة ، ونتف الإبط ، وتقليم الأظفار ، وأخذ الشارب » .	أبو هريرة	١١	١٤٠

٢٠- « خمس من الفطرة : قص الشارب ، ونتف الإبط ، وتقليم الأظفار، والاستحداد، والختان » .	أبو هريرة	١٠	١٣٨
٢١- « دخلت على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يستنُّ ، وطرف السواك على لسانه وهو يقول عأ عأ » .	أبو موسى	٣	٤٥
٢٢- « السواك مطهرة للفم ، مرضاة للرب » .	عائشة	٥	٥٣
٢٣- سلم المهاجر على النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يبول ، فلم يرد عليه حتى توضأ ، فلما توضأ رد عليه » .	المهاجر بن قنفد	٣٨	٣٣٥
٢٤- «الفطرة خمس: الاختتان، والاستحداد، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، ونتف الإبط » .	أبو هريرة	٩	١٢٢
٢٥- « الفطرة : قص الأظفار ، وأخذ الشارب ، وحلق العانة » .	ابن عمر	١٢	١٤١
٢٦- « قد أكثرت عليكم فى السواك » .	أنس بن مالك	٦	٦٦
٢٧- « كان إذا أراد الحاجة أبعَدَ »	عبد الرحمن بن أبى قراد	١٦	١٧٤
٢٨- « كان إذا ذهب المذهب أبعد » .	المغيرة بن شعبة	١٧	١٧٧
٢٩- « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا دخل الخلاء أحمل أنا وغلام معى إداوة من ماء فيستنجى بالماء » .	أنس بن مالك	٤٥	٣٧٩
٣٠- « كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا دخل الخلاء قال : اللهم إنى أعوذ بك من الخبث والخبائث » .	أنس بن مالك	١٩	١٩٥

٤١- « مُرن أزواجكن أن يستطيبوا بالماء ، فإنى أستحييهم منه ، إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يفعله » .	عائشة	٤٦	٣٨٢
٤٢- « من حدثكم أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بال قائما فلا تصدقوه ، ما كان يبول إلا جالساً » .	عائشة	٢٩	٢٥٤
٤٣- « من لم يأخذ من شاربه فليس منا »	زيد بن أرقم	١٣	١٤٣
٤٤- « نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول أو نستنجى بأيماننا ، أو نكتفى بأقل من ثلاثة أحجار » .	سلمان	٤١	٣٤٨
٤٥- « نهى أن يتنفس فى الإناء ، وأن يمس ذكره بيمينه ، وأن يستطيب بيمينه » .	أبو قتادة	٤٨	٣٨٧
٤٦- « نهى أن يستطيب أحدكم بعظم أو روْث » .	عبد الله بن مسعود	٣٩	٣٤١
٤٧- « نهانا أن يستنجى أحدنا بيمينه ويستقبل القبلة . وقال : لا يستنجى أحدكم بدون ثلاثة أحجار » .	سلمان	٤٩	٣٨٩
٤٨- « نهى عن البول فى الماء الراكد » .	جابر	٣٥	٣١٨
٤٩- « وقَّت لنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فى قص الشارب ، وتقليم الأظفار ، وحلق العانة ، ونتف الإبط ، أن لا تترك أكثر من أربعين ليلة » .	أنس بن مالك	١٤	١٥٨
٥٠- « يا جرير ! هات طهوراً ، فأتيته بالماء واستنجى بالماء . وقال بيده ، فدلك بها الأرض » .	جرير	٥١	٣٩٣

فهرس غريب الحديث

الكلمة	الحديث/رقم الصفحة	المعنـــى
ـ إداوة	٣٧٩/٤٥	ـ إناء صغير من جلد يُتَّخذ للماء .
ـ انخنث	٣١١/٣٣	ـ انخنث أى انكسر وانثنى ، لاسترخاء أعضائه عند الموت .
ـ الدَّرَقة	٢٦٤/٣٠	الحَجَفَةُ ، وهى تُرْس من جلود ، ليس فيه خشب ولا عقب (اللسان) .
ـ ركس	٣٥٣/٤٢	ـ هو شبيه المعنى بالرجيع .
ـ الرّمّة	٣٤٤/٤٠	ـ العَظْم البالى ، نهى عنها لأنها ربما كانت مَيْتة وهى نجسة ، أو لأن العظم لا يقوم مقام الحَجَر لملاسته .
ـ رَوْث	٣٥٣،٣٤٢/٤٢،٣٩	ـ رجيع ذوات الحوافر .
ـ سُباطة	١٨٨/٢٨،٢٦،١٨ ٢٥٣،٢٥١	الموضع الذى يُرمى فيه التراب والأوساخ .
ـ عأ عأ	٤٦/٣	
ـ عسيب	٢٦٩/٣١	ـ جريدة من النخل .
ـ عَيْدان	٣٠٤/٣٢	العَيْدان : قدح من خشب ، ينقر ليحفظ ما يُجعل فيه . ومنه الحديث : « كان للنبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم قدح من عيدان يبول فيه » والعَيْدانة : النخلة الطويلة ، وجمعها عَيْدانُ .
ـ قلصت	٥١/٤	ـ انْزَوَتْ ، شمّرت ونقصت .

ـــ الكرابيس	٢١٣/٢٠	ـــ جمع كِرْباس وهو القُطْن .
ـــ المقاريض	٢٦٤/٣٠	ـــ القَرْض : القطع والمقاريض آلة القطع .
ـــ وديتين	٢٨٧/٣١	مثنّى وَدِيَّة ، وهى صغار النَّخْل .
ـــ يشوص	٣٨/٢	يَدْلُكُ أسنانه وينقّيها ، وقيل : هو أن يستاك من سُفْلٍ إلى عُلْو ، وأصل الشَّوْص : الغَسْل .

فهرس الآثار

فهرس شيوخ النسائى

الاســـــم	رقم الحديث
١- أحمد بن سليمان (هو أبو الحسين الرهاوى الجزرى) .	(٤٢)
٢- أحمد بن الصباح (هو النهشلىّ، أبو جعفر الرازى) .	(٥١)
٣- أحمد بن عبدة (هو ابن موسى الضبىّ أبو عبد الله البصرى) .	(٣)
٤- أحمد بن عمرو بن السرح ، أبو طاهر المصرىّ .	(٣٩)
٥- إسحاق بن إبراهيم بن راهويه .	(٢)،(١٨)،(١٩)، (٤١)،(٤٣)،(٤٥)
٦- إسماعيل بن مسعود (هو الجحدرى أبو مسعود البصرى).	(٤٧)
٧- أيوب بن محمد الوزان ، أبو محمد الرقىّ	(٣٢)
٨- الحارث بن مسكين (هو أبو عمرو المصرىّ)	(٩)،(١٢)،(٢٠)
٩- حميد بن مسعدة (هو ابن المبارك الباهلى) .	(٥)،(٦)
١٠- سليمان بن عبيد الله (هو ابن عمرو أبو أيوب البصرى) .	(٢٨)
١١- شعيب بن يوسف (هو أبو عمرو النسائى) .	(٤٩)
١٢- عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن المسور الزهرىّ البصرى .	(٤٨)
١٣- عبيد الله بن سعيد (هو ابن يحيى بن بُرْد اليشكرى أبو قدامة السّرْخسىّ .	(١٥)،(٣٤)

١٤- على بن حُجْر (هو ابن إياس السعدى) . (١٣)،(١٧)،(٢٩)
(٣٦)

١٥- على بن خَشْرَم (هو ابن عبد الرحمن بن عطاء ،
أبو الحسن) . (٨)

١٦- عمران بن موسى (هو ابن حيان ، أبو عمر
البصرى) . (٦)

١٧- عمرو بن على (هو ابن بحر بن كُنَيْز أبو حفص
البصرى) . (٤)،(١٦)،(٣٣)،
(٤٩)

١٨- قتيبة بن سعيد (هو ابن جميل بن طريف ، أبو رجاء
البغلانى) . (١)،(٢)،(٧)،
(١٤)،(٢٣)،(٣٥)
(٤٤)،(٤٦)

١٩- محمد بن بشار (هو ابن عثمان أبو بكر البصرى). (٢٧)،(٣٨)

٢٠- محمد بن سلمة (هو ابن عبد الله بن أبى فاطمة
المرادىّ أبو الحارث المصرى) . (٢٠)

٢١- محمد بن عبد الأعلى (هو الصنعانى البصرى) (٥)،(١٠)

٢٢- محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمىّ أبو جعفر
البغدادى . (٥٠)

٢٣- محمد بن عبد الله بن يزيد ، أبو يحيى بن أبى
عبد الرحمن المكّى . (١١)

٢٤- محمد بن منصور (هو ابن ثابت بن خالد الخزاعى
أبو عبد الله الجوّار) . (٢١)

٢٥- محمود بن غيلان ، أبو أحمد المروزى الحافظ نزيل
بغداد . (٢٧)

٢٦- مُؤمَّل بن هشام ، هو اليشكرى أبو هشام البصرى . (٢٦)

٢٧- هنّاد بن السّرّى (هو ابن مصعب أبو السّرى الكوفى) . (٢٥)،(٣٠)، (٣١)

٢٨- يحيى بن دُرُسْتَ ، أبو زكريا البصرى . (٢٤)

٢٩- يعقوب بن إبراهيم (هو ابن كثير بن زيد ، أبو يوسف الدَّوْرَقى) . (٢٢)،(٤٠)

فهرس رجال السند

فهرس الموضوعات والفوائد

الصفحة

تم بحمد الله المنان

الجزء الأول من بذل الإحسان بتقريب سنن النسائى

أبى عبد الرحمن

تنبيه للقارىء الكريم :

كان فى النية إعداد فهارس فنية شاملة لهذا الكتاب غير أنه قد حالت ظروف دون إكمالها على الوجه المطلوب ، فآثرنا إرجاءها لأجل قريب بإذن الله تعالى ، مكتفين بما أوردناه هاهنا .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات



جمع تصويرى * تجهيزات * طباعة
٧٢ شارع مصر والسودان
حدائق القبة ـ القاهرة
☎ : ٨٢٠٣٩٢